حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

مُؤتَمَر التَوافُق السَنوي الثامِن

التنمِيَة و المسَار الإستَرَاتِيجي المُبَادِز للدَوْلَة

وَثائِق المؤتمَر و فعَّاليَّاته

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من السَاعَة الثامِنة مَسَاءً حتى السَاعَة العَاشِرة و النِصف مَسَاءً

المكتب السِيَاسي

incm_q8@yahoo.com

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax : (965) 22403105 - Web Site - www.incm.net

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المسار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

بإدارة

الأستاذ د. عبدالله أكبر جبر

مستشار - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

محاور المؤتمر:

أ- دور أوعية التفكير الإستراتيجي وهيئات المجتمع المدني في رسم المسار الإستراتيجي للدولة.

ب شمولية المسار الإستراتيجي مع المحيط الإقليمي.

ج- تأثير العلاقات الدولية في تحديد المسار الإستراتيجي للدولة.

د- دور مراكز الإستشارات الدولية في صياغة المسار الإستراتيجي الوطني.

المكان: فندق كوستا ديل سول - منطقة الشعب البحري - الطابق الثاني - صالة كاسا - الكويت.

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 22403105 (965) - العنوان الالكتروني: www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن
التنمية و المسار الإستراتيجي المبادر للدولة

جدول أعمال المؤتمر:

الإثنين 7 / 3 / 2011م

أ- السلام الوطني لدولة الكويت . الساعة الثامنة مساءً .

ب- تلاوة آيات من القرآن الكريم .

ج- كلمة مدير المؤتمر الأستاذ د. عبدالله أكبر جبر - مستشار - المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية .

د- كلمة الأستاذ علي موسى الموسى - وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق .

هـ- ورقة عمل الأستاذ زهير عبدالهادي الحميد - أمين عام حركة التوافق الوطني الإسلامية - رئيس مكتب الدراسات الإستراتيجية .
(المسار الإستراتيجي المبادر للدولة)

و- ورقة عمل الأستاذ د. سامي محمد الفرج - رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية .
(وضع رؤية إستراتيجية لدولة الكويت)

إستراحة لمدة ربع ساعة .

ز- كلمة الأستاذ أحمد الديين - عضو التيار التقدمي الكويتي .

ح- ورقة عمل الأستاذ عامر ذياب التميمي - أمين سر الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان .
(المجتمع المدني والتنمية)

ط- ورقة عمل الأستاذ د. عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة - أستاذ جامعي - كاتب صحافي في جريدة القبس الكويتية .
(دور التربية في إنجاح الخطة التنموية)

ي- تكريم المشاركين بالمؤتمر .

الفهرس

الصفحة

مقدّمة الكتاب - الأستاذ مُصطفى عبْد الهَادي المحْميد - رئيس المكتبْ الإقتِصادي - أمين عام المؤتمر. 11

كلِمَة مُدير المؤتمر الأستاذ د. عبْد اللّه أكبَر جبْر - مُستشار - المؤسَّسَة العامّة للتأمينات الإجتِماعيَّة. 21

كلِمَة الأستاذ عَلي مُوسىْ الموسىْ - وزيْر التخطيْط ووزيْر الدوْلة للتنمية الإداريَّة الأسبَق. 33
(نمَاذجْ وتجَارُبْ مِن التاريْخ)

وَرقة عَمل الأستاذ زهيْر عبْد الهَادي المحْميد - أمين عام حرَكة التوافق الوَطني الإسْلاميَّة - رئيس مَكتبْ الدرَاسات الإستِرَاتيجيَّة. 53
(المسَارَ الإستِرَاتيجي المبَادرْ للدوْلة)

وَرقة عَمل الأستاذ د. سَامي مُحَمَّد الفرْجْ - رئيسْ مَرْكزْ الكوَيْت للدرَاسَات الإستِرَاتيجيَّة. 227
(وَضْع رؤيَة إستِرَاتيجيَّة لدوْلة الكوَيْت)

كلِمَة الأستاذ أحْمَد الديْن - عضْو التيَّار التقدُّمي الكوَيْتي. 253

وَرقة عَمل الأستاذ عَامرْ ذيَاب التمِيْمي - أمين سر الجمْعيَّة الكوَيْتيَّة لحقوق الإنسَان. 256
(المجْتمَعْ المدَني والتنمية)

وَرقة عَمل الأستاذ د. عبْد المحْسنْ عبْد العزيْز حمَادَه - أستاذ جَامعي - كَاتبْ صحَافي في جرِيدَة القبَس الكوَيْتيَّة. 283
(دوْر التربية في إنجاح الخطة التنمويَّة)

صوَر من فعَّاليَّات المؤتمَر 323

حركة التوافق الوطني الإسلامية
Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن
التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

مقدمة أمين عام
مؤتمر التوافق السنوي الثامن

الأستاذ مصطفى عبدالهادي المحميد

أمين عام مؤتمر التوافق السنوي الثامن

رئيس المكتب الإقتصادي

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأستاذ مُصْطَفَى عَبْدالهَادِي المَحْمِيد
رئيس المكتب الإقتصادي
أمين عـام مـؤتمر التـوافق

السيرة الذاتيَّة المختصَرَة .

❖❖ رئيس المَكْتَب الإقتصَادي – حَرَكَة التَوَافُق الوَطَني الإسْلامِيَّة .

المؤهل العلمي:

❖❖ بكالوريوس - هندسة ميكانيكية - جامعة إيفانزفيل - ولاية إنديانا - الولايات المتحدة الأمريكيَّة - 1981م.

❖❖ عمل بشركة الكيماويات البترولِيَّة من 1981/8/15م حتى 1982/12/31م

❖❖ العمل بالقطاع الخاص أعمال حرة من تاريخ 1983/1/1م - 1986/2/5 م

❖❖ التحق في فبراير 1986 وحتى تاريخه بوزارة الموصلات - قطاع البريد - ويعمل بوظيفة رئيس قسم صيانة الأجهزة.

عضويّة جمعيّات تخصّصيّة :

❖❖ عضو جمعية المهندسين الكُويتيَّة .

❖❖ عضو جمعية حقوق الإنسان الكُويتيَّة .

الخبرات :

❖❖ إدارة مشروع إعادة تأهيل نظام الفرز الآلي و ملحقاته و مراسلة الشركة المعنيّة بالصيانة - مايو 2006م .

❖❖ عضو فريق تنفيذ عقد نقل و توزيع البعائث البريديّة المحليَّة الواردة و بعائث البريد الممتاز .

❖❖ إعداد وتقديم دراسات واستشارات في مجال الجدوى الإقتصاديَّة للمشاريع .

❖❖ دراسة وإنشاء عدد من المشاريع الإقتصاديَّة داخل وخارج الكُويت من 1982م إلى 2006م.

❖❖ مدير مشروع تأهيل نظام الفرز الآلي و ملحقاته - نوفمبر 2006م.

إجتياز الدورات التالية :

أ- دورة فرز آلي و ملحقاته و ترميز بريدي مارس 1986م - إيطاليا .

ب- دورة إدارة نظام الفرز الآلي و ملحقاته 1998م - إيطاليا .

ج- دورة التخطيط الإستراتيجي الشامل - الكويت.

د- دورة التخطيط بواسطة السيناريو - الكويت.

هـ- دورة التفاوض وإبرام العقود - الكويت.

و- دورة إدارة الأفراد - الكويت.

ز- دورة التعامل مع وسائل الإعلام - الكويت.

ح- دورة الموازنة العامَّة للدولة - الكويت.

ط- دورة فنون الإتصال - الكويت.

ي- دورة فن الخطابة والعرض - الكويت .
ك- دورة الحركات السِياسِيَّة في الكويت - الكويت .
ل- دورة العلاقات الدبلوماسيَّة - الكويت .

بريد الكتروني : almahmeed4@yahoo.com

مُقدّمَة أمِيْن عَامْ
مُؤتمَر التوَافق السنَوي الثامِنْ

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مُحَمَّد وآله الطيّبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

نهدي هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتّيه أوراق عمل مُؤتمَر التوَافق السنَوي الثَامِنْ بعنوان (التنمِيَة والمسَار الإسْتَرَاتِيجِي المُبَادِرْ للدَوْلَة) إلى جميع أبناء وطننا الكِرام لإثراء الساحة بآراء علميّة مدروسة من قبل مفكّرين و باحثين أكّاديميّين و متخصّصين من أبناء الكويت المخلصين ، داعين الباري عزّ و جل أن يتقبّل أعمال جميع المشاركين بفعّاليّات وإدارة المؤتمر الذين إقتطعوا من أوقاتهم لخدمة قضايا وطنهم و أمّتهم ، كما نوصل الشكر لمدير المؤتمر الأسْتاذ د.عَبْداللّه أكْبَر جَبْر - مُسْتَشَار - المؤسَّسَة العَامَّة للتأمِينَات الإجْتِمَاعِيَّة، و جميع المتحدّثين و المعقبّين الذين أثروا محاور المؤتمر، والفعَّاليَّات السياسيّة الكويتيّة المشاركة ، و السادة الأفاضل الشخصيّات العامّة الموقّرة ، و الجمهور الكريم ، وكذلك الصحافة الكويتيّة والقنوات الفضائيّة المشاركة على تغطيتها الشاملة لفعّاليّات المؤتمر مما كان له الأثر الكبير في نجاح أعماله .

و سعياً لتحقيق مهمّة الحَرَكَة " الرُقِي بالعلاقات الحَضَارِيَّة للمُجْتَمَع الكُوَيتي نَحْو التَكَامُل الإنْسَاني" ، ودعماً لأهدافها وبناءً على

الأسس و القيم المعتمدة ، و بمناسبة أسبوع الوحدة الإسلاميّة ، مولد نبي الرحمة مُحَمَّد ﷺ ، قدّمت حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَني الإسْلاميَّة برنامج العمل لمؤتمرها السنوي الثَامِنْ بعنوان: التنمِيَة والمسَار الإسْتَرَاتِيجِي المُبَادِرْ للدَوْلَة ، و ذلك يوم الإثنين 7 / 3 / 2011 م من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة و النصف مساءً في فندق كوستا ديل سول – منطقة الشعب البحري – الطابق الثاني – صالة كاسا – الكُوَيْت ، حيث تم التطرّق للمحاور الآتية :

محـــاور المؤتمـــر :

أ- دَوْر أوْعِيَة التَفكِيْر الإسْتَرَاتِيجِي و هَيْئَات المجْتَمَعْ المدَنِي في رَسْم المسَار الإسْتَرَاتِيجِي للدَوْلَة .

ب شُمُولِيَّة المسَار الإسْتَرَاتِيجِي مَعَ المحِيْط الإقلِيمِي .

ج- تأثِيْر العلاَقَاتْ الدُوَلِيَّة في تحْدِيْد المسَار الإسْتَرَاتِيجِي للدَوْلَة .

د- دَوْر مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في صِيَاغَة المسَار الإسْتَرَاتِيجِي الوَطَنِي .

هذا و قد شارك نخبة من الباحثين و المتخصّصين مما أثرى محاور المؤتمر من جوانب متعدّدة ، و بهذه المناسبة نبارك للفائزين بالمراتب الأولى لأفضل بحث ، و هم :

الأسْتَاذْ زُهَير عَبْدالهَادي المحْميد	المرتبة الأولى بمعدَّل 3,7
الأسْتَاذْ د. عَبْدالمُحْسِنْ عَبْدالعَزِيْز حَمَادَه	المرتبة الثانية بمعدَّل 3,0
الأسْتَاذْ عَامِرْ ذيَابْ التَمِيْمِي	المرتبة الثالثة بمعدَّل 1,8

فجزاكم اللّه كل خير على هذه المبادرة الوطنيَّة الإسْلاميَّة من خلال نشر أبحاث معزّزة لتنمية الوطن ، وحفظ اللَّه بلدنا العزيز الكُوَيْت من كل سوء ومكروه .

داعين الباري عزَّ و جَل أن يُديم على أمَّة الإسلام و الإنسانيَّة جمعاء
نعمة الأمن و الأمان ،
و يظللنا بالعزَّة و الحُريَّة و الكَرَامة ،
و أن يقي أمَّتنا و شُعُوبها الكريمة شُرُور الفتن .
و أفضل الصلاة والسلام على نبيِّنا الأكْرَمْ
وآله الطيِّبين الطاهرين و صحبه المنتجبين ،،،

مُصْطَفَى عَبْدالهَادي المَحْميد
أمين عام مؤتمر التوافق السنوي الثامن
رئيس المكتب الإقتصادي

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

كلمة مدير مؤتمر التوافق السنوي الثامن

الأستاذ د. عبدالله أكبر جبر

مستشار - المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية

دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأسْتَاذ د. عَبْدالله أكْبَر جَبْر

السيرة الذاتيَّة المختصَرَة .

- مستشار لتقنية المعلومات ومحاضر في الجامعة – كلية العلوم الإدارية وكذلك محاضر في الهيئة العامة للتعليم التطبيق والتدريب .
- مدير إدارة المعلومات ومستشار لقاعدة البيانات لإدارة مشاريع قواعد البيانات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المؤهلات الدراسية :

- أبريل 2003 : شهادة الدكتوراه من جامعة ليدز (المملكة المتحدة) .

❖❖ يوليو 1987 : شهادة ماجستير في نظم المعلومات من جامعة بوسطن .

❖❖ سنة 1979 : شهادة البكالوريوس حاسب وإحصاء من جامعة الكويت .

التدريب التقني :

❖❖ تدريب نظري وعملي لمنتجات قاعدة البيانات (ORACLE) .

❖❖ تدريب نظري وعملي لنظم التشغيل (IBM 370 - 390) والبرمجيات التي تعمل معه .

❖❖ حضور عدة دورات أسبوعية من جامعة (CRANFIELD) كلية الإدارة لمواضيع تتعلق بالمستجدات الحديثة في مجال الحاسب الآلي .

❖❖ تدريب نظري وعملي لمنتجات قاعدة البيانات (CA/DATA COM) ولغة الجيل الرابع (IDEAL) .

❖❖ عدة دورات تدريبية في مجال تحليل وتصميم نظم المعلومات وإدارة المشاريع (PROJECT MANAGEMENT) .

الأوراق والبحوث العلمية :

❖ (ملف المريض الآلي باستخدام مفهوم الدفع مقابل الاستخدام مع تطبيق الاستثمار المستقل) في مؤتمر نظم المعلومات في الدول الأوربية وحوض البحر المتوسط (EMCTS) تونس 2004 .

- (استخدام مفهوم الدفع مقابل الاستخدام في مجالات الاتصالات لتطبيق الملف الآلي للمريض) في الدورية السنوية العاشرة (CITSA 2004) (ISAS) في الولايات المتحدة .
- (تطبيق التجارة الالكترونية في البنوك) في الدورية السنوية الحادية العاشرة
(CITSA 2005) (ISAS) في الولايات المتحدة .
- كتابة فصل من كتاب مع الدكتور عبدالواحد خلفان عن تطبيق التجارة الالكترونية والمعوقات مع عرض حالة عن سلطنة عمان 2006 .

كَلِمَة مُدير مُؤتمَر
التوَافق السنَوي الثامِنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْد للَّه رَب العَالمين والصَلاة والسَلام على أشْرَف الخَلق و سَيِّد المُرسَلين المبْعُوث رَحْمَة للعَالمين الرسُول الأكْرَم مُحَمَّد ﷺ و صَحْبِه الميَامين .

ضُيوفنا الكرَام ، الإخوة و الأخوات الحُضُور السَلام عَلَيكُم ورَحْمَة اللَّه وبَرَكَاتُه .

يتسم هذا العصر بكثرة تعقيداته وكثرة العوامل المؤثرة على مختلف نشاطاته ، وهذا يحتم علينا الأخذ بعين الاعتبارموضوع التنمية ، حيث أن هناك عدة تعاريف للتنمية حسب الأدبيات والأيدولوجيات ، ولكن إجمالا يمكن القول أن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع ، وبالتالي فهي عملية ثورية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة ، وبالتساوي دونما أن يكون هناك تركيز على جانب دون الآخر . و من أهم الأدوات المستخدمة في عملية مسار التنمية الاستراتيجي هو التخطيط الاستراتيجي كمخرج لهذه التعقيدات ، وطريقة علمية تحقق لنا الكثير من الفوائد ، وتجنبنا الكثير من المشكلات .

وبالتالي يعتبر التخطيط الإستراتيجي ، من أهم الآليات والأدوات للتعامل مع أهم ملامح عالم اليوم من مفهوم التنمية ، هذا العالم المتغير ذو التطورات العلمية والتقنية ثورية الطابع ، خاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات ، بالإضافة إلى الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على المعرفة ، حيث يتطلب منا إطلاق التنمية المجتمعية (الاقتصادية و الاجتماعية) التي تحقق التميز و الإتقان والجودة ، من خلال استثمار الموارد البشرية والفرص المتاحة و المعرفة كثروة وطنية استراتيجية ، لتعزيز القدرة على البحث والتوجه والوعي والتعلم ، وضمان مساهمة الأفراد في بناء إقتصاد متجدد مبني على المعرفة يسهم في تحقيق تنمية مستدامة ، ورفع مستوى معيشة جميع المواطنين ، باعتباره الطريق الآمن لمواجهة التحديات ، ووضع دولة الكويت على خريطة الدول المتقدمة والحديثة و المنتجة للكفاءات البشرية المتميزة والقادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً . وهذا لا يتأتى إلا بتطوير مناخ سياسي مستقر واعي للدور المطلوب منه ، يساعد في سن تشريعات تستثمر الموارد البشرية التي تتمتع بقدر عالٍ من إتقان كفايات التعلم الأساسية وذات اتجاهات مجتمعية إيجابية ، تمكنها من التكيف بمرونة مع متطلبات العصر، والمنافسة بقوة وفاعلية ، والإسهام في تطوير الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة .

لاشك في أن التخطيط الاستراتيجي يدخل في كل شيء ، إلا أن صورته تتضح جلية في التخطيط في المستويات الهيكلية العليا للدولة ، من أجل قيادة العمليات التنموية التي تعود على الدولة والأفراد بالنفع والفائدة . ومن ذلك يتضح أن التخطيط الاستراتيجي كرافد مهم من روافد التنمية من أهم الأولويات ، لأي مسار تنموي ناجح وفاعل للدولة ، باعتبار أن التخطيط الاستراتيجي حجر الأساس لأي تنمية يراد لها

التقدم ومواكبة التطورات والتغيرات وتحدي الصعوبات ، كما أنه عبارة عن مجموعة من الخطط الإجرائية والتنفيذية التي تكونه في النهاية . بالإضافة إلى أن التخطيط الاستراتيجي عموما له صلة بالخطوط العريضة في عملية التنمية باختلاف مجالاتها السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية أو بعملية التنمية عموما كخطة إستراتيجية كبرى للدولة .

في هذا المقام أود أن أشير الى أن تركيزنا هنا على التخطيط التعليمي بوجه الخصوص ، كون أني أعمل في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، التي بادرت بتفعيل مفهوم التنمية بإطلاقها برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع الخاص ومازال البرنامج فعالا . فمن الجدير بنا أن نشير إلى أن التعليم يعتبر العمود الفقري لعملية التنمية ، ولا ينفك عنها بل هو مصنع إعداد الكوادر المؤهلة لحمل هموم التنمية على عاتقها . والتنمية منظومة متكاملة من العمليات التي تلامس وتهم المجتمع بكل زواياه وأركانه ، وهي تتنوع ما بين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وهذا يقرن أهداف التخطيط التعليمي بكل جزء منها ، لأنه في النهاية يسهم بشكل كبير في صياغة هذه العوامل وتطويرها وربما تغييرها ، لكي نستطيع ان نسلك ونضع لبنة مسار التنمية الاستراتيجي للدولة ومن هذه الاهداف الاجتماعية :

1- المحافظة على التقاليد السامية وتعزيزها في المجتمع .
2- تحقيق مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص في التعليم للرجال والنساء على حد سواء .
3- توفير ما يحتاجه العمل من الكوادر البشرية والقوى العاملة .
4- تطوير المجتمع وجعله مجتمعا مواكبا للتطور والتغيرات .

الأهداف السياسية :

1- تنمية الروح الوطنية بين أفراد المجتمع .

2- زيادة الانسجام والتفاهم بين الأفراد والشعوب .

3- تكوين كيان قوي للدولة بين الشعوب .

4- الالتزام بقوانين الدولة والعمل على التماشي مع كل ما يخدم المصلحة العامة للدولة .

الأهداف الاقتصادية :

1- زيادة الإنتاجية للفرد وبالتالي للقوى العاملة ورفع كفاءة الأداء .

2- المساهمة في تطوير القدرات بغرض التحسين من العملية الاقتصادية للبلد ومجاراة التطور الحديث .

3- التغلب على مشكلة البطالة الحقيقية والمقنعة .

4- فتح مجالات جديدة للبحث العلمي الهادف لتنمية الاقتصاد .

5- حسن استغلال المقدرات وترشيد الصرف وفق الحاجات .

الأهداف الثقافية :

1- الاهتمام بالبحث العلمي والمساهمة في نشره يعد تدعيما للثقافة في المجتمع .

2- القضاء على الأمية بشتى مظاهرها .

3- المساهمة في رسم صورة ثقافية للمجتمع تتعاطى مع متغيرات العصر .

4- إيجاد نوع من الانسجام والتفاهم مع الثقافات الأخرى .

5- تنويع مصادر الثقافة ، وطرقها وفقا للإمكانات المتاحة والمناسبة لخدمة العملية التعليمية .

6- تقليل الفجوة بين الدول المنتجة للعلوم والتقنية والدول المستهلكة .

ونهاية القول إن التنمية تعبير عن دراسة الواقع بكل أبعاده ومظاهره من قوة وضعف وتحديات وفرص ، و رسم رؤى وأهداف مستقبلية بناءً على ذلك ، ثم وضع برامج عملية تساعد على الانتقال إلى المستقبل المنشود. أما مسار التنمية الاستراتيجي فهو ينطلق من التأمل العميق لاستشراف المستقبل وتحديد الاتجاه الذي يقود الوطن العزيز بدعم والتزام القيادة الحكيمة المتمثلة بشخص الأمير وولي العهد ورئيس الحكومة الذي هو متطلب سابق وضروري ، هذا الالتزام للقيادة يتعدى مجرد الموافقات الإدارية الروتينية إلى استمرارية الدعم ، للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات والمتغيرات المستقبلية. ناهيك عن إحساس الشعب بما لا يدع مجالا للشك حول موقف القيادة من هذا الالتزام في بلورة أبعاد التنمية المجتمعية والسياسية والثقافية والتعليمية لاستنباط الاستراتيجيات و رسم الخطوات المناسبة التي تحول رؤيتها إلى واقع ، محققاً وضعاً أفضل يؤدي إلى رفع كفاءتها الداخلية والخارجية .

أختتم قولي بأنه قد وُسِم هذا العصر بعصر السرعة فكانت هذه الصفة قاصرة في وصفه ، ثم قيل هو عصر الانفجار المعرفي فكانت سمة لا تمثله كما يجب ، لكن هو عصر تسارعت فيه عجلة التنمية على مختلف الصعد تسارعا مريعا يدق أجراس الخطر ، محذراً من أن عجلة التنمية كما ترقى بالأمم إلى القِمم ، فقد تسحق المتأخرة منها ناهيك عن الجامدة ويصدق القول علينا بأننا نسيا منسيا .

والسَلام عَلَيكُم ورَحْمَة اللَّه وبَرَكَاتُه .

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المسار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

كلمة الأستاذ علي موسى الموسى

نماذج وتجارب من التاريخ

الأستاذ علي موسى الموسى

وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق

دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 22403105 (965) - العنوان الالكتروني: www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأسْتَاذْ عَلِي مُوسَىْ الموسَىْ

السيرة الذاتيَّة المختصَرَة .

❖❖ وَزِيْر التَخْطِيْط ووزِيْر الدوْلَة للتنْمِيَة الإدَارِيَّة الأسْبَق – دَوْلَة الكُوَيْت .

المؤهل العلمي :

❖❖ بكالوريوس إدارة عامة - الجامعة الأمريكية - بيروت 1970 .

الخبرة العملية الوظائف والمناصب السابقة :

❖❖ 1970 - 1973 ديوان الموظفين - باحث إداري .

❖❖ 1973 - 1982 مجلس التخطيط - وزارة التخطيط :

- مدير إدارة تخطيط القوى العاملة .

- مدير الإدارة العامة لشئون التخطيط .

- وكيل الوزارة المساعد لشئون التخطيط .

❖❖ 1982 - 1983 دراسات استشارية خاصة (القيام بدراسات لتأسيس شركات ودراسات خاصة وإعداد دراسات تنموية).

❖❖ 1983 - 1992 مؤسسة البترول الكويتية :
- مدير الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي .
- المساعد التنفيذي للعضو المنتدب لشئون التدقيق الداخلي.
- عضو مجلس التنفيذي للمؤسسة للتخطيط والمالية والادارة.
❖❖ 1992 - 1998 نائب محافظ بنك الكويت المركزي .
❖❖ 1998 - 1999 وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الادارية .

عضوية مجالس والمؤسسات العامة (سابقا) :

❖❖ المجلس الأعلى للتخطيط .
❖❖ مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية .
❖❖ مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية .
❖❖ لجنة تنمية الصناعة .

عضوية مجالس إدارات الشركات سابقاً :

❖❖ الشركة الكويتية للاستثمار .
❖❖ شركة معرض الكويت الدولي .
❖❖ البنك المغربي للتنمية الاقتصادية (المغرب) .
❖❖ البنك العربي اليوناني (اليونان).
❖❖ شركة ناقلات النفط الكويتية .
❖❖ مؤسسة معاهد التعليم والتدريب الأهلي .
❖❖ شركة المستثمر الدولي .
❖❖ شركة الثمار الدولية القابضة (ش.م.ك.م).
❖❖ بنك الكويت الصناعي .
❖❖ عضوية حاليه في العديد من اللجان والمجالس والجمعيات العامة والمنتديات المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الدراسات الرئيسية :

- ساهم في بعض الدراسات التي أعدت على المستوى الوطني ، ومنها ما تم بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل MIT SRI ,E.I.U. والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وأغلبها في مجالات التنمية والإدارة .
- أنجز دراسة عن السياسة السكانية في دول مجلس التعاون .

الحالة العملية الحالية (2011) :

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مجموعة الأوراق المالية (ش.م.ك.م.) - 2003 حتى الآن .
- عضو مجلس إدارة بنك فينشركابيتال - مملكة البحرين.
- عضو المجلس الأعلى للتعليم (وزارة التربية) .
- عضو مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت).

كلمة الأستاذ علي موسى الموسى
نماذج وتجارب من التاريخ

بسم الله و الحمد لله والصلاة والسلام على الخيرة من خلقه وأفضلهم طرة أبو القاسم محمد عبده ورسوله وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الحفل الكريم :

بداية أتقدم بالشكر والتقدير إلى حركة التوافق الوطني الإسلامية على دعوتها لحضور مؤتمرها السنوي الثامن وإتاحتها الفرصة لي للإلتقاء مع هذا الجمع الكريم وعلى إختيارها الموفق إن شاء الله لعنوان المؤتمر " التنمية والمسار الإستراتيجي المبادر للدولة " .

الأخوات والإخوة :

قامت دول عبر التاريخ وامتدت لتصبح إمبراطوريات وكونت حضارات انتشرت وسادت ثم بادت وتداولت الشعوب الهيمنه من أقصى شرق آسيا حتى أقصى غرب أوروبا فضلاً عن أفريقيا في مايسمى بالعالم القديم . وكذلك في دول وممالك شعوب الأمريكتين أو " العالم الجديد " .

لم ينشأ أي من ذلك صدفة أو بشكل عفوي أو تلقائي بل كان نتيجة للإستراتيجية مبادرة من قبل الجماعة التي شكلت الدولة . ولعل من العوامل المشتركة في إندثار تلك الدول والحضارات هو فقدانها للبصيرة التي توفرها الإستراتيجية فتسير على غير هدي والإنكفاء حتى الزوال لفقدان روح المبادرة " وتلك الأيام نداولها بين الناس " (آل عمران: 140)

وبما كان الكثير من تلك الإستراتيجيات نتيجة مبادرة " القائد الفذ " و " الشجاع المقدام " ذو النظرة البعيدة الثاقبة وهو غالباً ما يكون مستبداً . لكن العزيز الحكيم وضع القاعدة الصحيحة فقال " شاورهم بالأمر " (آل عمران: 159) " وأمرهم شورى بينهم " (الشورى: 38) وكان سبحانه يخاطب في ذلك رسوله المعصوم ومنه إلى كل الناس في كل عصر ومكان . وفي التراث " من شاور الناس شاركهم عقولهم " .

ومع مضي الزمن تطورت الوسائل المستخدمة في صياغة الإستراتيجيات ثم وضع الخطط ورسم السياسات وتصميم البرامج والمشاريع ، لكن حركة التاريخ هي التي تقرر مصير الأمم ومكانتها ، فتلك التي تسير في ركب التاريخ وتأقلمها مع المتغيرات ترتقي وتستمر أما تلك التي تنعزل فما لها إلا الإندثار .

ولقد جاء عنوان المؤتمر في وقته المناسب . فالنقاش الدائر في المجتمع اليوم يحتاج إلى فهم مشترك لماهية دور الدولة في وضع أسس

إستراتيجية التنمية وفي رعاية تطبيقها ومتابعة تنفيذها وتصويب مسارها إذا إحتاج الأمر ذلك ، وكذلك تحديد دور مكونات المجتمع في رسم إستراتيجية التنمية وفي تطبيقها .

وفي نفس الوقت لابد من التوقف عن أهمية شرط " المبادرة " لدى الدولة ككل لضمان إستمرارية التأقلم مع المتغيرات سياسية كانت أو إقتصادية أو إجتماعية عالمية كانت ، إقليمية أو محلية . وقبل أن نسير في بحث إستراتيجيات التنمية ربما كان من المفيد أن نميز بين النمو والتنمية – فالنمو هو مسألة كمية بالدرجة الأولى بمعنى " المزيد من " أما التنمية فهي تغيير نوعي في مختلف المجالات نحو الأفضل وهي تسعى للأفضل في مجال الحقوق والحريات وفرص العمل والإنتاج وكل ما من شأنه الإرتقاء بنوعية الحياة للإنسان وبيئته التي يعيش فيها، وهي بالتالي عملية تحول شاملة والإنتقال من وضع إلى آخر وبشكل متعمد ومقصود للوصول إلى أهداف محددة في أنشطة ومجالات محددة وفي مواعيد محددة .

التجربة اليابانية :

كانت اليابان وحتى 1868 محكومة من قبل نظام إقطاعي إنعزالي جزأ البلاد إلى مناطق نفوذ وإقطاعيات يسيطر عليها أمراء حرب (شوغن) وكانت منعزلة عن العالم الخارجي ولم تكن لها علاقات تذكر مع العالم الغربي . الأمر الذي أصبحت فيها اليابان ضعيفة إقتصادياً ومن ثم ضعيفة عسكرياً . في سنة 1853 دخلت قطع من الأسطول

الأمريكي الموانئ اليابانية وأجبرت الحكومة على فتح موانئها للتجارة العالمية (انذار Commodore Perry) والتي أدت في نهاية المطاف إلى عقد اتفاقيات تجارية مذلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى تسهيلات لأساطيلها البحرية الحربية منها والتجارية على أرض اليابان مما أثار حالة من النقمة بين الشعب وصدامات داخلية ، وكانت ردة الفعل المزيد من الكراهية للغرب ومحاولة الانعزال عنه . ولقد إنتهت حقبة "الشوغن " في 1868 لتبدأ عهد الاصلاح (Meiji) وبداية الحكومة الامبراطورية المركزية ، بمشروع وطنيً طموح لتحديث الدولة في مختلف مناحي الحياة من خلال إستراتيجية اساسها – الاستفادة من الحضارة الغربية الحديثة وبالذات في التكنولوجيا والعلوم والإدارة وفي نفس الوقت المحافظة على الهوية الوطنية وصد "التغريب" . وربما كان من أبرز الأدوات المستخدمة هي إرسال الوفود الرسمية على شكل بعثات للإطلاع على النهضة وأوضاع الدول الأجنبية وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومن ثم اقتباس الأنسب لليابان ونهضتها المنشودة .

ومن أشهر هذه البعثات سفارة (ايوا كورا) والتي استغرقت عامين وشملت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وزيارات قصيرة لمصر وعدن وسيلان وسنغافورة ، وكان للسفارة هدفين رئيسين، الأول : إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المجحفة المعقودة مع الدول الصناعية " القوى العظمى في ذلك الحين " والثاني : الحصول على بيانات والاطلاع المباشر والممارسات في مختلف أوجه الحياة للاستفادة منها في عملية

تحديث اليابان والإسراع في أحداث عملية الإصلاح المأمولة .

ولقد فشلت بعثة (ايوا كورا) في تحقيق هدفها الأول فلم تتمكن من إعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية، غير أنها نجحت نجاحاً باهراً في تحديد التجارب والتقنيات التي يمكن اقتباسها من الدول الغربية، وعلى أثر ذلك توالت البعثات إلى دول الغرب من قبل العلماء والمتخصصين اليابانيين فضلاً عن الطلبة. فاستحدثت اليابان نظام تعليمياً وطنياً عاماً وإجبارياً حوالي العام (1868-1871) ، وكان هذا النظام مبنيا على أسس مقتبسة من نظام التعليم الأمريكي ونظام التعليم الفرنسي ، وفي تلك الفترة تم انشاء الجامعات اليابانية في مختلف مقاطعات البلاد .

كما عملت الدولة اليابانية على صياغة دستور جديد يشدد على الروح الوطنية والهوية اليابانية، ولقد تمت صياغة الدستور الياباني في ذلك العهد بعد دراسة متأنية ومتعمقة لنظم الدستور في بعض الدول الغربية كبريطانيا وألمانيا والنمسا، وكانت النتيجة دستوراً وحد اليابان ومختلف فئات الشعب الياباني، وأسس النظام المركزي فيها ومنح الامبراطور الياباني صلاحيات واسعة فضلاً على الارتقاء بمركزه الاجتماعي إلى درجة تجعل منه شبه إله .

ولقد اعتمدت حركة النهضة اليابانية وذلك الحين على ألمانيا في بناء قواتها العسكرية وبالذات في سلاح البحرية، وجلبت الخبرات

الانجليـزية في بناء نظام سكك الحـديد وفي بناء قطاع الصناعـات الحديثة ومنها صناعات الغزل والنسيج، وأما بناء السفن التجارية فكانت من نصيب التكنولوجيا الفرنسية، كما كان التأثير الفرنسي واضحاً في نظم الإدارة الحكومية .

وبهذا الجهد المنظم تمكنت اليابان من الانتقال من دولة ضعيفة ولقمة سائغة للأساطيل الغربية إلى دولة صناعية قوية اقتصادياً وعسكرياً وإلى قوة عالمية ذات نفوذ وهيمنة في منطقتها، واحتلت أجزاء من دول أخرى مثل الصين وكوريا ودولاً في شرق وجنوب شرق آسيا خلال فترة وجيزة من الزمن مع نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين . ويستحق أن نشير إلى أنه على الرغم من الاستعانة بالتكنولوجيا الغربية وفنونها وأنظمتها إلا أن اليابان استمرت بالإصرار على هويتها ورفض أي محاولة لتغريبها، وواضح أن كل ما تم كان نتيجة استراتيجية واضحة واستمرار الدولة اليابانية بالاحتفاظ بزمام المبادرة بالتوجيه العام لحركة الاقتصاد والمجتمع والانتقال به من مرحلة إلى أخرى وتكييفه مع المتغيرات العالمية ، فالمتتبع للتغيرات التي شهدها الاقتصاد الياباني سوف يشهد كيفية الانتقال من الصناعات الثقيلة والمنتجات الاستهلاكية الرخيصة إلى مرحلة المنتجات مرتفعة الثمن وصناعات التكنولوجيا المتقدمة وبعدها إلى صناعات معتمدة على تقنية المعلومات، ومن الصناعات المعتمدة على ابتكارات الغير (مرحلة التقليد) إلى الصناعات والمنتجات المبنية على البحوث والابتكارات الوطنية .

ولعل من أبرز سمات التجربة اليابانية هو التوزيع الواضح للأمور بين الحكومة والقطاع الخاص وبقية مؤسسات المجتمع المدني والتناغم بينهم إلى درجة أصبح معها النموذج الياباني يسمى الشركة اليابانية (Japan Inc.)، كما أن النموذج الياباني يتبنى القيم الاجتماعية اليابانية وكل قيم العمل والولاء المتبادل بين العاملين ومؤسساتهم والتواصل المستمر بين أعضاء فريق العمل والوصول إلى القرار بعد التشاور الجماعي وهي أساليب ثبت نجاحها إلى درجة أن العديد من الشركات غير اليابانية بدأت تقتبس بعضها .

الولايات المتحدة وتحدي غزو الفضاء :

فوجئ العالم بوجود " قمر صناعي " " سبوتنك 1 " يدور حول الكرة الأرضية وأعلن الاتحاد السوفيتي عن ذلك في 1957/10/4 وأتبعه في 1957/11/3 بـ " سبوتنك 2 " يحمل الكلبة لايكا " في مدار كامل حول الأرض، وفي 1961/4/12 رفع الاتحاد السوفيتي رايات النصر حينما وضع أو انسان " يوري غاغارين " في أول مركبة فضائية " فوستك " ليدور حول الأرض ويخاطب العالم من الفضاء الخارجي ويعود سالماً، ليتم زفه إلى الشعوب السوفيتية ويسير في مواكب الأبطال المنتصرين لينتشي بها الشعب .

لم يكن ذلك مفاجئة للعالم فقط ، فلقد شعرت الولايات المتحدة

الأمـريكيـة وهي في ذروة الحـرب البـاردة أن خـصـمـهـا اللدود قـد حـقق انتصـارات علميـة كبـيـرة تتضـمن في طيـاتهـا إمكانيـات خطيـرة تشـمل تهـديدات عـسكرية كـأنظمـة الصـواريخ في الفـضـاء الخـارجي وكـذلك الأقمـار الصناعيـة للأغـراض الرصـد والتجسس . ولقـد أدركت الادارة الأمـريكية فـي ذلك الحين (إدارة كينيـدي) أن البنيـة الصناعيـة الأمريكيـة على المستوى الوطني ليست في وضـع تمكنها من التغلب على الانجـازات السـوفيتـيـة وأن مـتطلبـات الفوز تذهـب إلى أبعد وأعـمق من الشـركات الصناعـيـة فـالمطلوب يشـمل قطاع الأبحـاث والتطوير في مـجـالات عـدة، وتوفـر الأعداد الكافيـة من العلمـاء والمهندسين في مـختلف التـخـصـصـات وبالذات المتصلـة بعلوم الفضـاء وكانت الخطوة الطبـيـعـيـة الأولى هـي في تعـديل النظام التـعليـمي الـوطني وبالـذات على مـسـتـوى المعـاهد العليـا والجـامـعـات، هذا فـضـلاً عـن قطاعـات مـسـانـدة أخـرى فـي العـديد من المجالات الصنـاعية . إذن أصبح المطلوب جهداً وطنياً شاملاً وهي بذلك تصبح قضية وطنيـة عامـة ، ولهذا وقف الرئيس جون كيندي في مـجلس الشيـوخ والنواب في 1961/5/21 ليـعلن للأمـة الأمـريكيـة وللعـالم أن على الأمة الالـتزام بالهـدف وتحقيقـه قبل نهـاية العقـد بوضع رجل على القـمر وإعادته سـالما إلى الأرض . وكان لذلك فعل السحر في الشعب الأمريكي الذي وجـد نفسـه في حالة تحـدي سواء في سـباق وطني مع خصم لدود وأيضـا تحـدي لقـدرته فـي تحـقـيق هدف واضح . وبـالفـعل تم تحـقـيق الهدف في 1969/7/20 برحلة سفينة الفضاء " أبوللو 11 " وبرجل الفضاء " نيل أرمسـترونج " لتعود الثقـة والزهو إلى الأمـة الأمـريكيـة ويتم لاحقـا الاسـتـفـادة من التكنولـوجيـا والإختـراعـات المسـتـخـدمـة في تحـقـيق ذلك

الهدف والوطني في المجالات المدنية، الصناعية والطبية وغيرها، ومن المهم أن نتذكر أن اغتيال كيندي في عام 1963 لم يؤثر على الهدف الوطني ولا على الجهود المطلوبة لتحقيقه .

وينشأ بعدها الاقتصاد الجديد المبني على التكنولوجيا الحديثة ومنها تقنية المعلومات والاتصالات، وكان كل ذلك سبباً في إشعال سباق غزو الفضاء وسباق التسلح بين القوتين العظمتين في ذلك الوقت أمريكا والاتحاد السوفيتي، ويكون ذلك واحدا من الأسباب التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي و انهياره وتفرد أمريكا بزعامة العالم ، ولو إلى حين .

و كان على الأمة الأمريكية ، كل في مجاله المساهمة في إنجاز هذا الهدف الوطني بوضع إنسان على سطح القمر وإعادته إلى الأرض سالما . وهكذا كان. فقد تم تغيير النظام التعليمي برمته فأدخلت العلوم المتصلة بدراسة الفضاء وصناعة الصواريخ والأقمار الصناعية والاتصالات وعلوم الحاسب الآلي، وبدأت المعاهد والجامعات بتخريج آلاف العلماء والمهندسين، كما بدأت الشركات الأمريكية بتطوير التكنولوجيا والاختراعات ذات الصلة والتي تم تحويلها لاحقا للإستخدمات المدنية والتجارية وبالذات في حقول تقنية المعلومات والمواصلات والطب وقام على أساسها ما يسمى بالاقتصاد الجديد .

إن دراسة لهذه التجربة ستكشف وبوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لتحقق كل ذلك لولا استراتيجية وضعتها الدولة وهدف محدد وواضح قررته القيادة، ومبادرة متعمدة سارت بها الدولة وساهم

في كل ذلك الكثير من المؤسسات في مختلف القطاعات سواء سياسية أو علمية أو اجتماعية .

التجربة السنغافورية :

لقد كان النموذج الياباني قدوة للعديد من دول شرق آسيا ومثالاً يحتذى فسارت على نهجه دولاً مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافوره وهونج كونج ، واختصاراً ما سمي بالنمور الآسيوية لكن ألمع النماذج هو نموذج سنغافوره والتي سعت العديد من دول منطقتنا ومنها الكويت إلى دراستها أملاً بالإحتذاء بها .

تبلغ مساحة سنغافورة حوالي 700 كيلو قدم مربع "268 ميل مربع" وهي جزيرة ليس لديها مصادر ثروة طبيعية ويبلغ عدد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة، يبلغ المواطنين منهم حوالي ثلاثة ملايين ومائتين ألف نسمة، وتتكون التركيبة السكانية من ثلاثة اثنيات:

أ-الأصول الصينية "بوذيون" ويشكلون حوالي 74٪ .

ب- الأصول الملاوية "مسلمين" ويشكلون حوالي 13٪ .

ج- الأصول الهندية "هندوس" ويشكلون حوالي 9٪ .

ولغة المخاطبة الرسمية انجليزية، ونظام الحكم فيها جمهوري برلماني وهي دولة فقيرة من حيث المصادر الطبيعية، وعبر تاريخها كانت تعتمد على كونها محطة عبور وميناء تجاري يقع في نهاية شبه جزيرة الملايو على المحيط الهندي ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي " GDP "في عام 2010 حوالي 22,723 دولار أمريكي ، وبذلك فهي متقدمة بهذا المقياس على كل من اليابان وفرنسا

وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والكويت وتحتل بذلك المرتبة الخامسة عشر على مستوى العالم .

ولقد كان تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي مستدام ففي سنة (1965) كان حوالي " 519 دولار أمريكي " وفي سنة (1970) بلغ "925 دولار أمريكي" وقفز عام (1990) ليصل إلى حوالي "12,745 دولار أمريكي" وارتفع بشكل حاد إلى حوالي "21,199 دولار أمريكي" في سنة (2001) ، أما في سنة (2010) فيقدر بحوالي "43,867 دولار أمريكي" كما بلغت نسبة النمو المحققة بهذه السنة حوالي (17٪) أما نصيب الفرد من الدخل القومي فيبلغ "37,220 دولار أمريكي" أما توقعات الحياة عن الولادة فبلغت حوالي (81 سنة) وتصل نسبة المتعلمين حوالي (95٪) من السكان (15 سنة وأكثر) ، أما نسبة العاطلين عن العمل فهي (2,2٪) ، كما بلغت نسبة الوفيات أقل من (5٪) لكل ألف من السكان كما بلغ مؤشر سنغافوره للتنمية البشرية حوالي (0,992) لتحتل بذلك المرتبة 25 في العالم .

ويعزي هذا النجاح الإقتصادي بالدرجة الأولى إلى التمسك بالتنافسية في إقتصاد السوق المفتوح ، وإلى التمسك بحكم القانون وتطبيق المعايير الدولية في الشفافية وبالذات حينما إختطت سنغافوره إستراتيجية جعلت منها المركز المالي الرابع في العالم فضلاً عن إجتذابها حوالي 12 مليون سائح في السنة، كما تقدم السياحة العلاجية حيث يزورها حوالي 250 ألف سائح للعلاج فضلاً عن استقبالها الطلبة من الدول المجاورة للدارسة في المعاهد العليا والجامعات، غير أن

إقتصادها يقوم أيضا على كونها مركزاً تجارياً يقدم خدمات المناولة والتخزين والنقل بحراً وجواً، هذا فضلاً عن الصناعة المتمثلة في تكرير البترول وصناعة وإصلاح السفن ومنتجات تقنية المعلومات .

لكن كل ذلك تم على حساب الاستمرار في قيود سياسية واجتماعية مثل قيود على حق التجمع والتظاهر وحرية التعبير فضلاً عن استمرار الحزب الحاكم في الهيمنة على المجلس النيابي والحكومة لمدة تصل إلى خمس وأربعون عاماً مستمرة، إلا أن حقوق المواطن مضمونة ومتساوية في إطار القانون وتعتبر الحكومة بأن المقصد الأولي هو دائما حفظ السلم الأهلي بتفادي النزاع الاثني والديني وأن الاستقرار المستمر شرط لاغنى عنه في استدامة التنمية الإقتصادية وبالتالي الخدمات الراقية التي تقدمها الحكومة.

وربما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تتملك بشكل مباشر وغير مباشر بالكامل أو بشراكة مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي العديد من المشاريع والشركات ، غير أن تلك المشاريع والشركات عليها أن تتنافس في السوق دون ميزات أو أفضلية .

لقد كان النموذج الياباني في التنمية قدوة للعديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا ومثالاً يحتذى للعديد من الدول الأخرى، ومن أشهر الدول ما سمي " النمور الآسيوية " الأربع وهي (هونغ كونج – تايوان – كوريا – سنغافورة) ولعل ألمعها كان النموذج السنغافوري والتي سعت

العديد من دول منطقتنا ومنها الكويت إلى دراستها أملاً بالاحتذاء بها أو ببعضها.

غير أن هناك أمراً آخر يميز هذا النموذج عن غيره ، أن " لي كوان يو - (Lee Kaun Yewرئيس وزراء سنغافورة لمدة واحد و ثلاثين سنة مستمرة من (1959 إلى 1990) نجح نجاحاً في قيادة حزبه إلى الفوز المستمر بالإنتخابات البرلمانية وكان عنصراً أساسياً وفاعلاً في تطوير "حزب حركة الشعب" "P.A.P" ومازال حزبه يسيطر على مجلس النواب السياسي للدولة فكان رئيس وزراء لها قبل الاستقلال عام (1959) ، وكولاية في اتحاد ماليزيا عام (1963) وبعد الانفصال عن الاتحاد سنة (1965) وبعد أن أعلنت جمهورية مستقلة في نفس السنة وإلى حين تقاعده سنة (1990) ، لقد كان أفضل مثال للقائد المستبد العادل فلقد كان مؤسس الدولة ومهندس نهضتها وباني نموذجها - وجعل فيها دولة سيادة القانون - مثال النزاهة والشفافية ، وعلى الرغم من تدريبه ودراسته القانونية إلا أنه أصر على إدخال العقوبات الجسدية " الجلد " في بعض المخالفات والإعدام في بعض الجرائم ولم يقبل واسطة أو شفاعة حتى من رؤساء دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية " الرئيس كلينتون " في الإعفاء أو التخفيف من حكم بعقوبة جسدية .

ولما خلفه رئيس الوزراء الثاني في تاريخ سنغافوره (من 1990 إلى 2004) (كو تشوك تونغ - Goh Chock Tong) عينه في مجلس الوزراء كوزير أول أو كبير الوزراء " Senior Minister " لما تسلم ابنه

" Lee Hsien Loong " منصب رئيس الوزراء في سنة 2004 حتى الآن خلق لوالده منصب " وزير المتابعة " " Monitor Minister " مما جعله يحتفظ بمنصب وزاري بشكل مستمر لحوالي 52 سنة .

ولعل النموذج السنغافوري هو واحد من أفضل النماذج التي لعبت فيه استراتيجية التنمية ومبادرات الدولة أدواراً حاسمة في جميع مفاصل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي قادها قائدٌ مستبدٌ ولكنه عادل ، وإذا كان المواطن السنغافوري يتمتع بالعديد من أفضل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ومستويات المعيشة بشكل عام، وكذلك بالتعاون مع إدارة حكومة تكاد تكون خالية من الفساد وتوفر له معاملةً متساوية مع بقية مواطنيه في مجتمع تتنوع فيه الإثنيات بشكل كبير وكذلك بانتخابات نيابية حرة ونزيهة إلا أن البيئة السياسية لا زالت لا توفر حقوقاً أساسية مثل التجمع وحقوق التعبير عن الرأي .

وفي الختام إذا كانت هناك رغبة بإحتذاء بأي من تجارب العالم فلا بد من أن تكون استراتيجية التنمية واضحة المعاني والأهداف متكاملة يسند بعضها الآخر وأولها أن تستهدف صناعة الثروة وليس الاكتفاء باستهلاكها وأن تكون تنمية متكاملة وشاملة ترعاها الدولة بمبادرات مستمرة تكفل استمرارية الانجاز تصويب المسار إذا انحرف وتزيل المعوقات إن نشأت .

وأخيراً أشكر الحضور الكرام على حسن الإصغاء .....

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

مكتب الدراسات الإستراتيجية

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإفتراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

المسار الإستراتيجي المبادر للدولة

زهير عبدالهادي المحميد

البحث الحائز على المركز الأول

أمين عام حركة التوافق الوطني الإسلامية

رئيس مكتب الدراسات الإستراتيجية

مستشار - شؤون إستراتيجية - تخطيط ودراسات

دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 22403105 (965) - العنوان الالكتروني: www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأُسْتَاذ زُهَيْر عَبْدالهَادي المَحْمِيد

السِيرَة الذاتِيَّة المخْتصَرَة .

❖❖ أَمِيْن عَامْ حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِي الإسْلامِيَّة .

❖❖ *رئيس مَكْتَب الدِرَاسَات الإسْتِرَاتِيجِيَّة .*

❖❖ مُسْتَشَار - شؤُون إسْتِرَاتيجيَّة - تَخْطِيْط و دِرَاسَات .

❖❖ **تخرَّج من (جامعة سانت كلاود ستيت - مينيسوتا - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) في مايو** 1980 م **(إدارة الأعمال - تمويل** - FINANCE) .

❖❖ **بنك الكويت المركزي - إدارة العمليَّات الأجنبيَّة** 1980م - 1982م .

❖❖ **شركة الصِناعات البلاستيكيَّة - مُدير عام** 1982م - 1986م .

❖❖ **مؤسَّسَة المحميد للتِجارة العامَّة** 1986م - 1997م .

❖❖ **إلتحق في مارس** 1997م **حتى تاريخه :** *مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية* - **ويعمل بوظيفة خبير أعلَى - إسْتِشَارَات إسْتِرَاتِيجِيَّة .**

عضويَّة جمعيَّات تخصُّصيَّة :

- ❖❖ عضو الجَمْعيَّة الكويتيَّة لحقوق الإنسان - الكُوَيت .
- ❖❖ عضو الجَمْعيَّة الإقتصاديَّة الكويتيَّة - الكُوَيت .
- ❖❖ أمين سر مَجْلِسْ العلاقات الإسْلاميَّة المسيحيَّة - الكُوَيت .
- ❖❖ عضو المجْمَع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسْلاميَّة - الجُمْهُوريَّة الإسْلاميَّة الإيرانيَّة.
- ❖❖ عضو جَمْعيَّة الإدارة الإستراتيجيَّة - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .
- ❖❖ عضو جَمْعيَّة التخطيط الإستراتيجي - المملكة المتَّحدة البريطانيَّة.
- ❖❖ عضو جَمْعيَّة ديناميكيَّة النظم - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .

الخبرات :

- ❖❖ دِراسة وإنشاء عدد من المشاريع الإقتصاديَّة (الصِناعيَّة والحِرفيَّة والتجاريَّة والخدَميَّة) داخِل وخارج الكُوَيت .
- ❖❖ إعداد ومُتابعة الخطَّة الإستراتيجيَّة لمؤسَّسة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة .
- ❖❖ إعداد وتقديم دِراسَات وإستِشارات في مجالات التخطيط الإستراتيجي والتطوير والدِراسات الإداريَّة والجدوى الإقتِصاديَّة للمشاريع .
- ❖❖ إعداد وتقديم دَوْرات تخصُّصيَّة للمناصِب القياديَّة العُليا والوُسْطى في المجالات التالية :

أ- التخطيط الإستراتيجي الشامِل .
ب- التخطيط بواسِطة السيناريو .
ج- نظم التفكير والنمْذجَة الإستراتيجيَّة .
د- التفاوض وإبرام العُقود .
هـ- فن الخِطابة والعرض .
و- فنون الإتصال .
ز- التعامُل مع وسائل الإعلام .
ح- الحركات السياسيَّة في الكويت .
ط- إدارة الأفراد - مفاهيم مُستحدثة وآليَّات.
ي- إدارة الحملات الإنتِخابيَّة العامَّة.
ك- العِلاقات الدِبلوماسِيَّة .

الأبحاث والدراسات وأوراق العمل :

1- تشكيلة الدوائر الإنتخابيَّة وتوزيع التمثيل الشعبي في الكويت .
2- إستراتيجيَّة المواجهة مع الصهيونيَّة .
3- إستراتيجيَّة مؤسَّسَة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة وإدارة الجودة الشامِلة .
4- الوحدة بين الفِكر النظري والتطبيق العملي .
5- الفِكر والعمل الإستراتيجي .
6- إستراتيجيَّة التعامُل مع العِراق الجديد .
7- الكُويت في عام 2020م .
8- المفاوضات العربيَّة مع الكِيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقِع .
9- مشروع ثقافة حِوار الحضارات وتعايشها في المواجهة مع الصهيونيَّة .
10- تصوُّرات مهرجان هلا فبراير الكويت .
11- العمل الحِزبي المنظَّم ودوره في تنمية المجتمعات .
12- العمل الوطني المشترك وهيئات المجتمع المدني .
13- تشكيلة الدوائر الإنتخابيَّة وعدالة التمثيل الشعبي في الكُويت .
14- التوازن الإستراتيجي لسياسات دولة الكُويت .
15- دِراسة تحليليَّة للدوائر الإنتخابيَّة في الكُويت - إنتخابات مجلِس الأمَّة .
16- تحصين الأمن الوطني الشامِل بمُختلف أبعادِه .
17- إستراتيجيَّة المواجهة الميدانيَّة مع الكِيان الصهيوني .
18- أمن الخليج والدور الإقليمي والدولي .
19- تقرير تقييمي - مؤتمر المنتدى الإستراتيجي العربي الدولي السنوي الثالث - العالم العربي في 2020م تحدّيات مُستقبليَّة وفرص .
20- تقرير تقييمي - تقرير مجموعة دِراسة العِراق - جيمس بيكر الثالِث ولي هاملتون .
21- سُبُل تعزيز العُمق الإستراتيجي من خِلال العِلاقات الإقليميَّة والدوليَّة .
22- الفِكر والعمل الإستراتيجي الشمولي .
23- العمل في القِطاعين الخاص والعام .. مُقارنة وتغيير .
24- التحالفات في الإنتخابات التشريعيَّة العامَّة .
25- الديمُقراطيَّات في دول مجلِس التعاون الخليجي .
26- القطبيَّة الآحاديَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مدخليَّة لبُروز قطبيَّة مُنافِسة .
27- الوحدة الإسلاميَّة ضَرورة إستراتيجيَّة لمواجَهة التحدّيات .
28- تكامُل الحضَارات وحدة المبدأ والمنتهى .

29- ترشيد مُخرجات أعمال القوى السياسيَّة والسُلطة التنفيذيَّة.
30- الإستثمار الأرشد للوقت وأداء الأمانة.
31- التعبئة التكامُليَّة لطاقات الأمَّة والإستراتيجيَّة المُبادِرة لصناعة الأحداث.
32- مشاركة المرأة في العمل السياسي العام وقوائم القوى السياسيَّة للإنتخابات التشريعيَّة.
33- إنتخابات مَجلِس الأمَّة 2008م .. دراسة تحليليَّة للكتل الإنتخابيَّة .. أبريل 2008م.
34- التعاوُن الإقتصادي الإقليمي للتنمية.
35- الحوار الإيراني العربي .. الحاجة لآفاق مُستحدثة.
36- نظرة تقييميَّة للإنتخابات التشريعيَّة لمجلس الأمَّة 2008م ومُخرجاتها.
37- مُواجهة التهديدات والتحدّيات الإقليميَّة.
38- المقاومة المدنيَّة لهيئات المجتمع المدني في المواجهة لنصرة القدس.
39- منطلقات العزَّة وإستعادة موقعيَّة الريادة الإستراتيجيَّة للأمَّة الإسلاميَّة.
40- حركة المجتمع المدني لنُصرة المقاومة.
41- مُبادرة هيئات المجتمع المدني لتشكيل إستراتيجيَّة الوحدة.
42- مُتطلبات الإستراتيجيَّة المبادرة لصناعة القرار الوطني الريادي.
43- المسار الديمقراطي من حيث الواقع في الكويت.
44- حق المقاومة لدفع العدوان وفق المنظور الشرعي والقانوني.
45- سُبُل تكامُل الأمَّة الإسلاميَّة.
46- الحُكم الصالح وإدارة الدولة العادلة والقادرة.
47- الدولة المدنيَّة والسلم الأهلي.
48- دور المنظمات الرسميَّة والمدنيَّة في إقامة العدالة في العلاقات الدوليَّة.
49- مشروعيَّة السلام مع الصهاينة المحتلين.
50- مُبادرات التعاوُن الإسلامي المسيحي في القضايا المشتركة.
51- الدبلوماسيَّة الشعبيَّة المبادرة وأوعية التفكير الإستراتيجي.
52- المسار الإستراتيجي المبادر للدولة.

بريد إلكتروني : almahmeed1@yahoo.com

المسَارُ الإسْتِرَاتِيجِي المبَادِرُ للدَوْلَة

الفهرس

المُقدِّمَة . 61
أسْئلة البَحْث . 63
مَحْدُوديَّات البَحْث – التَعَاريف . 63
الفَصْل الأوَّل – أسُس التَخْطِيط الإسْتِرَاتِيجِي . 69
❖❖ مُقَدِّمَاتُ التَخْطِيط الإسْتِرَاتِيجِي . 71
❖❖ النَسَقُ العَامُ لِلتَخْطِيط الإسْتِرَاتِيجِي . 82
❖❖ التَخْطِيط الإسْتِرَاتِيجِي للدُوَل الصَغِيرَة . 102
الفَصْل الثاني – دَوْر أوْعِيَة التَفكِير الإسْتِرَاتِيجِي و هَيْئَات المجْتَمَعْ المدَنِي في رَسْم المسَار الإسْتِرَاتِيجِي للدَوْلَة . 107
❖❖ دَوْر أوْعِيَة التَفكِير الإسْتِرَاتِيجِي الوَطَنِيَّة في رَسْم إسْتِرَاتِيجِيَّة الدَوْلَة . 109
❖❖ دَوْر هَيْئَاتُ المجْتَمَعْ المدَنِي الوَطَنِيَّة في رَسْم إسْتِرَاتِيجِيَّة الدَوْلَة . 112
الفَصْل الثالِثْ – شُمُولِيَّة المسَار الإسْتِرَاتِيجِي مَعَ المحِيْط الإقلِيمِي والدُوَلِي . 115
❖❖ المَسَارَات الإسْتِرَاتِيجِيَّة للدُوَل المُسَاهِمَة في صِنَاعَة القَرَار الدُوَلِي . 117
❖❖ تَحْدِيْد المَوْقِعِيَّة الإسْتِرَاتِيجِيَّة لِلدَوْلَة بِلحَاظ المحِيْط الإقلِيمِي و الدُوَلِي . 150
❖❖ عِلاقَة المَلَفَّات الإسْتِرَاتِيجِيَّة الإقلِيمِيَّة و الدُوَلِيَّة مَعَ المسَارْ الإسْتِرَاتِيجِي للدَوْلَة . 158
الفَصْل الرَابعْ – دَوْر مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في صِيَاغَة المسَار الإسْتِرَاتِيجِي الوَطَنِي . 173

❖❖ مُوجبَات الإسْتعَانَة بمَرَاكز الإسْتشَارَات الدُوَليَّة في عَمَليَّة صيَاغَة المَسَارْ الإسْتَرَاتيجي الوَطَني . 173
❖❖ محاذير الإسْتعَانَة بمَرَاكز الإسْتشَارَات الدُوَليَّة في عَمَليَّة صيَاغَة المسَارْ الإسْتَرَاتيجي الوَطَني و سيَادَة القَرَارْ الإسْتَرَاتيجي للدَوْلَة . 176
الفَصْل الخَامسْ – المسَارْ الإسْتَرَاتيجي لدَوْلَة الكُوَيْت . 181
❖❖ مَجْلسْ الأمْن الوَطَني و المسَار الإسْتَرَاتيجي للدَوْلَة . 181
❖❖ الخطَّة الإسْتَرَاتيجيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت 2035م . 186
❖❖ الخطَّة الإنْمَائيَّة الخَمْسيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت لِلسنَوَات (2009 / 2010 – 2013 / 2014) . 189
الفَصْل السَادسْ – نَتَائجْ و تَوْصيَات البَحْث . 197
❖❖ نَتَائجْ البَحْث . 197
❖❖ المُعوِّقَات . 214
❖❖ تَوْصيَات البَحْث . 217
أسْئلَة للأبْحَاث القَادمَة . 220
مَصَادر البَحْث . 221

المسَارُ الإستراتيجي المبَادِرُ للدَوْلَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

سُورَة الكَهْف - آيَة 10

المُقدِّمَة .

من السِمَات الرئيسيَّة للدُوَل و الشُعُوب الراشدة العمل بتدبُّر من خلال صناعة القرار بعد التشاوُر مع صُنَّاع الرأي كلٌ حسب إختصاصه من قبَل صُنَّاع القرار الوطني ، و يُعرف ذلك من خلال نظرة هذه الدُوَل و الشُعُوب لعمليَّة التخطيط و الإنفاق على البحث العلمي و التطوير ، ومكانة التخطيط لدى الأمَّة، فالأمَّة التي تأخُذ بهذه الأمُور تسير بثبات و درَاية لصناعة واقعها و مُستقبلها ، و عكس ذلك تكون الأمَّة عرِضةً لإستهلاك قرارات الغير بحيث تصنعها الأحداث و لا بصمةٌ لها في صناعة حاضرها أو مُستقبلها ، بل قد تكون عرِضةً لفُقدان الهويَّة و ضعف الإرادة و الثقافة الوطنيَّة و بالتالي ضعف سيادة القرار . فمن أهمّ مُقوِّمات الوطن هو الحُكْم الذاتي الحُر و المستقِر أمنياً وسياسياً والمتمتِّع بسِيادة القرار و التصرُّف الحكيم و الراشد بالموارِد الماديَّة والمعنويَّة ، و إقامة المشاريع التنمويَّة بشُمُولها على مُختلف الأصعدة

وأهمُّها بناء الإنسان ، و ذلك بعد رَسْم إستراتيجيّة شاملة بعيدة المدى للتنمية المستدامة ضمن إطار عمل مؤسَّسَاتي غير مُسَيَّس ، و وُفْق منظومة قِيَميَّة تُرَسِّخ مبدأ العدالة المجتمعيَّة بمفهُومها ومضامينها العامَّة .

تأخُذ الدَوْلة الراشدة بتأسيس قراراتها على دراسات شُمُوليَّة من أهل الرأي المتخصِّص من مُواطنيها و الذين يُصطلح عليهم في عالمنا المعاصر بأوعية التفكير الإستراتيجي لكَوْن الخطط الإستراتيجيَّة تُصنع من أهل الرأي المعنيين بوطنهم و لا تُستورد من الخارج أو تُستنسخ من نماذج أخرى ، حيث تقوم هذه الأوعية بإعداد الدراسات و البُحُوث لإستشراف المستقبل بلِحَاظ الواقع بما يشمل من نقاط قوَّة و ضعف وفُرص و تهديدات ، و الإستفادة من عِبَر التاريخ و تزاحُم الأجندات الإستراتيجيَّة خُصُوصاً في المحيط الإقليمي و الدُوَلي ، كما تعمل هذه الأوعية بإعداد دراساتها التخصُّصيَّة بشكل علمي وِفْق طرائق البحث العلمي العُقلائي و الغير مُسيَّس لضمان شُمُول مُختلف الإحتمالات وتنظيمها وُفْق أولويَّاتها من حيث الواقعيَّة و إمكانيَّة الحُدُوث و تحديد البدائل المختلفة لمعالجة تلك الأولويَّات ، و تعمل على المراقبة و المراجعة الدَوْريَّة للمُستحدثات لصناعة المستقبل بإستقلاليَّة تُعَظِّم مصالح الدَوْلة لبُلُوغ الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المُرادة وُفْق منهجيَّة إستراتيجيَّة تأخُذ بالحُسبان النَسَق العام و العلاقات العِلِّيَّة للتخطيط الإستراتيجي المُبادر و الصانع للحدث عِوضاً عن التخطيط المستهلِك لإستراتيجيَّات الغير وأجنداتهم وسياساتهم .

هذه المنهجيَّة من التفكير و العمل الإستراتيجي تضمن إستقلاليَّة صناعة الرأي و من ثمَّ صناعة القرار ، و لضمان هذه الإستقلاليَّة أو

سيادة القرار ، علينا التعامُل مع التخطيط الإستراتيجي بشكلٍ عام بطريقة تحفظ للمسار الإستراتيجي فعَّاليَّته المبادِرَة من حيث الحفاظ على مُدخَلاته و تفاصيله و ذلك بالحرص على الإستفادة فقط من أوعيَّة التفكير الإستراتيجي الوطنيَّة لرسم المسار الإستراتيجي للدَوْلة بتفاصيله ، و لا يعني هذا الإستغناء عن مراكز الدراسات والإستشارات الإستراتيجيَّة الأجنبيَّة ، إنَّما الإقتصار على ذلك في الجوانب النظريَّة المستحدثة و الخبرات السابقة و التدريب . بذلك يتمُّ ضمان حفظ البيانات و المعلومات ضمن إطارها الوطني ، و الإستفادة منها في تحديد المسار الإستراتيجي للدَوْلة، ومُراجعته وُفْق المستحدثات دُون أيِّ تدخُّل من الأجندات الخارجيَّة حفاظاً على سيادة القرار الوطني .

أسْئلة البَحْث .

ماهيَّة التخطيط الإستراتيجي و مُقدِّماته و آليَّاته ؟

و ما هو المسار الأمثل للتخطيط الإستراتيجي المُبادِرْ للدَوْلَة ؟

مَحْدُوديَّات البَحْث – التَعَاريف :

❖❖ تتناول هذه الورقة أسُس التخطيط الإستراتيجي و نَسَقِه العِلِّي ، إضافةً للدَوْر المناط بأوعية التفكير الإستراتيجي الوطنيَّة ، و مُوجبات و محاذير الإستفادة من مراكز الإستشارات الإستراتيجيَّة الأجنبيَّة ، و علاقة ذلك بالتنمية المُستدامة و الحُكْم الرشيد الذي يُرسِّخ أركان الدَوْلة القادرة و المُبادِرَة و سيادة قرارها . كما تتطرَّق الورقة لآليَّات رَسْم المسار الإستراتيجي المُبادِرْ للدَوْلة الذي يُحافظ على موقعيَّها في الحدِّ الريادي الذي تمتاز به عن مُنافسيها

مع إسـقـاط ذلك على الحـالة الكـُوَيتِيـَّة ، و بلِحَـاظ تزاحُم المصـالح والخطط الإسـتـراتيـجـيـَّـة على المسـتـوى الإقليـمي والدُوَلي .

❖❖ تَعْرِيْف التَفْكِيْر الإسْتِرَاتِيجِي : تَفْكِيْر علمي علِّي (نـُظـُم التَفْكِيْر) في ربط الأمُور والعلاقات لبناء مراحل تراكُميَّة لمُبادرات نحو تحقيق أهداف مُعتمدة كماً و نوعاً بلحاظ عُنصُري الزمان و المكان أي الظُروف الموضوعيَّة لمختلف المراحل ، ضـمن أسُس و قِـيَم مُـعـرَّفـة وإمكانات مـاديَّة ومعنويَّة مُحدَّدة .

❖❖ تَعْرِيْف التَخْطِيْط الإسْتِرَاتِيجِي : هو عبارة عن خطَّة بعيدة المدى لها قابليَّة التعرُّف علَمياً على جميع البدائل عن طريق مُشاركة الكوادر المعنيين في عُقولهم لإستكشاف جميع العناصر المؤثِّرة على الأداء ، الداخليَّة و الخارجيَّة ، الثابتة والمتغيِّرة ، لتقييم جميع البدائل وتصنيفها حسب الأهميَّة ، بُغية إستقراء الوضع المستقبلي ، و تحديد السُبُل و الأدوات اللازمة لتحقيق الرؤى ، و المعنى اللُّغوي لكلمة إستراتيجيَّة Strata or Stratum . أي الطبقـة والطبـقـات أو المرحلة والمراحل ، و استُخدم بالمجال العسكري أولاً ثمَّ إنتقل إلى الإستخدامات الإنسانيَّة و الإداريَّة .

❖❖ تَعْرِيْف أوْعِيَة التَفْكِيـر الإسْتـرَاتيـجِي : هـي عـبـارة عن معاهد أو مُؤسَّسات أو مجاميع من صُنَّاع الرأي المتخصِّصين في البُحُوث العلميَّة المعنيَّة بشُؤُون التخطيط الإستـراتيـجي

والسـيـاسـات العـامّـة ، والأمـن الوطنـي الشـامل بمُخـتلف تفـريعـاته ، و الإقتـصـاد ، و العُلُوم ، والتـقنيَّات ، و الصنـاعـة والتـجـارة ، و تقـوم هذه الهـيئـات بإعداد و إصـدار البُحُـوث والدراسـات العلميَّـة بُغيَّة تحـديد الأولويَّات و تقـديم الحُلول والخيـارات لمختلف القضايا العامَّة . تكون هذه الهيئات إمَّا خاصَّة مُموَّلة ذاتياً من قِبَل موارد الإصدارات أو التبرُّعات الأهليَّـة ، أو حُـكُوميَّـة من حيث التـمـويل والإسـتـفـادة من مُخرجات أعمالها .

❖❖ تَعْرِيْف الحَد الرِيَادي : هو الموقعيَّة التي تتفوَّق بها الهيئة أو الدَوْلة عن مُنافسيها بحيث تصنع الحدث و تكون رائدة في ذلك المجـال ، كـالـتـقنيَّـات أو الخـدمـات أو المنتـجـات التخصُّصيَّة .

❖❖ تَعْرِيْف الموْقِعيَّة الإستراَتِيجيَّة : تُعبِّر عن الموقع المُراد بُلُوغه و إستدامته من قِبَل الهيئة أو الدَوْلة ، و الذي تمتاز به عن المنافسين من حيث القـابليَّـات و القُـدرات و الإمكانات وطرائق التقديم التي تختصُّ بها دون غيرها .

❖❖ تَعْـرِيْف (مَلَفْ البَـدْء – Starter Pack) : يحـتـوي على مجمُوعة تقارير إقتصاديَّة و ماليَّة ، سياسيَّة، أمنيَّة ، ثقافيَّة، إجـتـمـاعـيَّـة ، مـعلُومـات عن المنافسـة ، الأداء ، تحليل للتكاليف ، تقـارير القوَى العـاملة ، تقـارير عن التقنيَّـات ، ووضع سُمعة الهيئة أو الدَوْلة .

❖❖ تَعْـريف (مَلَفْ الفَـرَضـيَّـات – Assumptions Pack) : يحتوي على أفكار و مُقترحات بخُصُوص الرُؤية و المَهَمَّة (الرِسَـالة) و الأهْدَافْ ، و الأسُس و القِـيَم ، و الفُـرص والتهديدات المستسقاة من مَلَفْ البَدْء .

❖❖ تَعْريف المَجْمُوعَة القيَميَّة (القيَم) : المَجْمُوعَة القيَميَّة هي الأسُس و المبادىء التي يتبنَّاها الفرد و المجتمع و الأمَّة ، وتُعبِّر عن المُنطلقات والمحدُوديَّات و الإستثناءات في العلاقات ، وتُحدِّد الهويَّة الشخصيَّة للفرد و الهويَّة الإعتباريِّة للمُجتمع والأمَّة ، و منها يتمُّ التعرُّف على الثقافة الخاصَّة بالفرد و الثقافة المؤسَّسيَّة للمُجتمع .

❖❖ تَعْـريْف الرُؤى : هي عبارة عن إحساس واضح للمسار المستقبلي للهيئة أو الدَوْلة ، يُحدَّد بها الغاية من المُراد تحقيقه ، و المناط الأمر لصياغتها بالإدارة العليا أو صانع القرار .

❖❖ تَعْريْف المَهَمَّة (الرِسَالَة) : هي التعبير عن الغاية النهائيَّة للأهداف الإستراتيجيَّة للهيئة أو الدَوْلة يتمُّ وصفها بشكلٍ شُمُولي و مُختصر ، و المناط الأمر لصياغتها بالإدارة العُليا أو صانع القرار .

❖❖ تَعْريْف الأهْدَافْ : هي تعبير عن غايات ذات مديات مُختلفة و المستسقاة من المَهَمَّة (الرِسَالَة) بحيث تضع الترجمة للمَهَمَّة على هيئة جُزئيَّات تراكُميَّة و تكامُليَّة ، أي أنَّها

أدوات البناء لتحقيق المَهَمّة (الرِسَالَة) .

❖❖ تَعْرِيف خطَّة العَمَلْ : هي برنامج العمل التفصيلي الشامل لمختلف الأنشطة الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف المرحليَّة، حيث يتمُّ تمليك هذه الأنشطة لجهات التنفيذ المعنيَّة بناءً على تخصُّصاتها ، و تكون الأنشطة مربُوطة بتوقيتات ومُوازنات و مُؤشِّرات قياس مُحدَّدة قابلة للقياس والمراجعة بهدف التقييم و التقويم .

❖❖ تَعْرِيف التَكْتِيك أو التَكْتِيكَات : هو عبارة عن مُناورة أو عدد من المناورات تشمل إجراءات تنفيذيَّة محدُودة الزمان والمكان و قصيرة المدى و مُحدَّدة الغرض ، لمعالجة أمور عَرَضيَّة قد تؤثِّر على المسار الإستراتيجي .

❖❖ تَعْرِيف التَنْمِيَة المُسْتَدَامَة : " هي التنمية التي تُلبِّي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقُدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، لذلك فإنَّها عمليَّة تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات وتكييف التنمية التقنيَّة والتطوير المؤسَّسي بتناسُق يُعزِّز الإمكانات الحاضرة والمستقبليَّة في تلبية احتياجات البشر وتطلُّعاتهم ." (1)

❖❖ تَعْرِيف صُنَّاع الرَأي : أشخاص من مُختلف المشارب والتخصُّصات يمتلكون و يستخدمون قُدرة النُفُوذ والتأثير على مسار و منهجيَّة التفكير و المُعتقدات لدى جمعٌ من

الناس أو الجماعات بمُختلف صُنُوفها نحو رُؤية و تفسير مُحدَّد يتماشى مع مُنطلقات و أهداف صانع الرأي .

❖❖ تَعْرِيف صُنَّاع القَرَار : أشخاص في مراكز قياديَّة يعملون على تحديد مسارات العمل المُختلفة ، الإستراتيجيَّة والتكتيكيَّة و العملانيَّة ، بمعرفة الزمان و المكان والآليَّات ، وبعد تمحيص مُختلف البدائل المتاحة والمحتملة .

❖❖ تَعْرِيف المُجتَمَع المَدَني : " المجتمع المدني بالمفهوم الخاص يُشير إلى مُجمل المؤسَّسات الإقتصاديَّه والإجتماعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة التي تتَّصف بكونها : غير الحُكُوميَّة، غير إرثيَّه ، لا تهدف إلى الربح ، طوعيَّة الانتماء إليها ، حداثيَّة في بُنيتها وتكوينها . ويرتبط نشاطها عُضوياً بفلسفة المجتمع المدني (منظُومة الثقافة المدنيَّة) التي تتضمَّن مجموعة القِيَم الثقافيَّة اللازمة لنشاط المجتمع المدني وهي قِيَم حَدَاثيَّه تتباين مع القِيَم القَبَليَّه والعُصْبَويَّة ومع قِيَم النُظُم الشُمُوليَّة ، و تُشكِّل مجموعة المحفِّزات والدوافع لسلوك الأفراد و أنشطتهم في مُؤسَّسات مدنيَّه . " (2)

❖❖ تَعْرِيْف سِيَادَة القَرَارْ : صناعة القرار من قِبَل المفوَّضين والمعنيِّين بذلك بالهيئة أو الدَوْلة بشكلٍ حُر و مُستقل ، دون أيِّ تدخُّلٍ من قبل جهات أجنبيَّة في مُختلف مراحل صِناعة القَرَار.

الفصل الأوّل

أسس التخطيط الإستراتيجي

﴿ وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ ، لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ ﴾

أَمِيْر الْمُؤمِنِيْن الإمَام عَلي بنْ أبي طَالِبْ عليه السلام (3)

تُعتبر العلاقة بين عِمَارَة الأرض و الإستفادة من خَرَاجها مُتلازمة تبادلياً بطبيعتها ، و هي من الواجبات المُلقاة على صُنَّاع القرار أي القادة، فما الخَرَاج إلا ناتج من أعمال العِمَارَة على مُختلف المديات و هو حصادُها ، إذ لا بُدَّ من الإستفادة من جُزء من الناتج دون الإسراف في الإستهلاك لتوفير مُستلزمات إستدامة الحياة و الحيويَّة للمُجتمع ، والإستفادة من الجُزء الآخر منه للحصاد القادم من الأعمال أي التنمية والتطوير المُستدام ، و ذلك من صفات المجتمع الإنتاجي . عليه يتحتَّم إستشراف المستقبل والإستعداد له بتهيئة مُختلف الأرضيَّات و على مُختلف الصُعُد لتطويق الإحتمالات المُمكنة الحُدُوث والإستعداد لها بالإستثمار الأرشد و الأهم في بناء الإنسان و تزويده بمُختلف المعارف والإمكانات الداعمة للتطوير و الإبتكار ، فهو الثروة الأساس والمتجدِّدة دون مُنازع ، و هو الذي يُسخِّر الإمكانات الماديَّة و المعنويَّة للبناء له و للدَوْلة و الأجيال القادمة .

هذا الإستشراف يتطلَّب نظرة ثاقبة بعيدة المدى من قِبَل صُنَّاع القرار تُحدِّد الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة المنشُودة للمُجتمع و الدَوْلة و ذلك بمشُورة الحُكماء من أهل الإختصاص ، حيث يتمُّ البناء عليها

وُفْق النَسَق الإسْتراتيجي لشحذ الهمم و الطاقات و الموارد والإستفادة منها بأرشد السُبُل والسياسات الجَامِعَة و الدَاعِمَة لها . عليه يتوجَّب الإستفادة من قادة صُنَّاع الرأي المتخصِّصين المُبَادِرين والصانعين للمُستقبل ، فهُم الأدلاَّء على إسْتِدَامة عِمَارة الأرض وإستدامة بناء المجتمع و الدَوْلة .

تحتاج الهيئات و الدُوَل لتحديد موقعيَّتها الإستراتيجيَّة بدِرَاية ووعي ، الإحاطة بواقع المحيط العام أي بيئة الأعمال المحيطة بها ، والعمل على رسم المسار الإستراتيجي الذي يُساعد على بُلُوغ موقعيَّتها الإستراتيجيَّة بين المنافسة ، و هذا يتطلَّب الأخذ بأسُس التخطيط الإستراتيجي و مُقدِّماته للتعرُّف على مُختلف الإحتمالات المستقبليَّة المجهُولة و الإستعداد لها بناءً على واقعيَّة و إمكانيَّة حُدُوثها ، و بتعبير آخر مُحاصرة المجهُول و الإستعداد له لتفادي إستهلاك الطاقات والموارد في إدارة الأزمات الغير مُتوقَّعة . إضافة لذلك يتحتَّم على صُنَّاع الرأي إمتحان الخطط الإستراتيجيَّة من خلال أدوات التخطيط بواسطة السيناريو للتعرُّف على مُرُونة الخطَّة الإستراتيجيَّة في مُواجهة مُختلف المُتغيِّرات الممكنة الحُدُوث على المديات البعيدة ، أيضاً و للتأكُّد من تحجيم الأخطاء لدى صُنَّاع القرار على المستوى الإستراتيجي ، يجب إخضاع الخطَّة الإستراتيجيَّة لآليَّات نُظُم التفكير الديناميكيَّة ، وذلك بإخضاع القرارت الإستراتيجيَّة ذات التأثير البعيد المدى لمختلف الإحتمالات الممكنة الحُدُوث بُغية التعرُّف على مُخرجات تلك القرارات قبل حُدُوثها و التعرُّف على مكامن الخطأ و تحاشيها ، و ذلك من خلال نماذج إستراتيجيَّة مُصغَّرة لعوالم مُستقبليَّة إفتراضيَّة مُختلفة ، يتمُّ إخضاع الخطَّة الإستراتيجيَّة لها من خلال علاقات علِّيَّة مُتسلسلة لهذه العوالم المُصغَّرة ، لتعزيز مُرُونة الخطَّة و إستدامتها تحت مُختلف

الظُرُوف ، وإعـداد مُـختلف التكتيكات اللازمة لإسـتدامة المسـار الإستراتيجي لتحقيق الغايات .

نعرض في هذا الفصل مُقدِّمات و أسُس التخطيط الإستراتيجي للتعرُّف عليها ليتسنى لنا إستخدامها لقياس مُختلف الخطط من حيث شُمُولها للبيئة العامَّة المحيطة بالهيئة أو الدَوْلة ، و مدى مُرُونتها وواقعيَّتها و إلتزامها بالنَسَق الخاص بالتخطيط الإستراتيجي ، إضافةً لإمكانيَّة تحقيقها على أرض الواقع .

❖❖ مُقَدِّمَاتُ التَخْطِيْط الإسْتِرَاتِيجِي .

تحتاج مُختلف الأعمال الهادفة لنتائج مُحدَّدة أن تتَّبع الشُرُوط والمراحل الخاصَّة بتلك النتائج لتحقيق الأهداف المرسومة أو المُرادة ، والحال ذاته بالنسبة للتخطيط الإستراتيجي الشامل ، فيجب أن يخضع للشُرُوط و المراحل و الآليَّات الخاصَّة به لتحقيق الغايات المُرادة ، فالتخطيط الإستراتيجي يُعبِّر عن تكامل للطاقات و الموارد والإمكانات و لا يُمكن تجزئته بشكلٍ إنتقائي بالأخذ بجُزء و ترك الأجزاء الأخرى لكَوْن جميع الأجزاء ترتبط بشكلٍ علِّي ببعضها البعض ، مِّما يجعلها قابلة للإنهيار في حال الإجتزاء ، و عليه يجب الأخذ بها بكليَّة و شُمُوليَّة نظراً لترابُط جميع جُزئيَّاتها .

❖ أهَمِيَّة التَخْطِيْط الإسْتِرَاتِيجِي الشَامِلْ عَلَى مُسْتَوَى الدَوْلَة .

من أهمّ مُقدِّمات التخطيط الإستراتيجي على الإطلاق هي قناعة صُنَّاع القرار بقيادة الأمُور من خلال رُؤية واضحة بعيدة المدى ، ترسم المسار الإستراتيجي و تصبُّ الجُهُود و الطاقات و الموارد لتحقيق هذه الرُؤى من خلال عملٍ منهجي مُؤسَّسي مُنظَّم ، و في حال فُقدان القناعة

بعـمليَّـة و ثقـافـة التـخـطيط لدى صُنَّاع القـرار ، فـإنَّه من العبث القيـام بأعـمـال التـخطيـط الإسـتـراتيـجي المُضنيـة ، إذ سـتكون هـذه الخطط مُجـرَّد قِطَع أدبيَّة في أحسن الأحوال لا مكان لها في الواقع المُعاش ، كما ستكون الهيئة أو الدَوْلة في حال رُدُود الأفعال و ليست الأفعال ، أي أنَّها ستكُون في حال إدارة أزمات بشكلٍ مُستدام مِّما يهدُر من طاقاتها ومواردها و يجعلها عرْضَةٌ لإستهلاك إستراتيجيَّات الغير عوَضاً عن صناعة واقعها و مُستقبلها ، كما سيكون صُنَّاع القرار إسمٌ على غير مُسمَّى لكونهم يردُّوا الأفعال على مُعطيات لا دخل لهم فيها ، فالقرار المُبادر بشكلٍ عام يتشكَّل من ثلاثة عناصر و هي تحديد المكان و تحديد الزمان و تحديد الآليَّات ، و في حال فُقدان أيٍّ من هذه العناصر ، فلن يكون قراراً بالمعنى الحقيقي إنَّما مُجرَّد ردَّة فعل آنيَّة لحدثٍ ما فرض نفسه على الواقع ، و ما أكثر الأحداث و سُرعة وتيرتها في زماننا المُعاصر . لذلك يجب إبتداءً و قبل الشُرُوع لإعداد الخطَّة الإستراتيجيَّة ، إحْراز قناعة صُنَّاع القرار بأهميَّة التخطيط الإستراتيجي و تبنِّيه منهجاً و ثقافةً عامَّة للعمل لكَوْنه يُحقِّق الآتي :

أ- ربط صُنَّاع الرأي بصُنَّاع القرار و الأخذ بزمام المُبادرة الوطنيَّة لصناعة الحدث عِوَضاً عن إستهلاك قرارات وأحداث الغير .

ب- إستقراء الإحتمالات المستقبليَّة ذات المديات المختلفة والجُهُوزيَّة لها ، و التأثير عليها بل صناعتها ما أمكن .

ج- تعبئة الجُهُود و الطاقات و الموارد الماديَّة و المعنويَّة بشكلٍ تكامُلي بإتِّجاه تحقيق الأهداف العامَّة الوطنيَّة .

د- حُسْن إستثمار الموارد البشريَّة و تطويرها بشكلٍ مُستدام .

هـ- الشفافيَّة و القُدرة على التقييم الموضوعي و التقويم بشكلٍ دوري .

و- تطوير و تنمية جودة الحياة و رفاه المجتمع و منِعته .

❖ الهدف من وضع الخطَّة الإستراتيجيَّة .

تضمن ثقافة التخطيط الإستراتيجي لدى الهيئات و الدُوَل ترشيد عمليَّة صناعة القرار للأخذ بزمام المُبادرة في صناعة الواقع و المستقبل للهيئة أو الدَوْلة بإرادة حُرَّة و رُؤية خلاَّقة ، تُحقِّق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المُرادة و التي تضمن موقعيَّة الريادة بين المنافسة فيما تمتاز به الهيئة أو الدَوْلة عن سِواها ، و هذا ما يجعلها بموقع صانع الحدث و القرار أو الشريك به في عالمنا المُعاصر ، بدلاً من إستهلاكه بإراده مسلُوبة ، فلوَضْع الخطط الإستراتيجيَّة العديد من الأهداف نُوردها أدناه :

أ- الهدف من التخطيط الإستراتيجي ليست الخطَّة بذاتها ، بل نظم الأمُور لجلْب تغييرات إيجابيَّة ، أي أنَّ الخطَّة هي مُجرَّد الآليَّة لإحداث تلك التغييرات الإيجابيَّة .

ب- خلق جُزئيَّات من الأعمال المتناغمة و المتوحِّدة بشكل تكاملُي في إطار كُلِّي لتحقيق الأهداف الإستراتيجيَّة العامَّة ، فالخطَّة الإستراتيجيَّة الفعَّالة ، هي التي تُعْمَل بأسلُوب جماعي بين مُختلف التخصُّصات ضمن نظرة توافُقيَّة لجميع المشاركين بها .

ج- مُحاكاة حاجات العميل الداخلي (الكوادر العاملة) والعميل الخارجي (مُتلقِّي الخدمات) عند الشُرُوع بالتخطيط لضمان نجاح عمليَّة التخطيط عند التنفيذ .

د- التركيز على تقديم قيمة مُضافة أو مُعادلة على أقل تقدير للعميل لضمان إستدامة تفاعُله مع المسار الإستراتيجي لما يمثِّله من إمتيازات له .

هـ- التميُّز بين المُنافسة لضمان إستدامة الريادة فيما تمتاز به الهيئة أو الدَوْلة .

❖ خُصُوصيَّة الخطَّة : يجب تفصيل كُلُّ خطَّة على حدة .

" مَنْ عَرِفَ لُغَةَ قَوْمٍ ، أَمِنَ شَرَّهُمْ " ، و المقصُود باللُّغة ليس فقط الألفاظ والمصطلحات ، إنَّما ما تحويه هذه الألفاظ من دلالات على المقاصد والنوايا من خلال المضامين الظاهرة و الباطنة ، أي بمعنى آخر التعرُّف على ثقافة الشُعوب و مُيُولها ومبانيها الفكريَّة التي تُشكِّل كيفيَّة التفكير والإستنتاج لديها و بالتالي الدوافع و الموانع (المجمُوعة القيَميَّة) لعمليَّة صناعة القرار ، فلكُلِّ قومٍ أو مُجتمع أو مجمُوعة ، قِيَم مُجتمعيَّة خاصَّة بها تُشكِّل ثقافتها ، و بالتالي إنطلاقها نحو التعامُل مع مُحيطها .

بناءً عليه يجب الإنطلاق من هذه الثقافة بما تحويه من إيجابيَّات في تشكيل المسار الإستراتيجي الخاص بها ، إذ لا يُمكن إستيراد الخطط الإستراتيجيَّة و نسخها حتى لو كانت الظُرُوف مُتشابهة لكَوْن الثقافة بشكلٍ عام مُتباينة و خاصَّة ، فما ينفع في زمانٍ ومكانٍ ما ، قد لا ينفع بالضرُورة في كُلِّ مكانٍ و زمان ، و ما يُمثِّلُ قيمةً معيَّنة لدى مجمُوعة قد لا يُمثِّل نفس القيمة لدى غيرها أو قد يكون عديم القيمة أصلاً ، و هذا يُفيد بأنَّ عمليَّة التخطيط الإستراتيجي يجب أن تخضع للثقافة لضمان عدم تعارُضها و بالتالي فشلها عند التطبيق ، فعند الشُرُوع في عمليَّة التخطيط الإستراتيجي يجب مُراعاة الخُصُوصيَّات الآتية لضمان نجاح عمليَّة التخطيط والتنفيذ :

أ- مُرعاة الثقافة المؤسَّسيَّة بما تحويه من قِيَم مُجتمعيَّة إيجابيَّة و العمل تدريجياً و بأساليب مُحفِّزة لتغيير أي قِيَم سلبيَّة

مانعة للمسار الإستراتيجي .

ب- إشـراك جـمـيع المعنيِّين في عـمليَّـة التـخطيط حـسب إختـصـاصـهم لضـمـان تأييـدهم في جـمـيع مـراحل المسـار الإستراتيجي .

ج- إدارة الثقـافة المُؤسَّسيَّة تفـاعُلياً من خـلال قنوات التواصُل المُستدام ذو الإتجاهين (من القيادة للقاعدة و من القاعدة للقـيـادة) مع مُـخـتلف الموارد البـشـريَّة ، لتـثـبـيت بصـمـة المشـاركين وخُصُـوصيَّـتهم بعمليَّة التـخطيط في مُـخـتلف مراحلها لإستدامة التحفيز والمقبُوليَّة للخطَّة .

نستـفـيـذ من ذلك بـأنَّ الخطَّة الإسـتـراتيـجيَّـة ليست سلعـة يتمُّ إستـيـرادها و من ثمَّ تسـويقـها جـاهزة على مُـستهلكيهـا ، إنَّمـا يجب الإنطلاق بهـا من واقع الحـال بهـدف الوُصُـول بها لما هو أفضل منه في المستقبل البعيد ، أي بُلُوغ الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المنشُودة ، لذا وجب الإنطلاق بعمليَّة التخطيط الإستراتيجي من خلال الثقافة المؤسَّسيَّة ، أي تفصالها وُفْق النَسَق الإستراتيجي للتخطيط بشكلٍ خاص لتتناسب مع المجتمع الدافع لها ، حيث من غير المعقُول فرض ما يتعارض مع قِيَم المجتمع أو إستبدال المجتمع بأسره بمُجتمع آخر .

❖ مُلْكِيَّة القرار .

من العناصر المهمَّة للخطَّة ، هو إعطاء مُلْكِيَّة القرار للمُشاركين بهـا (الإدارة بالتـفـويض) و ذلك بعـد التـأكُّـد من صـلاحـيَّـة القـائمين عليها من حيث الكفاءة التخصُّصيَّة و القُدرة الإداريَّة و الدِرَايَة المعْرفيَّة و الرُشد في عمليَّة القيادة و إتِّخاذ القرار ، و ذلك بتخويلهم الصلاحيَّات و المسـؤُوليَّـات المصـاحـبـة لهـا ضـمن الإطار العـام للخطَّة و بناءً على تخصُّص كُلِّ طرف ، لتعزيز تبنِّي الرُؤى و تحفيز الكوادر العاملة على

تحقيق الأهداف بأنواعها و مدياتها المختلفة ، فمن شأن عمليَّة تمليك القرار ، إشعار العاملين بخُصُوصيَّتهم و أهميِّتهم في عمليَّة نجاح الخطَّة و ترك بصمتهم الشخصيَّة في صناعة الواقع و المستقبل.

❖ طرائق التخطيط .

يعتمد مدى نجاح المسار الإستراتيجي بتفاصيله على طريقة التخطيط المعتمدة لرسم الخطَّة الإستراتيجيَّة و تنفيذها ، و علينا هنا أن نعي بأنَّ صُنَّاع النجاح للخطَّة بالمُطلق هُم مُستخدميها أي مُنفِّذيها ، فهم الذين يصنعُون النجاح في حال إقتناعهم بها و قيمتها للصالح الشخصي و الصالح العام ، أي أن الصالح العام مُتلازم مع الصالح الشخصي ، ففي حال تعارُضهم أو عدم قناعة المستخدمين يكمن الفشل في عمليَّة التنفيذ ، و بالتالي الفشل في بُلُوغ الأهداف المنشودة ، فهنالك ثلاثة طُرُق لعمليَّة التخطيط و لكلٍ منها خاصيَّتها و نُورد أدناه لهذه الطرائق :

أ- التخطيط من الأعلى للأسفل (التخطيط الوصائي) : تكون في هذه الطريقة مسؤُوليَّة التخطيط و تحديد المسار حِكْراً على صانع القرار ، حيث يقوم بعمليَّة التشخيص والإعتماد للمسار الإستراتيجي بشكلٍ مُطلق و بمعزل عن المُستخدم و المُنفِّذ للخطَّة ، ويكون المُستخدمين مُجرَّد آليَّات تنفيذ طيِّعة لإرادة صانع القرار . في هذه الحالة يعتمد التخطيط على سِعَة أفُق و دِراية و رُشد صانع القرار ، كما يعتمد النجاح هنا على قُوَّة كارزميَّة صانع القرار و سِعَة مقبُوليَّته لدى القاعدة بلا مُنازع ، و قد تمَّ إعتماد هذا النوع من التخطيط في النُظُم الشُمُوليَّة و الوصائيَّة ، حيث لا مُناقشة لطبيعة القرار و سلامته ، إنَّما السعي لتنفيذه

بحُكم أنَّ القيادة أشمل من حيث الرُؤية و أعرف من حيث الدرَاية بالأمُور المحيطة . فمن أهمّ نقاط ضعف هذا النوع أنَّه لا يُمكن ضمان شُمُوليَّة صانع القرار ، كما أنَّه لا يُفضي بالضرُورة لمقبُوليَّة القاعدة الصانعة للنجاح ، و قد يؤدِّي بها لمقاومة التغييرات نظراً لقناعتها بأنَّ مسار الخطَّة قد يُؤدِّي للتعارُض بين الصالح العام والصالح الخاص ، أو لعدم تحقيق أيٍّ منهُما .

ب- التخطيط من الأسفل للأعلى (التخطيط المُحافظ) : وهو التخطيط المُنطلِق من القاعدة و قُدراتها الكامنة على التغيير و صِناعة الحدث . يمتاز هذا النوع من التخطيط بالواقعيَّة من حيث القُدرات و الإمكانات ، إلا أنَّه قد يفتقد للشُمُوليَّة من حيث المحيط العام والظُرُوف الموضوعيَّة فهو تخصُّصي بإمتياز ، فمن الممكن الإستفادة منه بتحديد آليَّات التنفيذ الخاصَّة بالجُزئيَّات و ليس الكُليَّات ، كما أنَّ القاعدة بشكلٍ عام تُقاوم عمليَّات التغيير لكونها لا ترغب بالمجهُول و تُفضِّل ما إعتادت عليه للقيام بأعمالها ، لذلك نصطلح على هذا النوع من التخطيط بالتخطيط المُحافظ الذي يلتزم بواقع الحال أكثر منه بتغيير الحال ، وهو ما يتعارض مع مفهُوم التخطيط الإستراتيجي المعني بالتغيير لما هو أفضل .

ج- التخطيط ذو الإتِّجاهين (التخطيط التفاعُلي) : فهو تخطيط من الأعلى للأسفل و من الأسفل للأعلى ، لضمان إنسياب الأفكار و الفهم المُشترك بين الرئيس و المرؤُوس : نُطلِق على هذا النوع من التخطيط تسميَّة التخطيط التفاعُلي، حيث الدمج بين التخطيط من الأعلى للأسفل

(التـخطيط الوصـائي) و التـخطيط من الأسـفل للأعلى (التخطيط المُحافظ) . في هذا النوع من التخطيط تشترك القيـادة مع القـاعـدة و يشـترك الطُموح مع الخبـرة بتـوازُن عُـقـلائي لعـمليَّـة التـخطيط بمُخـتلف مـراحلهـا ، و بنسب مُختلفة تُراعي تخصُّص و خبرة كلٌّ من القيادة و القاعدة بمُخـتلف شـرائحهـا ، حيث تتمُّ مُشاركـة بعضـهم البـعض عُـقُـولهم وخبـراتهم لبُلوغ فـهم مُشـتـرك ، و بالتـالي تعـميم مُلْكيَّـة القرار للخطَّة بمُختلف مـراحلها للقيادة والقـاعدة لبُلُوغ حالة التناغُم بين الصـالح الخـاص و الصـالح العـام ، بذلك تكمن إمكانيَّـة التـحـفـيـز و النجـاح ، حـيث ترى القـاعـدة نجاحها الخـاص مُتلازم مع النجاح العام للمسار الإسـتـراتيـجي. هذا النوع من التـخطيط يُوجب الإلتـزام بالنَسَق العام للتخطيط الإستراتيجي بشرطه و شُرُوطه ، كـمـا يتطلَّب إسـتـدامـة الصِلة الدوريَّة بين صُنَّاع الرأي أو قادة الرأي مع صُنَّاع وقادة القرار ، و يكون ذلك من خلال آليَّات منهجيَّة ومُؤسَّسيَّة للتواصُل و التشاوُر الدوري لضمان إستدامة المسار لبُلُوغ الغايات المنشُودة .

❖ مُرُونة الخطَّة .

نظراً لسعـة الخطَّة الإستراتيجيَّة من حيث المدى الزمني البعيد ، وسِعَة عُنصُر المجهُول و تعدُّده كلَّما طال مدى الخطَّة ، تحتاج الخطَّة الإستراتيجيَّة للعديد من عناصر المُرُونة لضمان إستدامتها حتَّى بُلُوغ غاياتها ، و نُورد أدناه بشكلٍ مُختصر للعديد من آليَّات المُرُونة الضامنة للتعامُل مع المجاهل المُختلفة و التي قد تبرُز في مراحل مُختلفة من مسار الخطَّة :

أ- تعدُّد الخيارات الإستراتيجيَّة : و نعني بذلك شُمُول جميع الخيارات الممكنة في محفظة الخيارات و تصنيفها وُفْق إمكانيَّة و واقعيَّة حُدُوثها ، و يجب عدم إستثناء أو إهمال أيٍّ من الخيارات لضمان تعدُّد الوسائل التنفيذيَّة و التجهيز للتكتيكات اللازمة لمواجهة أيِّ أمُور عرضيَّة قد تتحقَّق أثنا المسار ، فحتَّى الخيار المُسمى (عدم فعل شيء) يُعتبر من الخيارات الواردة في حالات مُحدَّدة لضمان عدم الإهدار بالطاقات و الإمكانات و الموارد و لضمان عدم الإنحراف بالمسار الإستراتيجي بشكلٍ عام .

ب- تشعيب الخيارات الإستراتيجيَّة و إختلاف أوزانها عند التطبيق : و نعني بذلك تفعيل الخيارات بشكلٍ مُتوازي وليس بالتتالي مع نِسَب تفعيل لها تختلف بإختلاف التحدِّيات الماثلة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، من الممكن تفعيل خيارات إقتصاديَّة بآليَّات مُختلفة من الأدوات الإقتصاديَّة المتعدِّدة و المُتاحة و عدم الحصر على خيار إقتصادي واحد دون الأخذ بالآخرين ، و الحال ذاته بالنسبة للخيارات السياسيَّة و الأمنيَّة و الإجتماعيَّة والتقنيَّة وغيرها من الخيارات الممكنة الحُدُوث في محفظة الخيارات ، ونُورد أدناه لرسم بياني يُوضِّح ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

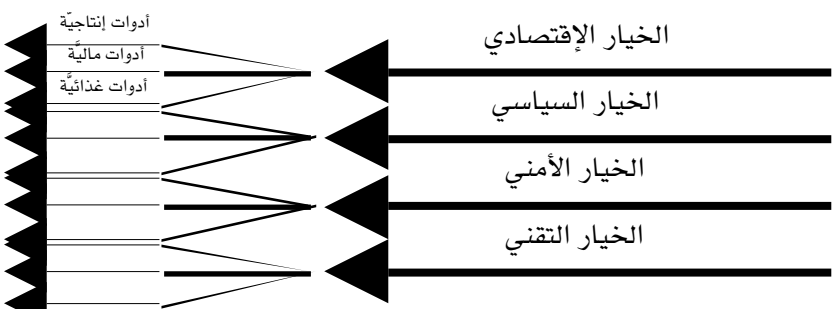

ج- طرائق صياغة الرُؤى و المَهَام و كذلك الأهداف بمُختلف مدياتها : أي الإستفادة من ثراء اللُّغة و معاني ومضامين المصطلحات . تُصاغ الرُؤية و المَهَمَّة (الرسالة) بأسلُوب شُمُولي ومُختصر في آنٍ واحد لا تتعدَّى ثلاثة جُمَل قصيرة ، حيث يجب تحاشي الإسهاب حتَّى لا تصبح عبارة عن وصف وظيفي ، فأهميَّة الإختصار تكمُن في سُهُولة الفهم والإدراك والحفظ من قبل الجميع ، فخير الكلام ما قلَّ ودلَّ . كذلك هو الحال بالنسبة للأهداف ، فعند صياغة الأهداف العامَّة البعيدة المدى يجب مُراعاة الشُمُول والإختصار أيضاً و تحاشي أيِّ نوعٍ من التفصيل و الإسهاب أو الوصف الدقيق الذي يتعلَّق بالآليَّات ، فيجب إجتناب تحديد أو حصر أيٍّ من الأهداف العامَّة بآليَّة مُحدَّدة لضمان سعة الخيارات وتشعيباتها ضمن الهدف العام . أمَّا بالنسبة للأهداف المتوسِّطة و التي تُغطِّي مدَّة لا تتجاوز خمسُ سنوات ، يجبُ مراعاة الشُمُول ضمن المدَّة ، مع التخصيص للمُبادرات المُراد تنفيذها ، و في حال الأهداف القصيرة المدى المعنيَّة بعامٍ واحد ، فيتمُّ صياغتها بأسلُوب قابل للقياس من حيث الكم أو الكيف ليسهل قياسها لأغراض التقييم و التقويم . و في نهاية المطاف تُصاغ الأنشطة بصُورة دقيقة تكون معنيَّة تماماً بآليَّات وتوقيتات مُحدَّدة غير قابلة لأكثر من تفسير أو فهم واحد ضماناً لحُسن و سلاسة التنفيذ و كذلك القياس الدقيق للإنجاز . تجتمع جميع المراحل بالعناية الفائقة لإختيار المصطلحات والتعابير المستخدمة في الصياغة ، بدءً بالشُمُول و السعَة عند صياغة الرُؤية و المهمَّة ، تدرُّجاً إلى التفصيل الدقيق في الأنشطة ،

فاللُّغة العربيَّة من اللُّغات البالغة الثراء من حيث المصطلحات و الوصف، والواجب الإستفادة من ذلك الثراء لضمان الشُمُول والسُهُولة والفهم المُشترك من قِبَل جميع المعنيين بالتنفيذ بمُختلف شرائحهم القياديَّة و التنفيذيَّة .

د- تعزيز الخطَّة الإستراتيجيَّة بفحصها مُقابل سيناريوهات مُتعدَّدة و مُتعارضة : يُعتبر التخطيط بواسطة السيناريو من الآليَّات المهمَّة في تدعيم الخطط الإستراتيجيَّة بأعلى درجات المرُونة ، حيث يتمُّ فحصها مُقابل ظُروف ومُتغيَّرات نوعيَّة مُتضادَّة و تحصينها بعدد من التكتيكات الضامنة للمسار الإستراتيجي ، إضافةً للجُهُوزيَّة الماديَّة و المعنويَّة لمواجهة الحالات الطارئة .

هـ- إخضاع الخطَّة الإستراتيجيَّة لإمتحان النُظُم الديناميكيَّة للتفكير من خلال العلاقات العلِّيَّة لمختلف النماذج الإستراتيجيَّة : هذه الآليَّة هي أيضاً من آليَّات الفحص الكمِّي والنوعي للخطط الإستراتيجيَّة ، و هي خاصَّة بالقياديِّين من صُنَّاع القرار ، حيث يتمُّ تدقيق مُختلف القرارات الإستراتيجيَّة من حيث نتائجها و عواقبها قبل إتِّخاذها بغرض التعرُّف على مكامن الأخطاء في هذه القرارات قبل حُدُوثها ، و من ثمَّ تعديلها لضمان عدم الوقوع فيها أثناء المسار الإستراتيجي الطويل ، و أهميَّة هذه الآليَّة تكمُن في تخفيض الأخطاء في القرار الإستراتيجي لأدنى درجة ، لكَوْنه بعيد المدى و قد يصعُب أو يتعذَّر تعديل المسار في حال الوُقُوع بالخطأ في المستقبل المتوسِّط والبعيد المدى .

❖ سلبيَّات فُقدان عمليَّة التخطيط و المسار الإستراتيجي للدَوْلة .

يستلزم رُشد القرار بُعد النظر و سِعَة الأفُق و إستشرافاً علْمياً للمُستقبل و نَظْماً عُقلائياً للأمُور ، ومن مُقدِّمات ذلك شُيُوع ثقافة التخطيط و حُسن التدبير المؤدِّي للإستثمار الأرشد للطاقات و الموارد والإمكانات البشريَّة و الماديَّة و المعنويَّة ، و يتحقَّق ذلك من خلال التخطيط الإستراتيجي الشامل وتحديد المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، ففي حال فُقدان ذلك ، تسُود الفوضى السياسيَّة في الدَوْلة و تضعُف سيادة القرار ، و يسُود المجتمع حالة مُستدامة من رُدُود الأفعال والإنغماس في الأزمات المتتالية الخاضعة والمستهلكة لأجندات الغير ، و هذا بدوره يُؤدِّي للآتي :

أ- تشتيت الجُهُود و الطاقات البشريَّة و الموارد للأمَّة .

ب- تعزيز التنافُس الهدَّام بين مُختلف شرائح المجتمع والمجاميع في مسارات مُتعارضة .

ج- فُقدان وحدة المسار الوطني و تعزيز الفُرقة و الإنقسامات بناءً على التقسيمات الإجتماعيَّة المختلفة .

د- الشخصانيَّة في العلاقات و المعاملات على المستوى الوطني و فُقدان المنهجيَّة و العمل المؤسَّسي في مُختلف الأعمال .

هـ- تقديم المصالح الفئويَّة الخاصَّة على المصالح الوطنيَّة العامَّة الغير مُعرَّفة أو غير المجمع عليها من قِبَل المجتمع العام ، نظراً لإختلاف الأولويَّات و إنعدام التوافُق عليها .

❖❖ النَسَقْ العَامْ لِلْتَخْطِيْط الإسْتْرَاتِيجِي .

بعد إستكمال مُقدِّمات التخطيط الإستراتيجي بشرطها وشُرُوطها ، يمكننا الإنتقال للجانب العملي في عمليَّة التخطيط الإستراتيجي ، حيث تبدأ بتكليف المتخصِّصين من صُنَّاع الرأي

بالشُـرُوع بالخُطوات اللازمة لذلك و التي تُجيب على الأسئلة الأساسيَّة المذكُورة أدناه :

أ- أين نحن الآن ؟

يتمُّ الإجابة على هذا السؤال من خلال التقارير التقييميَّة التي يتضمَّنها ملف البدء و التي تصف الحال القائم للهيئة أو الدَوْلة و على مُختلف القطاعات و بلِحَاظ مُعطيات الوضع المحلِّي و الإقليمي والدُوَلي .

ب- أين نُريد أن نصل ؟ أي الغاية .

هذا السؤال يُجاب عليه من خلال ملف الفرضيَّات الذي يضع الخيارات و البدائل المستقبليَّة أمام صُنَّاع القرار لتشخيص الغاية ، و ذلك بعد نقاش مُستفيض و شامل بين صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار لتحديد المَوقعيَّة الإستراتيجيَّة المُراد بُلُوغها وإستدامتها .

ج- ما هي الآليَّات و الخُطُوات اللازمة لتحقيق الغاية ؟

أمَّا هذا السؤال ، فإجابته معنيَّة بجميع المراحل و الخُطُوات المتسلسلة للخطَّة الإستراتيجيَّة و التي نطلق عليها النَسَق الإستراتيجي ، و نُدرج أدناه الرسم البياني لذلك النَسَق العام:

النَسَقْ العَامْ لِلتَخْطِيطْ الإسْتَرَاتِيجِي

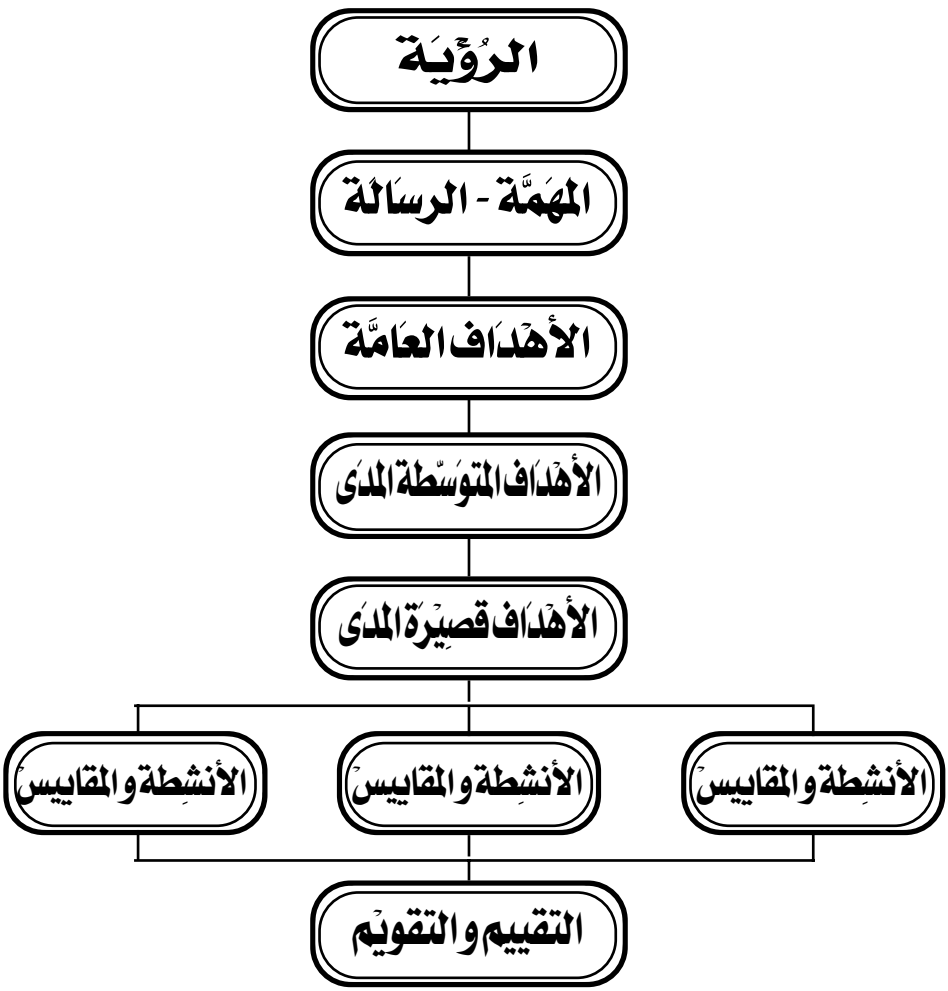

❖ مُقدِّمات التفكير الإستراتيجي الشُمُولي .

يحتاج التَفْكِيْر الإسْتَرَاتِيجِي الشُمُولي إلى مُقدِّمات داعمة لعمليَّة التفكير الغير مُقيَّدة أو خاضعة لواقع الحال لضمان شُمُول مُختلف الإحتمالات ، و إعادة صياغة المستقبل بإرادة حُرَّة ، و الأخذ بزمام المُبادرة و إستدامتها ، و هذه المقدِّمات هي الآتي :

أ- ضمان الإنسياب الحُر للأفكار و تنميتها (الإبداع والإبتكار و التجديد) : تشجيع البحث العلمي و ضمان حُريَّة الباحثين في طرح الأسئلة و الإجابة عليها بطرائق علميَّة دُون الحجْر عليهم ضمن ضوابط مُحدَّدة للتفكير والبحث ، كتحديد ما يجُوز أو لا يجُوز البحث فيه ، أي ما نصطلح عليه بـ (التفكير داخل الصندوق) أو سجن العقل، فلضمان الإبداع والإبتكار و التجديد ، علينا بالتفكير خارج الصندوق ، أي عدم الإلتزام بالفكر التقليدي و النمطي ، و كذلك عدم الإلتزام بالمُتعارف عليه من الأمر الواقع ، فجميع الإبتكارات والإبداعات من العُلماء و المُصلحين ناتجةٌ من أشخاص عملوا على تحدِّي فرضيَّات الواقع المُعاش ومُعطياته للإنتقال من حال لما هو أفضل منه ، و هذا هو الحدّ الريادي الذي يصنع المستقبل ولا يستسلم لواقع الحال ، فلولا ذلك النوع من المفكَّرين لما تقدَّم الحال و تبدَّل منذ الخليقة ، و لعمل الناس بما إعتادوا عليه و ورثُوه مِّمن سبقهم ، وهذا خلافٌ لسُنَّة اللَّه في خلقه و ما فطر الإنسان عليه .

ب- التعامُل مع الحقائق على أنَّها نسبيَّة (الحقيقة النسبيَّة) وليست مُطلقة (الحقيقة المُطلقة) : طبيعة التفكير الإستراتيجي تتعامل مع مُختلف الإحتمالات و لا تُحذف أيٍّ

منها مهما ضعُفت ، فالأمُور الموضوعيَّة ، محكُومة بعُنصري الزمان و المكان وهُما بطبيعتهما مُتغيِّران بشكل مُستدام ، هذا بدوره يعني أنَّه لكُلِّ أمرٍ موضوعي طرائقً مُختلفة ومُتعدِّدة للتعامُل معه ، و يعتمد ذلك على مُختلف المعطيات التي يتمُّ النظر والتقييم من خلالها ، و لا يتأتَّى ذلك إلاَّ من خلال تبنِّي نظريَّة الحقيقة النسبيَّة للأمُور الموضوعيَّة التي تفرض جزءٌ من الحقيقة و تنفتح على الإحتمالات الأخرى لتتكامل معها ، حيث تضيف عليها ما يثبت صِّحته وترفُض ما يثبت بُطلانه عُقلائياً و ليس مزاجياً . أمَّا في حال التعامُل مع الأمُور الموضوعيَّة كحقائق مُطلقة و ثابتة وُفْق نظريَّة الحقيقة المُطلقة ، فذلك يُفضي بالضرُورة للتعامُل معها وُفْق إحتمالين لا ثالث لهما ، أي على سبيل المثال ، لا يرى أصحاب هذا النوع من التفكير سوى لونين ، إمَّا أسود أو نقيضه الأبيض ، و بذلك يكون قد أعمى بصره وبصيرته عن مُختلف درجات الألوان بين الأسود و الأبيض ، بينما يرى أصحاب النظريَّة النسبيَّة اللونين الأسود و الأبيض إضافةً لجميع درجات الألوان بينهما. هذا النوع من التفكير المُطلق للحقائق حول الأمور الموضوعيَّة حتماً مآله التخلُّف عن ركب الإنسانيَّة ، حيث لا يُمكنه رصد مُختلف الإحتمالات لكَوْنه لا ينظر لما أبعد من واقعه المُعاش .

ج- تحكيم عاملي الزمان و المكان في تحليل و إدراك الأمُور الواقعة (الأحداث) و مُقارنتها و التعامُل معها : تخضع الأمُور الواقعة بطبيعتها لعُنصرين مُتغيَّرين و هُما الزمان والمكان أو ما نصطلح عليهما بالظُرُوف الموضوعيَّة ، لذا تختلف الأمُور الواقعة عن بعضها البعض في حال إختلاف

أيٍّ من العُنصرين المتغيِّرين أو كلاهما ، مِّما يُحتِّم إختلاف المخـرجـات أي النتـائـج ، هذا بدوره يُحـتِّم على المفكِّرين الإستراتيجيين و الباحثين العُقلائيين فحص هذين العُنصرين عند دراسة كُلِّ أمرٍ من الأمُور الواقعة للتأكُّد من سلامة التـشـخـيص و بالتـالي المُخـرجـات أو النتـائج ، و لا يُمكن التـعـامُل مع حـالتين مُـتـشـابهـتين بنفس الأسلُوب إلاَّ عندمـا تتـشـابـه الظُرُوف الموضـوعيَّـة لكلتا الحـالتين . نخلص من ذلك بأنَّ الأمُور الواقـعة لا تُشخَّص بشكلٍ عُـقلائي إلاَّ من خـلال معرفة الزمـان والمكان المحيط بهـا ، دُون ذلك تكون المخـرجـات خـاطئـة أو ناقـصـة كنتـيـجـة لخطأ أو نقص للمُدخلات أي المُقدِّمات .

د- العـلاقات العِلِّيَّة . (المنطق الثُنائي Binary Logic والمنطق المتعدِّد Fuzzy Logic) : يعتـمد التخطيط الإستراتيجي على بناء المراحل بشكلٍ عِلِّي ، و يحـتـاج ذلك للإسـتـعـانة بالمنطق ، فهنـالك نوعـان من المنطق ، أوَّلهـمـا المنطق الثُنائي والذي يحـتـمل نتيـجـتين لا ثالث لهُـمـا و بالتـالي يتـعـامل مع إحتمالين فقط ، و يُستفاد منه في المجالات التنفيذيَّة المُراد منهـا ناتجٌ واحد من جـميع المعنيين ، أمَّا الآخـر فهـو المنطق المُتـعـدِّد و الذي يُسـتـفـاد منـه في مـجـالات التـفـكيـر التي تتعـامل مع الآفـاق المستـقـبليَّة على وجـه الخُـصـوص ، حيث تُراعى جـمـيع الظُرُوف الموضـوعـيَّـة و الإحـتـمـالات في هذا النوع من المنطق ، و بالتالي تختلف الخيـارات المتاحة و تتَّسع، مِّما يُساعد على الإحاطة بالمجاهل الإستعداد لها ، و التعامُل مـعـهـا إمَّـا إسـتـراتيـجـيـاً على مـدى مُـتـوسِّط و طويل أو تكتيكياً على المدى الظرفي القصير .

هـ- الدوافع و الموانع : هي الناتج الطبيعي للأسُس و القِيَم أي المجمُوعة القِيَميَّة ، فالمجمُوعة القِيَميَّة للمُجتمع الناتجة من ثقافة المجتمع تُحدِّد المسارات و طبيعة الخِيَارات و السُلُوك ، وتحتاج الثقافة بشكلٍ عام لإدارة راشدة لمواكبة المُستحدثات و التعامُل معها لكَوْنها تُحدِّد آليَّات الدفع والمنع في عمليَّة صناعة القرار الإستراتيجي و بالتالي صناعة الواقع والمستقبل ، و تُعبِّر الأسُس و القِيَم عن الدوافع و الموانع و عادةً ما يتمُّ تقديم الخطط الإستراتيجيَّة ضمن أطُرها ، إلا أنَّ لُغة المصالح عادةً ما تطغى على لُغة القِيَم عند تنفيذ الخطط الإستراتيجيَّة خُصُوصاً الخطط الإستراتيجيَّة التابعة للدُوَل . هذا و تُصرِّح بعض الدُوَل بأنَّها تعمل على إيجاد توازُن بين المصالح و القِيَم ، إلا أنَّ الواقع التطبيقي للخطط غالباً ما يُقدِّم المصالح على المبادىء ، ويُستدلُّ على ذلك بالتطبيقات الميدانيَّة لهذه الخطط، و على العكس من ذلك ، تُقدِّم هيئات المجتمع المدني الحُقُوقيَّة بشكلٍ عام القِيَم على المصالح ، و تتفاوت نسبة ذلك على قُدرتها للحفاظ على إستقلاليَّتها الماليَّة والإداريَّة عن الجهات الحُكُوميَّة أو الحزبيَّة المباشرة و غير المباشرة .

بعد التعرُّض لمُقدِّمات التفكير الإستراتيجي الشُمُولي و الواجب على صُنَّاع الرأي المعنيين من أوعية التفكير الإستراتيجي الإلتزام بها عند الشُرُوع بأعمال رسم المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، نعرض أدناه لآليَّات التفكير الإستراتيجي الشامل و المُبادر لإحداث النقلة النوعيَّة لبُلُوغ الغايات المُرادة .

❖ كيفيَّة التفكير الإستراتيجي :

يتعامل التفكير الاستراتيجي الشُمُولي مع الكُليَّات و لا يغرق في الجُزئيَّات و ينظُر للأمُور بشكلٍ عُقلائي منطقي علِّي ، و يَعتمد الإبداع والإبتكار في البحث عن الجديد ، و يعمل في الحدِّ الريادي لصناعة الأحداث (الإستراتيجيَّة المُبادرة) و ليس إستهلاكها (الإستراتيجيَّة الدفاعيَّة) ، وهو أيضاً تفكير نَظَمي منهجي يَستقرىء المستقبل ويُؤثِّر في صناعته من خلال مُشاركة العُقُول المختصَّة لضمان شُمُول المُعطيات . فالتفكير الاستراتيجي الشُمُولي يُعتبر تفكيراً تطويرياً يجلب المستقبل إلى الحاضر ، فهو مزجٌ نحو الخيال العلمي (الرُؤية) للمُستقبل إنطلاقاً من الواقع المُعاش مُرُوراً بالعلاقات العلِيَّة بينهما ، بُغية ديمومة النقلة النوعيَّة الإيجابيَّة و المحافظة على الحدِّ الريادي لتطوير الحال لما هو أفضل منه ، و بذلك فلا تُعيقه المُعطيات الماديَّة بل يعمل على التأثير بها و صنَاعتها .

يُشكِّل المسح البيئي الداخلي و الخارجي من قبَل أوعية التفكير الإستراتيجي الخُطوة التنفيذيَّة الأوُلى لإعداد الملفَّات الإستراتيجيَّة ، وهو عبارة عن عصف ذهني (مُشاركة العُقُول) للمُتخصِّصين في مُختلف المجالات التي تُشكِّل ملفَّي البدء و الفرضيَّات ، و اللَّذان يشملان العديد من التقارير التقييميَّة الإستراتيجيَّة لمختلف القضايا المعنيَّة و كذلك مُقترحات المسار الإستراتيجي . تُعتمد في هذا المسح البيئي آليَّة تحليل سوات S.W.O.T Analysis (ق. ض . ف . ت .) أ- القوَّة Strength ب- الضعف Weakness ج- الفُرص Opportu-nities د- التهديدات Threats ، و عليه يتمُّ دراسة العناصر الأربعة لهذا التحليل على مُختلف الأصعدة لبلورتها تمهيداً لإعداد ملفَّي البدء والفرضيَّات ، كما يتمُّ مقاربتها بالشكل الآتي :

أ- التـعـرُّف على مـكامن القـوّة و الضـعف الماديَّة و المعنويَّة : والهـدف من ذلك الإنطلاق من نقـاط القُـوَّة و تعـزيزها ، خُصُوصاً النقاط التي تُعتبر نقاط إمتياز على المنافسين أو من الخـواص للهيـئـة أو الدَوْلة مِّمـا يُحـدِّد الحـالات التـفـضـيليَّـة للتنافُس مع الآخرين ، أمَّا نقاط الضعف ، فيتمُّ تحديدها لوضع البُنى التحتيَّة لمعالجتها أو إستخدامها للتكامُل مع الآخرين وُفْق نظريَّة التـعـاوُن التنافُسي (التـعـافُس - Co'optition) لتطويقـهـا و تحـويلهـا لنُقطة قُـوَّة دافـعـة لتـعـزيز المسـار الإستراتيجي .

ب- التعامُل مع الفُرَص و التهديدات كحالات إبتداءً : لكُلِّ أمرٍ موضـوعي أوجـه مُـتـعـدِّدة ، لذلك لا يُمكن التـعـامُل بشكلٍ قطعي مع أيِّ مـوضـوع إبتداءً كـفُـرصـة أو تهـديد ، بل يجب دراسـة الموضـوع كـحـالة و التـعـرُّف على عناصـر الفُـرص وعناصر التهديدات في كُلِّ حالة ، و من ثمَّ يتمُّ تصنيفها في خانات الفُرص و التهديدات وُفْق الظُرُوف الموضوعيَّة ، بعد ذلك يتمُّ دراسـة مُـقـتـرحـات الإسـتـفـادة من الفُـرص و تعظيـمـهـا ، وكذلك دراسة مُقترحات الجُهُوزيَّة للتهديدات والتعامُل معها قبل و أثناء و بعد وُقُوعها ، مِّما يُحدِّد الإستراتيجيَّات و كذلك التكتيكات الداعمة لها .

ج- التـعـرُّف على مـكامن الفُـرص و التـهـديدات ذات المديات المخـتـلفـة : تُصنَّف الفُـرص و التـهـديدات على ثلاثة مـدَيات مُختلفة و هي المدى البعيد (عشرُ سنوات و ما فوق) ، و المدى المتوسِّط (خمسُ سنوات) ، و المدى القـصـيـر (سنة) ، و عليـه يتمُّ إعداد المقترحات للمسار الإستراتيجي وكذلك المقترحات التكيتيكيَّة الداعمة له . بعد ذلك يتمُّ الإنتقال لمرحلة إعداد

ملفَّي البدء والفرضيّات تمهيداً لإعتماد المسار الإستراتيجي العام للهيئة أو الدَوْلة .

❖ ملف البدء و ملف الفرضيَّات :

يعكُف صُنَّاع الرأي في أوعية التفكير الإستراتيجي بإعداد التقارير الإستراتيجيَّة و مُقترحات المسار الإستراتيجي بعد الإنتهاء من تحليل سوات ، و يشتمل الملفَّين على الآتي :

عناصر ملف البدء : يشتمل ملف البدء على عدد من التقارير التقييميَّة المُعدَّة من قِبَل المُتخصِّصين في أوعية التفكير الإستراتيجي ، يتمُّ فيها تقييم الوضع الحالي بسلبيَّاته و إيجابيَّاته و الفُرص الماثلة وكذلك التهديدات ، إضافةً لذلك يتمُّ تشخيص أوجه العمل إزاء مُختلف الحالات المذكُورة في هذه التقارير ، و من أهم التقارير التي يشتمل عليها ملف البدء الآتي :

أ- التقرير الأمني الشامل : و هو من أهمِّ التقارير في ملف البدء لكَوْنه الأساس في عمليَّة الإنطلاق في تكوين المجتمع و من ثمَّ إزدهاره ، إذ لا يُمكن الإنطلاق لأيِّ عملٍ آخر عند فُقدان الأمن و الأمان على مُختلف الأصعدة ، ونعني بذلك كُلُّ ما يختص بالأمن الجماعي و كذلك الأمن الفردي أو الشخصي ، و لا يقتصر ذلك على الأمن الدفاعي أو العسكري، إنَّما يشمل كذلك الأمن الغذائي والسياسي و الإقتصادي و الصحِّي و الإجتماعي والثقافي والحُقُوقي وغيره من التصنيفات ، و التجرُبة خير دليل ، إذ لا يُمكن الإستثمار و التطوير و إقامة المشاريع في أيِّ موقع يفتقد لعناصر الأمن و الأمان الشُمُوليَّة و المُبتلى بالحُرُوب والإضطرابات و الأوبئة و عدم الإستقرار السياسي على

سـبيل المثـال لا الحـصـر ، فـرأس المال بطبـيـعتـه جبـان و لا يزدهر إلاَّ في حالات الإستقرار الناشئة عن الأمن الشامل . يحـتوي هذا التقـرير على تقـييم للبيـئة الأمنيَّة مع تحـديد التهديدات الماثلة و المحتملة على مُختلف الأصعدة و المديات و يضع المقترحات التي تُحدِّد مُختلف الآليَّات العامَّة للتعامُل مع هذه التهديدات .

ب- التـقـرير الإقـتـصـادي و المالي : يتناول هذا التـقـرير تقـيـيم البيـئة الإقتصاديَّة بمُختلف مُكوِّناتها الصناعيَّة (الثقيلة والخفيـفـة) ، التجاريَّة (السلع و الخدمات) ، الزراعيَّة ، والماليَّـة ، و يُبـرز التـقـرير المكوِّنات الأربع لتـحليل سـوات ويُحدِّد مُقترحات أوجُه التعامُل معها ، و ضمان الملائة الماليَّة لتنفيـذ المشـاريع و الإنفـاق العـام و الخـاص على طول مـدى المسـار الإسـتـراتيـجي ، كـمـا يُحـدِّد مُـخـتلف السـيـاسـات الداعمة لتوفير بيئة الإستثمار الجاذبة والداعمة للمسار الإستراتيجي و مُكوِّنات البُنى التحتيَّة الخاصَّة بها لضمان تكامُل الأهداف الإستراتيجيَّة .

ج- التـقـرير السـيـاسي : يقـيِّم هذا التـقـرير البـيـئة السـيـاسـيَّة ويتناول أهم الملفَّات السياسيَّة ذات الصلة ، و يُحدِّد الدوافع و الموانع السياسيَّة ومدى تأثيرها على المسار الإستراتيجي ، كـمـا يُحـدِّد مُـقـتـرحـات التطوير و المُبادرات السـيـاسـيَّـة الداعـمـة للمـسـار ، و يشـمل ذلك توصـيـات تطوير النُظُم السياسيَّة الحاكمة والتشريعات الخاصَّة بها ، أو تطوير المنهـجـيَّـات والعـلاقات السـيـاسـيَّـة في التـعـامُل مع الملفَّـات السـيـاسـيَّة الأساسـيَّة المحليَّة والخـارجيَّة بما يخـدم المسار الإستراتيجي .

د- التقرير الثقافي و الإجتماعي و الديمغرافي : يتعامل هذا التقرير مع البيئة الثقافيَّة والإجتماعيَّة و التوزيع الديمُغرافي (الموارد البشريَّة) ، و يعمد لتقييم هذه المعطيات سلباً وإيجاباً ، مع تحديد أوجه الإدارة و التطوير و الإستثمار الأرشد لهذه المكوِّنات بما يعمل على الدفع بالمسار الإستراتيجي دُون عوائق . فالمجتمع و ثقافته هُما من أهمّ العوامل الصانعة للنجاح أو الفشل بالنسبة للمسار الإستراتيجي لكَوْنهم كعُنصُر بشري و منهج فكْري عبارة عن الآليَّة الدافعة الأساس للمسار الإستراتيجي .

هـ- التقرير التقني : يُبرز هذا التقرير البيئة التقنيَّة المحيطة وتطوُّراتها من حيث البحث العلمي و مُخرجاته و تأثيرها على مُختلف الأصعدة ، فالمعرفة في عالمنا المُعاصر هي المحرِّك و الداعم الأساس للتنمية و إستدامتها ، لذا نرى التنافُس المحمُوم عليها من قبَل الدُوَل الفاعلة في رسم الواقع و المستقبل الدُوَلي . يُحدِّد هذا التقرير أهمّ التقنيَّات الدافعة للمسار الإستراتيجي و سُرعة تطوُّرها ، كما أنَّه معني بأمن الفضاء الإلكتروني المعلوماتي و بالتركيز على أمن المعلوُمات و الإتِّصالات ، و يطرح فيه المتخصِّصين أوجُه النقص و إحتياجات البُنى التحتيَّة المساندة للتطوُّر التقني والإستثمار في تنمية معارف الموارد البشريَّة الدافعة للمسار الإستراتيجي و المحافظة على إستدامته و أمنه .

و- غيره من التقارير ذات الصلة و الإهتمام بالهيئة أو الدَوْلة : يُضاف إلى التقارير المذكُورة أعلاه تقارير أخرى بناءً على خُصُوصيَّات و مُتطلَّبات الهيئة أو الدَوْلة لما تعتبره من خصائصها المهمَّة التي تمتاز بها .

نظراً لأنَّنا لا نُخطط بمعزل عن الآخرين المنافسين المباشرين وغير المباشرين ، و بناءً على تزاحُم الأجندات الإستراتيجيَّة التي تتنافس على نفس الموارد ، يجب مُراعاة أن تُعالج هذه التقارير المعنيَّة بملف البدء الأمور وُفْق المحاور الرئيسيَّة الثلاث لضمان شُمُول المُعطيات المؤثِّرة على المسار الإستراتيجي سلباً وإيجاباً ، و هذه المحاور هي : أ- المحور الدُوَلي، ب- المحور الإقليمي ، ج- المحور المحلِّي .

عناصر ملف الفرَضيَّات :

يحتوي ملف الفرَضيَّات على العناصر الأساسيَّة لإطلاق المسار الإستراتيجي من قِبَل صُنَّاع القرار ويشتمل على الآتي :

أ- تقرير تنفيذي مُختصر حول مُخرجات تحليل سوات (نقاط القُوَّة ، نقاط الضعف ، الفُرص ، والتهديدات) ، و الإجابة على الأسئلة الأساسيَّة الثلاثة – أين نحن الآن ؟ – أين نريد أن نصل ؟ – ما هي الآليَّات و الخُطُوات اللازمة لتحقيق الغاية ؟

ب- مُقترحات بشأن الرُؤية ، و المهمَّة (الرسالة) ، و الأهداف العامَّة ، و الأسُس و القِيَم ، و التي يجب مُداولتها و حسمها من قِبَل صُنَّاع القرار .

ج- آليَّات القياس و قائمة بالمؤشرات و أدوات القياس المُراد إستخدامها للمُتابعة و التقييم ، إضافةً لآليَّات و مراحل المراجعة و التقييم و التقويم و إصداراتها الدَوْريَّة .

❖ الإجتماع الإستراتيجي :

بعد الإنتهاء من إعداد ملفَّي البدء و الفرضيَّات ، يتمُّ توزيع نسخ منه للمعنيِّين من صُنَّاع القرار المفوَّضين بحُضُور الإجتماع الإستراتيجي و إتِّخاذ القرار ، لدراستهما قبل موعد الإجتماع الإستراتيجي . يُعتبر هذا الإجتماع من أهمّ المحطَّات في عمليَّة التخطيط الإستراتيجي

لكَوْنه المحطَّة التي يتمّ فيها إتِّخاذ قرار وضع الهيئة أو الدَوْلة على المسار الإستراتيجي الطويل المدى ، و الذي يتمُّ من خلاله تعبئة وتوجيه جميع الطاقات و الإمكانات و الموارد بإتِّجاه تحقيق الغايات بعيدة المدى، كما يُعقد هذا الإجتماع بشكلٍ دوري لمراجعة و تقييم المسار الإستراتيجي و التكتيكات الداعمة له . عليه يجب التعامُل مع هذا الإجتماع بجديَّة فائقة و توجُّهٍ كامل من قبَل المشاركين . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يحضر في الولايات المتّحدة هكذا إجتماعات كلٌّ من رئيس الجُمْهُوريَّة الذي يرأس الإجتماع ، و نائب الرئيس ، و وزير الماليَّة ، و وزير الدفاع ، و مُستشار الأمن القومي (عُضو مجلس الأمن القومي المعني برسم إستراتيجيَّة الأمن القومي و تقديم الإستشارات في هذا المجال) ، رئيس أركان القُوَّات المسلَّحة ، ورئيس الإستخبارات الوطنيَّة ، و كبير مُوظَّفي البيت الأبيض ، و مُستشار الرئيس للسياسات الإقتصاديَّة، والنائب العام ، و مُدير مكتب المُوازنة العامَّة ، و رُؤساء الأجهزة التنفيذيَّة بناءً على الموضوع و الحاجة . هذا و يتمُّ تحديد مكان و زمان الإجتماع و مُدَّته بعناية ، لضمان تفرُّغ المجتمعين لجدول الأعمال دُون الإنشغال بمواضيع أخرى ، و قد يكون الإجتماع من يوم إلى ثلاثة أيَّام ، و يعتمد ذلك على الهيئة أو الدَوْلة حيث يتداول المجتمعين الآتي :

أ- مُناقشة و إعتماد مُقترحات بشأن الرُؤية ، و المهمَّة (الرسالة)، و الأهداف العامَّة ، و الأسُس والقيم ، من قبَل صُنَّاع القرار .

ب- مُناقشة و إعتماد المؤشِّرات و أدوات القياس المُراد إستخدامها للمُتابعة و التقييم ، إضافةً لآليَّات و مراحل المراجعة والتقييم والتقويم و إصداراتها الدَوْريَّة .

ج- مُناقشة و إعتماد تقارير التقييم الإستراتيجي الدَوْريَّة وإجراءات التقويم و التكتيكات لضمان المسار الإستراتيجي

وإستدامته .

❖ رسم الخطَّة الإستراتيجيَّة :

بعد إعتماد صُنَّاع القرار للرُؤيَة و المهمَّة (الرسالة) ، و الأهداف العـامَّـة ، و الأسُس والقـيـم ، يتمُّ رسم الخُطط للتـفـريعـات بناءً على إختصاصاتها و بشكلٍ تكامُلي ، و ذلك ضمن الإطار العام المعتمد للخطَّة الإستراتيجيَّة ، و يشمل ذلك الآتي :

أ- تحديد الرُؤية و المهمَّة (الرسالة) : تعمل الهيئات بشكلٍ عام بتحديد الرُؤية أولاً ، و من ثمَّ يلي ذلك وُفْق النَسَق الإستراتيجي تحديد المهمَّة (الرسالة) ، و هناك العديد مِّمن يجمع بين الإثنين إمَّا تحت عنوان الرُؤية أو تحت عنوان المهمَّة (الرسالة) و ذلك عند تحديد الغاية الأساس من المسار الإستراتيجي للهيئة أو للدَوْلة ، و في كلا الحالتين تُحدِّد التفريعات المهمَّة (الرسالة) الخاصَّة بها بناءً على قطاعها و ضمن إطار الغاية الأساس ، و تلتزم بالرُؤية العامَّة في حال تحديدها و لا تُحدِّد رُؤية خاصَّة بها .

ب- تحديد الأهداف بمُختلف مدياتها (طويلة المدى ، المتوسِّطة ، والقصيرة) : تشتقُّ التفريعات أهدافها ضمن إطار المهمَّة (الرسالة) الخاصَّة بها بلِحَاظ الأهداف العامَّة للهيئة أو الدَوْلة ، حيث يلتزم كلُّ فرعٍ بما يختصُّ به ، و تتسلسل أهدافه ذات المديات المختلفة بشكلٍ علِّي وتكامُلي نحو تحقيق الأهداف العامَّة .

ج- تحديد المُبادرات الصلبة و الناعمة (المشاريع بمُختلف أنواعها وخُطُواتها التنفيذيَّة (الأنشطة)): بعد إعتماد الأهداف ذات المديات المختلفة ، يتمُّ تحديد مُختلف المبادرات على شاكلة

مشاريع عمل مُختلفة معنيَّة بمشاريع البُنى التحتيَّة الصلبة والناعمة بمُختلف أنواعها ، و كذلك مشاريع التطوير المستحدثة مع تحديد مراحلها ومُستلزماتها وتوقيتاتها الزمنيَّة ، و يتمُّ تحديد المسارات المتوازية والمتتاليَّة لتلك المبادرات ومشاريعها للتعرُّف على ما هو مملوكٌ منها بالكامل للفرع أو مُتعددِّ المُلكيَّة لعدد من الأفرع ، حيث يتحتَّم التنسيق بينهم بالنسبة للتوقيتات الزمنيَّة لأداء كلُّ فرعٍ للجُزئيَّة الخاصَّة به بوقتها المُحدَّد .

د- تحديد آليَّات القياس المعتمدة لكلِّ قطاع (وحدات قياس الأداء) : لكلِّ قطاعٍ من قطاعات العمل قياسات خاصَّة به إضافةً للقياسات العامَّة للأداء ، يتمُّ تحديدها و التوافُق عليها لإستخدامها في تقارير تقييم الأداء الدوريَّة للقطاع ، و ذلك بهدف التعرُّف على مُستوى و نوعيَّة الأداء وتطوُّره تمهيداً للتقويم في مُختلف المراحل ، لضمان حُسن المسار نحو تحقيق الأهداف الخاصَّة بالقطاع و كذلك الأهداف العامَّة للهيئة أو الدَوْلة . هذا و يتمُّ ربط نظام التحفيز للقيادات والأفراد من حيثُ الترقِّي و المقابل بناءً على كميَّة و نوعيَّة الإنجاز والمُبادرة. أيضاً يُمكن الإستفادة من نظام بطاقة الأداء المُتوازن (Balanced Scorecard) كنظام لقياس الأداء بشكلٍ مُتوازن ، و هو نظام لتقييم أنشطة وأداء الهيئة أو الدَوْلة وُفْق استراتيجيتها ، ويُوازن هذا النظام القياسي بين الشُؤُون الماليَّة ، و العُملاء ، و العمليَّات الداخليَّة ، والنُمُو والتعلُّم، فنظام بطاقة الأداء المتوازن يُقيس التطوُّر المادي و المعنوي للأداء معاً .

هـ- تحديد آليَّات التواصُل و مراحل المراجعة الدوريَّة (التقييم والتقويم) : لا تكتمل الخطط إلاَّ بعد تحديد دوريَّة التقييم

التي تكون عـادةً فصليّـة ، و دوريّة المُراجعة التي تكون عادةً سنويَّة ، ودون ذلك تذهب كُلُّ الجُهود الكبيرة مهدُورةً أدراج الرياح ، و أفضل ما يُمكن وصف الخطَّة حينها بأنَّها مُجرَّد قطعةٌ أدبيَّة لا حياة لها ، فلا يُكتفى بإصدار الخطَّة ، إنَّما بمُتابعتها وإستدامتها ، كما تحتاج الخطَّة لآليَّة فعَّالة للتواصُل بين القيادة و الأفرُع و كذلك بين الأفرُع نفسها ، و هذا بدوره يُحتِّم إنشاء فريق خاص يُشارك فيه مُمثلين عن الأفرُع مَعني بالتواصُل وتسويق الخطَّة بشكلٍ مُنتظم لضمان إستدامة تعميم مُلّكيَّتها لجميع المعنيين .

و- مُراجعة الهيكليَّات (الهيكليَّة المؤسَّسيَّة) و النُظُم الحاكمة (نُظُم العمل و اللوائح) وتعديلها لمواكبة الخطَّة : الهيكليَّات و النُظُم الحاكمة تتبع الخطَّة (الهيكليَّة تتبع الإستراتيجيَّة) ، إذ لا يُمكن ثبات الهيكليَّة لتنفيذ مُختلف الإستراتيجيَّات ، فلكُلِّ خطَّة إستراتيجيَّة هيكليَّاتها الدافعة ، و بناءً على مضامين الخطَّة يتمُّ تحديد الهيكليَّات القائمة والمُستحدثة الدافعة لها ، كما يتمُّ إلغاء الهيكليَّات المانعة والمعيقة . إضافةً لذلك يتمُّ مُراجعة و تطوير النُظُم الحاكمة للعمل بحيث تكون عُنصراً دافعاً نحو تحقيق الغايات ، فيجب أن تكون النُظُم الحاكمة دافعة للتحفيز نحو المُبادرة والإنجاز كماً و نوعاً ، لذلك يتحتَّم التخلِّي عن الإدارة المركزيَّة التقليديَّة و الإستعاضة عنها بالإدارة بالتفويض لقيادة المبادرات الإستراتيجيَّة ، حيث يتحمَّل القياديين مسؤُوليَّاتهم مع التمتُّع بالصلاحيَّات اللازمة لتحقيق الأهداف ، ليتمُّ تقييم أداؤُهُم وُفْق الناتج النهائي لأعمالهم و ليس الوصف الوظيفي لمنصبهم .

ز- إجراء المسح للقياديِّين المعنيِّين بتنفيذ الخطَّة الإستراتيجيَّة (Leadership Audit) : بعد الإنتهاء من مُراجعة الهيكليَّات (الهيكليَّة المؤسَّسيَّة) و النُظُم الحاكمة (نُظُم العمل واللوائح) ، يجب إجراء المسح للقياديِّين المعنيِّين بتنفيذ الخطَّة الإستراتيجيَّة للتعرُّف على مدى مُلائمتهم لتحقيق المهام المناطة بمراكزهم لضمان الكفاءة بناءً على مُخرجات العمل المنشُودة. هذا و لا يُعتد بالأقدميَّة إطلاقاً ، إنَّما يتمُّ تقييم القياديِّين بناءً على الكفاءة العلميَّة التخصُّصيَّة، الدورات العلميَّة ، الإنجازات و الخبرات المهنيَّة ، الصفات القياديَّة النمُوذجيَّة الدافعة للتحفيز والإبتكار و الإنجاز ، القُدرات العالية للتواصُل الإيجابي مع فِرَق العمل ، القُدرة على إستثمار الطاقات الكامنة لفِرَق العمل و تطويرها بشكل مُستدام . عليه يتمُّ التفاضُل بين القياديين المحتملين ومن ثمَّ تَوَلِّيَة الأكفأ منهُم على مُختلف الأصعدة و وُفْق معايير قياسيَّة مُوحَّدة لقيادة العمل .

ح- الربط بالمُوازنات (المُوازنة العامَّة) : حتَّى لا تكون المبادرات المعنيَّة بالمشاريع الصلبة و الناعمة و مُبادرات التطوير مُجرَّد عبارات تعكس تطلُّعات مُستقبليَّة دُون المستلزمات الأساسيَّة للتطبيق ، يتحتَّم ربط جميع المبادرات بموُازنات خاصَّة بها يتمُّ توفيرها بتوقيتاتها المُحدَّدة ، مِّما يتطلَّب إعداد خطَّة ماليَّة مُحكمة و إدارة دقيقة للتدفُّقات الماليَّة من مُختلف المصادر التمويليَّة المُختارة ، إذ من غير المقبُول التعلُّل بعدم وُجود المصادر أثناء تطبيق الخطَّة . إضافةً لذلك يجب دعم الخطَّة الإستراتيجيَّة بمُوازنات برامج و أداء و ليس مُوازنة الأبواب التقليديَّة بالنسبة للمُوازنة العامَّة للدَوْلة .

❖ مشاريع ربط الخطَّة :

على الهيئة المعنيَّة بالتخطيط الإستراتيجي التدقيق على المُبادرات و الأنشطة للتـأكُّـد من عـدم تضارُبها ، أو تـكرار نفس الجُـهُـود لدى أكـثر من فـرع بهدف منع أيِّ هدرٍ للمـوارد و الطاقـات ، كـمـا عليـهـا التنسيـق بين الأفرُع بالنسبـة للمُبـادرات و الأنشطة المشـتـركـة ، و التي يملُك أكـثر من فـرع لجُـزئيَّة من أجـزاء المبادرة أو النشـاط ، و لإجراء ذلك يتحتَّم مُلاحظة الآتي :

أ- التنسيق الثنائي مع الأفرُع من قِبَل الهيئة الإستراتيجيَّة : بما أنَّ الهيـئة الإستـراتيـجـيَّة المكلَّفة بإعـداد الخطَّة الإستـراتيـجـيَّة تمتلك المنظُور الشُـمُـولي لمخـتلف جُـزئيَّـات الخُطَّة ، عليـهـا أن تعمل مع كُلِّ فـرعٍ من الأفرُع لضـمـان عدم تعـارُض أو تضـارُب برامج الأفـرُع مع نظيـراتهـا ، و مُـعـاونة الأفـرُع على ترجـمـة الأهداف العـامَّة للخطَّة الإسـتـراتيـجـيَّة الشـاملة بما يعنيـها من مُبادرات و أنشطة .

ب- فرز التداخُـلات بين أعمال الأفرُع : بعد مُراجعة خطط الأفرُع بما تشـمله من مُبـادرات و أنشطة، تعمل الهيئة الإسـتـراتيـجـيَّة على حـصـر التداخُـلات بين أعـمـال الأفـرُع و تحـديد مُلـكيَّات القـرار من قِبَل كُلِّ فـرع ، و من ثمَّ نَظْم الأولويَّات و التوقيتات لمخـتلف المُبـادرات و الأنشطة المشـتـركـة بين الأفـرُع لضـمـان التكامُل الإيجابي و عدم التعارُض أو التضارُب أثناء التنفيذ .

ج- التنسيق بين الأفرُع من خـلال تفعيل دَوْر مُـمثلي الأفرُع للخطَّة وتحـديد مـهـامـهم الداخليَّـة والخـارجـيَّـة : تُحـدَّد الهـيـئـة الإستراتيجيَّة بالتعاوُن مع الأفرُع المهام الداخليَّة لمُمثلي الأفـرُع المعتمدين و كـذلك المهام الخـارجيَّة التي تتعلَّق بالتواصُل بين الأفرُع ، لضـمـان سـلامـة التنفيـذ للمُبادرات والأنشطة الخـاصَّة

والمشتركة ، و تتمثّل هذه المهام بالآتي :

1- الإتّصال الداخلي :

أ- ضمان تعميم الخطَّة الإستراتيجيَّة للفرع على مُختلف الطبقات القياديَّة .

ب- تعميم التقارير الخاصَّة بالتخطيط الإستراتيجي على مُختلف الطبقات القياديَّة .

ج- إستمزاج أفكار كوادر الفرع قبل إعداد أيِّ مُراجعة لخطَّة الفرع .

د- الإشراف و التوجيه عند إعداد خطَّة الفرع .

هـ- التنسيق و الإعداد للتقارير التقييميَّة الدوريَّة للأداء مع مُختلف الطبقات القياديَّة بالفرع .

و- الدعوة لإجتماعات داخل الفرع عند الحاجة لمناقشة الخطَّة الخاصَّة به و مسارها .

2- الإتّصال الخارجي :

أ- الإشراف على وضع مُسودَّة الخطَّة الخاصَّة بالفرع وعرضها على الهيئة الإستراتيجيَّة .

ب- نقاش خطَّة الفرع مع الهيئة الإستراتيجيَّة .

ج- إستلام جميع المعلومات الخاصَّة بالتخطيط الإستراتيجي من الهيئة الإستراتيجيَّة .

د- إعداد التقارير التقييميَّة الدوريَّة عن مسار خطَّة الفرع وبلورتها مع الهيئة الإستراتيجيَّة.

هـ- حُضُور إجتماعات مُمثلي الأفرُع للخطَّة الإستراتيجيَّة .

و- الإتّصال و التنسيق مع مُمثلي الأفرُع بخُصُوص المُبادرات و الأنشطة المشتركة .

د- التنسيق مع الأفرُع لإعداد التقارير التقييميَّة الدَوْرِيَّة للأداء :
تتعاون الهيئة الإستراتيجيَّة مع الأفرُع كُلٌّ على حدة من خلال مُمثِّليها المعتمدين في إعداد التقارير التقييميَّة الدَوْرِيَّة بحيث تتمُّ مُناقشة أوجه القُصُور أو التقصير في الإنجاز ، و تُناقش إجراءات التقويم قبل إعتمادها وإدراجها في التقارير التقييميَّة للأداء ، لضمان كسب تعاوُن الأفرُع و إستدامة الإلتزام بالمسار الإستراتيجي من خلال تمليكهم إجراءات التقويم الخاصَّة بهم.

تُعتبر هذه الإجراءات من قبل الهيئة الإستراتيجيَّة الضامن للربط الإيجابي التكامُلي بين مُختلف الأفرُع بخُصُوص جُزئيَّات الخطَّة ، مِّما يُمهِّد لسلاسة التنفيذ و تذليل العقبات و إزالتها لتحاشي أيِّ هدرٍ للوقت و الطاقات و الموارد .

❖❖ التَخْطِيْط الإسْتَرَاتِيجِي للدُوَل الصَغِيرَة .

بعد إستكمال عرض أسُس التخطيط الإستراتيجي بشكلٍ عام من حيث المُقدِّمات و النَسَق العام للتخطيط الإستراتيجي ، نعرض لمعايير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع للأمم المتّحدة بشأن رسم الإستراتيجيَّات الوطنيَّة للتنمية المُستدامة الخاصَّة بالدُوَل الصغيرة ، والتي تتكامل فيها الإلتزامات الوطنيَّة مع التطبيقات (الأجندات) الإقليميَّة و الدُوَليَّة لإستراتيجيَّات و خطط التنمية ، بناءً على الوثيقة رقم E/ESCAP/SB/PIDC(10)/2 - و الصادرة في 16 يناير 2008م ، حيث أفادت في مُقدِّمتها بشأن التنمية المُستدامة بالآتي :

" إنَّ مُصطلح (التنمية المُستدامة) يحوي مفهُوم التكامُل بين الإقتصاد و الشُؤُون الإجتماعيَّة وشُؤُون البيئة في عمليَّة التخطيط التنموي للدَوْلة بشكلٍ مُتناغم مع الحاجات الخاصَّة للدَوْلة ، وبالتحديد

حاجات الفُقراء و المجاميع المهمّشة . أمّا المبدأ الثاني للتنمية المُستدامة فهو المشاركة والتوافُق.. مُشدِّدين على أنَّ أحد الأصُول المُشترطة للتنمية المُستدامة هي المشاركة الشعبيَّة الواسعة في صناعة القرار " (4)

كما أشارت وثيقة المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع للأمم المتّحدة لمبدأ التشاوُر و المشاركة في صناعة القرار الإستراتيجي ، وكذلك تحمُّل المسؤُوليَّة من قِبَل الجميع ، مِّما يُشير لتعميم مُلْكِيَّة الخطط الإستراتيجيَّة للتنمية . و حدَّدت الوثيقة ثلاثة مبادىء للتخطيط الإستراتيجي ، حيث أفادت بالآتي :

" التخطيط الإستراتيجي الراشد يحوي فكرة أنَّ التخطيط يجب أن يكون تشاوُرياً و قابل للمُحاسبة عِوَضاً عن كَوْنِه ببساطة مسؤُوليَّة الدَوْلة.. من الممكن تلخيص مفاهيم التخطيط الإستراتيجي بثلاثة مبادىء :

أ- المُلْكِيَّة و الإلتزام من قِبَل الدَوْلة .

ب- سياسات شاملة و مُتماسكة .

ج- أهداف ، موارد ، و مُتابعة . " (4)

المُلْكِيَّة و الإلتزام بالخطَّة الإستراتيجيَّة للتنمية من قِبَل الدَوْلة لا تعني حُكُومة الدَوْلة فقط ، إنَّما المشاركة من قِبَل مُختلف ألوان الطيف السياسي و الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي في الدَوْلة ، والمُمثَّل من قِبَل مُختلف هيئات المجتمع المدني الرسميَّة وغير الرسميَّة ، بما فيهم الأقليَّات و المجاميع المهمَّشة لكَوْنهم جميعاً المالكين الأساس للخطَّة من حيث المُدخلات و المُخرجات . هذا و يتمُّ الأخذ بشُمُوليَّة التحليل و الدراسة للوضع القائم في الدَوْلة و الدراسات المستقبليَّة للمُتغيِّرات الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والبيئيَّة ، و ذلك بلِحَاظ الطاقات

والموارد الماديَّة و المعنويَّة الخاصَّة بالدَّولة ، و كذلك مُختلف الضُغُوط الخارجيَّة المؤثِّرة على القرار الوطني بحيث يتمُّ التوازُن بين هذه العوامل المؤثِّرة على المسار الإستراتيجي .

تتأثَّر الدُوَل الصغيرة بشكلٍ مُتفاوت من الأجندات الإستراتيجيَّة الإقليميَّة و الدُوَليَّة المتشابكة المصالح ، لكَوْنها بشكلٍ عام مُستهلكة و ليست صانعة لمُخرجات القرارات الدُوَليَّة و الإقليميَّة التي تصنعها الدُوَل الكُبرى المعنيَّة بصناعة القرار الأمني و السياسي والإقتصادي و التقني الدُوَلي ، مِّما يُعتبر من العوامل الخارجيَّة الضاغطة على الدُوَل الصغيرة عند شُرُوعها بتحديد مسارها الإستراتيجي ، هذا بدوره يُحتِّم على هذه الدُوَل الصغيرة مُعالجة هذه الضُغُوطات بالتناغُم معها تارةً ، و تعزيز عُمقها الإستراتيجي بتحالفات تُخفِّف من تلك الضُغُوط تارةً أخرى ، فعلاقات الأحلاف تؤثِّر على سيادة القرار أيضاً ، مِّما يتطلَّب إيجاد نقاط توازُن بين الخيارات الإستراتيجيَّة لتأمين أهداف جميع الجهات المعنيَّة ، ومن أفضل الخيارات في هذه الأحوال ، العمل بنظريَّة التعاوُن التنافُسي (التعافُس – Co'optition) مع الحُلفاء ، والتي سبق التطرُّق لها في هذا الفصل . هذه الضُغوطات لا تنفي حالات التطوير و الإبتكار للدُوَل الصغيرة لكَوْن دوام الحال من المحال ، فالمُعطيات الدُوَليَّة و موازينها في حال تغيُّر مُستدام ، مِّما يُعطي فُرص مُستحدثة للدُوَل الصغيرة في إعادة صياغة علاقاتها بما يُعظِّم من مصالحها الإستراتيجيَّة ، كما يُحتِّم عليها إستثمار الفُرص لتعزيز موقعيَّتها الإستراتيجيَّة .

الضُغُوط الناتجة عن الأجندات الإستراتيجيَّة للدُوَل الصانعة للقرار الدُوَلي لا تعني بالضرُورة أنَّ الدُوَل الصغيرة لا يُمكنها صناعة

واقعـها و مُستـقبلها ، فلكُلِّ دَوْلة مهـما كـبُرت أو صـغُرت موقعـيَّة جيوسياسيَّة و مواردٌ خاصَّة بها تُميِّزها عن غيرها ، كما تمتاز بثقافتها و تُراثها و طاقـاتها الماديَّة والمعنويَّة الكامنة و الخاصَّـة بهـا ، و عليهـا تحديد ما تمتاز به عن سواها و التركيز عليه لخلق قيمة مُضافة ، تجعل منها دافعاً لتعـزيز مكانتها و تعظيم مصالحها و خلق العُمْق الإستراتيجي الخاص بها والدافع لتحقيق موقعيَّتها الإستراتيجيَّة على المستـوى الإقليـمي و الدُوَلي ، و ذلك بعـد الأخـذ بأسـبـاب النجـاح وإستدامتها ، فهنالك العديد من الدُوَل الصغيرة التي عملت على ذلك وحقَّقت موقعيَّة على الساحة الإقليميَّة و الدُوَليَّة جعلت منها عُنصراً جاذباً للتحالُف و الإستثمار و التعاوُن التكامُلي على المستويين الإقليمي و الدُوَلي .

نخلص مِّما تقدَّم في هذا الفصل ، بأنَّ التخطيط الإستراتيـجي الشـامل يجب أن يبـدأ بقناعـة و تبنِّي القيـادة له أولاً ، و الإعـتمـاد على أوعيـة التـفـكيـر الإسـتـراتيـجي الوطنيَّة بالإدارة و المُتـابعـة ، و من ثمَّ الإلتـزام بأسُسـه و مُـقـدِّمـاته و أفـضل طرائق التـخطيط وُفْق النَسَق الإستراتيجي الخاص به ، و تدعيمه بجميع مُقوِّمات المُرُونة ، مع الإلتزام بالتقييم و التقويم الدَوْري المنتظم و كذلك المُراجعة الدَوْريَّة ، فالهدف منه هو الإنتقـال من حالٍ لما هو أفضل منه و ذلك ببُلُوغ الحدِّ الريادي وإستدامته لما تمتاز به الهيئة أو الدَوْلة عن مُنافسيها . هذا كما يتحتَّم تعميم مُلْكِيَّة الخطَّة لضمان ربط الصالح العام بالصالح الخاص .

الفصل الثاني

دور أوعية التفكير الإستراتيجي وهيئات المجتمع المدني في رسم المسار الإستراتيجي للدولة

﴿" وأكثر مُدارسة العُلماء ، ومُناقشة الحُكماء ،
في تثبيت ما صلُح عليه أمر بلادك ، وإقامة ما استقام به الناس قبلك ﴾
أمير المُؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام (5)

تحتاج إستدامة صناعة القرار الراشد لمُدارسة العُلماء ومُناقشة الحُكماء من قبل صُنَّاع القرار ، أي بمعنى آخر التفاعُل الإيجابي المُستدام بين صُنَّاع القرار و صُنَّاع الرأي المتخصِّصين بمُختلف الشُؤون ، أو ما يُصطلح عليه في عالمنا المُعاصر بأوعية التفكير (Think Tanks) ، أي المعاهد و المؤسَّسات والمجاميع المتخصِّصة في الدراسات و البُحُوث العلميَّة ، إضافةً لهيئات المجتمع المدني الممثِّلة لمختلف التخصُّصات المهنيَّة ، و هذا لا يتأتَّى إلا بتهيئة الأرضيَّة و الأسباب لبناء الإنسان الحُر و تمكينه من أدوات التنمية الماديَّة و المعنويَّة ، و على رأسها حُريَّة الفكر و الرأي و حُريَّة التعبير و حُريَّة البحث العلمي ويُسر الوُصُول للمعلُومات ، مُضافاً إليه حُريَّة و سُهُولة التأسيس و العمل لهذه الأوعية التخصُّصيَّة ، فقد أصبح البحث و التطوير من أدوات القياس التي تُقاس بها المُجتمعات و الدُوَل من حيث مُعدَّل الإنفاق على هذا البند المعني بالإستثمار في إقتصاد المعارف (Knowledge

Based Economy) . هذا و يتمُّ تَثْبِيتِ مَا صَلُحَ عَلَيْهِ أَمْرُ البِلاَدْ بإستدامة المشُورة بين صُنَّاع القرار و أوعية التفكير المُتخصصين من صُنَّاع الرأي .

تُناط عمليَّة رسم الإستراتيجيَّات في الدُوَل المتقدِّمة بهيئة إستشاريَّة تتبع رئاسة الدَوْلة مُباشرةً وعادةً ما تُسمَّى بمَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي ، و يعُود ذلك لكَوْن المسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل بشكلٍ عام ترتبط بمفهُوم الأمْن الوَطَنِي الشامل و مدى إستقرار الأمُور على مُختلف الأصعدة ، إذ لا يُمكن الحديث عن التنمية و الإزدهار في ظلِّ إنعدام الأمن و الأمان في أيٍّ من القطاعات الحيويَّة للدَوْلة، كما أنَّ الشؤون الإستراتيجيَّة للدَوْلة عادةً ما تكون من الأمُور السياديَّة الحسَّاسة التي تحتاج لعناية فائقة تعتمد على مبدأ (المعْرِفَة بقَدَر الحَاجَة) ، لذا تحرص الدُوَل على رسم إستراتيجيَّاتها بكوادرها الوطنيَّة المتخصِّصة . هذا و تكون المهام المناطة بمَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي ، و الذي يتكوَّن من صُنَّاع القرار و كوادر وطنيَّة مُتخصِّصة في التخطيط و الدراسات و البُحُوث الإستراتيجيَّة الشاملة والمستقبليَّة لمُختلف القطاعات ، بشكلٍ عام كالآتي :

أ- ضمان إستدامة سلامة الأمْن الوَطَنِي الشامل على مُختلف الأصعدة .

ب- إستشعار الفُرص و التهديدات الداخليَّة و الخارجيَّة من خلال مُختلف القنوات المحليَّة والإقليميَّة و الدُوَليَّة ، و تقديم الدراسات و المشُورة لصُنَّاع القرار بشأنها .

ج- إدارة بنك للمعلُومات و البيانات المتعلِّقة بسلامة الأمْن الوَطَنِي الشامل .

د- إعداد الدراسات و البُحوث في مُختلف الشُؤُون الإستراتيجيَّة والمُستقبليَّة ، و التنسيق مع أوعية التفكير الإستراتيجي الوطنيَّة و هيئات المجتمع المدني التخصُّصيَّة في هذا الشأن .

هـ- رسم إستراتيجيَّة الدَوْلة ، و إقتراح السياسات العامَّة لتحقيق المسار الإستراتيجي .

و- إخضاع المسار الإستراتيجي للدَوْلة للفحص بآليَّة التخطيط بواسطة السيناريو ، و كذلك آليَّة النُظُم الديناميكيَّة للتفكير (نُظُم التَفْكِيْر و النَمْذَجَة الإستراتيجيَّة) لضمان مُرُونة المسار الإستراتيجي .

ز- الإشراف و المتابعة و التقييم للمسار الإستراتيجي للدَوْلة وإصدار التقارير الدوريَّة بشأنه ، مُتضمِّنةً إجراءات التقويم والتكتيكات المقترحة لصُنَّاع القرار .

❖❖ دَوْر أوْعِيَة التَفكِيْر الإسْتَرَاتِيجِي الوَطَنِيَّة في رَسْم إسْتَرَاتِيجِيَّة الدَوْلَة .

تكثُر أوعية التفكير الإستراتيجي في البُلدان المتقدِّمة نظراً لإهتمامها في الإستثمار في عالم المعرفة و ترشيد صناعة القرار بشكلٍ عام ، بهدف تأمين مصالحها القوميَّة و إستدامة موقعيَّتها في الحدِّ الريادي بما تمتاز به عن مُنافسيها . هذا و قد إنتشر إستخدام مُصطلح أوْعِيَة التَفكِيْر منذ الخمسينات من القرن الماضي ، إلا أنَّ مراكز الدراسات المتخصِّصة سبقت هذا المصطلح بأكثر من مائة عام، فقد تأسَّس في عام 1831م بناءً على مُبادرة من دوق ولينجتون ، معهد دراسات الدفاع و الأمن . و كانت هذه المراكز آنذاك معنيَّة فقط بالشُؤُون العسكريَّة ، و عادةً ما كانت تتبع الحُكُومات من حيث التمويل والسياسة و الإنتاج ، إلا أنَّه في يومنا هذا تعدَّدت هذه المراكز

من حيث العدد وتوسَّعت من حيث التخصُّص لتشمل مُختلف قطاعات الدَوْلة إضافةً للقطاع العسكري ، كما أنَّها تتعامل مع الأمن بمفهُومه العام و الشامل و لا تقتصر على الشأن العسكري منه ، فمنها من هو تابع مُباشرةً لمؤسَّسات حُكوميَّة ، و أخرى شبه حُكوميَّة من حيث تمويل الدراسات كمؤسَّسة راند في الولايات المتّحدة الأمريكيَّة و التي تأسَّست عام 1946م كفرع لشركة دوجلاس لصناعة الطائرات وإستقلَّت عنها عام 1948م ، و ثالثة أهليَّة مُستقلَّة من حيث التمويل والسياسة و الإنتاج . هذا و توسَّعت بعضها في عصرنا هذا بفتح العديد من مراكز الأبحاث و الدراسات في مُختلف بُلدان العالم كمُؤسَّسة كارنيجي للسلام العالمي و التي تحتفظ بمكاتب في كُلٍّ من رُوسيا والصين و بلجيكا و لبنان إضافةً لمكاتبها الرئيسيَّة في الولايات المتّحدة الأمريكيَّة . تتصدَّر الولايات المتّحدة الأمريكيَّة القائمة بأكبر عدد من أوْعيَة التَفكيْر الإستراتيجي المختلفة و تليها الدُوَل الأوروبيَّة و بعدها الدُوَل الآسيويَّة ، و تنخفض الأعداد في الدُوَل العربيَّة و الأفريقيَّة لدرجة أنَّ بعضها ليست على قائمة الدُوَل التي تحتفظ بأوْعيَة تَفكيْر إستراتيجي وطنيَّة ، و السبب في ذلك ليس عائدٌ لإفتقاد هذه الدُوَل للعناصر المتخصِّصة ، فهناك العديد من المفكِّرين المتخصِّصين من هذه البُلدان الذين يعملُون مع أوْعيَة التَفكيْر الغربيَّة ، إنمَّا يعُود السبب بشكلٍ رئيسي لإنعدام إهتمام و تشجيع صُنَّاع القرار لهذا القطاع الحيوي و دَوْره في صناعة و ترشيد القرار الوطني ، كما أنَّ البعض من صُنَّاع القرار ينظر لعمليَّة التخطيط بأنَّها عمليَّة ترَفيَّة وليست أساسيَّة لصناعة القرار الوطني .

تتعاون أوْعيَة التَفكيْر الإستراتيجي الوطنيَّة بشكلٍ عام مع مَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي الخاص بدَوْلتها في رسم إستراتيجيَّة

الدَوْلة ، و ذلك من خلال تقديم البُحُوث و الدراسات التخصُّصيَّة والمستقبليَّة اللازمة في هذا الشأن و بتكليف من مَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي ، و بناءً على مُتطلَّبات التخطيط ، و ذلك لكونها معاهد أو مُؤسَّسات أو مجاميع من صُنَّاع الرأي المتخصِّصين في البُحُوث العلميَّة المعنيَّة بشُؤُون التخطيط الإستراتيجي والسياسات العامَّة ، و الأمْن الوَطَنِي الشامل بمُختلف تفريعاته ، و الإقتصاد ، والعُلُوم ، والتقنيَّات ، والصناعة و التجارة ، فهي عادةً ما تقُوم بإعداد و إصدار البُحُوث والدراسات العلميَّة والتقارير التقييميَّة بُغيَّة تحديد الأولويَّات ، وتقديم الحلُول و الخيارات لمختلف القضايا العامَّة . هذا وتخدم أوْعِيَة التَفكِيْر الإستراتيجي الوطنيَّة الرسميَّة و شبه الرسميَّة والأهليَّة عمليَّة دعم ترشيد القرار الوطني بالآتي :

أ- إعداد الدراسات و البُحُوث الإستراتيجيَّة و المستقبليَّة على مُختلف الأصعدة بناءً على تخصُّصاتها .

ب- تقديم الإستشارات الإستراتيجيَّة لمُختلف القطاعات بناءً على تخصُّصاتها .

ج- ترشيد صناعة القرار من خلال رصد و دراسة التطوُّرات وإستقراء المُنعطفات الداخليَّة والخارجيَّة ذات التأثير المُباشر وغير المُباشر على الأمْن الوَطَنِي بمفهومه الشامل .

د- إعداد التقارير التقييميَّة عن مُختلف القضايا العامَّة المحليَّة والإقليميَّة و الدُوَليَّة .

هـ- إدارة إصدارات مطبُوعة و إلكترُونيَّة معنيَّة بالشأن العام على مُختلف الأصعدة .

❖❖ دَوْر هَيْئَـاتْ المجْتَمَعْ المدَنِي الوَطَنِيَّـة في رَسْم إسْـتـرَاتِيـجِـيَّـة الدَوْلَة .

تُعـتبـر هيئات المجـتمع المدنـي بناءً على التـعـريف الوارد فـي مطلع البـحث و الـذي يشـمل مُـجـمل المؤسَّسـات الإقـتـصـاديَّه والإجـتـمـاعـيَّـة والسياسيَّة والثقافيَّة التي تَّتصف بكَوْنها غير حُكُوميَّة ، غير إرثيَّه ، لا تهـدف إلى الربـح ، طوعـيَّة الانتـمـاء إليـهـا ، من أهمِّ صُنَّاع الرأي في المجتمع و الدَوْلة الحديثة ، كـما أنَّها الأوسع إنتشاراً ، و تمتاز هيئات المجـتـمع المدني إمَّـا بالتـخـصُّص المهني أو الثـقـافي أو الإجـتـمـاعي أو السيـاسي ، و تُعتبـر مُـمثِّلة لمختلف شـرائح المجتمع و إهتـمـاماته ، و لا يقتـصـر ذلك على هيـئات المجتمع المدني الرسـميَّـة ، إنَّما يشمل الغـيـر رسميَّة و التي قد تكُون في بعض الحالات أقوى من الرسميَّة في مجال صناعـة و توجيـه الرأي العام ، بل قد تكُون أيضاً مُهيمنة على بعض أو أغلب هيئات المجتمع المدني المهنيَّة الرسميَّة .

نظراً لكَوْن الخطط الإستراتيجيَّة الشاملة للدَوْلة و ما ينتج عنها من خطط تنموية تحتاج لتظافُر الجُهُود و الطاقات من مُختلف شـرائح المُجتمع لـكَوْنهم المستهلك الأساسي لها ، و لكَوْن المجتمع هو الصانع للنجـاح و الفشل بـالنسبـة للمسـار الإستـراتيـجي للدَوْلة ، نحـتـاج لتبنِّي المجتمع للمسار الإستراتيجي للدَوْلة لإحداث النقلة النوعيَّة المنشُودة ، حيثُ تتظافر جميع الجُهُود و الطاقات نحو تحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلة و إستدامتها ، والعكس صحيح في حال لم تتبنَّى شرائح المجتمع المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، فستكُون مآله الفشل نظراً لحجم وكمِّ المقاومة لأيِّ نوعٍ من أنواع التغيير من قِبَل المجتمع المدني . بناءً على ذلك تبـرُز أهميَّة المجتـمع المدني و مُؤسَّساته الأهليَّة و الممثَّلة من خلال قادة تلك المؤسَّسـات ، و الـذين هُم من شـريحـة صُنَّاع الرأي الدافع أو المانع

للمسار الإستراتيجي ، لذا فإنّه من الواجب إشراك صُنَّاع الرأي هؤلاء في عمليَّة التخطيط ، و كما أسلفنا في الفصل السابق من خلال التخطيط ذو الإتِّجاهين (التخطيط التفاعُلي) ، أي من الأعلى للأسفل و من الأسفل للأعلى ، فهذا من شأنه أن يستمزج آراء صُنَّاع الرأي السياسي و المهني و الثقافي والإجتماعي ، و من خلاله يتمُّ تمليك الخطَّة للمُجتمع المدني عن طريق قادته الذين يُحرِّكون و يُحفِّزون قواعدهم لدعم المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، لذا فإنَّه من الضرُوري الحرص على مُشاركة هؤلاء في جلسات العصف الذهني التخصُّصيَّة بناءً على القطاع الذي يمثِّلونه من المجتمع المدني ، مُرُوراً بإستمزاج آرائهم بشأن المُبادرات التخصُّصيَّة كُلٌ حسب إختصاصة و إنتهاءً بآليَّات التقييم و مُقترحات التقويم ، هذه العلاقة يجب أن تُستدام لضمان تعميم مُلْكيَّة القرار و بالتالي إلتزام المجتمع المدني بمُختلف شرائحة و تصنيفاته بالمسار الإستراتيجي للدَوْلة و إستدامته . لذلك يجب الحرص على إشراك قادة صُنَّاع الرأي من المجتمع المدني في الخُطُوات الآتية :

أ- المشاركة في جلسات العصف الذهني بناءً على تخصُّصاتهم .
ب- تقديم الإستشارات المهنيَّة و التخصُّصيَّة لقطاعاتهم .
ج- المشاركة في مُقترحات التقويم بناءً على تخصُّصاتهم .
د- تمليك القرار و المسار الإستراتيجي للمُستهلك النهائي له (المواطن) في مواقعه المختلفة .

نخلص في هذا الفصل لأهميَّة و حيويَّة دَوْر أوْعيَّة التَفْكيْر الإستراتيجي بمُختلف تصنيفاتها للدفع بترشيد عمليَّة التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة ، و ذلك من خلال التنسيق مع مَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي المعني برسم المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، كما نُؤكِّد على

دور هيئات المجتمع المدني المختلفة والمُمثّلة من قِبَل قادتها للمُشاركة بعمليَّة التخطيط لضمان مُقدِّمات النجاح و الإستدامة للمسار الإستراتيجي للدَوْلة و المحافظة على الحدِّ الريادي المنشُود .

الفصل الثالث

شُمُولِيَّة المسَار الإسْتَرَاتِيجِي مَعَ المحِيط الإقلِيمِي و الدُوَلِي

لا تختلف الدُوَل الكُبرى عن نظيراتها الصُغرى عند تحديد مسارها الإستراتيجي من حيث سَبْر مُحيطها الداخلي و الإقليمي وكذلك المحيط الدُوَلي ، فالعلاقات الدُوَليَّة في عالمنا المُعاصر و في مُختلف الشُؤُون تتأثَّر بالمتغيِّرات المحيطة و بنسَب مُختلفة . هذا بدوره يُحتِّم العناية و شُمُول الدرَاية بالتطوُّرات على مُختلف الأصعدة للتمكُّن من تحديد الفُرص و التهديدات الماثلة ، كما يُبرز نقاط القُوَّة والضعف لدينا و لدى الغير ، مِّما يُساعد على الإنطلاق نحو رسم الإستراتيجيَّة وتحديد الدوافع و الموانع نحو تحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المُرادة . إضافةً لما تقدَّم ، يُراعي المخطِّطون الإستراتيجيُّون تزاحُم الأجندات الإستراتيجيَّة حول ذات المصالح و المنافع التي تتنافس عليها مُختلف الدُوَل ، و يتمُّ على ضوئها ربط العلاقات العِلِّيَّة لتعظيم تلك المصالح .

مع إنَّ جميع الخطط الإستراتيجيَّة تُؤطَّر بأسُس و قِيَم تحكُم السياسات العامَّة و المسار الإستراتيجي ، إلا أنَّ لُغة المصالح غالباً ما تتفوَّق على لُغة المبادىء عندما يتمُّ تطبيق الخطط الإستراتيجيَّة على مُستوى الدُوَل ، لذلك يبرُز ما نصطلح عليه بإزدواجيَّة المعايير بل تعدُّدها في العلاقات الإقليميَّة والدُوَليَّة . بما أنَّ الدُوَل بشكلٍ عام تعتمد لُغة المصالح في العلاقات ، فإنَّه من الطبيعي أن يتمُّ تقديم المصالح على المبادىء في الأغلب الأعم عندما تتزاحم ، و يتَّضح ذلك جلياً من خلال

مُقارنة المبادىء (الأسس و القيم) المذكورة في أدبيَّات الخطط المعلنة مع الواقع التطبيقي لها ، حيثُ يتمُّ تسييس مُختلف المفاهيم وكذلك المصطلحات بما يتناسب مع تحقيق المصالح . أمَّا على مُستوى هيئات المُجتمع المدني المهنيَّة و المُستقلَّة عن الدوائر السياسيَّة بمُختلف أنواعها ، فغالباً ما يتمُّ تقديم لُغة المبادىء على لُغة المصالح بشكلٍ عام ، وذلك لحفظ المصداقيَّة المهنيَّة ، لكَوْن فُقدانها يُشكِّل عامل هدمٍ كبير لكُلِّ مُخرجات أعمالها و بالتالي مصداقيَّتها و سُمعتها .

نعمد في هذا الفصل للتعرُّف على تزاحُم الأجندات الإستراتيجيَّة على ذات المنافع و المصالح ، خُصُوصاً بأنَّ تعريف المصالح القوميَّة في عالمنا المُعاصر لا ينحصر بالموارد الذاتيَّة و الحُدُود السياسيَّة للدَوْلة ، بل يتعدَّاها ليشمل الأقاليم المختلفة و العالم بأسره عندما نتحدَّث عن الأمن بشكلٍ شُمُولي ، فأيُّ شيءٍ أو حدث يُؤثِّر على إستقرار الدَوْلة و مُستوى و طريقة معيشتها ، يدخُل ضمن مفهُوم المصالح القوميَّة التي تحتاج لرعاية و عناية خاصَّة عند تحديد المسار الإستراتيجي ، و يتمُّ إيراد المؤثِّرات السلبيَّة على المصالح القوميَّة ضمن قائمة التهديدات الواجب مُعالجتها منهجياً . أيضاً سنتطرَّق في هذا الفصل لأبرز النقاط الرئيسيَّة الواردة في عدد من إستراتيجيَّات الأمْن القَوْمي للدُوَل المؤثِّرة على صناعة القرار الدُوَلي و كذلك الإقليمي و المؤثِّر على إقليمنا ودَوْلتنا ، و ذلك للتعرُّف على أهمِّ الملفَّات الإستراتيجيَّة الإقليميَّة ذات التأثير المُباشر على مسارنا الإستراتيجي ، ليتسنَّى لنا تحديد الدافع والمانع منها للمسار الإستراتيجي لتحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المُرادة .

❖❖ المَسَارَات الإسْتَرَاتِيجِيَّة للدُوَل المُسَاهِمَة في صِنَاعَة القَرَار الدُوَلِي .

تنشر بعض الدُوَل وثائق إستراتيجيَّتها القوميَّة بخُطُوطها العامَّة فقط للعُمُوم ، بينما تعتمد دُوَل أخرى على سريَّة هذه الوثائق حتَّى من ناحية الخُطوط العامَّة منها ، عليه فقد تمَّ الإستفادة من الوثائق المنشُورة من قِبَل الدُوَل ، و كذلك على التحليلات والدراسات التخصُّصيَّة بالنسبة للدُوَل التي لا تعتمد النشر العام لوثائق خططها ، و نُورد أدناه لهذه الوثائق المختارة :

❖ إستراتيجيَّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيَّة – مايو 2010م .

في مُقدِّمة إستراتيجيَّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيَّة لعام 2010م و الصادرة عن البيت الأبيض في مايو 2010م ، أشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما للتهديدات و التطلُّعات ، و نُورد مُقتطفات منها و التي تُحدِّد ملامح تلك الإستراتيجيَّة :

" بما أنَّنا نواجه تهديدات مُتعدِّدة من أمم ، و مجاميع غير رسميَّة ، و دُوَل فاشلة – علينا المحافظة على تفوُّقنا العسكري الذي أمَّن بلدنا ، و أمسك بالأمن الدُوَلي لعدَّة عُقُود .. علينا أن نتَّبِعْ إستراتيجيَّة وطنيَّة للتجديد و القيادة العالميَّة – إستراتيجيَّة تُعيد بناء أسُس القُوَّة الأمريكيَّة و نُفُوذها .. تبدأ إستراتيجيَّتنا بالتأكيد بأنَّ قُوَّتنا و نُفُوذنا بالخارج تبدأ من خُطُوات يتمُّ إتِّخاذُها في الوطن . علينا بتنمية إقتصادنا و خفض مديونيَّتنا . علينا بتعليم أطفالنا ليُنافسوا في عصر يُعتبر فيه المعرفة كرأس مال ، وحيث الأسواق مُعولمة . علينا بتطوير الطاقة النظيفة التي تدفع بصناعاتنا ، و التحلُّل من النفط الأجنبي ، والحفاظ على كوكبنا . علينا الإستعانة بالعُلُوم و البُحُوث التي

تُمكِّننا من الإستكشافات ، وكشف العجائب الغير معرُوفة لنا اليوم كما كان سطح القمر و الرقائق الإلكترونيَّة قبل قرنٍ من الزمان . ببـســاطة علينا أن نرى الإبتكار الأمــريكي كــأســاس للقُــوَّة الأمريكيَّة." (6)

في هذه المقدِّمة حدَّد الرئيس عناصر القُوَّة بالنسبة لبلده و التي تتمثَّل في التفوُّق العسكري على المستوى الدُوَلي ، والإستثمار بالمعرفة والبحث العلمي و الإبتكار ، إضافةً لإصلاح الشأن الإقتصادي الوطني، و إعتبر هذه العناوين كعناصر دافعة للمُحافظة على موقع قيادة العالم و إستدامته ، كما ركَّز على الدافع الأساس للنهضة الصناعيَّة ألا وهو الطاقة ، حيث وجَّه لأهميَّة التحلُّل من النفط الأجنبي من خلال تطوير الطاقة النظيفة أي البديلة ، و هذا بدوره يُشير للمُحاولات الحثيثة لتقليص أهميَّة النفط و تأثيره كطاقة دافعة للنهضة الصناعيَّة ، مِّما يؤثِّر على الدُوَل المصدِّرة للنفط على المدى البعيد ، حيث تعتمد هذه الدُوَل على إنتاج وتصدير النفط كمورد أساس للدخل القومي و الذي يُحدِّد المستوى المعيشي لشُعُوبها ، فهدف التقليل من تأثير النفط على الإقتصادات الكُبرى في العالم من شأنه أن يُحفِّز الدُوَل النفطيَّة العمل على تطوير بدائل مُختلفة و مُتنوعَّة للدخل القومي تُحصِّنها على المدى البعيد للحفاظ على مُستواها المعيشي و تطويره .

أيضاً من أهم ما ورد في متن إستراتيجيَّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيَّة لعام 2010م الآتي :

" إلتـزام أمـريكا بالديمُقـراطيَّـة ، و حُـقـوق الإنسـان ، و حُـكم القانُون هو المورد اللازم لقُوَّتنا و نُفُوذنا في العالم . " (6)

" للحُكُومات المناوئة ، نعرض خياراً واضحاً : إلتزمُوا بالأعراف

الدُوَليَّة ، تُحقِّقوا المنافع السياسيَّة و الإقتصاديَّة التي تُصاحب تكامُلاً أكبر مع المجتمع الدُوَلي ؛ أو رفض هذا المسار ، و تحمُّل عواقب هذا الخيار بما فيه المزيد من العُزلة . " (6)

" علينا بتقوية القانُون الدُوَلي و تعهُّدنا بالتعامُل مع و تحديث المؤسَّسات الدُوَليَّة و أطُرُها، الأمم التي ترفُض الإلتزام بمسؤُوليَّاتها تتخلَّى عن الفُرص المصاحبة للتعاوُن الدُوَلي . بدائل العمل العسكري الجادَّة و الفعَّالة من المقاطعات إلى العُزلة يجب أن تكُون بالقُوَّة الكافية لتغيير التصرُّفات ، كما علينا أن نُعزِّز أحلافنا و قُدراتنا العسكريَّة . و في حال تحدَّت أمم النظام العالمي و المؤسَّس على الحُقُوق والواجبات ، يجب أن يجدُوا أنفسهم معزُولين . " (6)

هذه الفقرات من إستراتيجيَّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيَّة تُحدِّد المعايير و الآليَّات التي تنطلق منها نحو التعامُل مع الدُوَل التي تعتبرها مُناوئة لها ، أي تتعارض سياساتها مع المصالح القوميَّة للولايات المتّحدة الأمريكيَّة ، فقد تمَّ تحديد سياسة العقاب والثواب لها ، و من الواضح من خلال الممارسات التنفيذيَّة السابقة للإدارات الأمريكيَّة المتعاقبة بأنَّ هذه المعايير و الآليَّات الدُوَليَّة لا تنطبق على حُلفاء الولايات المتّحدة الأمريكيَّة مهما تجاوزت على هذه المعايير ، خُصُوصاً الكيان الصهيوني والذي يُعتبر وُجُوده أساساً تجاوزاً على كُلِّ المعايير السماويَّة و الإنسانيَّة . أيضاً تُشير هذه السياسات لمنحى القرارات المضطربة التي سيتمُّ إتِّخاذها بشأن العديد من الملفَّات الخاصَّة بالشرق الأوسط و التي تنعكس بشكل مُباشر على المسارات الإستراتيجيَّة لدُوَله . أمَّا بشأن إستخدام القُوَّة العسكريَّة أو ما يُصطلح عليه بأدبيَّات الدبلُوماسيَّة الأمريكيَّة بـ (إستخدام العُنف) ، فقد إحتفظت الإستراتيجيَّة الأمريكيَّة بحقِّ العمل الأحادي للدفاع عن

مصالحها ، و بذلك تتناقض مع ما تدّعيه من الإلتزام بالقانُون الدُوَلي ، مِّما يُشير بإنتقائيَّة التعامُل القانوني و المبدئى من ناحية ، و الإستمرار بعقيدة الضربات الوقائيَّة التي تُحاكم النوايا حسب التفسير الأمريكي من ناحية أخرى . هذا بدوره يُشير لمراحل مُضطربة مُستقبليَّة في الشرق الأوسط ، و هو ما أشارت إليه الفقرات اللاحقة بشأن الحليف الإستراتيجي الكيان الصهيوني من جهة ، و المناوىء الأساسي في المنطقة حسب التعريف الأمريكي ، أي الجُمْهُوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة :

" قد يكون هناك ضرُورة للقُوَّة العسكريَّة أحياناً للدفاع عن بلدنا و حُلفائنا أو للحفاظ على السلام و الأمن بما في ذلك حماية المدنيِّين من مُواجهة الأزمات الإنسانيَّة.. على الولايات المتّحدة حفظ حق العمل الأحادي عند الضرُورة للدفاع عن أمتنا و مصالحها ، و نتطلَّع للإلتزام بالمقاييس الحاكمة بإستخدام القُوَّة . " (6)

" للولايات المتَّحدة مصالح هامَّة في منطقة الشرق الأوسط الكُبرى ، تشتمل على تعاوُن واسع حول العديد من القضايا مع صديقتنا المقرَّبة ، إسرائيل ، و تعهُّدنا الثابت لأمنها.. تغيير السياسات الإيرانيَّة عن سيعها لإمتلاك أسلحة نوويَّة و دعم الإرهاب و تهديداتها لجيرانها ؛ منع إنتشار الأسلحة النوويَّة ؛ التعاوُن في مُواجهة الإرهاب ؛ الوصُول لموارد الطاقة ، و تكامُل الإقليم في الأسواق المعولمة . " (6)

و بشأن التطوُّرات التقنيَّة المتسارعة و المتعدِّدة الإستخدامات ، حدَّدت الوثيقة الفضاء الإلكتروني كإحدى أهم التحدِّيات بالنسبة لأمنها القومي ، و تشترك بهذا التهديد مع العديد من الدُوَل المتقدِّمة في هذا المجال ، فقد أوردت الآتي :

" تهديدات الفضاء الإلكتروني تُمثِّل إحدى أهم التحدِّيات للأمن

القومي ، و سلامة المجتمع والإقتصاد . ذات التقنيَّة التي تُمكِّننا من القيادة و الإبتكار ، تُمكِّن الذين يُقوِّضُون و يُدمِّرُون.. البُنى التحتيَّة الرقميَّة هي أصلٌ وطنيٌ إستراتيجي و الحفاظ عليها ضمن الحفاظ على الخُصُوصيَّة و الحُقُوق المدنيَّة تُعتبر من أولويَّات الأمن القومي . " (6)

أمَّا الفقرتين الآتيتين فقد حدَّدتا آليَّات الردع و التدخُّل في شُؤُون الحُكُومات ذات السيادة ، وبطبيعة الحال تخصُّ هذه الآليَّات فقط الدُوَل التي تمَّ تعريفها كدُوَل مُناوئة ، و هي غير معنيَّة بالدُوَل الحليفة، خُصُوصاً الكيان الصهيوني و الذي تُعتبر جميع مجازره و جرائمه الجماعيَّة و جرائم الإبادة التي يرتكبها ، من الضرُورات الدفاعيَّة التي تتفهَّمها و تدعمها الولايات المتّحدة الأمريكيَّة مادياً ومعنوياً وسياسياً وقانونياً و لا تعتبرها من أعمال العُنف أصلاً :

" سنُعزِّز قوام الردع الإقليمي – على سبيل المثال من خلال التطوير الهندسي المرحلي للدفاعات الصاروخيَّة ، لضمان عدم تحقيق تفوُّق للقوى الإقليميَّة المناوئة من إمتلاك قُدرات عسكريَّة هجوميَّة جديدة ." (6)

" نعترف بأنَّ المسؤُوليَّة الأوليَّة مُلقاة على الحُكُومات ذات السيادة لمنع الإبادة و المجازر الجماعيَّة ، و لكن هذه المسؤُوليَّة تنتقل للمُجتمع الدُوَلي عندما ترتكب الحُكُومات ذات السيادة هذه الإبادات والمجازر الجماعيَّة ، أو عندما يثبت بأنَّها غير قادرة أو غير راغبة بإتِّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو التعامُل مع هكذا جرائم ضمن حُدُودها . " (6)

❖ إستراتيجيَّة الأمن القومي لرُوسيا الإتّحاديَّة – مايو 2009م .

عـرض مـارسـيل دي هاس و هنينج شـرودر في نشـرة "رشـيـان أنليتيكل دايجست" رقم 62 بتاريخ 18 يونيو 2009م للمبادىء العامَّة لإستراتيجيَّة الأمن القومي لرُوسيا الإتِّحاديَّة كالآتي :

" بعد الحرب الرُوسيَّة الجورجيَّة و في مقابلة تلفزيونيَّة بتاريخ 13 أغسطس 2008م ، شرح الرئيس مدفيديف وجهات نظره حول سياسات الأمن و الشُؤُون الخارجيَّة بإعلانه خمسة مبادىء تقُود العمل الرُوسي :

أ- يجب أن يكون للقانُون الدُوَلي اليد العُليا .

ب- التعدُّديَّة القُطبيَّة يجب أن تحلُّ محلَّ نظام القُطبيَّة الأحاديَّة المهيمن للولايات المتّحدة .

ج- لا نيَّة لرُوسيا لعزل نفسها ، إنَّما تسعى لعلاقات صداقة حتَّى مع الغرب .

د- تعتبر رُوسيا حماية المواطنين الرُوس أينما كانوا من أولويَّاتها . رُوسيا ستتصدَّى لأيِّ عملٍ عدائي ضدَّ مُواطنيها أو ضدَّها .

هـ- لرُوسيا مصالح تفضيليَّة في أقاليم مُحدَّدة . " (7)

هذه المبادىء العامَّة تُشير للمسار الإستراتيجي لرُوسيا الإتِّحاديَّة ، من خلال الإنفتاح على العالم لتعظيم مصالحها الإقتصاديَّة و بالتالي نُفُوذها الدُوَلي ضمن إطار القانُون الدُوَلي ، و الذي يجب أن يُحكم من قِبَل أقطابٍ مُتعدَّدة تعكس التغيير في موازين القوى الدُوَليَّة ، مُشيراً بذلك لنهاية هيمنة القُطبيَّة الأحاديَّة المتمثِّلة بالولايات المتّحدة الأمريكيَّة . أيضاً تُركِّز على أمنها القومي و مُواطنيها إضافةً لمحيطها ، أي دُوَل الإتِّحاد السوفييتي السابق ، كخُطُوط حُمر لا يُقبل تجاوزها و تهديدها من قِبَل أيِّ قُوَّة مُنافسة ، و المعني بذلك توسُّع نُفُوذ حلف شمال الأطلسي الناتو قرب التُخُوم الرُوسيَّة .

وقَّع الرئيس الرُوسي مـدفـيـديف في 12 مـايو 2009م مـرسُـومـاً بإعتماد إستـراتيـجيَّة الأمن القومي لرُوسيا الإتِّحاديَّة و ذلك لغاية عام 2020م ، مُستبدلاً بذلك مفاهيم الأمن القومي ليلتسين لعام 1997م وبوتين لعام 2000م ، نُورد أدناه لبعض ملامحها :

" بما يخُصُّ المصالح و الأولويَّات الوطنيَّة ، ذكرت الوثيقة الأمن الدفاعي و أمن الدَوْلة و الأمن المجتمعي كأولويَّة أولى للأمن القومي الرُوسي ، تليهم الإهتمامات الإجتماعيَّة و الإقتصاديَّة كرفع المستوى المعيشي و النُمُو الإقتصادي ، فبناءً على وثيقة إستراتيجيَّة الأمن القومي تعتمد القُدرة الرُوسيَّة للدفاع عن الأمن القومي على القُدرات الإقتصاديَّة الكامنة للوطن .

في الشأن العسكري ، شدَّدت الوثيقة على بُلُوغ أو صيانة الندِّيَّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيَّة في الأسلحة الإستراتيجيَّة النوويَّة ، إضافةً لذلك شدَّدت الإستراتيجيَّة على تطوُّر رُوسيا لتكُون قُوَّة دُوَليَّة، علماً بأنَّها إحدى القوى الرياديَّة المؤثِّرة في الشُؤُون الدُوَليَّة . " (7)

يتَّضح من هذه الفقرات بأنَّ رُوسيا الإتِّحاديَّة كالولايات المتّحدة الأمريكيَّة و غيرها من الدُوَل الصناعيَّة الكُبرى ، تعتبر الإقتصاد الدافع الأساس للقُوَّة و توسعة النُفُوذ على المستوى الإقليمي والدُوَلي، إذ لا يُمكن لهم تأمين و إستدامة الهيمنة على صناعة القرار الدُوَلي دُون الإستناد على قاعدة إقتصاديَّة صلبة و واسعة . إنطلاقاً من ذلك تسعى رُوسيا للندِّيَّة العسكريَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لتحرير سيادة القرار الرُوَسي من أيِّ ضُغُوطات تتعارض و مصالحها القوميَّة .

هذا و قد حدَّدت الوثيقة التهديدات الخارجيَّة و الداخليَّة لرسم المسار الإستراتيجي نحو مُعالجتها ، ففي المجال الخارجي تشترك رُوسيا مع باقي الدُوَل الكُبرى بتحديد الطاقة كعنوان أساس للتهديدات ،

وتضيف لذلك مسألة تمدّد نُفوذ حلف شمال الأطلسي للتُخُوم الرُوسيَّة وسباق التسلُّح ، أمَّا على صعيد التهديدات الداخليَّة ، فلا تختلف عن بقيَّة المُجتمعات البشريَّة في تسميتها للتهديدات المعيشيَّة إضافةً لنزعات التشدُّد الفكري و القومي و العِرقي ، فقد أوردتها كالآتي :

" بالنسبة للتهديدات أشارت إستراتيجيَّة مدفيديف لسياسات العديد من الدُوَل الرائدة التي تسعى لبُلُوغ التفوُّق العسكري من خلال تطوير الأسلحة الإستراتيجيَّة النوويَّة و التقليديَّة و تطوير الأسلحة الدفاعيَّة المضادة للصواريخ بشكلٍ أحادي و عسكرة الفضاء ممِّا قد يدفع بسباق جديد للتسلُّح . التهديد الآخر هو تمدُّد حلف شمال الأطلسي للتُخُوم الرُوسيَّة.. كما أنَّ عدم الإلتزام بالإتِّفاقات الدُوَليَّة للحدِّ من التسلُّح يُمثِّل تهديداً آخر ، و تمَّ إعتبار أمن الطاقة من ضمن التهديدات . " (7)

" إضافةً للتهديدات الخارجيَّة ، عدَّدت الوثيقة المخاطر الداخليَّة كالمشكلة الديمُغرافيَّة ، الفقر ، عدم كفاية النظام الصحِّي ، الإرهاب ، النزعة الإنفصاليَّة ، التشدُّد ، الجريمة المنظَّمة ، و مخاطر إنتشار الأوبئة . " (7)

❖ إستراتيجيَّة الأمن القومي للمملكة المتّحدة البريطانيَّة – أكتوبر 2010م .

من أوائل الأعمال التي قامت بها حُكُومة المملكة المتّحدة البريطانيَّة الإئتلافيَّة الحاليَّة بقيادة ديڤيد كاميرون (حزب المحافظين) و نائبه نِكْ كليج (حزب الديمُقراطيِّين الأحرار) هو إنشاء مجلس الأمن القومي لأوَّل مرَّة في تاريخ بريطانيا ، و قد تمَّ تعيين مُستشاراً للأمن القومي و عُهِدَ إليه رسم إستراتيجيَّة المملكة المتّحدة البريطانيَّة، و الإشراف على المسار الإستراتيجي من حيثُ التقييم و التقويم وتقديم

تقارير تقدير الموقف الإستراتيجي لصُنّاع القرار ، تمهيداً لترشيد عمليَّة صنَّاعة القرار على المستويَّين الداخلي و الخارجي .

حـدَّدت وثيـقـة إسـتـراتيـجـيَّـة الأمن القـومي للمـملكة المتّـحـدة البـريطانيَّة الصـادرة عن مجلس الأمن القومي للحُكُومة البريطانيَّة في أكتوبر 2010م عنوانها كالآتي : (بَريْطَانْيَا قَويَّة في عَصْر المجْهُولْ)، وعلى غِـرَار سـائـر الوثائق الإسـتـراتيـجيَّـة ، فقـد تمَّ تحديد التهـديدات وكـذلك الدوافع و الموانع لتـحقيق الأهـداف الإسـتـراتيـجيَّـة ، و نتطرَّق أدناه لهذه العناوين :

" تضع إسـتـراتيـجـيَّـتنا أولويَّات واضـحـة – التـصـدِّي للإرهاب ، الفـضـاء الإلـكـتـرونـي ، الأزمـات العـسـكـريَّة الدُوَلـيَّـة ، و الـكوارث كـالفيضـانات . الأولويَّات القُصوى لا تعني بالضـرُورة مُعظم الموارد ، إنَّما تُشير بشكلٍ واضح لتركيز جُهُود الحُكُومة . " (8)

" أمن أمَّـتنا هو مـسـؤُوليَّـة أولى للحُكُومـة ، هو أسـاس حُـريَّتنا وإزدهارنا . " (8)

من المُلاحظ بأنَّ العناوين العامَّة للتهديدات تشترك مع العديد من العناوين العامَّة في وثيقة إستراتيجيَّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمـريكيَّـة و كـذلك مع نظيـراتهـا من الدُوَل الكُبرى المسـاهمـة في صناعـة القـرار الدُوَلي ، و قـد أضـافت عليهـا على مُستوى التهـديدات المحليَّة الكوارث البيئيَّة كالفيضانات ، كما يُلاحظ بأنَّها حدَّدت الأمن بمفـهُـومـه الشـامل كـأسـاس دافع لإسـتـدامـة الحُـريَّة والإزدهار للمُجتمع البريطاني . أيضاً عَنْوَنَت رسالتها الإستراتيجيَّة كما هو وارد أدناه :

" إستراتيجيَّة الأمن القومي للمملكة المتّحدة هي : إستخدام جُلَّ قُدراتنا الوطنيَّة لبناء إزدهار بريطانيا و توسعة نُفُوذنا الوطني في العالم

و تعزيز أمننا . " (8)

هذا و قد أطَّرت المخاطر في أربعة أولويَّات رئيسيَّة مذكُورة أدناه، و هي بطبيعتها معنيَّة بقضايا الشرق الأوسط بشكلٍ رئيسي كبُؤرة توتُّر دُوَلي مُستدام و أزمات عسكريَّة ، فعُنوان الأرهابِ الدُوَلي بما يحوي من معاني ضمنيَّة لدى أدبيَّات الغرب يشمل الصراع الإسلامي و العربي مع الصهاينة ، كما يشمل مُختلف الدُوَل والتنظيمات الداعمة لمقاومة الإحتلال الصهيوني بشكلٍ أساسي ، و هو ما ينعكس على المسار البريطاني إزاء الملفَّات الرئيسيَّة في العالم العربي و الإسلامي ، وعلى المستوى الداخلي فقد حدَّدت الوثيقة الإرهاب المتعلِّق بأيرلندا الشماليَّة كأهم تهديد محلِّي لبريطانيا . أيضاً تشترك بريطانيا مع نظيراتها في تحديد أمن الفضاء الإلكتروني كأولويَّة واجبة المُراعاة والتصدِّي لها :

" أهم أربع أولويَّات من المخاطر ناشئة عن :

أ- الإرهاب الدُوَلي و من ضمنه إستخدام مواد كيميائيَّة ، بيولوجيَّة ، مواد مُشعَّة أو نوويَّة ، وكذلك الإرهاب المتعلِّق بأيرلندا الشماليَّة .

ب- الهُجُوم على الفضاء الإلكتروني و يشمل ذلك الهُجُوم من قِبَل دُوَل أخرى و من قِبَل الجريمة المنظَّمة و من قِبَل الإرهابيين.

ج- الأزمات العسكريَّة الدُوَليَّة .

د- حوادث كُبرى و مخاطر طبيعيَّة . " (8)

تُضيف الوثيقة كنظيراتها من الوثائق الإستراتيجيَّة العُنوان الإقتصادي كأهم دافع للقُوَّة و توسعة النُفُوذ الدُوَلي لبريطانيا في

مجال المشاركة في صناعة القرار الدُوَلي ، حيثُ أشارت لتغيير موازين القوى الدُوَليَّة من مجمُوعة الثمانية G8 إلى مجمُوعة العشرين G20 كقُوَّة دافعة للقرار الإقتصادي الدُوَلي ، أي تعدُّد الأقطاب ، ممِّا يُحتِّم على بريطانيا إعادة صياغة علاقاتها الدُوَليَّة بمُوجب ذلك لتأمين مكانتها الإقتصاديَّة و نُفُوذها الدُوَلي ضمن المتغيِّرات الدُوَليَّة القادمة على المديين المتوسِّط و البعيد ، كما أشارت الوثيقة لأهميَّة التخلُّص من الإعتماد على الهيدروكربونات ، و لهذا وقعٌ مُباشر على إقتصادات الدُوَل النفطيَّة و مساراتها الإستراتيجيَّة :

" لا يُمكننا أن نمتلك سياسة خارجيَّة فعَّالة أو دفاعات قويَّة بدون إقتصاد قوي و موقعيَّة ماليَّة قويَّة دافعة لذلك . " (8)

" للمملكة المتّحدة حاجات إستراتيجيَّة و إقتصاديَّة لبناء علاقات أوثق مع القوى الإقتصاديَّة الجديدة، فميزان القوى الجيوسياسيَّة سيتغيَّر بشكلٍ تدريجي خلال العُقُود القادمة . العالم في 2030م سيكون مُتعدِّد الأقطاب بشكلٍ أكبر ، حيث تكُون القُوَّة مُوزَّعة بشكلٍ أوسع ممِّا كانت عليه في العقدين السابقين . ستكُون دائرة صناعة القرار الدُوَلي أوسع و مُتعدَّدة الأطراف.. تمَّ إستبدال مجمُوعة الثمانية G8 بمجمُوعة العشرين G20 كمُنتدى أساسي للتعاوُن الإقتصادي الدُوَلي.. علاقتنا مع الولايات المتّحدة ستبقى مركزيَّة ولكن علينا توقُّع تطوُّرها.. علينا بتقوية شبكات العلاقات الثنائيَّة مع شُركاء جُدُد و الحُلفاء التقليديِّين.. مُفتاح هذا التغيير هو بُرُوز الصين و الهند كقوى دُوَليَّة إلى جانب التنمية الإقتصاديَّة المستمرَّة و النُفُوذ المتزايد لأمريكا اللاتينيَّة و الخليج . " (8)

" قد يتوجَّب علينا التعامُل مع تهديدات مدفوعة بأيديولوجيَّات مُنافسة لقيَمنا . " (8)

" علينا بتطوير تقنيّات إنتاج الطاقة للتخلّص من الإعتماد على الهيدروكربونات . " (8)

" دراسات الأمم المتّحدة تُشير بأنَّ سُكَّان العالم سيبلغ 9,2 مليار نسمة في العام 2050م مقارنةً بـ 6,9 مليار الآن.. زيادة سكَّان العالم في عام 2030م تعني بأنَّ الطلب على الغذاء و الطاقة سيتزايد بنسبة 50 ٪ و الماء بنسبة 30 ٪ . " (8)

" التنافُس حول الموارد الأوليَّة قد يُزيد من إمكانيَّة حُدوث النزاعات الدُوَليَّة حول الوُصُول لهذه الموارد . " (8)

تناولت الوثيقة البريطانيَّة إقتصاد المعرفة كأهم دافع للقُوَّة الإقتصاديَّة في العُقُود القادمة ، و الذي يُوجب إيلاء الإهتمام الكبير لهذا القطاع لإستدامة الأمن الوطني الشامل و الحفاظ على المصالح القوميَّة البريطانيَّة ، و إنفردت الوثيقة البريطانيَّة عن نظيراتها فيما يخُصُّ التوازُن بين القِيَم و المصالح ، و أشارت بشكلٍ واضح لا لبس فيه لوُجُوب التعامُل مع هذين العُنوانين بشكلٍ لا يضُرُّ بالمصالح القوميَّة، مِّما يُشير لتعدُّد المعايير و المقاييس السياسيَّة التي سيتمُّ إعتمادها في رسم علاقاتها مع باقي الدُوَل المؤثِّرة على المصالح القوميَّة البريطانيَّة بمفهُومه العام :

" سيكُون إقتصاد المعرفة هو الدافع للنمو الإقتصادي في العُقُود القادمة.. فالإقتصاد القوي أمرٌ حيوي بالنسبة لأمننا.. أمننا و إزدهارنا و حُريَّتنا مُترابطين و داعمين لبعضهم البعض و يُشكِّلون مصالحنا الوطنيَّة.. علينا أن نُوازن بين إدانتنا العلنيَّة عمَّا يُشكِّل إنحرافاً عن قِيَمنا و حاجتنا لحفظ أمننا من خلال التعاوُن الدُوَلي . " (8)

❖ ***إستراتيجيَّة الأمن القومي لجُمْهُوريَّة الصين الشعبيَّة – ديسمبر 2004م .***

شرعت الصين بإعتماد إستراتيجيَّة الأمن القومي في ديسمبر 2004م ، فقد تطرَّق شيا ليبنج لأهم ملامح إستراتيجيَّة الأمن القومي لجُمْهُوريَّة الصين الشعبيَّة ، و الذي تغيَّر من حيثُ صراع القُطبين (الشرقي و الغربي) ، إلى الإنفتاح على العالم من خلال آليَّات الدفع الإقتصادي المعولم لبناء قُوَّتها ونُفُوذها على الساحة الدُوَليَّة ، و ذلك بالتعبير الآتي :

" تغيَّر الفكر الصيني بشأن الأمن القومي بشكلٍ كبير منذ نهاية الحرب الباردة ، حيث كانت الصين تنظُر لأمنها القومي من خلال نضالها ضدَّ هيمنة أحد قُطبي القوى العُظمى أو كلاهُما ، أمَّا حالياً فقد إرتبطت الصين بمسار العولمة . " (9)

حدَّدت إستراتيجيَّة الأمن القومي الصيني التهديدات على المستويِّين الداخلي و الخارجي ، و قد إشتركت بذلك مع العديد من نظيراتها في مُعظم البُنُود ، إلا أنَّها إنفردت عن بقيَّة الدُول الكُبرى الصانعة للقرار الدُولي من حيثُ تعامُلها مع النزاعات المسلَّحة الدُوَليَّة والإقليميَّة ، فلم تُشير الصين لأيِّ إنحياز في النزاعات ، بل إختارت الإنحياز للسلام ، و الإستقلال ، و الإحترام المتبادل ، و التعاوُن بين الدُوَل ، و هذا ما يدعم السِلْم الدُوَلي و بالتالي المسار الإستراتيجي للصين المدفوع بالنُمو الإقتصادي والذي يحتاج للإستقرار الإقليمي والدُوَلي ، و عكست ذلك كالآتي :

" واجهت الصين عددٌ من التهديدات الغير تقليديَّة كالإرهاب ، إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، الإحتباس الحراري ، التلوُّث البيئي ، الجريمة العابرة للحُدُود ، تهريب المخدَّرات ، مرض الأيدز و غيره ، إلا

أنَّ الأمن العسكري ما زال ذو أهميَّة بالغة لدى الصين ، فهي مُهتمَّة بشكلٍ مُتزايد بقضايا الأمن الغير تقليديَّة كالطاقة ، الغذاء و الأمن البيئي ، الأمن المالي ، و الأمن المعلُوماتي . " (9)

" الغاية من السياسة الخارجيَّة للصين هي المحافظة على السلَّم الدُوَلي و الذي من شأنه أن يكون مُلائماً للتنمية الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة للصين على المدى البعيد ، فهنالك أربعة صفات بارزة للسياسة الخارجيَّة الحاليَّة للصين و هي : السلام ، الإستقلال ، الإحترام المتبادل ، و التعاوُن . " (9)

" للصين ثلاثة مهام رئيسيَّة لدفع عجلة الحداثة في القرن الحادي و العشرين : تعزيز الإتِّحاد الوطني ، حماية السلَّم الدُوَلي ، و ترويج التنمية المشتركة.. أعلنت الحُكُومة الصينيَّة مرَّة ثانية بأنَّ الصين لن تسعى للهيمنة الأحاديَّة و لن تسعى للتوسُّع . " (9)

" الهدف من الحداثة الصينيَّة هو رفع الناتج القومي إلى أربعة أضعاف ما هو عليه في عام 2000م إلى عام 2020م و بُلُوغ المستوى المتوسِّط للدُوَل الصناعيَّة في عام 2050م ، و لبُلُوغ ذلك تحتاج الصين لبيئة أمن دُوَلي ثابتة مُلائمة لتنميتها الإقتصاديَّة . " (9)

تشترك الصين مع بريطانيا و رُوسيا مع العديد من الدُوَل الأخرى في نظرتهم حول تحوُّل العالم من القُطبيَّة الأحاديَّة إلى التعدُّديَّة القُطبيَّة نظراً للمُتغيِّرات في موازين القوى الإقتصاديَّة ، و التي تدفع بدورها للتغيير في موازين القوى السياسيَّة و النُفُوذ في الساحة الدُوَليَّة ، فمن الواضح بأنَّهم يتحضَّرون لهذه المُتغيِّرات من خلال إعادة تقييم شبكة علاقاتهم الدُوَليَّة وفقاً لمواقع المصالح القوميَّة المستحدثة ، فقد ورد في أدبيَّاتها الإستراتيجيَّة بهذا الشأن الآتي :

" الصين مُستعدَّة للعمل مع المجتمع الدُوَلي لدعم التعدُّديَّة القُطبيَّة

للعالم ، و الترويج للتعايُش المشترك بين مُختلف القِوَى و الحفاظ على توازُن المجتمع الدُوَلي . " (9)

إعتمدت الصين في إستراتيجيَّتها مفهُوم الأمن الشامل بدلاً من التعريف الضيِّق للأمن بإطاره العسكري فقط ، و ذلك لتوسيع الخيارات الإستراتيجيَّة ، و دعم السِلْم الدُوَلي بآليَّات مُتعدِّدة للحفاظ عليه بشكلٍ تعاوُني مُشترك ، و هذا بدوره يعني أنَّ الصين تسعى لتطبيق نظريَّة التعاوُن التنافُسي (نظريَّة التعافُس - Co'optition) حيث تتكامل القُدرات و المنافع على الساحة الدُوليَّة بين المتنافسين ، وأوضحت مبدأ الأمن الجديد كالآتي :

" تؤمن الصين بأنَّ أساس مبدأ الأمن الجديد يجب أن يُبنى على الثقة المشتركة ، المنافع المشتركة، المساواة و التعاوُن.. تشمل مفاهيم الأمن الجديد المعتمدة من قبل الصين الآتي :

أ- مفهُوم الأمن المشترك .

ب- مفهُوم التعاوُن المشترك .

ج- مفهُوم الأمن الشامل عِوَضاً عن الأمن العسكري . " (9)

إنطلقت الصين في تحديد الأسُس و القِيَم لإستراتيجيَّتها من الأطُر العقائديَّة التي يُدين بها مُعظم الشعب الصيني و هي الفلسفة الكُونفُوشيَّة ، و التي تعتمد على الإيمان بالتناغُم بين جميع المخلُوقات وتُؤكِّد على الرحمة و تشمل عدد من المفاهيم المهمَّة كالسلام ، التناغُم ، الإلتزام ، الإستقامة ، الأخلاق، و الحُب . إضافةً لذلك ، أوضحت الثقافة الإستراتيجيَّة الوطنيَّة للصين معارضتها لجميع الأعمال العدائيَّة ، و تأكيدها على الدفاع عِوَضاً عن الإعتداء كعقيدة عسكريَّة تحكُم المسار الإستراتيجي الصيني ، فقد أوضحت هذه

القِيَم الحاكمة لمسارها الإستراتيجي كالآتي :

" من الممكن تقسيم الثقافة الإستراتيجيَّة للصين إلى ثلاثة مراتب ، المرتبة العُليا هي الفلسفة الصينيَّة ، المرتبة الوُسطى هي الثقافة الإستراتيجيَّة الوطنيَّة ، و المرتبة الثالثة هي الثقافة الإستراتيجيَّة العسكريَّة و الثقافة الإستراتيجيَّة الخارجيَّة للصين . " (9)

" الفلسفة الصينيَّة التقليديَّة تعتمد على الإيمان بأنَّ الإنسان يجب أن يتناغم مع السماء بشكلٍ جيِّد، مَّما يعني بأنَّه على الناس إتِّباع قوانين السماء و عدم مُخالفتها. الفلسفة الصينيَّة تؤكِّد على مفهُوم التناغُم ، و الذي يعني بأنَّ الناس يجب أن يعيشُوا بتناغُم مع بعضهم البعض ، و مع الطبيعة و مع أنفُسهم من خلال التناغُم بين العقل والجسد. أكَّدت الفلسفة الصينيَّة على السلام مع وُجُود الإختلافات ، مِّما يعني بأنَّ الناس المختلفين بإمكانهم التعايُش بسلام حتَّى مع تبنِّيهم لوُجهات نظر مُختلفة . الفلسفة الكُونفُوشيَّة تُؤكِّد الرحمة و التي تشمل عدد من المفاهيم المهمَّة كالسلام ، التناغُم ، الإلتزام ، الإستقامة، الأخلاق ، و الحُب ، فقد قال كُونفيُوشوس : " التناغُم هو المسلك الصحيح للعالم " و قال " التناغُم ثمين " . " (9)

" الثقافة الإستراتيجيَّة الوطنيَّة التقليديَّة للصين تُعارض جميع الأعمال العدائيَّة.. الشعب الصيني يُؤكِّد على الدفاع عِوَضاً عن الإعتداء.. يجب التخلِّي عن الحُرُوب كأدوات ، يكُون إستخدام القُوَّة مُبرَّراً لوقف العدوان . " (9)

" الثقافة الإستراتيجيَّة العسكريَّة للصين.. ربح الحُرُوب ليس الأفضل ؛ هزم العدُو بلا حرب هو الأفضل.. الطريقة المُثلى لهزم العدُو هي إستخدام المناورات الخداعيَّة لمفاجئة العدُو ، الطريقة المُثلى الثانية هي إستخدام الدبلُوماسيَّة ، الثالثة هي إعلان الحرب . أسوأ طريقة هي مُهاجمة القِلاع حيث يجب أن تكُون الملاذ الأخير عندما لا يكُون

هُنالك أيَّة خيـارات أخـرى.. بإمـكان القـادة العـسكريين إسـتـخـدام المناورات الخداعيَّة لمباغتة الأعداء . " (9)

مُنطلق التناغُم النابع من الفلسفة المعتمدة لدى الصينيين يُضفي قيمة إنسانيَّة و أخلاقيَّة ساميَّة لربط شبكة العلاقات الإيجابيَّة على الساحة الدُوَليَّة ، إلا أنَّ هذه القيمة قد تتعارض مع لُغة الدُوَل التي تنطلق من المصالح والمنافع القوميَّة ، و قد تتناقض مع مصالح و منافع الصين ذاتها ، حيث أنَّ تعريف الأمن القومي للدُوَل يختلف من حيثُ المضمون و كذلك السعة من دَوْلة لأخرى ، فبعض الدُوَل الكُبرى حدَّدت أمنها القومي بقضايا تتجاوز حُدودها السياسيَّة ، كالولايات المتّحدة الأمريكيَّة على سبيل المثال لا الحصر ، لتتعارض مع المصالح والمنافع القوميَّة لدُوَل أخرى و لأقاليم ، مِّما يُبرِّر لهذه الدُوَل التدخُّل بالشُؤُون الداخليَّة لدُوَل ذات سيادة بهدف تأمين ما تمَّ تعريفه من ضمن المصالح القوميَّة ، و في هذه الحال تتعارض هذه التعاريف للأمن القومي مع مبدأ المصالح و المنافع المشتركة ، و التي تسعى الإستراتيجيَّة الصينيَّة لإرسائها لتحقيق النُمُو و التطوُّر الإقتصادي المنشُود على الساحة الدُوَليَّة ، و هذا بدوره يُهدِّد المسار الإستراتيجي للصين في مُختلف المراحل و بشكلٍ مُستدام لتحقيق غاياتها .

❖ *إستراتيجيَّة الجُمْهُوريَّة الإسْلاميَّة الإيرانيَّة لعشرين سنة – مايو 2002م .*

ألزمت إيران نفسها في وثيقتها الإستراتيجيَّة لعشرين عاماً بتخفيض إعتمادها على النفط بمقدار عشرة بالمائة سنوياً ، بُلُوغاً لمرحلة تُخلِّصها من الإعتماد على النفط خلال عشرة سنوات من إعتمادها لإستراتيجيَّتها . هذا و قد عرض د. عبَّاس مالكي في ورقته بعنوان

وثيقة المنظُور الإيراني لعشرين عام والعلاقات الخارجيَّة لإيران ، في مؤتمر وثيقة المنظُور الإيراني لعشرين عام و المشاركة الشعبيَّة في 18 مايو 2005م ، ملامح إستراتيجيَّة الجُمْهُوريَّة الإسْلاميَّة الإيرانيَّة لعشرين سنة ، أي حتَّى عام 2025م ، بدءً بالرُؤية و مُكوِّناتها ، مُرُوراً بالسياسة الخارجيَّة ، و ختاماً بالتهديدات الخارجيَّة كالآتي :

" ماذا ستكُون عليه إيران بعد عشرين عاماً ؟ البلد الأوَّل إقليمياً من حيثُ الإقتصاد ، العُلُوم ، والتقنيَّات . " (10)

" توصيف المجتمع الإيراني في عام 2025م كالآتي :

أ- آمن ، مُستقل ، و قوي .

ب- تقدُّمي .

ج- مُؤسَّس على المعارف .

د- نُمو إقتصادي مبنى على الشريحة الكُبرى من الرأسمال الإجتماعي .

هـ- نُمُو الرأسمال الإجتماعي من خلال العلم .

و- مُجتمع قادر على بناء الطاقات الإقتصاديَّة بثبات . " (10)

" الهدف من بُلُوغ مرتبة القُوَّة الإقتصاديَّة و التقنيَّة هو من صميم فهم إيران لعلاقاتها الخارجيَّة والأمن . " (10)

بعد تحديد رُؤيتها بـ " البلد الأوَّل إقليمياً من حيثُ الإقتصاد ، العُلُوم ، والتقنيَّات " ركَّزت إيران على المكوِّنات لهذه الرُؤية ، و هي بطبيعتها تُعدُّ من آليَّات الدفع الأساسيَّة لتقدُّم الدُوَل في عالمنا المُعاصر ، مِّما يُشير لإهتمام إيران بالمنافسة مع الدُوَل المتقدِّمه في مجال إقتصاد المعرفة و الإستثمار بالعِلم كدافع أوَّل في مجال الإقتصاد ، و بالتالي المُعزِّز للقُوَّة و النُفُوذ ، و الضامن للأمن و إستدامة إستقلال القرار السياسي الوطني .

يحتاج تحقيق الرُؤية الإيرانيَّة لمسار إستراتيجي مُتوازن بين القِيَم والمصالح عند ربط شبكة العلاقات الإقليميَّة و الدُوَليَّة الدافعة لمسارها الإستراتيجي ، و كذلك لعلاقات إقليميَّة مُستقرَّة مع جيرانها على وجه الخُصُوص لتتمكَّن من تنمية إقتصاديَّة مشهُودة في مُختلف القطاعات الإقتصاديَّة ، فالتمكُّن من إقتصاد المعرفة شيء ، و إيجاد و توسيع القنوات التسويقيَّة لمُخرجاته من التقنيَّات المتقدِّمة أمرٌ آخر ، و المنافسة في هذا المجال ستكُون على أشُدِّها ، فقد إعتمدت مُختلف الدُوَل الصانعة للقرار الدُوَلي الإستثمار في إقتصاد المعرفة كدافع أساس للتنمية الإقتصاديَّة ، ففي مجال ربط العلاقات الدُوَليَّة إعتمدت الإستراتيجيَّة الإيرانيَّة التسلسُل المذكور أدناه لأولويَّات شبكة العلاقات الخارجيَّة :

" تفضيلات السياسة الخارجيَّة الإيرانيَّة مُقسَّمة لأربعة شرائح :

أ- جيران إيران .

ب- الدُوَل الإسلاميَّة .

ج- دُوَل العالم الثالث .

د- الدُوَل التي تُوفِّر حاجات إيران السياسيَّة ، الإقتصاديَّة ، الإجتماعيَّة و العسكريَّة . " (10)

أمَّا في مجال التهديدات للسياسة الخارجيَّة الإيرانيَّة ، فقد حدَّدتها إيران كالآتي :

" تواجه السياسات الخارجيَّة لإيران تحديَّاتٌ جديَّة خلال العشرين عاماً القادمة :

أ- مُعظم التحديَّات تتعلَّق بالحُدُود الإيرانيَّة مع جيرانها .

ب- مُستوى العرض و الطلب على الطاقة له وقعٌ كبير على إيران.

ج- المقاربات المختلفة للولايات المتّحدة مع إيران تُؤثِّر على مُستقبل إيران .

د- التوجُّه إلى الشرق هو أحد خيارات إيران . " (10)

كلٌّ من هذه العناصر تحتاج لعناية دقيقة لضمان المسار الإستراتيجي ، فعندما يتمُّ الحديث عن تنمية القُدرة الإقتصاديَّة ، فإنَّه من الطبيعي أن تكُون الأجواء السياسيَّة في الدَوْلة و مُحيطها الإقليمي تنعم بالإستقرار بشكلٍ مُستدام ، ممِّا يعني وُجُوب التعامُل مع مُختلف عوامل التوتُّر و عدم الثقة في العلاقات بشكلٍ مُطمئِن لجميع دُوَل الجوار ، و كذلك الحال بالنسبة لعلاقات إيران الدُوَليَّة حيث تحتاج لتوسعة عُمقها الإستراتيجي الداعم لإستقرارها كدَوْلة ، إذ لا يُمكن لها أن تعيش بمعزل عن العالم نظراً لترابُط و تشابُك العلاقات الإقتصاديَّة الدُوَليَّة . أيضاً يتحتَّم على إيران تحقيق التنوُّع الإقتصادي وتعزيز مُساهمة مُختلف القطاعات الإقتصاديَّة الغير نفطيَّة في الناتج القومي ، مع الإستثمار في مجالات الطاقة المتجدِّدة لتقليص الإعتماد على مورد النفط ، خُصُوصاً أنَّ العديد من إستراتيجيَّات الدُوَل الكُبرى المستهلكة للطاقة قد ألزمت نفسها بتقليص الإعتماد على النفط كمصدر للطاقة الدافعة للتنمية الإقتصاديَّة .

في نفس السياق ، و لترشيد العلاقات الدُوَليَّة لإيران ، عرض د .مَحمود واعظي نائب رئيس مركز الدراسات الإستراتيجيَّة و مُدير إدارة أبحاث السياسات الخارجيَّة في مركز البُحُوث الإستراتيجيَّة في إيران ، من خلال تحليله المعَنْوَن (السياسة الخارجيَّة البنَّاءة لإيران في ظلِّ خطَّة العشرين عام) بتاريخ 14 مارس 2009م ، للخُطُوات الواجب مُراعاتها من قبل الدبلُوماسيَّة الإيرانيَّة لخدمة مسارها الإستراتيجي :

" تبنِّي سياسة خارجيَّة بنَّاءة تلعب دوراً هاماً في تنمية الوطن ،

وتحقيق سياسة خارجيَّة بنَّاءة تتطلَّب عناية خاصَّة بالآتي :

1- التناسُب بين المثاليَّات و التسهيلات و الإحتمالات .

2- إختيار المصطلحات المناسبة للتعبير عن و مُتابعة المثاليَّات والأفكار .

3- الهُرُوب من موقعيَّة الخُصُوصيَّة التي قد تستدرج تصوُّر التكبُّر من قبل إيران لدى الآخرين .

4- مُراعاة القانُون العام و القانُون الدُوَلي .

5- مُتابعة الأهداف من خلال التراضي الجماعي .

6- التأكيد على ثقافة التفاوُض في السعي لتحقيق الأهداف الوطنيَّة .

7- التعاوُن في صناعة و توجيه المنهجيَّات الإقليميَّة .

8- تعزيز الجُهُود لإزلة التصوُّر عن إيران كتهديد أمني .

9- ضرُورة التفاعُل مع الإقتصاد الدُوَلي لإحراز التنمية .

10- تغيير علاقات الدَوْلة بالأخذ بالإعتبار بأنَّ العلاقات الدُوَليَّة آخذةٌ بالتغيير من النزاعات والمواجهات إلى التعاوُن و التنافُس .

11- ضرُورة تحاشي المزاج المُعادي .

12- ضرُورة العناية بالشُؤُون الثقافيَّة الحضاريَّة .

13- إبراز تعريف عن النفس كجُزء من المنظُومة الدُوَليَّة في الساحة الدُوَليَّة .

14- الإستخدام الأمثل و الحكيم و الأرشد للإصدارات و اللُّغة في السياسات الدُوَليَّة .

15- الموقعيَّة الأولى إقليمياً في العُلُوم و الإقتصاد و التقنيَّات ، مُؤشِّرٌ على التصرُّفات العُقلائيَّة المؤسَّسيَّة في السياسات الدُوَليَّة . " (11)

تُعبِّر هذه الأسُس الدافعة لترشيد العلاقات الخارجيَّة ، و المقترحة من قِبَل نائب رئيس مركز الدراسات الإستراتيجيَّة د. محمود واعظي ، عن منطق دَوْلة تسعى للعمل ضمن لُغة الدُوَل ، و تأخذ بالإعتبار آليَّات العمل الدبلُوماسي لربط العلاقات و المصالح و المنافع حتَّى بين المنافسين، فقد عمد العديد من الدُوَل في سبيل تحقيق أهدافهم الإقتصاديَّة لتبنِّي نظريَّة التعاون التنافُسي (نظريَّة التعافُس – Co'optition) ، و هذا ما تحتاجه إيران في سعيها لتحقيق مسارها الإستراتيجي خُصُوصاً مع جيرانها ، فلكُلِّ دُوَل المنطقة طُمُوحات مشرُوعة لتحقيق أهداف تنمويَّة إستراتيجيَّة مِّما يُحتِّم التعاوُن لتحقيق حالة الربح ربح لجميع المعنيين بمنطقة الشرق الأوسط و إقليم الخليج .

❖ إستراتيجيَّة الأمن القومي للجُمْهُوريَّة التُركيَّة (الكتاب الأحمر) – أكتوبر 2010م .

إعتمدت تُركيا سياسة خارجيَّة بعنوان (صفر مشاكل مع الجيران (Zero Problems With Neighbors)) مِّما تطلَّب منها إجراء تغييرات واسعة في إستراتيجيَّتها للأمن القومي و التي تُعتبر من الوثائق السريَّة . بناءً على هذه السياسة ، فقد تمَّ إجراء التغييرات عند المراجعة الدوريَّة لإستراتيجيَّة الأمن القومي (الكتاب الأحمر) في شهر أكتوبر 2010م عندما إجتمع مجلس الأمن القومي التُركي ، حيث يتمُّ إجراء المراجعة كُلَّ خمس سنوات ، عليه تمَّ شطب رُوسيا وإيران واليُونان و العراق من قائمة التهديدات الخارجيَّة . فعلى مُستوى التهديدات الداخليَّة ، إعتمدت تُركيا التطرُّف الإسلامي و النزعة الإنفصاليَّة وأنشطة الجماعات اليساريَّة ضمن هذه التهديدات .

في مقالة بعنوان (تُركيا تُغيِّر إستراتيجيَّة الأمن القومي) وذلك بتاريخ 25 أغسطس 2010م ، عرضت وكالة يُونايتد برس إنترناشيونال للأطُر العامَّة التي طرأت على إستراتيجيَّة الأمن القومي للجُمْهُوريَّة التُركيَّة ، فعلى صعيد التهديدات الخارجيَّة ، تشترك تُركيا مع نظيراتها من الدُوَل الشرق أوسطيَّة و كذلك الغربيَّة في التحديد الآتي:

" تعتبر تُركيا الإرهاب الدُوَلي و الأصُوليَّة من التهديدات الخارجيَّة الأساسيَّة " (12)

أمَّا على صعيد تعظيم النُمو الإقتصادي ، فقد عمدت تُركيا لتوسيع شبكة العلاقات الدُوَليَّة المبنيَّة على المصالح و المنافع الإقتصاديَّة المشتركة ، خُصُوصاً إلى الشرق و في مجالات الطاقة تحديداً مع رُوسيا الإتِّحاديَّة و إيران ، إضافةً لما تشترك به هذه الدُوَل ، و هو إستقرار الأمن في دُوَل القُوقاز ، فقد تمَّ تبنِّي الآتي :

" للمرَّة الأولى تضمَّنت الوثيقة مُخصَّصات لأمن الطاقة بلِحَاظ العُقُود المليارِيَّة للطاقة مع رُوسيا والتي تُزوِّد تُركيا بثُلثي إحتياجاتها من الطاقة من خلال خط أنابيب البحر الأسود . " (12)

" تعتمد الوثيقة الجديدة التعاوُن الإقتصادي مع رُوسيا و إمكانيَّة زيادة التعاوُن في مجال التبادُل التجاري و مجال الطاقة و الرُؤية المشتركة لإستقرار دُوَل القُوقاز . " (12)

" في السنوات القليلة الماضية شرعت تُركيا بزيادة تعاوُنها تدريجياً مع الدُوَل الأربعة التي كانت تعتبرها من ضمن التهديدات الخارجيَّة حيث أصبحت تعتبرهُم كشُركاء إقليميين خُصُوصاً في مجال الطاقة . " (12)

هذا الإنفتاح على الشرق سياسياً و إقتصادياً ، يضع العلاقة مع دُوَل حلف شمال الأطلسي و على رأسهم الولايات المتّحدة الأمريكيَّة ، في حال توتُّر و تساؤُل عن مدى تأثير هذا المنعطف التُركي على الأجندات الإستراتيجيَّة لدُوَل حلف شمال الأطلسي خُصُوصاً بالنسبة للشأن الإيراني و كذلك بالنسبة للعلاقة مع الكيان الصهيوني المدعُوم من قبل هذا الحلف و على رأسه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ، فقد ورد في مقال وكالة يونايتد برس إنترناشيونال الآتي :

" لا شك أنَّ واشنطن تنظر لهذه المراجعات بإهتمامٍ بالغ لكَون تُركيا شريكها في مُعاهدة حلف شمال الأطلسي (NATO) ، حيث تحسُّن العلاقات مع إيران قد يتعارض مع سياسة العُقُوبات بقيادة الولايات المتّحدة ضد إيران بسبب البرنامج النووي المدني الإيراني والذي تشكُّ واشنطن و أورشليم بأنَّه مُجرَّد غطاء لتطوير أسلحة نوويَّة . " (12)

في نفس السياق ، فقد عرض الباحثان زيا ميرال و جوناثان س. باريس لعوامل التغيير في السياسة الخارجيَّة لتُركيا في ورقتهم المعنونة (تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجيَّة التُركيَّة) و قد قدَّرا الموقف في هذا التغيير على أنَّه ناتج عن خيبة الأمل بشأن التباطُؤ الأورُوبِّي بخُصُوص إنضمام تُركيا للإتّحاد الأورُوبِّي ، و كذلك تطوير العُمق الإستراتيجي لتُركيا ، فقد عرضا لذلك كالآتي :

" إن نجاح حزب العدالة و التنمية لا يعني أسلمة البلاد ، و إنَّما تعميق عمليَّة التحوُّل الديمُقراطي وظُهور مُجتمع نابض بالحياة يسعى للمُضي قُدُماً بالمصالح التُركيَّة بطريقة پراغماتيَّة أبعد من فكرة السياسات القائمة على مُعادلة : الإسلاميِّين في مُواجهة العلمانيِّين . " (13)

" أقنع التباطؤ و خيبة الأمل من الإتِّحاد الأوروبِّي المزيد من الأتراك

بأنَّ مـشـرُوع الإنضـمـام إلى الإتِّحـاد الأورُوپِّي قـد لا ينجـح في نهـاية المطاف، مِّمـا أدَّى بتُـركـيـا إلى تنويع اسـشـتـثـمـاراتهـا خـارج الإتِّحـاد الأورُوپِّي تحسُّباً لإحتـمـال الإنهيـار التـام لمشـرُوع الإنضـمـام إلى الإتِّحـاد الأورُوپِّي . " (13)

" يرى داوود أوغلو ، الذي كـان مُسـتـشـاراً لأردُوغـان حتَّى سنة 2003 و تسلَّم وزارة الخارجيَّة سنة 2009 ، أنَّه يجب على تُركيـا إتِّباع سـيـاسـة " صفـر مـشـاكـل " مع جيـرانهـا و أن تُطوِّر لنفسـهـا " عُـمـقـاً إسـتـراتيـجـيـاً " في جـمـيـع عـلاقـاتهـا و ذلك من خـلال إسـتـخـدام القُـوَّة الناعـمـة و الإرث الإسـتـراتيـجي للأمـبـراطُوريَّة العُـثـمـانيَّـة في الشـرق الأوسط . " (13)

و بشـأن العـلاقة مع الكـيان الصهيوني يرى زيا ميـرال و جوناثان س. باريس بأنَّ تُركيـا لم تُفـرِّط بهذه العلاقة و لا يتوقَّعان ذلك ، فقد إستمرَّت تُركيـا بمواصلة العُقُود الدفاعيَّـة المتعلِّقة بتطوير التقنيَّات الدفاعيَّة ، و هذا يُشير لإستمرار العلاقة رغم التغيـير في السياسة الخارجيَّة ، فقد أوردا الآتي :

" حتَّى في أعلى مراحل التوتُّر ، أشارت تُركيـا إلى رغبتهـا في مُواصلة تجارتها الدفاعيَّة مع "إسرائيل" ، و لا سيَّما فيما يتعلَّق بشراء طائرات دُون طيَّار ، و تطوير طائراتها و دبَّاباتها . " (13)

و مـا يخُصُّ العـلاقـة مع الولايات المتّـحـدة الأمـريكيَّـة الحليف الأكـبـر في حلف شـمـال الأطلسي فيُـقـدِّر زيا مـيـرال و جـوناثان س. باريس بإستـدامة هذه العـلاقة بما يخدم المصـالح التُـركيَّة ، و مـا هذا التـغـيـيـر إلاَّ في هذا السيـاق ، أي خدمـة المصـالح التُـركيَّـة مع الدُوَل الفاعلة و القوى الصاعدة ، عليه إفترض الباحثان الآتي :

" لا يُمكن للولايات المتّحدة أن تفترض بأنَّ تُركيا سوف تسعى لإقامة تحالُف معها وحدها وترفُض التقارُب مع غيرها من الدُوَل القويَّة مثل الصين ، أو الدُوَل التي تُحقِّق من خلال علاقاتها معها مكاسب إقتصاديَّة واعدة كإيران . " (13)

" نظراً للطبيعة العمليَّة و غير الأيديولوجيَّة للعلاقات التُركيَّة الإيرانيَّة ، فإنَّه من المرجَّح أن لا يمرُّ وقتٌ طويل إلاَّ و تكُون تُركيا قد استعادت إصطفافها مع الولايات المتّحدة شرط أن تكُون مُقتنعة بأنَّ ذلك سوف يخدم مصالحها . " (13)

شدَّد زيا ميرال و جوناثان س. باريس على أنَّ الدافع الإقتصادي هو وراء شبكة العلاقات الدُوَليَّة الجديدة لتُركيا ، و لا يُمكن ترجمة ذلك بالضرُورة على أنَّه تغيير في الإصطفاف من جانب تُركيا على الصعيد الأيديُولُوجي .

" ما يُحرِّك حزب العدالة و التنمية ليس إعادة الإصطفاف الأيديُولُوجي بل الرغبة في تحقيق أكبر قدر مُمكن من المصالح القوميَّة التُركيَّة ، و في الواقع فإنَّ الإنجاز الأساسي الذي حقَّقته سياسة حزب العدالة و التنمية هو كسر الرقم القياسي في زيادة حجم التجارة التُركيَّة مع الشرق الأوسط و رُوسيا، بالإضافة إلى جذب كميَّات كبيرة من الإستثمارات الأجنبيَّة إلى البلاد من أورُوبَّا والصناديق السياديَّة لبلدن مجلس التعاوُن الخليجي . و ما زال صندُوق النقد الدُوَلي يتوقَّع تقدُّماً مُضطرداً في تُركيا التي تحتلُّ المرتبة الثامنة عشر بأكبر إجمالي ناتج قومي في صُفُوف مجمُوعة العشرين . " (13)

يعمل حزب العدالة و التنمية الحاكم وفْق منظُور لُغة المصالح بين الدُوَل ، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّ هذا الحزب لا يتأثَّر بقاعدته الفكريَّة

والعقديَّة التي أوصلته لسُدَّة الحُكم ، فحزب العدالة و التنمية لا ينفك عن واقعه الأيديُولُوجي و علاقته بالعالم الإسلامي ، كما أنَّ تُركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية تعلم بأنَّ العالم يتَّجه نحو التعدُّديَّة القُطبيَّة ، ممَّا يُحتِّم عليها الإنفتاح على مُختلف القوى الصاعدة . عليه تعمل تُركيا كالعديد من الدُوَل لربط شبكة علاقات دُوَليَّة للإستفادة من هذه التحوُّلات ، فإنَّه من المعلوم بأنَّ الدُوَل تعمل لتعظيم مصالحها وُفْق المتغيِّرات الدُوَليَّة و لا تُعتبر تُركيا إستثناءً لذلك . هذه التحوُّلات في السياسة الخارجيَّة التُركيَّة تُعبِّر عن قراءة مُستقبليَّة من قِبَلها للمُتغيِّرات الدُوَليَّة لتحوُّل القوى الإقتصاديَّة من الإحتكار الغربي و بالذات الأمريكي إلى الإقتصادات الأسيويَّة الصاعدة ، فإنَّه من الطبيعي أن يُصاحب ذلك التحوُّل الإقتصادي تحوُّلات سياسيَّة و بالتالي إستراتيجيَّة ، إلاَّ أنَّ هذا التحوُّل سيأخذ الطابع التدريجي وُفْق سياسة " صفر مشاكل " مع الجيران و المعتمدة من قِبَل حُكُومة حزب العدالة والتنمية ، لإحراز أكبر قدر مُمكن من تعظيم المصالح القوميَّة التُركيَّة على المديين المتوسِّط و البعيد ، عليه نرى بأنَّ هذا المسار التُركي الجديد سيؤثِّر على الملفَّات الرئيسيَّة في الشرق الأوسط ، وقد تتعارض مع الأجندات الإستراتيجيَّة الغربيَّة الخاصَّة بدُوَل شمال الأطلسي على المدى البعيد وكذلك على سياسات و ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام .

❖ *التحدِّيات الإستراتيجيَّة في القرن الواحد و العشرين للكيان الصهيوني .*

في ندوة مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب بعنوان (التحدِّيات الأمنيَّة في القرن الواحد و العشرين) في 15 / 12 / 2009م ، حدَّد عاموس يادلين رئيس شُعبة الإستخبارات العسكريَّة الصهيونيَّة

سبعة تحدِّيات إستراتيجيَّة تواجه الكيان الصهيوني و هي :

" 1- تحـدِّي تحـوُّل إيران إلى دَوْلـة نوويَّة : البـرنامج النووي بحـسب الإستـراتيجيَّة الإيرانيَّـة المتَّبعة لا يرتبط بالوصُول التكنُولوجي السـريع إلى القُنبلة النوويَّة ، بل بإستـراتيـجيَّة موزُونة و دقيقـة ، وهـي التقـدُّم بنطاق واسع لتثبيت أسـاس نووي مع تقصيـر المدَّة الزمنيَّة نحو القُنبلة عبر دفع أثمان دُنْيا .

2- تحـدِّي التعـاوُن و التعلُّم في المحور الراديـكالي : يشمل المحـور الراديـكالي كُـلاً من إيران ، سُـوريـا ، حـزب اللَّه و المنظَّمـات الإرهابيَّة الفلسطينيَّة ، و قد سبَّبت الضـربات العسـكريَّة التي تلقَّـاهـا المحـور فـي الأعـوام الثـلاثة الماضـيـة ، إضـافـةً إلى الصُعُوبات في السـاحة الداخليَّة لإيران ولبنان ، بتعـزيز التعاوُن بين هذه الجهات إلى مُستويات لم نـرى مثيلاً لها في السـابق.. مـا يحصل فـي حـالة الهدوء الحـاليَّة هو نشـاط إضـافي ذو بُعد سرِّي لدى المحور الراديـكالي ، و هو بُعد أسمِّيه "سباق التعلُّم"، فجهات المحور الراديـكالي دُرِسَت جيِّداً عبر الحرب في لبنان و تعمل على تطبيقهـا و مُـلائمتهـا سواء في الجيش السُوري أو في الجيش الإيراني ، و تُحلَّل المواجهة في غـزَّة عام 2009 في طهـران و في بيـروت بالمقـدار نفـسـه من العناية التي توليـهـا حماس .

3- تحـدِّي سـاحـة القتال الهجينة التي تُواجهنا : على إسـرائيل أن تكـون مُـسـتـعـدَّة فـي الوقت نفـسـه لمواجـهـة ثلاثة أنواع من التـهـديدات بما يرتبط بطبـيـعـة المواجـهـة المقـبلة . الأوَّل هو التـهـديد التناظُري و التـقليـدي بين الجُـيُـوش ، كـمـا في الخمسـينات و السـتينات و السـبعينات . و الثاني هو التـهديد غـيـر التناظُري الذي بدأ بالإتِّسـاع حـتَّى وصل إلى الجُـيـوش

النظاميَّـة ، و يرتبط هذا النوع بعـدُوٍ لا يرتدي زياً عسكرياً ولديه عُـبّوات و إنتحاريُّون و صواريخ قصيرة المدى ، و يعمل على الإضـرار بالمدنيِّين و يختـبىء خلف المدنيِّين . أمَّـا النوع الثالث و هو الأكثـر أهميَّة ، فقد جرت العادة على تسميته بالتـهديد الهـجين ، أي المزج بين ميـزات تناظُريَّة لمعارك ذات وسـائل قتـال كـبيـرة و قُدرات على السيطرة و التـحكُّم من العـالم التناظُري ، و أدوات و وسـائل إرهـابيَّة من العـالم غـير التناظُري .

4- تحـدِّي الكيـانين الفلسطينيَّين : تلُوح في السنوات الأخيـرة صُـعُـوبة بارزة في إيجاد حلٍّ مُتماسك للموضُـوع الفلسطيني مُنفصلين و مُختلفين بعضُهما عن بعض أيديُولُوجياً و سياسياً ، و كلاهُما لا يُسارع حتَّى الآن للتوصُّل إلى تسوية مع إسرائيل. ليس في غـزَّة و لا في الضفَّـة الغربيَّـة مُؤسَّسـات لدَوْلة مُقبلة تتطلَّع للحُصُول على شرعيَّة داخليَّة و خارجيَّة .

5- تحـدِّي المحـافظة على الشـرعـيَّـة : يحظى سُلُوك إسـرائيل ومواقـفها بشـرعيَّـة مُتضـائلة وسط المجتمع الدُوَلي ، و يُمثِّل الهُدوء على نحوٍ غير معقُول أحد العوامل المسؤُولة عن ذلك . الهُدوء الذي ذكـرته في بداية حديثي ، فالعالم ينحو للوُقُوف إلى جانب من يُعدُّ ضعيفاً ، و حقيقة أنَّ إسرائيل لا تُعاني في الفـتـرة الأخـيـرة من الإرهاب ، و لا من التـهـديد العـسـكري المبـاشـر ، يجـعل من السـهل على المجـتـمع الدُوَلي الطلب من إسرائيل تغيير مواقفها و إظهار الليُونة و التساهُل ، وما دامت العمليَّة السياسيَّة غير مُفعَّلة فإنَّ مكانة إسرائيل السياسيَّة آخذةٌ بالإنسحاق .

6- تحـدِّي التنسـيق مع حُلفـائنا : نتـشـارك فـي صـراعنـا مع إيران ومع المحـور الراديكـالي مع دُوَل غـربيَّـة و عـربيَّـة و على رأسـهـا الولايات المتّحدة الأمريكيَّة ، و الحلف بين أمـريكـا و إسـرائيل هو حلفٌ متين يستند إلى مصالح مُتماثلة و تقليد يمتدُّ لعشرات السنين ، و المحـافظة على هذا الحلف هو تحـدٍّ ، و هو التحـدِّي الأهم . إنَّنـا أمـام إدارة أمـريكيَّـة تواجـه مـشـاكـل كـثـيـرة وقـاسـيـة، في الإقتـصـاد و في إسـتـقـرار المنظُومـة الماليَّـة و في المواجـهـة على التـأمين الصـحِّي ، و هذه هي إهتـمـامـاتهـا في الشـأن الداخلي ، أمَّـا في الشـأن الخـارجي فنجـد أنَّ پاكسـتـان وأفـغـانسـتـان والعـراق و كُـوريا الشـمـاليَّـة تـأتي قـبـل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ، و أحياناً قبل قضيَّة إيران ، والإختلاف في جدول الأعمـال بين إسرائيل و الولايـات المتّحـدة يقتضي منَّا مُحاولة فهم العالم كما تراه واشنطُن .

7- تحدِّي المحـافظة على الفجوة التكنُولُوجيَّة : تبلور في الجيش الإسرائيلي و بصورة أساسيَّة كعِبْرة من حرب يوم الغُفران أنَّ التـمـيُّـز التكنُولُوجي هو عـامل مـصـيـري في القُـدرة على ردع العـدُوّ و التغلُّب عليـه عند الحـاجـة . تجسَّدت الأمُور بـالصُورة الأوضح في تنمية و تطوير التفوُّق الجوِّي والتفوُّق الإستخباري ، و في إلتقـاء العـاملين في سـاحـة القتـال الذي تُرمى فيـه ذخيـرة دقيقـة على أهداف يحسم تدميـرهـا معـارك . و التفوُّق في هذه المجالات تحوَّل إلى حجـر الزاوية في الأمن القومي الإسرائيلي . الفـجوة التـكنُولُوجيَّـة بين إسـرائيل و أعـدائها مُـهـدَّدة في دوائر كـثـيـرة، فـأعـداؤنا يتحـدُّون في مـجـال الدفاع و الهُـجـوم ، و في التفـوُّق الجـوِّي للجـيش الإسـرائيـلي و في السـلاح الدقـيق و في التفوُّق الإسـتخبـاري . قسمٌ من القُـدرات التي كـانت مـحصُـورة

بنا أصـبـحت اليـوم في مُـتناول أيدي الأعـداء ، و حـاليـاً يعـمل أعـدؤُنا على تهـديد ثروات أمنيَّة إسـرائيليَّـة ، وتقلُّص قُـدراتنا الهُجُوميَّة و الدفاعيَّة ، و ذلك من خلال صواريخ دقيقة ، سلاح مُضـاد للدُرُوع من أجيال مُتطوِّرة ، حوسبة مُتقدِّمة و رصد عبر الأقمـار الإصطناعيَّـة ، منظُومـات " جي پي أس " ، طائرات من دُون طيَّـار ، و طائرات صـغيـرة من دُون طيَّـار ، مع هذا ، ورغم أنَّ العدُو أصبح مُجهَّزاً أفضل من الماضي ، إلا أنَّه لا يزال بعيداً عن قُـدرات الجـيش الإســرائيلي ، و التــحــدِّي أمــامنا هـو في المحافظة على الفجوة . " (14)

تركَّزت التهديدات من وجهة نظر الكيان الصهيوني وفْق منظور عـامـوس يادلين رئيس شُعبة الإستخبارات العسكريَّة الصهيونيَّة على محـور الممـانعـة ، و المتمثِّل في إيران و سُورية و المقاومة الإسـلاميَّة في لبنان و فلسطين ، و أشـار بأنَّ العالم الغربي و العربي يقف مع الكيان الصهيوني في مُواجهة المحور الراديكالي حسب تعريفه ، و قد تجلَّى ذلك من خلال الوثائق الرسميَّة لوزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة التي بعثها سفـراء الولايات المتّحـدة الأمـريكيَّـة المعـتـمـدين لدى مُـخـتلف الدُوَل العربيَّة، والتي تمَّ تسريبها من خـلال موقع ويكيليكس الإلكترُوني على شبكة المعلُوماتيَّة الإنترنت ، حيث أكدَّت هذه الوثائق ما كان أساسـاً مُتداولاً بين البـاحثين و كـذلك الشارع العـام . عمد الكيان الصهيوني من خـلال عرضه لهذه التهديدات بشكلٍ عام لإعادة تعريف العـدُو بالنسـبـة للعـالم العـربي و الإسـلامي من خـلال شـيطنة مـحـور الممـانعـة، و على رأسـه الجُـمـهـوريَّة الإسـلامـيَّـة الإيرانيَّـة و الجُـمـهـوريَّة العربيَّة السوريَّة ، و طرح نفسه على أنَّه صديق و حليف للعالم العربي ، و أنَّه يعـمل لإسـتـتـبـاب السـلام في منطقـة الشـرق الأوسط . على ذلك

ركَّـز الكيـان الصـهـيـوني على التـهـديد الإيراني المزعُـوم على أمن المنطقـة، و ضـرُورة التـصـدِّي له من خـلال إبـراز إيران كـدَوْلة نـوويَّة توسُّعيَّة تعمل على فرض هيمنتها على العالم العربي و الإسلامي ، وعمد على الأخـذ بأسـبـاب التنسـيق مع حُلفـاءه للمُـحـافظة على الفـجـوة التكنُولُوجيَّة و التفوُّق في مُواجهة ساحة القتال الهجينة التي تعتمدها حركات المقاومة الإسلاميَّة في كلٍ من لبنان و فلسطين .

هذا و قد تناول رئيس شُعبة الإستخبارات العسكريَّة الصهيونيَّة مسألة تآكُل الشرعيَّة للكيان الصهيوني على الساحة الدُوَليَّة كأحد التحدِّيات الرئيسيَّة ، و ذلك يُمثِّل الجرح النازف من الناحيَّة الإنسانيَّة والأخلاقيَّة و القِيَميَّة و القانُونيَّة للكيان الصهيوني و حُلفاءُه و الآخذ بالتوسُّع ، و يرجع الفضل في ذلك إضافةً لتصدِّي محور الممانعة على مُختلف الأصعدة ، مُختلف التحرُّكات الشعبيَّة التي تتبنَّاها هيئات المجتمع المدني الداعمة لحُقُوق الإنسان و كرامته في مُختلف دُوَل العالم ، لفضح جرائم الصهيونيَّة و حُلفائها ضدَّ الإنسانيَّة ، وهذا التحرُّك مُرشَّح للتفاعُل أكثر على الساحة الدُوَليَّة مع كلَّ جريمة يقترفها الكيان الصهيوني أمام سمع و نظر المجتمع الإنساني حول العالم ، خُصُوصاً مع إنعدام آفاق التحرُّك الإستسلامي للمُفاوضات ، وإنكشاف عجز الدور الأمريكي كراعي للسلام في منطقة الشرق الأوسط .

يُشير فشل عمليَّة السلام المزعُوم في الشرق الأوسط لإحتمالات إعادة خلط الأوراق من جديد من قِبَل الكيان الصهيوني و حُلفاءُه ، وقد يكون من ضمن الخيارات الممكنة الحُدُوث فتح جبهات عسكريَّة ، يسبقها تصعيد سياسي و إعلامي واسع على محور الممانعة بهدف خلق

واقعٍ جديد لصالح الكيان الصهيوني ، و هذا بدوره يُنذر بإستمرار تصاعُد التوتُّرات في منطقة الشرق الأوسط وإنعكاسات سلبيَّة على دُوَل المنطقة و برامج التنمية الخاصَّة بها ، مِّما يُحتِّم عليها الأخذ بالإعتبار لهذه الإحتمالات ضمن أجنداتها الإستراتيجيَّة .

هذا و لم تخرُج إستراتيجيَّة حلف شمال الأطلسي عن المسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل الأعضاء من حيث التهديدات و أوجُه التصدِّي لها ، عليه نخلص من خلال إستعراض المسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي المؤثِّر على الساحة الدُوَليَّة بشكلٍ عام ، والشرق الأوسط بشكلٍ خاص ، للمحاور الآتية :

أ- محوريَّة الإقتصاد (إقتصاد المعرفة Knowledge Based Economy) كدافع أساس لإستدامة القُوَّة و النُفُوذ .

ب- تحوُّل العالم من القُطبيَّة الأحاديَّة إلى القُطبيَّة المتعدِّدة .

ج- التخلُّص من الإعتماد على النفط كمورد أساس للطاقة .

د- ضمان أمن الفضاء الإلكترُوني .

هـ- التصدِّي لإنتشار أسلحة الدمار الشامل .

و- التصدِّي للإرهاب و الحركات الإنفصاليَّة .

ز- التصدِّي للجريمة المنظَّمة و العابرة للحُدُود .

ح- المحافظة على البيئة و مُواجهة الكوارث البيئيَّة .

يتَّضح أيضاً بأنَّ إيران قد أخذت حيِّزاً كبيراً بشكلٍ مُباشر وغير مُباشر في العديد من الأجندات الإستراتيجيَّة للدُوَل التي تمَّ إستعراض مساراتها الإستراتيجيَّة ، نظراً لدَوْرها المؤثِّر و المتعاظم على مُجريات الأمُور في الساحة الدُوَليَّة و الشرق أوسطيَّة ، و ذلك عائدٌ لتصدِّيها للكيان الصهيوني المدعُوم من قِبَل الدُوَل الغربيَّة و حُلفائها وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيَّة .

هذه المحاور تحتاج للتعامُل معها عند تحديد المسار الإستراتيجي لدُوَل المنطقة ، حيثُ أنَّها معنيَّة بها و تتأثَّر بمُخرجاتها بشكلٍ مُباشر على المستوى الأمني و السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي ، و بطبيعة الحال تُؤثِّر على برامج التنمية الخاصَّة بدُوَل المنطقة .

❖❖ تَحْـدِيْد الموْقـعِـيَّـة الإسْـتـرَاتِـيـجِـيَّـة لِلدَوْلَة بلِحَـاظ المحِـيْط الإقليمِي و الدُوَلِي .

بعد إستعراض المسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي ، نعرض في هذه الفقرة من البحث و بشكلٍ مُختصر لأهم الملفَّات المؤثِّرة على مُستقبل دُوَل المنطقة ، و الواجب أخذها بعين الإعتبار عند تحديد المسار الإستراتيجي للدَوْلة .

يعجُّ الشرق الأوسط بعدد من الملفَّات الساخنة ذات الطابع الدُوَلي و أخرى ذات طابع إقليمي أو ثنائي بين دُوَله و تتداخل مصالح الدُوَل بعضها ببعض ، فمنها من يتكامل و أخرى تتنافر مِّما يُعقِّد مسألة الحُلُول لتشابك هذه الملفَّات و كثرة اللاعبين المعنيين بها ، كما أنَّ الدوافع تختلف إزاء التعامُل مع هذه الملفَّات الحيويَّة ، فمنها من يرغب بالعمل لإيجاد حُلُول لهذه الملفَّات و أخرى تعمل على إدارة هذه الملفَّات لصالح أجندتها الإستراتيجيَّة ، و الأغلب الأعم من اللاعبين الرئيسيِّين إزاء هذه الملفَّات و الذين يعملُون على إطالة أمدها هُم من خارج المنطقة و تأثيرات هذه الملفَّات غير مُباشرة عليهم ، خلافاً لأبناء المنطقة الذين يكتوُون بها بشكلٍ يومي و على مدى سنين و عُقود طويلة . و هُنا نودُّ إستعراض بإختصار أهم الملفَّات الساخنة و الرئيسيَّة في الشرق الأوسط للتعرُّف على حجم التعقيدات الماثلة .

❖ ملف فلسطين .

و هو من أهـمُّ و أقـدم الملفَّات المفـتُوحـة على الإطلاق في منطقـة الشرق بل هو بمثابة القضيَّة الأساس ويشترك بها المجتمع الدُوَلي و على رأسـه الولايات المتّحدة الأمـريكيَّة ، و يتمُّ التعـامُل معـه بأسلُوب الإدارة وفْق الأجندات الإستراتيـجيَّة و ليس الحل ، فقد إنتقلت هذه القضيَّة من مـرحلة إلـى أخـرى ، حتَّى أصبح عُنوان المواجهـة فيـهـا أقـرب للمُـواجهـة الحضاريَّة كـمـا يحلو لبعض المنظِّرين الإستـراتيـجيين وصفـها كـحـالة حتميَّة لصـراع الحضـارات بين الإسلام و الـغرب بنـاءً على طرح المفكِّر الأمريكـي سموئيل هنتنجتون في كـتابه صُدام الحضارات الصادر عام 1996م.

إلا أنَّ نظريَّة صُدام الحضارات تُعتبـر سـاقطة لعدم توافُـر المبـاني التـاريخيَّة و العُقـلائيَّة لإستنتـاجاتهـا التي خلص إليها البـاحث ، كمـا أنَّ حصـر هذه القضيَّة بهذا الشـكـل يضـمن ديمُومة الصـراع أزلياً و يخدم منهج إدارة الأزمات .

عـمد الكيـان الصـهيوني و الولايات المتّحدة الأمـريكيَّة للتسـويق لعمليَّة السـلام المزعُومة والمفاوضات لأجل المفاوضات ، و الإستفـادة من عـامل الوقت لتـغـيـيـر الوقـائع على الأرض و فـرضـهـا على الجـانب الفلسطيني كـحـقـائق لا يُمكن تجـاوُزها . و ها قـد أعلنت الـولايات المتّحدة الأمريكيَّة عن فشلها لإيقاف أعمال الإستيطان المخالف للقانُون الدُوَلي لمدَّة مُؤقتَّة (ثلاثة شـهور) و عـادت لتُطالب الجـانب الفلسطيني والعـربي بإسـتـمـرار المفـاوضـات دُون أي سـقف أو مـرجعيَّة قـانُونيَّة ، بل حـصرت عمليَّة السـلام بالإذعـان للصهـاينة بالكـامل خـارج نطاق شرعـة الأمم و القـرارات الصـادرة عنهـا . و على الصـعيـد العـربي ، فقـد وصلت جـمـيـع الجُـهـود لإحيـاء مُبـادرة السـلام العـربيَّـة للفشـل الذريع و المُذل ، وأصبحت هذه المبـادرة المستنفذة لزخمها بحُكم المنتهي ، و تنتظر قراراً

عربياً يستجيب للرأي العام العربي و الإسلامي بسحبها و النظر بجديَّة لمختلف الخيارات الأخرى لإستعادة الحُقُوق .

هذه المعطيات تُنذر بمُبادرات تفتح الباب على أحداث قد تعمد لخلط الأوراق من الجانب الصهيوني و حلفاءُه ، لفرض مُعطيات جديدة تعمل لصالح خُرُوج الصهاينة و حُلفائهم من هذا الأفُق المسدُود لآفاق جديدة تعمل على إستدامة ترسيخ الكيان الصهيوني في فلسطين . هذا بدوره يتطلَّب من العرب والمسلمين التحوُّل من حالة الإنتظار والإستهلاك لمبادرات الغير ، إلى إعادة صياغة خياراتهم بشكل مُبادر ، كما يتحتَّم عليهم الأخذ بالإعتبار مُختلف الخيارات الممكنة الحُدُوث و تأثيرها على المسارات الإستراتيجيَّة الخاصَّة بهم .

❖ الملف النووي الإيراني .

يُعتبر هذا الملف بالأساس من الأمُور التقنيَّة الفنيَّة و تختص الوكالة الدُوَليَّة للطاقة الذريَّة بالنظر في هذا الملف ضمن إتفاقيَّات عدم إنتشار الأسلحة النوويَّة ، إلا أنَّ الملف تم تسييسه بالكامل من قِبَل الولايات المتّحدة الأمريكيَّة و بالتبعيَّة المجتمع الأورُوبِّي لخدمة أهدافهم الإستراتيجيَّة ، كما يتمُّ تناوُله بمعايير مُزدوجة بحيث يتمُّ التغاضي عن الأسلحة النوويَّة للكيان الصهيوني و الذي لا يخضع لرقابة الوكالة الدُوَليَّة للطاقة الذريَّة ، بينما يتمُّ إخراج النووي الإيراني من الحالة التقنيَّة إلى التعامُل معه سياسياً لكسب تنازلات أساسيَّة لصالح الإستراتيجيَّة الأمريكيَّة ، و بهذا الصدد فقد خلص الباحث خالد العلوي في بحثة (التجاذُب التقني و السياسي للملف النووي الإيراني) إلى النتيجة الآتية : " لا زلنا نجد أنَّ مصير الملف النووي الإيراني يبقى مُعلَّقاً ويبقى دائما على مائدة التفاوُض و تنقُصه الحُلُول الكاملة لأنَّ جميع الحُلُول بجميع سيناريوهاتها صعبةٌ جداً و تأخذ طابع النزاع

السـيـاسـي و لـيس الـتـقـني ، إنّـمـا يـتـمّ إسـتـخـدام المنحى الـتـقـني لخـدمـة الأهداف السـيـاسـيَّـة للدُوَل الغـربيَّـة و على رأسـهم الولايات المتّـحـدة الأمريكيَّة " . (15)

في فبراير من عام 2006م أصدرت مجمُوعة أكسفورد للأبحاث دراسـة بعنوان العـمل العـسـكري ضـدَّ إيران : الـتـأثيـر و الـتـداعـيـات ، أعـدَّهـا البـاحث بول روجـرز ، حـيث قـدَّم تحليـلاً عن السـيناريوهات المحتملة لهكذا عمليَّة من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيَّة و حليفها الكيان الصهيوني ، و يشـترك معه العـديد من القيادات العـسكريَّة الأمريكيَّة في تقدير الموقف هذا ، حيث خلُص الباحث للنتيجة الآتية :

" على الرغم من أنَّ الضربة الأمريكيَّة ستُدمِّر برامج الصواريخ ، و البـرنامج النووي ، فإنَّ إيران ستمتلك أسـاليب عدَّة للردِّ رغم الضـربة الإستباقيَّة الأمريكيَّة ، و من هذه الأساليب قطع خُطُوط إنتاج وتصدير النفط الخليجي ، تحـريك المتمـرِّدين في العـراق ، تشـجيـع حُلفائهـا في جنُوب لبنان على مُـهـاجـمـة إسـرائيل ، و تصـمـيم إيران على إعـادة بناء برنامـجـهـا النووي و تطويره بسُـرعـة ليـتـحـوَّل إلى برنامج تسلُّح نووي ، والإنسـحاب من مُعاهدة الحدِّ من الإنتشار النووي . و هذا مـا سـيتطلَّب شنَّ المزيد من الهجمات ضدَّ إيران ، و بالتالي فإنَّ أيِّ عمليَّة ضدَّ إيران لن تكُون أمراً قصـيـر المدى ، بل ستُؤجِّج فتيل مُواجهة مُعقَّدة طويلة الأمد ، و هذا ما يستدعي إستبعاد الخيار العسكري " . (16)

هذا و يتمُّ تهويل الموضوع من حيثُ المخاطر الصحيَّة تارةً ، و أخرى من حيث الأطمـاع القوميَّة الفـارسيَّة للسيطرة على المنطقة من مُـختلف المناحي ، بُغيـة إثارة النعـرات العِرقيَّة و الطائفيَّة لضمـان ديمومة حاجة الدُوَل الصغيـرة للحـماية و الغطاء الأجنبي ، و الحقيقـة أنَّ الملف النووي الإيراني يتعلَّق مُباشرةً بملف فلسطين ، ففي حال رضخت إيران لمطالب الغرب إزاء التخلِّي عن فلسطين و حركـات المقاومة ، فسنجد الترحيب

و المساعدة الغربيَّة لإيران في إتمام برامجها النوويَّة كما هو الحال في بداياته أيَّام حُكم الشاه ، و هذا أمرٌ لا أفُق له في المنظُور الإستراتيجي الإيراني الحالي ، مِّما يُنذر بتصاعُد التوتُّر في المنطقة على مُختلف الصُعُد . توجب تلك المعطيات صُنَّاع القرار في المنطقة الأخذ بعين الإعتبار مُختلف الإحتمالات والعواقب و إنعكاساتها على المسارات الإستراتيجيَّة لدُوَل المنطقة .

❖ الملف العراقي .

جعل هذا الملف من الولايات المتّحدة الأمريكيَّة جارة لدُوَل المنطقة تتعامل مع المجريات و التفاصيل السياسيَّة كلاعب يومي و أساس في التعقيدات السياسيَّة للمنطقة ، و نظراً للكُلفة العالية على مُختلف الصُعُد ، عملت الإدارة الأمريكيَّة جاهدة لإيجاد مخرجٍ مُشرِّف لقوَّاتها للإفلات من الإستنزاف البشري والمادِّي و المعنوي اليومي التي غرقت به في العراق و أفغانستان في آنٍ واحد ، و إستعاضت عن الإحتلال العسكري المُباشر بالهيمنة السياسيَّة ، إلا أنَّ هذا الدَور آخذٌ بالإنكفاء تدريجياً على أثر تطوُّر العمليَّة السياسيَّة في العراق الجديد .

في هذا المضمار تمَّ وضع تقرير بيكر هاملتون لإيجاد المخرج المشرِّف بأقلِّ الخسائر الممكنة لعلمهم بإستحالة بقاء الحال على وضعه و إنتفاء جدوى العمليَّات العسكريَّة إلى ما لا نهاية ، و قد خلُص التقرير لعدَّة توصيات و إستنتاجات نعرض منها الآتي : " أقدمت الولايات المتّحدة الأمريكيَّة على إلتزام ضخم لمستقبل العراق و قد كان ذلك بالدم و المال ، و إعتباراً من ديسمبر 2006م تقريباً 2,900 أمريكي فقدوا حياتهم من خلال خدمتهم في العراق و قد جُرح 21,000 آخرين الكثير منهُم جراحهُم خطيرة .

حتَّى تاريخ إعداد التقرير أنفقت الولايات المتّحدة ما يُقارب 400

مليـار دولار على الحـرب في العـراق و ترتفع التكلفـة بواقع 8 مليـارات بالشـهـر ، إضـافـةً لـذلك على الولايـات المتّحـدة توقُّع تكـاليف أكـبـر بكثـيـر كـعـواقب للحـرب على شـاكلة تكاليف العناية بالمحـاربين القُـدامى و تعـويض المعـدَّات التي تمَّ خـسارتهـا ، حـيث يتـوقَّع أن تكُون التكلُفة بمئات المليارات من الدولارات و تصل التوقُّعات إلى 2 تريليُون دولار ككُلفة نهائيَّة لتدخُّل الولايات المتّحدة في العراق .

رغم كلّ ذلك فإنَّ الإستقرار في العراق يبقى أمراً خيالياً والوضع في إنحـدار ، فـالحُـكُومـة العـراقـيَّة غـيـر قـادرة على الحُـكم حـاليـاً أو الدفـاع عن نفسـها و بقائهـا دُون الدعم من قِبَل الولايات المتّحدة ، كمـا إنَّ قـابليَّة الولايات المتّحدة لتشكيل المخـرجـات تتـآكل و الوقت مُقبـلاً على النفاذ " . (17)

بالفعل فقد ضعُفت قابليَّة الولايات المتّحدة لتشكيل المخـرجات لوحـدها فـي العـراق ، و عـملت على تحـويل العـديد من قُـوَّاتهـا لتعـزيز تواجُـدها العـسكري في أفغـانسـتان ، و أخـذ العـراقيين بزمـام المبـادرة بشكلٍ تدريجي لصناعة واقعهم ، كمـا تعاظم الدَوْر الإقليمي الإيراني و التُـركي في العـراق للحـفـاظ على مـصـالحـهم القـوميَّـة مع العـراق الجـديد ، و يبـقـى على دُوَل الجـوار العـربي للعـراق أنَّ تُبـادر بتـحـديد مسـاراتهـا الإسـتـراتيـجيَّة للتـوافُق مع العـراق الجـديد ، و هذا من صُلب مُعطيات الأمن الوطني لدُوَل الجوار العربي للعراق .

❖ الملف الأفغاني .

يُعـتـبـر الملف الأفـغـانـي من بقـايا إسـتـراتيـجيَّـة الإحـتـواء المزدوج للولايات المتّحـدة الأمـريكيَّـة ، فـهـو جُـرحٌ نازفٌ آخر لهـا في المنطقـة ، وحـتَّى مع زيادة عـديد قـوَّاتهـا هناك ، لم يسـتـتبُّ لهـا الأمـر ، بل هناك العـديد من المناطق الأفـغـانيَّة التـي مـا زالت تُعـتـبـر خـارجـة عن سـيطرة

الحُكُومة الأفغانيَّة و قُوّات حلف شمال الأطلسي ، و قد برز ذلك في المناسبات الإنتخابيَّة ، حيث لم يتمكَّن العديد من الأفغان من مُمارسة حقِّهم الإنتخابي في المناطق التي يتعزَّز فيها نُفُوذ طالبان ، إضافةً للتحدِّيات المستدامة لسيطرتها على المناطق الرئيسيَّة في أفغانستان من قِبَل قُوّات طالبان .

إضافةً لذلك فإنَّ حماس حُلفاء الولايات المتّحدة قد إنخفض بشكلٍ كبير ، و يعمل العديد منهُم على تحديد تواريخ إنسحابهم من أفغانستان نظراً للكُلفة العاليَّة و الغير مُجدية لبقائهم هناك ، علماً بأنَّ الولايات المتّحدة حاولت تكرار تجرُبة الصحوات العراقيَّة للتخفيف من تورُّطها العسكري لكن دُون جدوى تُذكر . عليه تعمل الولايات المتّحدة أيضاً لتأمين مخرجٍ لها من أفغانستان في المستقبل القريب ، وهذا بدوره سيترك فراغاً حتماً سيُملىء من قِبَل قوى إقليميَّة لتعزيز نُفُوذها و مصالحها القوميَّة بعد إنكفاء الدَوْر الأمريكي .

❖ ملف المحكمة الدُوَليَّة في قضيَّة إغتيال رئيس الوزراء اللُبناني الحريري (لُبنان – سُورية) .

يُعتبر هذا الملف من الأدوات التي يتمُّ إدارتها لإحتواء و تحجيم بل تفكيك الحلف الإستراتيجي الإيراني السُوري مع المقاومتين اللُبنانيَّة والفلسطينيَّة ، حيث يعمل الغرب و الصهاينة على إضفاء مشرُوعيَّة على التدخُّلات الدُوَليَّة في الشُؤُون الداخليَّة لدَوْلة ذات سيادة و هي لُبنان ، وقد تمَّ إستخدام هذا الملف كسيف مُسلَّط على سُورية لإبرازها كدَوْلة مُتَّهمة و مارقة على القانُون الدُوَلي ، إلا أنَّ هذا المسعى باء بالفشل الذريع إثر تكشُّف عدَّة حقائق وأهمُّها صناعة شُهُود الزُور من قِبَل أطراف دُوَليَّة وإقليميَّة و محليَّة ، فقد كان مُؤمَّلاً أن يُمهِّد ذلك الطريق لفرض شُرُوط على سُورية قد تحيِّدها عن المواجهة و تُخرجها

من الحلف الإستـراتيـجي مع إيـران والمقـاومـة اللُبنانيَّـة و الفلسطينيَّـة ، وذلك لقطع الطُرُق و السُبُل عن المقاومة في لبُنان ليتمُّ مُعالجتها داخلياً بمُواجهة من بني جلدتهم و نزع الغطاء المُجتمعي عنها و تقليمها تدريجياً لإلغائها من المعادلة الإقليميَّة للمُمانعة .

إن التعرُّف على قتلة رئيس الوزراء اللُبناني الراحل رفيق الحريري أمـرٌ واجب لا يجُـوز التنازُل عنه لقطع الطريق على الجـريمة بمُخـتلف أشكالها و لضمان الإستقرار المُجتمعي و السِلْم الأهلي في لُبنان ، وقد وافق على ذلك جميع الأطراف اللُبنانيَّـة ، إلا أنَّ تسليم الدَوْلة اللُبنانيَّـة للوصاية الدُوَليَّة من خلال تسييس ملف المحكمة الدُوَليَّة لا يخدم لُبنان و لا شعبه ، و يُصادر قراراته السياديَّة لصالح إستراتيجيَّـة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة و الكيان الصهيوني ، الذين عملوا جاهدين على ولادة الشرق الأوسط الجديد من خلال المغامرة العسكريَّة للصهاينة والتي باءت بالفـشل الذريع صـيف عـام 2006م ، ويتمُّ مُـحـاولة إستكمالها و إحياؤها بأدوات سياسيَّة محليَّة و عربيَّة .

هذا الملف أخذ منحاً تصاعُدياً جديداً بمُحاولة نقل الإتِّهام من سُورية إلى المقاومة اللُبنانيَّة لجرِّ إيران أيضاً لدائرة الإتِّهام ، و ذلك من ضمن خيار إعادة خلط الأوراق في المنطقة و مُحاولة إدخالها في صراعات طائفيَّة بين المذهبين الإسلاميين الرئيسيين ، و قد صرَّح بذلك رئيس اللَّجنة الخارجيَّة والأمن في البرلمان الصهيوني (الكنيسيت) ووزير الحرب الصهيوني السابق الجنرال شاؤُول مُوفاز قائلاً : "على العالم العربي ودُوَل الخليج التحالُف مع القوى المعتدلة من السُنَّة ضدَّ حزب اللَّه وإيران التي تُحاول السيطرة على المنطقة برُمَّتها وتشييعها ." ذلك لإعادة تعريف العدُو للعرب و تحديدُه بإيران عِوَضاً عنه، ليتحوَّل هذا الصراع لصراع عِرْقي و قومي بين أبناء المنطقة لصالح تسيُّد الكيان الصهيوني بعد إضعاف و إنهاء ملف الممانعة .

هذه الملفَّات المرتطبة ببعضها البعض إستراتيجياً ، تتطلَّب من صُنَّاع الرأي و صُنَّاع القرار في المنطقة كمال اليقظة ، لإستعادة زمام المبادرة عند تحديد المسارات الإستراتيجيَّة ، فعلى دُوَل المنطقة و شُعُوبها بالدرجة الأولى العمل على إعادة تعريف أعداؤها المشتركين الذين تسبَّبوا في مآسيهم منذ بدايات القرن الماضي ليومنا هذا ، إضافةً لإحياء مُختلف الخيارات الإستراتيجيَّة على المستويَّين الرسمي و الشعبي لإعادة صياغة حاضرهم و مُستقبلهم ، فالمستقبل حتماً سيكُون للشُعُوب ، و الدَوْر الأمريكي كمُهيمن أوحد على أحداث العالم آخذٌ في الإنكفاء بشكلٍ تدريجي على المستوى الإستراتيجي ، و قد عرضنا لذلك من خلال إستراتيجيَّات الدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي و التي أفردت في مساراتها الإستراتيجيَّة مساحة لتغيير موازين القوى في العالم من خلال تعدُّد الأقطاب للقوى الصاعدة ، و إعادة تعريفها لشبكة علاقاتها الخارجيَّة وُفقاً للُغة المصالح و المنافع .

❖❖ علاقَة الملَفَّات الإسْتَرَاتِيجِيَّة الإقلِيمِيَّة و الدُوَلِيَّة مَعَ المسَارْ الإسْتَرَاتِيجِي للدَوْلَة .

ما تقدَّم في هذا الفصل من إستعراض للمسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي ، و كذلك للملفَّات الإستراتيجيَّة الإقليميَّة و الدُوَليَّة ، يُؤثَّر بشكلٍ مُباشر و كذلك غير مُباشر على الأمن الوطني لدُوَل المنطقة ، فعلى دُوَل المنطقة صياغة المسار الإستراتيجي لأمنها الوطني بلِحَاظ ما تقدَّم أولاً ، و من ثمَّ التوجُّه بعد ذلك لرسم خطط التنمية الخاصَّة بها ، إذ لا يُمكن الحديث عن التنمية دون مُراعاة للاعبين الآخرين في المنطقة ، فأيِّ تهديدٍ للأمن الوطني ، من شأنه أن يُبطىء عمليَّة التنمية إن لم يُعطِّلها بالكامل . وهذا الأمر يسري على دَوْلة الكُوَيْت كغيرها من دُوَل المنطقة ، لذلك

سنعـرض في هذه الفـقـرة لأهـمـيَّة مـوقـعـيَّة و حـسـاسـيَّة دَوْلـة الكُوَيْت والمحاور الإستراتيجيَّة لسياساتها على عدَّة أصعدة ، و التي تُمكِّنها من خلق التوازُن في علاقاتها الدُوَليَّة لصالح مسارها الإستراتيجي وخططها التنمويَّة .

❖ الموقعيَّة الإستراتيجيَّة لدَوْلة الكُوَيْت .

أضفت الموقعيَّة الجيوسياسيَّة لدَوْلة الكُوَيْت بُعداً إستراتيجياً من عدَّة مناحي لما لها من عُمق جُغرافي مُجاور لثلاثة أكبر دُوَل مُطلَّة على الخليج ، و كذلك للثراء الفكري و الثقافي للمُجتمع الكُوَيْتي كناتج لإحتكاكه و تأثُّره بمُختلف الثقافات و الحضارات الأخرى ، و ذلك عائدٌ لأسلُوب الحياة الكُوَيْتيَّة مُنذ القِدَم ، والذي إعتمد على سعة شبكة العلاقات من خلال السفر و التجارة مع مُختلف الشُعُوب . هذه الإمتيازات جعلت من الكُوَيْت موقعاً جاذباً لمختلف الدُوَل على الأصعدة السياسيَّة و الإقتصاديَّة و الأمنيَّة ، و هذا بدوره أدَّى إلى أن تكُون الكُوَيْت عاملاً نشطاً و فاعلاً في أحداث المنطقة بشكلٍ عام .

تقع الكُوَيْت في إقليم الشرق الأوسط في شمال شرق شبه الجزيرة العربيَّة في أقصى شمال الخليج ويحدُّها ثلاثة دُوَل ، تُعتبر من الناحية الجُغرافيَّة والعُمق البشري و الموارد دُوَل كُبرى بالنسبة للكُوَيْت ، مِّما فرض تاريخياً على الكُوَيْت أن تلعب دوراً سياسياً وديپلُوماسياً نشطاً لتأمين أمنها وإقتصادها وبالتالي ديمُومة كيانها السياسي .

فالدُوَل المجاورة لها أهدافها الخاصَّة بها ، حيثُ قد تتكامل أو تتعارض هذه الأهداف من النواحي الإقتصاديَّة و الأمنيَّة و العقائديَّة أو الفكريَّة ، مِّما يُبرز عدد من المعادلات التي تفرض بدورها واقعاً قد يؤدِّي إلى تزاحُم الأولويَّات و تضاربها ، و من ثمَّ يخلق أجواء توتُّر تصنع

أنواعاً من الفُرص والتهديدات لإمكانيَّة إنشاء أحلاف تُوازن بين تزاحُم المصالح و تضاربها ، و هذا بدوره يُشكِّل نوعاً من أنواع الروادع التي تحفظ الخُطُوط الحُمر لكُلِّ طرف من أطراف المعادلة .

هذه الموقعيَّة الجُغرافيَّة للكُوَيْت ، أدَّت إلى حتميَّة نشاط العمل السياسي و الديبلُوماسي الكُوَيْتي، و كذلك لسياساتها الوقائيَّة والدفاعيَّة بُغية تأمين التوازُن بين مُختلف القوى الإقليميَّة و كذلك القوى الدُوَليَّة ، والتي تعتبر هذه المنطقة بما فيها الكُوَيْت من المصالح الإستراتيجيَّة و الحيويَّة التي تؤثِّر على مصالحها و أمنها القومي .

❖ العُمْق الجُغرافي و البشري و الثقافي :

تعود الأهمية الإستراتيجيَّة للكُوَيْت لعوامل عدَّة منها :

1- العامل الأجنبي : التدخُّل الاجنبي في شُؤُون البلاد سواء عن طريق الشركة الهنديَّة البريطانيَّة في القرن الثامن عشر ، أو النُفُوذ البريطاني باسم الحماية والصداقة منذ بداية القرن الـ 19 وحتَّى السبعينات ، أو الهيمنة الأميركيَّة باسم تبادُل المصالح المشتركة إلى هذا الزمن . وقد تكُون الموقعيَّة الجُغرافيَّة إضافةً للثروة التي تملكها الكُوَيْت من العوامل التي جعلتها محطَّ أنظار الدُوَل الكُبرى .

2- الموقعيَّة الجُغرافيَّة : تقع الكُوَيْت بين مُثلَّث رُؤُوسه الثلاثة دُوَل كُبرى في المنطقة ، و هُم المملكة العربيَّة السعوديَّة و الجُمهوريَّة الإسلاميَّة الإيرانيَّة و الجُمهوريَّة العراقيَّة ، وهُم دُوَل مُتنوِّعة في تركيبتها الحضارية و العقائديَّة و مساراتها الإستراتيجيَّة و الإنمائية .

3- التركيبة السكانيَّة : تركيبة الكُوَيْت السُكَّانيَّة مُتشعِّبة ومُتداخلة ، فهي عبارة عن تشكيلة مُتنوِّعة من الأقليَّات الإثنيَّة من جميع أنحاء بلدان العالم تُمثِّل أكثر من نصف سُكَّان البلاد بينما يُشكَّل الكُوَيْتيِّين أكبر الأقليَّات في بلدهم ، إذ تُقدر في إحصائية

عام 1989 بـ 52٪ من عـدد السُكَّان ، و ينقـسم الكُوَيْتيِّين إلى ثلاثة أصُول عِرقيَّة أساسيَّة هي عـراقيـة (هجـرات الشـمـال) و إيرانيـة (هجرات الشرق) و من شبه الجزيرة العربيَّة (هجرات الجنوب) مِّما يُشكِّل ثراء فكري و ثقافي عـميق و يُعطي قُدرات كـبيـرة للتواصُل والتكامُل مع البُلدان المجاورة لها .

4- العـامل العـقـائدي : يعـتنق الشـعب الكُوَيْتي الدين الإسـلامي كـعقـيـدة ، و فـيـه الأكـثـريَّة من المسلمين السُنَّة وتُقـدَّر بثُلثي سُكَّان البـلاد ، وأقليَّـة كـبـيـرة من المسلمين الشـيـعـة و تُقـدَّر بالثُلث الآخـر ، وللمُجتمع الكُوَيْتي مدارس فكريَّة مُختلفة ينطلق منها مُختلف شرائح المجتمع ، مِّما يُعدُّ مصدر ثراء في حال حُسن الإستفادة منها .

5- العـامل الفكري : الكُوَيْت هي أكـثـر المتـأثِّرين بالمتـغيِّـرات التي تمَّت في المنطقـة بشكلٍ عام ، فابتداء بهُرُوب المثقَّفين الناشطين العـرب من المناطق العـربيَّة الواقـعة تحت النُفُوذ العُثماني إلى الكُوَيْت ، ومُرُورا بهجـرة الطبقـة المثقَّفـة من الفلسطينيِّين بعد إحتلال أرضهم من قِبَل الصـهـاينة قـبل مُنتـصف هـذا القـرن ، وإنتـهـاءً بفـتـح باب العـمل لِلمُثقَّفين العـرب في عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، كلُّ ذلك أضـاف للتنوُّع الفـكـري و التوعوي وإنفـتـاح المجتمع الـكُوَيْتي على الثقافات الأخـرى ، مِّما أضفى مُرُونة عالية على طبيعة الفكـر والتعامُل الكُوَيْتي الإيجابي مع مُختلف الثقافات .

نخلص مِّمـا تقـدَّم إلى أنَّ ديمُومـة دَوْلة الكُوَيْت إعـتـمـد و لا زال على التوازُن الإقليمي للقوى المطلَّة على الخليج و شبه الجزيرة العـربيَّة ، و في القسم الأخـيـر من القـرن التـاسـع عشـر ، والنصف الأوَّل من القـرن العشـرين ، لـعب التوازُن الحسَّاس للقـوى بـين الدُوَل الأورُوبيَّـة دوراً بارزاً في صـيـانة دَوْلة الكُوَيْت ، ولا زالت المعـادلة الدُوَليَّـة و ربط المصـالـح

والمنافع يُشكِّلان عاملان أساس لإستقرار الكُوَيت و أمنها .

❖ أهميَّة الدبلُوماسيَّة النشطة من المنظُور الإستراتيجي لدَوْلَة الكُوَيت .

إن الإختلاف بالرأي و الأمُور المعاشيَّة و الإقتصاديَّة و غيره من شُؤُون الحياة أمرٌ طبيعي لدى المخلُوقات ، فهو ليس بالضرُورة تهديد ، إنَّما على العكس من ذلك ، فقد تكُون ثروة يتكامل بها الإنسان مع أخيه الإنسان ، فقد أشار أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام على ذلك بحديثه ﴿ اللَّه اللَّه بمُشاركة الناس عُقُولهم ﴾ ، و هنالك رديف أكاديمي لهذا الحديث ، و قد تمَّ الإصطلاح عليه بالعصف الذهني ، مِّما يُدلِّل على إختلاف الآراء بإعتبار أنَّ الإختلاف أمرٌ طبيعي، حيثُ لا يُوجد بشرٌ مُطابق لآخر مع كثرتهم والإستمرار بتكاثُرهم ، عليه يتحتَّم علينا البحث عمَّا نشترك به من أفكار ومصالح و منافع ماديَّة و معنويَّة ، لننطلق منها نحو تأسيس علاقات راسخة مع النُظراء ، من الحُلفاء والمنافسين و الخُصُوم حتَّى الأعداء ، تُمهِّد السُبُل لتناوُل ما نختلف به بالأسُس العُقلائيَّة الراشدة والهادئة.

إنَّ التعامُل مع العُنصر البشري من أعقد الأمُور ، لذلك يُعتبر فنٌّ من الفُنون يتمُّ إعماله ضمن أسُس واضحة ومرنة ، حيثُ لا يتمُّ التطرُّف في تطبيقها كنُصُوص جامدة ، بل التعامُل معها بناءً على الظُرُوف الموضُوعيَّة المحكُومة بعُنصري الزمان و المكان ، و هُما عُنصران مُتغيِّران مِّما يُحتِّم عمليَّة المُرُونة في التشخيص و إتِّخاذ القرار العُقلائي الراشد ، أو بمعنى آخر و على صعيد العلاقات البينيَّة و التعامُل مع الآخرين ، يتمُّ تصنيف كُلُّ حالة على حدة ، و يُصار لتحديد إن كانت تكتيكيَّة أو إستراتيجيَّة و ما هو المُراد منها كناتج نهائي لخدمة

الأهداف الإستراتيجيَّة العامَّة ، و نُشير هُنا لتعريف أساسي للتصنيف الذي عليه يتمُّ تحديد وتصنيف الأشخاص و الهيئات و الدُوَل و هو ديپلُوماسيَّة التعامُل . و قبل الشُرُوع بتناوُل التعامُل الديپلُوماسي ، نتطرَّق إلى التعريف العلمي لهذا المصطلح فهو : " فن ومُمارسة التفاوُض بين أشخاص مُفوَّضين يُمثِّلون مجمُوعات أو دُوَل ، عادةً ما يتمُّ الإشارة لها بالديپلُوماسيَّة الدُوَليَّة (International Diplomacy) ، و هي وساطات في حال الخلافات في مجال العلاقات الدُوَليَّة من خلال ديپلُوماسيِّين مُحترفين يتناولُون قضايا صناعة السلام ، الثقافة ، الإقتصاد ، التجارة ، و الحرب ، و عادةً ما يتمُّ التفاوُض حول الإتِّفاقيَّات الدُوَليَّة قبل إعتمادها من الساسة الوطنيِّين " . (18)

أيضاً تم تعريفها بأنَّها " السياسة الخارجيَّة للدَوْلة. ومن الفُقهاء من يُعرِّف الديپلُوماسيَّة بين مصالح الشُعُوب أو عِلْم و فن المفاوضات . ويرى بعض الشُرَّاح أنَّ الديپلُوماسيَّة هي رعاية المصالح الوطنيَّة في السِلْم والحرب ، بل هي القانُون الدُوَلي العام بأكمله .

ويهمُّنا أن نُشير بصفة خاصَّة إلى عُنصرين يحتلاَّن مكان الصدارة في الوظيفة الديپلُوماسيَّة :

1- يجب علينا أن نُدرك إن هذه الوظيفة أمرٌ ضروري في علاقات أشخاص القانُون الدُوَلي العام .

2- التوفيق بين مصالح أشخاص القانُون الدُوَلي بطُرُق سلميَّة ، وهو ما يُمكن أن يُطلق عليه سياسة المساومة في مجال العلاقات الدُوَليَّة ، وهو ما يطلُق عليه الإنجليز لفظ المفاوضات بمعناها الواسع.

ولكن يجب أن تتمُّ هذه المساومة بالوسائل السلميَّة. والإبتعاد عن كلُّ وسائل الإكراه المادِّي ، لأنَّ هذا هو معيار التفرقة بين العلاقات السِلْميَّة وعلاقات الحرب . " . (19)

إضـافة لهـذه التـعاريف بشـأن الديبلُوماسـيَّة ، فـقـد صنَّف أميـر المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الأصدقاء و الأعداء بصفة عـامَّة كالآتي :

" أصدقاؤُك ثلاثة :
أ- صديقُك .
ب- صديق صديقُك .
ج- عدُو عدُوِّك .
أعداؤُك ثلاثة :
أ- عدُوِّك .
ب- صديق عدُوِّك .
ج- عدُو صديقُك . " (20)

الأخـذ بهـذه المعـادلـة يجب أن يتَّسم بالمُرُونة التكتـيـكيَّـة و ذلك لمراعاة ظرفي الزمان والمكان عند تنفيذ السياسات . و في حال تحديد عـلاقاتنا الإقليميَّة و الدُوَليَّة و خُصُوصاً مع جيراننا المباشـرين ، يتحتَّم علينا أن ندرُس الأوضـاع بدقَّة و تأنِّي آخذين بعين الإعتبـار هذه المعاييـر والإسترشاد بها لتحديد المسار والنهج الإستراتيـجي للعلاقات الإقليميَّة وبلِحَاظ العلاقات الدُوَليَّة ، حتَّى لا تطغى هذه العلاقات على بعضها أو تتعارض بشكلٍ كبير مع الأهداف الإستراتيجيَّة للدَوْلة .

إضـافةً لذلك فإنَّ تعريف الصديق من العدُو ليس بالحديِّة المطلقة أو بناءً على المنطق الثنائي كـأن يكُون إمَّـا صديقـاً أو عـدُواً مُطلقـاً ، إنَّما تُؤخذ الأمُور بنسبيَّة بناء على الأجندات السياسيَّة بحيثُ يُمكننا التعامُل بناءً على المشتركات حسب القضـايا المطرُوحة و ملائمتها مع الأهداف الإستراتيـجيَّة للدَوْلة . كمـا يجب علينا أن نقيِّم مدى صداقة

الصديق و مُنطلقاته ، و ذلك أيضاً يجرى على تقييم العدُو و مدى نسبة عدائه ، و بأيِّ شأنٍ أو قضيَّةٍ و مدى تمسُّكه بموقفه ، حيث أنَّه لا يُوجد صديقٌ دائم أو عدُوٌّ دائم في العلاقات الدُوَليَّة إنَّما يتعلَّق الأمر بنوعيَّة الموضُوعات المطرُوحة و المدَّة الزمنيَّة المتعلِّقة بتلك الموضُوعات والمتغيِّرات التي تطرأ عليها ، حيثُ أنَّها تتعلَّق بعاملي الزمان و المكان اللَّذان يُحدِّدان أسلُوب التحرُّك وإتِّخاذ الموقف أو تغييره .

بناءً على ذلك و أخذاً بالإعتبار الموقعيَّة الحسَّاسة لدَوْلة الكُوَيْت ، فإنَّه من الحكمة و الرُشد أن تستمر الكُوَيْت بديبلُوماسيَّة نشطة ، خُصُوصاً في منطقة الخليج ، لضمان موقعيتَّها و رعاية مصالحها ضمن التزاحُم للمصالح التابعة للدُوَل الجارة و كذلك القوى الكُبرى ، مع مُلاحظة تقديم المصالح الوطنيَّة أولاً ثم الإقليميَّة و يتبعها الدُوَليَّة ، ومُراعاة حساسيَّة الملفَّات و القضايا المترابطة كأوراق للمُفاوضات ، وتنسيق المواقف بشأنها بُغية ضمان ديمُومة الأمن و الأمان للدَوْلة بشكلٍ خاص و الإقليم بشكلٍ عام .

❖ المحاور الإستراتيجيَّة لسياسات دَوْلَة الكُوَيْت .

بعد تحديد الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة للدَوْلة ، يتمُّ العمل على تحديد الأهداف العامَّة التي تخدم هذه الموقعيَّة ، و ذلك من خلال الإستفادة من نقاط القُوَّة و الركائز العامَّة للدَوْلة ، و الإنطلاق من خلالها لتعظيمها و إستثمارها كأداة فعَّالة نحو تحقيق الموقعيَّة المنشُودة ، أيضاً يتمُّ العمل على إرساء البُنى التحتيَّة لكلِّ ما من شأنه أن يتمُّ تصنيفه كنقاط ضعف أو ثغرات أو غيرها من الأمُور الواجبة الوجود لدعم تحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة للدَوْلة . إضافةً لذلك يتمُّ إستقراء و تحديد وتصنيف الفُرص و التهديدات المستقبليَّة بشكلٍ منهجي عُقلائي بُغية التهيُؤ لها و إستثمارها أو التأثير فيها أو

تغيير مسارها إتجاه تعزيز إستراتيجيّة الدَوْلة ، أو بمعنى آخر أن يتمَّ العمل على صناعة المتغيِّرات و الأحداث أو المساهمة فيها إيجابياً لتحاشي عمليَّة إستهلاك الأجندات الإستراتيجيَّة و السياسيَّة للغير مِّما يضع الدَوْلة في دوَّامة سياسات الغير و تسييرها دُون منهجيَّة واضحة المعالم و المسار ، بل تجعل منها كتلة من المواقف المتذبذبة و الفاقدة للتوازُن السياسي و الإستراتيجي إنَّما أداة لتحقيق أجندات الغير .

إنطلاقاً من هذه المقدِّمة ، يتحتَّم علينا التعرُّف على المحاور الأساسيَّة للدَوْلة و التي تُمكِّننا من الإنطلاق نحو تعزيز الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة ، و بالنسبة للكُوَيْت ننطلق بإختصار من ثلاثة محاور أساسيَّة لحفظ و إستدامة كيان الدَوْلة و إزدهارها .

● المحور الإقتصادي :

" قبل ظُهور النفط كان يعتمد أهل الكُوَيْت في معيشتهم على الخليج إذ كانوا يُبحرُون للتجارة ولجمع اللؤلؤ ، و يعتمد حالياً الإقتصاد الكُوَيْتي بالكامل على عائدات النفط وتُسهم العائدات غير النفطية بنسبة 8 ٪ فقط من الناتج المحلي ، و يمثل إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطيَّة المكرَّرة حوالي نصف الناتج الإجمالي المحلِّي وما يزيد على 94 ٪ من الصادرات ، أمَّا الدخل القومي فهو بمُعدَّل 43,7 مليار دولار أمريكي و مُعدل دخل الفرد يُعادل 22,700 دولار أمريكي سنوياً بنسبة تضخُّم تُعادل 1٪" . (21)

مِّما تقدَّم يبرُز و بجلاء بأنَّ الإقتصاد الكُوَيْتي ما زال يعتمد بشكلٍ أساسي و كبير على مورد واحد و هو النفط ، مِّما يجعل الدَوْلة عرضة و رهينة لتقلُّبات الأسواق لهذه السلعة و التي لا تقيَّم فقط بناءً على إقتصاديَّات السُوق ، إنَّما بشكلٍ كبير تعتمد أيضاً على

القرارات السياسيَّة لعدَّة أطراف دُوَليَّة بشكلٍ رئيسي و إقليميَّة بشكلٍ ثانوي .

إنَّ الإستمرار بالمنحى الإستهلاكي لعوائد النفط يُنذر بعواقب وخيمة للدَوْلة على المدى البعيد ، مِّما يُحتِّم حُسن التدبير و التخطيط للخُرُوج من هذه الحالة مُستقبلاً من خلال إستثمار العوائد في مشاريع إنتاجيَّة تنمويَّة مُختلفة تُساهم في إعطاء الحدِّ التنافُسي لدَوْلة الكُوَيْت في جوانب مدرُوسة تخدم التوجُّه الإستراتيجي للدَوْلة ، و أهمُّ هذه الإستثمارات ، هي الإستثمار في إقتصاد المعرفة و الذي يُعتبر الدافع الأساس للقُوَّة و النُفُوذ ، و كذلك المساهمة في مشاريع تنمويَّة أساسيَّة مع دُوَل الجوار الجُغرافي لضمان تداخُل المصالح و المنافع بشكلٍ مُشترك و توظيف هذه الإستثمارات توظيفاً إستراتيجياً نحو خلق العُمق الإستراتيجي للدَوْلة و ربطه بالمسار الإستراتيجي ، و كذلك الحال بالنسبة للقُرُوض و الهبات والمساعدات التي تتقدَّم بها دَوْلة الكُوَيْت لمختلف بُلدان العالم ، يجب أن تتماشى و مصالح الدَوْلة الإستراتيجيَّة بشكلٍ مُتلازم لضمان إستثمار تعزيز العلاقات على مُختلف الأصعدة نحو تحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة للدَوْلة .

● المحور السياسي :

نظراً للموقعيَّة الجيوسياسيَّة للكُوَيْت فرض هذا المحور على الدَوْلة عامل التوازُن الإستراتيجي في العلاقات مع دُوَل الجوار من ناحية ، و كذلك مع الدُوَل الكُبرى من ناحية أخرى ، و هذا حدا بالكُوَيْت أن تعمل على نهج التواجُد النشط في المحافل الدُوَليَّة وكذلك المشاركة الإيجابيَّة في القضايا الدُوَليَّة ، إلا أنَّ هذا الجانب من النشاط على المستوى الرسمي لم يعُد كافياً في عالمنا الحالي حيث التواصُل وسُرعة المعلومة و تغييرها أصبحا عاملين حيويين لتشكيل

الرأي و المُتبنَّى لدى الشُعُوب ، فالأساس في العمل السياسي هو العمل على تقارُب وجُهات النظر و ربط المصالح و تكريس المشتركات لتعظيم المنافع ، وذلك يحتاج لحملات كبيرة و مُتواصلة و مُتطوِّرة في مجال العلاقات العامَّة على المستويين الرسمي والأهلي .

من خلال هذا المنظُور نُجزم بأهميَّة و صدارة هيئات المجتمع المدني و دَوْرُها في مجال العلاقات العامَّة بين الشُعُوب و الأمم أو ما يُصطلح عليه بالدبلُوماسيَّة الشعبيَّة ، لذلك نرى بأنَّ عدد من الدُوَل الكُبرى عملت و تعمل على مُخاطبة الشُعُوب بلسانها و طرح أفكارها و متبَنّياتها بلُغة الأقوام المختلفة ، فالمسألة تتعلَّق بكسب القُلُوب والعُقُول لتصبح عُمقاً إستراتيجياً لأصحاب هذه البرامج يُستفاد منها وسط الأقوام الآخرين ، و تُعتبر هيئات المجتمع المدني في عالمنا المُعاصر من أهمّ القنوات الخاصَّة ببرنامج العلاقات العامَّة بعد وسائل الإعلام المعولمة ، حيثُ تُعطي البُعد الإجتماعي و الثقافي و الإنساني مِّما يُسهِّل عمليَّة تصريف الأجندة السياسيَّة على المستوى الرسمي ، فقد رأينا ذلك في عمليَّة تأسيس إنفتاح مع دُوَل مُتعادية كالصين و الولايات المتّحدة الأمريكيَّة من خلال ديبلُوماسيَّة لُعبة تنس الطاولة ، وغيرها من الألعاب الرياضيَّة الأخرى مع دُوَل أخرى ، و كذلك البرامج الإجتماعيَّة و الحُقُوقيَّة والديمُقراطيَّة و التي يتمُّ التعامُل معها على مُستوى هيئات المجتمع المدني وبشكلٍ غير رسمي .

عليه نرى بأهميَّة صياغة الأجندة السياسيَّة الوطنيَّة على صعيدين مُتكاملين و مُتوازيَّين و هُما الشعبي والرسمي ، و يتمُّ إدارتهما نحو تحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة للدَوْلة .

● المحور الأمني :

يُعتبر المجتمع الكُوَيْتي من المجتمعات الثريَّة من الناحية الثقافيَّة

و الإجتماعيَّة و ذلك عائدٌ لتعدّد الأعراق و الأديان و المذاهب و كذلك المدارس الفكريَّة ، و ذلك ناتج للهجـرات التي شكَّلت المجـتـمع الكُوَيْتي الحديث ، إلا أنَّ هذا الثراء و في حال سوء إستخدامه من قوى داخليَّة أو خارجيَّة بإمكانه أن يكُون معول هدم و تدمير للنسيج الإجتماعي ، مِّما يُحتِّم علينا صيانته و تعزيزه بشكلٍ إيجابي لخدمة الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المستقبليَّة للدَوْلة ، و يحتاج ذلك للتعرُّف على مكامن التهديدات الأمنيَّة و التعامُل معها بشكلٍ وقائي ، إمَّا من خلال التأثير بمُدخلات الأمُور قبل نُشُوئها أو التقليل من مخاطرها وعواقبها بالإستعداد لها من حيثُ التحصين و من ثمَّ التصدِّي كملاذ أخير .

للتهديدات الأمنيَّة على السلِم الأهلي ثلاثة أصعدة أساسَيَّة و هي المحلِّي و الإقليمي و الدُوَلي ، ولكلٍّ منهُم دوافعه و أهدافه ، فعلى الصعيد المحلي يُعتبر التطرُّف نوع من الإرهاب الفكري و الذي يُؤدِّي إلى منهجيَّة تكفيريَّة و إلغائيَّة لمن نختلف معهُم بالرأي من مُختلف الإتجاهات . و هو من أهم حالات التهديد لإستقرار المجتمع ، وكذلك الحال بالنسبة لفُقدان العدالة الإجتماعيَّة بين مُختلف شرائح المجتمع ، و هذا من أكبر الثغرات الأمنيَّة و التي تُعتبر مدخليَّة لأيِّ قِوَى مُعادية تعمل على إستغلال وتعظيم هذه الفُرُوقات . أمَّا على الصعيد الإقليمي فنحن بين ثلاثة دُوَل كُبرى نسبةً للكُوَيْت من حيث المساحة و العُمق البشري و الجُغرافي والفكري ، و التجاذُبات الفكريَّة و العقائديَّة والسياسيَّة بين دُوَل الجوار تُؤثِّر بشكلٍ مُباشر على المجتمع الكويتي نظراً لإمتداده العرقي أو العقائدي أو الفكري مِّما يُحتِّم التوازُن والإعتدال في التبنِّي و الطرح الفكري ، بل أكثر من ذلك الإستفادة من التنوُّع الإجتماعي الكُوَيْتي بشكلٍ إيجابي لتعزيز الأمن الثقافي بشكلٍ عام و التأثير به إيجابياً من خلال توظيفه لتهذيب الطرح والأفكار الواردة إلينا من الجوار الإقليمي .

أمَّـا على الصـعـيـد الدُوَلي ، فـتـخـضع المعـادلة هنا للُغـة المصـالح والمنافع الدُوَليَّة ضمن إطار لُعبة الأمم و عليه يتمُّ وضع الإستراتيجيَّات الخاصَّة بالدُوَل الكُبرى و يتمُّ التدافُع بمُوجبها ، بحيثُ تصبح قضايا الدُوَل الصغيرة بالإطار النسبي من ضمن أوراق اللُعبة الإستراتيجيَّة ، وفي هذه الموقعيَّة يتحتَّم علينا حُسن قراءة المحاور و الملفَّات الدُوَليَّة ، ومعرفة موقعيَّتنا منها من منظار اللاعبين الأساسيين ، و كذلك من منظارنا الوطني لخلق التوازُن المُحافظ لكيان الدَوْلة و سلامتها وديمُومتها .

عادةً ما تتدافع المصالح على هذه الأصعدة الثلاثة ، لذلك يُفضَّل صياغة واقعنا و مُستقبلنا بأيدينا وبإرادتنا الوطنَيّة و ليس وفقاً لمنظُور وإرادة الغير ، مِّما يُحتِّم التدرُّج بذلك ، أولاً من خلال الصعيد المحلِّي أي الوطني ، بالعمل على صناعة الإنسان الكُوَيْتي ثقافياً و تحصينه فكرياً نحو تماسُك و تنمية النسيج الإجتماعي المتعدِّد لمكوِّنات الشعب الكُوَيْتي ، و يأتي بالمرتبة الثانية التوجُّه نحو المصالح الإقليميَّة المشتركة و التي تُعزِّز من مكانة و موقعيَّة دَوْلة الكُوَيْت مع جيرانها المكوِّن و المالك لهذه المنطقة والإقليم بشكلٍ جماعي ، أمَّا في المرتبة الثالثة فتأتي المصالح و المنافع الدُوَليَّة و التي يجب التعامُل معها بلُغة المصالح و المنافع المشتركة ، بحيث لا تُشكِّل تهديداً مُباشراً للمصالح الإقليميَّة المشتركة ، و كذلك وبالدرجة الأولى للمصالح الوطنيَّة الحيويَّة و الإستراتيجيَّة ، إذ أنَّه ليس من الرُشد تغيير هذا التسلسُل من الصعيد الوطني مُرُوراً بالصعيد الإقليمي و إنتهاءً بالصعيد الدُوَلي ، حيث أنَّ تغيير هذا التسلسل هو بمثابة مدخل للنزاعات السلبيَّة ، وضرباً للتوازُن بين المصالح قد يُفضي إلى تقديم مصالح دُوَليَّة أو إقليميَّة على المصالح الوطنيَّة ، و هذا إنتقاصٌ للسيادة الوطنيَّة ، فهذه نقطة توازُن حيويَّة تُوجب دقَّة وحُسن التشخيص أولاً ، و مُتابعته و تطويره بشكلٍ

حثيث و دَوْري لمواجهة الإحتمالات في المتغيِّرات ثانياً .

الفَصْل الرَابِعْ

دَوْر مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في صِيَاغَة المسَار الإسْتِرَاتِيجِي الوَطنِي

أشرنا فيما سبق من فُصول هذا البحث لأهميَّة صناعة واقعنا ومُستقبلنا مع الحفاظ على سيادة القرار الوطني ، و ذلك بلِحَاظ المسارات الإستراتيجيَّة الإقليميَّة و الدُوَليَّة التي تتقاطع مع مسارنا الإستراتيجي و تُؤثِّر عليه بشكلٍ مُباشر و غير مُباشر ، فالأخذ بهذه المسارات و ملفَّاتها لا يعني مُصادرة القرار الوطني ، إنَّما تُحدِّد المسار الإستراتيجي و التكتيكات و آليَّات العمل المتعلِّقة به لتحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلة . بناءً على ما تقدَّم و نظراً لحساسيَّة أعمال التخطيط الإستراتيجي ، يتوجَّب علينا الإعتماد على الكوادر الوطنيَّة المتخصِّصة بشكلٍ أساسي في إعداد مُختلف الملفَّات الإستراتيجيَّة ، وكذلك مُختلف مراحل التخطيط الإستراتيجي وُفْق النَسَق المعتمد لذلك ، و هذا بدوره لا يمنع من الإستفادة من خبرات من سبقُونا في هذا المجال ، و ذلك ما نرمي التطرُّق إليه في هذا الفصل للتعرُّف على مُوجِبَات ومحاذير الإسْتِعَانَة بمَرَاكز الإسْتِشَارَات الدُوَليَّة في عَمَليَّة صِيَاغَة المسَارْ الإسْتِرَاتِيجِي الوَطَنِي ، و تَأثيره على سِيَادَة القَرَارْ الإسْتِرَاتِيجِي لِلدَوْلَة .

❖❖ مُوجِبَات الإسْتِعَانَة بمَرَاكز الإسْتِشَارَات الدُوَليَّة في عَمَليَّة صِيَاغَة المسَارْ الإسْتِرَاتِيجِي الوَطَنِي .

الإستفادة من خبرات الغير في مُختلف المجالات و العُلُوم يُعتبر من

الأمُور الراشدة التي تُوفِّر على الإنسان و المجتمعات الكثير من الوقت و الجُهد و الإمكانات ، عليه يجب الإطِّلاع و التعرُّف على تجارُب الغير مِّمن سبقُونا في مجالات علميَّة مُختلفة نحتاجها لتطوير واقعنا لما هو أفضل ، فعند إفتقادنا لمعلومات أو خبرات في مجالات مُحدَّدة ، يتحتَّم علينا أن نستفيد من الجهات التي تمتلك هذه الخبرات والمعلُومات ، وتُعتبر مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة ، و التي تمتلك العديد من الشخصيَّات المتخصِّصة من ذوات الخبرة في مُختلف المجالات ، من الجهات الرئيسيَّة التي يُمكن الإستعانة بها لتوفير المعلُومات والخبرات.

لا تختلف الإستفادة من خبرات مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في مجال التخطيط الإستراتيجي عن سواها من المجالات و العُلُوم الأخرى ، سوى أنَّ هذا المجال يمتاز بحساسيَّة عالية لإرتباطه بالأمْن الوَطَنِي أو الأمْن القَوْمِي ، و ذلك من حيث المعلُومات الخاصَّة بالمسار الإستراتيجي للدَوْلة و الآليَّات المتعلِّقة به على مُختلف الصُعُد ، و نظراً لذلك يجب الإقتصار على الإستفادة في مجالين أساسيِّين و هُما :

أولاً : تدريب كوادر وطنيَّة في مجال التفكير و التخطيط الإستراتيجي بمُختلف مراحله و آليَّاته ، و كذلك التدريب في مجالات التخطيط بواسطة السيناريو ، إضافةً للتدريب في مجالات النُظُم الديناميكيَّة للتفكير و النمذجة الإستراتيجيَّة ، و ذلك في حال عدم وجُود كوادر وطنيَّة قادرة على ذلك ، فالتدريب هنا يجب أن يشمل العديد من الشخصيَّات و تهيئتهم للقيام بالأعمال المطلُوبة ، إضافةً لقيامهم بعد ذلك بدَوْر المدرِّبين لكوادر مُتخصِّصة في هذا المجال ، لإستدامة توفير و تطوير الطاقات البشريَّة الوطنيَّة . يجب أن يكُون هذا المجال محدُود على المراحل الأولى فقط و ليس أمراً مُستداماً لمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة ، حيث يتمُّ بعد ذلك إنشاء مراكز إستشارات وطنيَّة في المجالات و الشُؤُون الإستراتيجيَّة المختلفة تعمل

على توفيـر جـمـيع هذه الخـدمـات بكوادر وطنيّة فـقط ، فـمن أهم مُخرجات التدريب هذه ، هي تشكيل أوعية تفكير إستراتيجي وطنيَّة مُتخصِّصة في العديد من المجالات كناتج نهائي من أعمال التدريب هذه .

ثانياً : نقل الخبرات من خلال الإستشارات في شُؤُون مُحدَّدة ، على سبيل المثال الإستفادة من النظريَّات المُستحدثة في الشُؤُون الإستراتيجيَّة ، فهنالك أعمال تطوير مُستدامة في النظريَّات المختصَّة بالشأن الإستراتيجي و هي ما نصطلح عليه بنظريَّات الحدِّ الريادي ، وهي النظريَّات المستحدثة التي يبحث فيها العديد من المتخصِّصين حول العالم ، و يتمُّ عرضها في المؤتمرات الدُوَليَّة و المجلاَّت العلَميَّة المتخصِّصة بشُؤُون الفكر الإستراتيجي ، و كذلك على مُستوى الآليَّات المستحدثة أيضاً ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، الإستفادة من آليَّة بطاقة القياس المتوازن الحديثة عوَضاً عن آليَّات القياس التقليديَّة ، نظراً لما لهذه الآليَّة من إيجابيَّات لا تُغطِّيها آليَّات القياس التقليديَّة .

في مجال نقل الخبرات يُمكن الإستفادة من عقد المؤتمرات التخصُّصيَّة الدَوْريَّة و دعوة ثلاثة شرائح للمُساهمة في هذه المنتديات وهُم الأكاديميِّين ، الإستشاريِّين ، و المُمارسين أي الخُبراء الذين يُمارسُون أعمال التطبيق للنظريَّات و الآليَّات الإستراتيجيَّة ، فهذه الشرائح الثلاث هي الجامع ما بين النظريَّة و التطبيق مِّما يُوجد التكامُل و التناغُم بينهما . إضافةً لذلك يجب المشاركة بالمؤتمرات الدُوَليَّة المتخصِّصة بالشُؤُون الإستراتيجيَّة ، فهي أيضاً من أخصب المجالات للإستفادة من الخبرات و توطينها بعد تطويعها .

❖❖ محاذير الإسْتِعَانَة بمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في عَمَلِيَّة صِيَاغَة المسَارْ الإسْتِرَاتِيجِي الوَطَنِي و سِيَادَة القَرَارْ الإسْتِرَاتِيجِي لِلدَوْلَة .

تعليم الإنسان الصيد أفضل من توفير الطعام له بشكل يومي . هذا المثال يُعتبر من أفضل الأمثلة عند الإسْتِعَانَة بمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة بشكل عام ، فالأساس هو نقل المعرفة بأكملها و ليس نواتجها، فنقل المعرفة يُوجب الإستقلاليَّة و المحافظة على سيادة القرار ، أمَّا الإقتصار على الإستفادة من نواتج المعرفة الخاصَّة بالغير يجعل من القرار رهينة لدى صاحب المعرفة ، و هذا أمرٌ غير مقبُول إطلاقاً خُصُوصاً إذا إعتبرت الدَوْلة نفسها مُستقلَّة و ذات سيادة كاملة غير منقُوصة . هنالك عدَّة محاذير على سِيَادَة القَرَارْ الإسْتِرَاتِيجِي لِلدَوْلَة عند الإسْتِعَانَة بمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في عَمَلِيَّة صِيَاغَة المسَارْ الإسْتِرَاتِيجِي الوَطَنِي ، و نُورد أدناه لهذه المحاذير :

المحذُور الأمني : عند الشُرُوع بأعمال التخطيط الإستراتيجي ، يتطلَّب إعداد ملفَّات البدء والفرضيَّات الكشف عن مُختلف البيانات الخاصَّة بالجهة المُراد التخطيط لها من قِبَل الهيئة المختصَّة بالتخطيط الإستراتيجي ، لكَوْن جودة المخرجات مُتلازمة مع جودة و شُمُول المُدخلات بالنسبة للدراسات و التقارير ، عليه يتحتَّم على الجهة المناط بها أعمال التخطيط الإستراتيجي أن تكُون مُخوَّلة للإطلاع على مُختلف المعلومات وبمُختلف صُنُوفها و تصنيفاتها ، لضمان شُمُولها لكَوْنها تعمل لمسار إستراتيجي شُمُولي بعيد المدى ، وتحتاج للتفاصيل حتَّى تكُون نتائج الأعمال مُحكمة و خالية من الثغرات والأعذار، فعندما تكُون الخطَّة خاصَّة بدَوْلة ، فإنَّ الحساسيَّة بالنسبة للمعلُومات و كشفها لجهات أجنبيَّة تزداد ، و قد تُعرِّض الأمْن الوَطَنِي أو الأمْن

القَوْمِي للإنكشاف ، لذا نرى بأنَّ مُختلف الدُوَل الكُبرى على المستوى الدُوَلي والإقليمي لا تُوكل أعمال التخطيط الإستراتيجي لجهات أجنبيَّة إطلاقاً ، إنَّما تعمل على الإستفادة من كوادرها الوطنيَّة المتخصِّصة و الموثوقة ، لضمان أمن المعلُومات و كذلك القُدرة على المناورة التكتيكيَّة على مُختلف الأصعدة و الخيارات الإستراتيجيَّة .

هذا و تعمد مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَليَّة بتوقيع عُقُود تتضمَّن الإلتزام بسريَّة المعلُومات ، إلا أنَّ واقع الأمر لا يفي بذلك تماماً ، حيث أنَّ العاملين بهذه المراكز ليسُوا دائمين فيها و قد ينتقلُون لمراكز أخرى، أو يتبوَّؤُون مراكز إقتصاديَّة أو سياسيَّة أو أمنيَّة في دُوَلهم ، وبذلك تنتقل المعلُومات و الإنكشاف معهم إلى مواقعهم الجديدة ، كما أنَّ المعلُومات و إن لم يتمُّ إفشاؤُها ، إلا أنَّه حتماً سيتمُّ الإستفادة منها بشكلٍ أو آخر لدى هؤُلاء الأشخاص ، وهذا ما يكشف الهيئة أو الدَوْلة و يجعلها عرْضةٌ لأجندات الغير نظراً لسُهُولة قراءة خياراتها . إضافةً لذلك فمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَليَّة ليست تحت سيطرة و نظارة الدَوْلة المضيفة و لا تدين لها بالولاء ، فهي تتعامل مع عمليَّة التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة المضيفة كعقد عمل محدُود الغرض و المدَّة .

المحذُور الثقافي : تُبنى الخطط الإستراتيجيَّة بشكلٍ عام بلِحَاظ الثقافة المؤسَّسيَّة للهيئة أو الدَوْلة، لذا لا يُمكن الأخذ بمبدأ النقل المُباشر للخطط الإستراتيجيَّة ، إنَّما يجب رسم كُلُّ خطَّة على حدة ، وفي حال الإستفادة من تجارُب خطط أخرى ، يجب الحذر من النقل والتطبيق الأعمى ، بل يتحتَّم دراسة تجارُب الغير وُفْق الظُرُوف الموضوعيَّة التي أحاطت بهم ، و من ثمَّ الإستفادة من المفهُوم و المضمُون بعد إخضاعهم للثقافة المؤسَّسيَّة للهيئة أو الدَوْلة و تطويعهم بناءً على هذه الثقافة . نستفيد من ذلك بأنَّ الخطط الإستراتيجيَّة و تحديد

مساراتها يجب أن تكُون وليدة المجتمع نفسة و ليست دخيلةٌ عليه وذلك لضمان قُبُولها و إنتفاء مُقاومتها ، فالقول المأثور بأنَّ أهلُ مكَّة أدرى بشعَابها ينطبق تماماً في عمليَّة التخطيط الإستراتيجي و مساره ، فلا يعلم ثقافة الهيئة أو الدَوْلة أفضل من أبناؤُها ، مِّما يُحتِّم عمليَّة إيكال أعمال التخطيط الإستراتيجي للكوادر الوطنيَّة لعلمها بتفاصيل ثقافة المجتمع لكَوْنها من مُكوِّناته الثقافيَّة العارفة .

المحذُور المصلحي : لا ترتبط مصالح مَرَاكز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة بمصلحة الدَوْلة المضيفة على المستوى الإستراتيجي ، كما هو الحال بالنسبة للكوادر الوطنيَّة ، ففي حالة مَرَاكز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة ، والتي عادةً ما تتكوَّن من كوادر لها باعٌ و تخصُّصات في الشُؤُون الإستراتيجيَّة و الإقتصاديَّة والسياسيَّة والأمنيَّة في دُوَلها ، تنطلق من مفهُومها و خبرتها الخاصَّة إزاء هذه الشُؤُون و من الطبيعي أن تستفيد من لُغة المصالح التي تُشكِّل هويتها الثقافيَّة ، مِّما قد يُحرف المسار الإسترايجي عن المصالح الوطنيَّة للدَوْلة المضيفة أو يربطها بمصالح دُوَل أخرى تعُود لها مَرَاكز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة هذه . أمَّا في حالة المراكز والكوادر الوطنيَّة ، فالمصلحة و مفهُومها مُترابطة و مُتلازمة بين الفرد و الدَوْلة ، حيث يُعتبر نجاح المسار الإستراتيجي للدَوْلة هو النجاح بعينه للأفراد التابعين لها ، و هذا ما يجب التركيز عليه ، و هو ما يتمُّ التركيز عليه في الدُوَل التي تعتمد على كوادرها الوطنيَّة في الشُؤُون الإستراتيجيَّة.

نخلص مِّما تقدَّم في هذا الفصل بأنَّة يجب الإستفادة من تجارب الغير الذين سبقُونا في مجالات مُختلفة من النواحي الفكريَّة و التقنيَّة، إلا أنَّ هذه الإستفادة يجب أن تُبنى على مبدأ نقل المعرفة وتوطينها

وليس إستهلاك مُخرجاتها فقط ، كما أنَّ الإستفادة من مَرَاكز الإستشَارَات الدُوَلِيَّة يجب أن يُقتصر على تبادُل الخبرات و المشُورة ، ولا يتعدَّى ذلك لمجال الوغُول في المعلُومات و النسيج الثقافي والمعلُوماتي للدَوْلة ، و ذلك للحفاظ على الأمن المعلُوماتي و سيادة القرار الوطني . أيضاً عند إسقاط ما تقدَّم على حالة دَوْلة الكُوَيْت ، يتجلَّى لنا بأنَّها تزخر بالعديد من الكوادر المتخصِّصة و التي إستثمرت فيها الدولة مبالغ طائلة جداً في مجال تعليمها و تطويرها في أرقى الجامعات والمعاهد الدُوَلِيَّة ، و هي قادرة على القيام بأعمال الإستشارات والبُحُوث و الدراسات و التدريب و التخطيط الإستراتيجي على مُختلف المستويات في هذه الشُؤُون ، وتحتاج هذه الكوادر لجمعها في أوعية تفكير إستراتيجي وطنيَّة معنيَّة في هذه المجالات لتقوم بهذه المهام الوطنيَّة البالغة الأهميَّة .

الفصل الخامس

المسار الإستراتيجي لدولة الكويت .

بعد إستعراض أسُس التخطيط الإستراتيجي ، و دور أوعية التفكير الإستراتيجي و هيئات المجتمع المدني في رسم المسار الإستراتيجي للدولة ، و شُمُوليَّة المسار الإستراتيجي مع المحيط الإقليمي والدُولي ، و دور مراكز الإستشارات الدُولِيَّة في صياغة المسار الإستراتيجي الوطني ، نعمد في هذا الفصل لإسقاط ما تقدَّم على عمليَّة تأسيس المسار الإستراتيجي لدولة الكُويت ، و ذلك بدءً بتأسيس الهيكل القيادي و الإداري له و المتمثِّل بمجلس الأمن الوطني و جهاز الأمن الوطني ، و إنتهاءً بتقييم المسار الإستراتيجي لدولة الكُويت من خلال آليَّات رسم الخطَّة الإستراتيجيَّة لدولة الكُويت 2035م ، والخطَّة الإنمائيَّة الخمسيَّة لدولة الكُويت للسنوات (2009 / 2010 – 2013 / 2014) .

❖❖ مجلس الأمن الوطني و المسار الإستراتيجي للدولة .

شرعت دولة الكُويت بالإنتقال من الإدارة التقليديَّة إلى الإدارة الإستراتيجيَّة للدولة عام 1997م ، وذلك بتأسيسها اللُبنى الأولى للمسار الإستراتيجي ، و هي الإعلان عن تأسيس مجلساً للأمن الوطني معنياً بضمان سلامة و أمن الوطن ، و وضع السياسات الإستراتيجيَّة ، والبرامج و الخطط لتحقيق هذا الغرض ، و الإشراف على توفير المعلُومات و البيانات ، و إعداد الدراسات و البُحُوث اللازمة في هذا الشأن و ذلك بالتنسيق مع الجهات المحليَّة ، كما تمَّ إنشاء جهاز

تنفـيـذي لِمَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي بعنوان جِهَـاز الأمْن الوَطَنِي يُعنى بإعـداد البيـانات و المعلُومـات وإجـراء البُـحُوث اللازمـة لأعمـال المجلس و مُتـابعـة تنفيذ ما يصـدُرُه من قرارات ، و أجازت له أن يستعين بمراكز البُـحُوث و الدراسـات المتـخـصِّـصـة و بمن يراه من الخُـبـراء والمتـخـصِّـصين في مُـختلف المجـالات من الجهـات الرسـميَّة و غـيـرها ، و قـد وَرَد ذلك في المرسُوم رقم 32 لسنة 1997م بإنشاء مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي كالآتي :

" مـادَّة أوُلى : يُنشـأ مَجْلِسْ للأمْن الوَطَنِي برئاسـة رئيس مـجلس الوُزراء و عُضويَّة كُلٌّ من :

1- النائب الأوَّل لرئيس مجلس الوُزراء و وزير الخارجيَّة .

2- نائب رئيس مجلس الوُزراء و وزير الدفاع .

3- نائب رئيس مجلس الوُزراء و وزير الماليَّة .

4- رئيس الحرس الوطني .

5- وزير الداخليَّة .

6- وزير الدَوْلة لشُؤُون مجلس الوُزراء .

7- وزير الإعلام .

8- رئيس جِهَاز الأمْن الوَطَنِي .

مادَّة ثانيـة : يعمل المجلس على ضمان سـلامة و أمن الوطن و وضع السيـاسـات الإسـتراتيجيَّة والبرامج و الخطط لتحقيق هذا الغرض و الإشراف على توفيـر المعلُومات والبيانات و إعداد الدراسـات و البُـحُوث اللازمـة في هذا الشأن ، و ذلك بالتنسيق مع الجهات المحليَّة ...

مادَّة خـامسـة : يُنشأ للمجلس جهاز يُسمَّى (جِهَاز الأمْن الوَطَنِي) يتـولَّى إعـداد البـيـانات و المعلُومـات وإجـراء البُـحُـوث اللازمـة لأعمـال المجلس و مُتابعـة تنفيـذ ما يصـدُرُه من قرارات .

و يصـدر المجلس اللوائـح الخـاصّـة بنظام العـمل في الجهاز و ترتيب شُؤُونه الإداريَّة والماليَّة و نظام العاملين فيه ...

مـادَّة سـابعـة : للجهـاز أن يستعـين بمراكـز البُـحُـوث و الدراسـات المتخصِّصة و بمن يراه من الخُبـراء والمتخصِّصين في مُـختلف المجالات من الجـهات الرسـميَّة و غـيـرها . " (22)

هذا و تمَّ تعـديل المادَّة الأولى من أحكـام المرسُـوم رقم 32 لسنة 1997م بإنشـاء مَـجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي بمرسُـوم رقم 26 لسنة 2006م كالآتي :

" مـادَّة أوُلى : يُستبدل بنص المادَّة الأوُلى من المرسُوم رقم 32 لسنة 1997م المشار إليه ، النص الآتي :

((يُنشـأ مَـجْلِسْ للأمْن الوَطَنِي برئاسـة سُـمو ولي العهد و عُضويَّة كُلٌّ من :

1- سُمو رئيس مجلس الوُزراء .

2- رئيس الحرس الوطني .

3- النـائب الأوَّل لـرئيس مـجلس الوُزراء و وزيـر الداخليَّـة و وزير الدفاع .

4- نائب رئيس مجلس الوُزراء و وزير الخارجيَّة .

5- نائب رئيس مجلس الوُزراء و وزير الدَوْلة لشُؤُون مجلس الوُزراء و وزير الدَوْلة لشُؤُون مجلس الأمَّة .

6- وزير الطاقة .

7- وزير الإعلام .

8- وزير الصحَّة .

9- رئيس جِهَاز الأمْن الوَطَنِي .)) " (23)

كـمـا تمَّ أيضـاً تعـديل المـادَّة الأوُلى من أحكام المرسُـوم رقم 32 لسنة 1997م بإنشـــاء مَـجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي بمرسُـــوم رقم 253 لسنة 2006م كالآتي :

" مـادَّة أوُلى : يُستبدل بنص المادَّة الأوُلى من المرسُوم رقم 32 لسنة 1997م المشار إليه ، النص الآتي :

((ينشـأ مَـجْلِسْ للأمْن الوَطَنِي برئاسـة سُـمو ولي العهد و عُضويَّة كُلٌّ من :

1- سُمو رئيس الحرس الوطني .

2- سُمو رئيس مجلس الوُزراء .

3- النـائب الأوَّل لـرئيس مـجلس الوُزراء و وزيـر الداخليَّـة و وزير الدفاع .

4- نائب رئيس مجلس الوُزراء و وزير الخارجيَّة .

5- نـائب رئيس مـــجلس الوُزراء و وزيـر الـدَوْلة لشُـــؤُون مـــجلس الوُزراء.

6- وزير الصحَّة .

7- وزير الطاقة .

8- وزير الشُؤُون الإجتماعيَّة و العمل .

9- وزير الإعلام .

10- وزير الماليَّة .

11- رئيس جِهَاز الأمْن الوَطَنِي .)) " (24)

بهذه المراسيم يصبح مَجلِس الأمن الوَطَني مركزاً للقرار بما يختصُّ برسم إستراتيجيَّة الأمن الوطني لدَوْلَة الكُوَيْت ، خُصُوصاً أنَّه يمثِّل أكثر من نصف أعضاء مجلس الوُزراء ، و يعمل جهَاز الأمْن الوَطَني كهيئة استشاريَّة و تنفيذيَّة لقرارات مَجْلِسْ الأمْن الوَطَني ، حيثُ يجب أن يتشكَّل هذا الجهاز من المفكِّرين و الباحثين ذوي الإختصاص القادرين على رسم الإستراتيجيات من خلال آليَّات التخطيط الإستراتيجي . و بالنظر لأهميَّة التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة و موقعيَّته الحيويَّة من الأمْن الوَطَني الشامل ، عمدت الدُوَل بشكلٍ عام برسم إستراتيجيَّة الأمْن القومي أو الوَطَني وُفْق منظُورها وتعريفها لأمنها القَوْمِي أو الوَطَني ومدى عُمق و سعة هذا التعريف ، إضافةً لتحديدها لمصالحها القوميَّة أو الوطنيَّة بلحَاظ ذلك ، و عليه يتمُّ تحديد التهديدات الواجب الإستعداد و التصدِّي لها بالنسبة للأمْن الوَطَني وكذلك الفُرَص الواجب إستثمارها و تعظيمها لتحقيق المصالح العُليا للدَوْلة وُفْق مسارها الإستراتيجي المعتمد . بعد ذلك يُمكن الحديث عن الشُؤُون التنموية و الخطط المرحليَّة المعتمدة لذلك وُفْق سياق المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، إذ لا يُمكن رسم خطط تنمويَّة بمعزل عن إستراتيجيَّة الأمْن الوَطَني للدَوْلة ، حيثُ لا مجال للتنمية في حال إختلال الأمْن الوَطَني . عليه يجب أن يتمحور المسار الإستراتيجي للدَوْلة لدى مَجْلِسْ الأمْن الوَطَني ، و ذلك بإشراف جهَاز الأمْن الوَطَني على كُلُّ ما من شأنه التأثير على المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، و لا يُمكن أن يكون هناك تعدُّد لأجهزة التخطيط المعنيَّة بالمسار الإستراتيجي للدَوْلة ، و ذلك لضمان توحيد الجُهُود و الطاقات والإمكانات ضمن مسار مُوحَّد حتَّى لا يتمُّ إهدارها في إتجاهات مُختلفة ، عليه نرى بضرُورة أن يتمُّ إعادة هيكلة مُختلف أجهزة التخطيط الرسميَّة التابعة للدَوْلة تحت مظلَّة جهَاز الأمْن الوَطَني

ونِظَارته ، و بالتالي مَجلِس الأمْن الوَطَنِي ، ليتحقّق الغرض الأرشد من عمليَّة التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة . إضافةً لذلك و نظراً لحساسيَّة التخطيط الإستراتيجي للأمْن الوَطَنِي ، يجب الإستفادة من مُشاركة مُختلف أوعية التفكير التخصُّصيَّة من قبل جِهَاز الأمْن الوَطَنِي كالجامعات و المعاهد ومراكز الدراسات و كذلك هيئات المجتمع المدني الوطنيَّة ، ليكُون التخطيط تفاعُلياً و لضمان مُلكيَّة القرار الإستراتيجي لدى صُنَّاع الرأي إضافةً لصُنَّاع القرار ، مِّما يُمهِّد الطريق لحُسن تطبيق مراحل المسار الإستراتيجي للدَوْلة و بأقل ما يُمكن من أعمال مُقاومة التغيير أثناء ذلك المسار .

❖❖ الخطَّة الإسْتَرَاتِيجيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت 2035م .

أعلنت الكُوَيْت عن خطَّتها الإستراتيجيَّة ، بعدما تمَّ تكليف شركة أجنبيَّة يرأسها السيِّد توني بلير رئيس وُزراء بريطانيا الأسبق بإعداد الخطَّة الإسْتَرَاتِيجِيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت 2035م . جاء ذلك بعد تأسيس مَجلِسْ الأمْن الوَطَنِي عام 1997م ، و المناط به وضع السياسات الإستراتيجيَّة و البرامج والخطط لتحقيق هذا الغرض ، و ذلك بعد أكثر من عشر سنوات ، و هذا زمنٌ طويل جداً ما بين عمليَّة التأسيس، و الإعلان عن الخطَّة الإسْتَرَاتِيجيَّة للدَوْلَة ، كما أن تكليف جهة أجنبيَّة بإعداد الخطَّة الإسْتَرَاتِيجِيَّة لِلدَوْلَة أمرٌ يُخلُّ بالأمْن الوَطَنِي ، نظراً لإنكشاف مُختلف التفاصيل و الخيارات والإمكانات لدى هذه الجهات الأجنبيَّة ، إضافةً لفُقدان عمليَّة التخطيط التفاعُلي مع مُختلف صُنَّاع الرأي الوطني المتخصِّصين. عليه نعرض لبعض الملاحظات على الأطُر العامَّة للخطَّة الإستراتيجيَّة لدَوْلة الكُوَيْت حتَّى عام 2035م كما وَرَدَت ، و ذلك بناءً على أسُس التخطيط الإسْتَرَاتِيجِي :

1- نظراً لأهميَّة و سريَّة الخطَّة الإستراتيجيَّة لِلدَوْلَة فإنَّه من المهم

إعدادها من قبل كوادر وطنيَّة فقط للحفاظ على السريَّة ، والإنطلاق من المصالح الوطنيَّة نحو رحابة المشاركة الإقليميَّة والدُوَليَّة .

2- يجب إعداد الخطَّة الإستراتيجيَّة بمنهجيَّة التخطيط ذو الإتجاهين (من الأعلى للأسفل و من الأسفل للأعلى (التخطيط التفاعُلي)) لضمان مُلكيَّة القرار الشعبي و سُهُولة تسويق الخطَّة ، ليتمَّ تبنِّيها من قِبَل مُختلف الشرائح العاملة بالمجتمع تمهيداً لمعالجة مُقاومتها و من ثمَّ إنجاحها .

3- ترجمة الرُؤية (تحويل الكُوَيْت لمركز مالي و إقتصادي) بجعل الكُوَيْت نقطة تجميع لوجستيَّة لتجارة الترانزيت لا يُحقِّق الأمن الإقتصادي للكُوَيْت ، لكَوْن هذه الترجمة ركَّزت على إقتصاد الخدمات فقط و المعتمد على الحركة التجاريَّة لطريق الحرير التاريخي ، مِّما يجعل الكُوَيْت عرْضةً و رهناً لأيِّ تقلُّبات سياسيَّة و أمنيَّة على طُول هذا الطريق ، كما تمَّ إهمال التخطيط لإقتصاد إنتاجي يُحدِّد الحافز الإقتصادي للدَوْلَة الذي يجب أن تتميَّز به عن سائر مُنافسيها الإقليميين . إضافة لذلك نعتقد بأنَّ تأسيس مناطق إقتصاديَّة حُرَّة جنوب الخليج لن يغري المستثمرين بالتوغُّل إلى الشمال وإضافة أكلاف إقتصاديَّة إضافيَّة على سلعهم وخدماتهم . ومن جانب جذب الإستثمار الأجنبي فسنكُون أمام تحدِّي مُباشر مع دُوَل كالإمارات و قطر و البحرين في تأسيس مُختلف البُنى التحتيَّة و الخدماتيَّة إضافة لحوكمة هذه الأعمال بشكل أنسب مِّما لدينا حالياً . هذا المسعى الخدماتي للإقتصاد الوطني يجعلنا من التابعين وليس الرُوَّاد في هذا المجال حيثُ أنَّه لا علاقة له بالدافع الرئيس للنُمُو و هو

الإستثمار في إقتصاد المعرفة .

4- تعزيز الإرتباط الأمني بالولايات المتّحدة و حلف الناتو جيِّد في حال لا يمسُّ بسيادة القرار الوطني ، كما أنَّه من الأرشد أن نتدرَّج في علاقات الأحلاف إنطلاقاً من المصالح الوطنيَّة العُليا للكُوَيْت أوَّلاً ، و من ثمَّ التعاوُن مع الدُوَل الجارة في إقليم الخليج بتحقيق إنشاء (منظَّمة الأمن و التعاوُن الإقليمي الخليجي) المقترحة في الإطار العام للخطَّة ، و بعدها يتمُّ تعزيز الإرتباطات الأمنيَّة الدُوَليَّة وبشكلٍ مُتوازن و غير مُقتصر على حلف الناتو .

5- بقيَّة البُنُود المذكُورة كدور القطاع الخاص ، و تطوير النظام التعليمي و مُخرجاته ، و الصحَّة، و البيئة ، كُلُّها خاضعة للإستراتيجيَّة ، حيث يتحتَّم تطوير آليَّات النظام السياسي وحاكميَّته لكَوْن الهيكليَّات و النُظُم الحاكمة تتبع في تشكيلها الإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة ، و يتمُّ إختيار الهيكليَّات و النُظُم التي تعمل كدافع لتحقيق المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، إذ لا يُمكن إعتماد مسار إستراتيجي يعمل على إحْدَاث نقلة نوعيَّة للدَوْلة و الحفاظ على نفس الهيكليَّات والنُظُم الحاكمة للأعمال ، فهي بالأساس ما أوصلنا لما نحن عليه الآن ، فهل يُعقل أن يتمُّ العلاج بالمزيد من الأمراض عوَضاً عن الدواء المضاد لهذه الأمراض ، فالمقصُود هُنا هو أنَّه يجب مُراجعة هيكليَّات الدَوْلة بما يتلائم و المسار الإستراتيجي ، و كذلك مُراجعة و تطوير النُظُم الحاكمة للأعمال بما يجعل منها دافعاً لتحقيق المسار الإستراتيجي .

6- عند المقارنة مع المحاور الرئيسيَّة للمسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي المؤثِّر على الساحة

الدُوَليَّـة بشكل عـام ، و الشـرق الأوسط بشكل خـاص ، لم نُلاحظ ضمن الخطَّة الإستراتيـجيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت أيُّ تطرُّق لهـذه المحـاور الأسـاسـيَّـة الدافعـة لهـذه المسـارات و كـيـفـيَّـة الإستعداد لها و إستثمارها لصالح إستراتيجيَّة الأمْن الوَطَنِي وهي :

أ- محوريَّة الإقتصاد (إقتصاد المعرفة Knowledge Based Economy) كدافع أساس لإستدامة القُوَّة و النُفُوذ .

ب- تحوُّل العالم من القُطبيَّة الأحاديَّة إلى القُطبيَّة المتعدِّدة .

ج- التخلُّص من الإعتماد على النفط كمورد أساس .

د- ضمان أمن الفضاء الإلكترُوني .

هـ- التصدِّي للإرهاب .

و- التصدِّي للجريمة المنظَّمة و العابرة للحُدُود .

ز- المحافظة على البيئة و مُواجهة الكوارث البيئيَّة .

❖❖ الخطَّة الإنْمَائيَّة الخَمْسيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت لِسنَوَات (2009 / 2010 - 2013 / 2014) .

بعد إعتماد الخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلَة ، أصدرت الأمانة العامَّة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية مُقترح الإطار العام لخطَّة التنمية الخمسيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت 2009 / 2010 - 2013 / 2014 و ذلك في يونيو 2009م ، و التي من المفترض أن تتماشى مع السياق العام للخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلَة ، حيث تُعتبر من آليَّات البناء المرحلي لتحقيق المسار الإستراتيجي المعتمد ، هذا و قد تمَّ عرض رُؤية الدَوْلَة و الأهداف الإستراتيجيَّة للتنمية في هذه الخطَّة الإنْمَائيَّة الخَمْسيَّة كالآتي :

" رُؤية الدَوْلَة (الكويت 2035) : تحوُّل الكُوَيْت إلى مركز مالي و تجاري جاذب للإستثمار ، يقُوم فيه القطاع الخاص بقيادة

النشاط الإقتصادي ، و يُذكّي فيه روح المنافسة ، و يرفع كفاءة الإنتاج في ظلِّ جهاز دَوْلة مُؤسَّسي داعم ، و يُرسِّخ القِيَم ، و يُحافظ على الهويَّة الإجتماعيَّة ، و يُحقِّق التنمية البشريَّة و التنمية المتوازنة ، و يُوفِّر بُنية أساسيَّة ملائمة و تشـــريعات مُتطوِّرة و بيئة أعمال مُشجِّعة . " (25)

" الأهداف الإستراتيجيَّة للتنمية حتَّى عام 2035 :

أ- الهـدف الأوَّل : زيادة الناتج المحلِّي الإجـمـالي و رفع مُـسـتـوى معيشة المواطن .

ب- الهـدف الثـاني : القطاع الخـاص يقُـود التنمـيـة وُفْق آليَّـات مُحفِّزة.

ج- الهدف الثالث : دعم التنمية البشريَّة و المجتمعيَّة .

د- الهدف الرابع : تطوير السياسات السُكَّانيَّة .

هـ- الهدف الخامس : الإدارة الحُكُوميَّة الفعَّالة . " (25)

عليه و بعد مُراجعة مشرُوع قانُون الخطَّة الإنمائيَّة الخمسيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت للسنوات (2009 / 2010 - 2013 / 2014) نُورد الملاحظات الآتية :

الملاحظات الإيجابيَّة :

1- إشـتملت الخطَّة على الأهداف الخاصَّة بالتنمية و السياسات والمُسـتـهـدفـات التـابعـة لهـا و هـذا بجـدٍّ ذاته يُسـجَّل للسُلطة التنفيذيَّة بعد سنين من الفوضى الإداريَّة والتي أفضت بدورها إلى الفوضى السياسيَّة المركَّبة التي نعاني منها حالياً ، و نأمل أن تكُون هذه الخطَّة بداية المسار المنهجي للدَوْلة .

2- إشـتملت الخطَّة على إعتـماد تطوير طريقـة إعداد مـيـزانيَّـة الدَوْلة من مـيـزانيَّـة الأبواب إلى مـيـزانيَّة بـرامج و أداء ، و هذا أمرٌ إيجـابي يُساعـد على ترشيـد العـلاقة و مـبـدأ التـعـاوُن بين

السُلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة .

3- أتت الخطَّة الإنمائيَّـة بناءً على القـانون رقم 60 لسنة 1986م في شأن التخطيط الإقتصادي والإجتماعي .

4- تستند الخطَّة الإنمائيَّة على الرُؤية الإستـراتيجيَّـة للدَوْلة – الكُوَيْت 2035م (تحويل الكُوَيْت إلى مركـز مالي و تجاري جاذب للإستثمار) ، و تستند على الأهداف الإستراتيجيَّة الآتية والخاصَّة بالتنمية :

أ- زيادة الناتج المحلِّي الإجمالي و رفع مُستوى معيشة المواطن .

ب- القطاع الخاص يقُود التنمية وُفْق آليَّات مُحفِّزة .

ج- دعم التنمية البشريَّة و المجتمعيَّة .

د- تطوير السياسات السُكانيَّة لدعم التنمية .

هـ- الإدارة الحُكُوميَّة الفعَّالة .

5- تركيز الخطَّة الإنمائيَّة على ثلاثة مجالات تنمويَّة أساسيَّة :

أ- المجال الإقتصادي .

ب- مجال تنمية الموارد البشريَّة .

ج- مجال الإدارة العامَّة و التخطيط و المعلُومات .

الملاحظات السلبيَّة :

1- تُعبِّر الخطَّة عن برنامج عمل الحُكُومة و هي لمدَّة أربع سنوات فقط من 2010 / 2011 إلى 2013 / 2014 و ذلك بسبب إنقضاء السنة الأوُلى منها 2009 / 2010 .

2- برامج التنفيذ للخطَّة و جداولها معنيَّة بثلاثة سنوات فقط ، أي من سنة 2010 / 2011م حتَّى سنة 2012 / 2013م حيثُ لم تشر للسنة الماليَّة الرابعة 2013 / 2014 .

3- تمَّ الإستفادة من إحصاءات و دراسات محليَّة فقط دُون التعامُل مع المتغيِّرات الإقليميَّة و الدُوَليَّة و التي تُؤثِّر مُباشرةً

على التنافُس بين دَوَل المنطقة على الأسواق و قنوات التسويق المستهدفة الحاليَّة و المستقبليَّة ، مِّما يُشكِّك بجدوى المشاريع و مدى تطابُقها مع الإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة ، كذلك مدى مُلائمتها من حيثُ النوع و الحجم للمشاريع المستهدفة .

4- عدد من المشاريع المستهدفة تُعتبر سابقة للخطَّة و ليست ناتجة عنها ، مِّما يطرح السُؤال ، هل هذه المشاريع مُلائمة مع الخطة ؟ وفي حال مُلائمتها ، هل تُلبِّي تطوُّرات النُمُو السُكَّاني الكمِّي و الكيفي المستهدف من حيثُ الحاجة والكُلفة بالنسبة للإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة.

5- نتسائل عن نوعيَّة و دقَّة المدخلات التي تمَّ بمُوجبها تحديد الأهداف الكميَّة ؟ و هل تمَّ ربطها بتطوُّرات المحيط الإقليمي من حيثُ المنافسة و الإستقرار ؟

6- لا تتطرَّق الخطَّة الإنمائيَّة للسياسات الخارجيَّة للدَوْلة والعلاقات الإقليميَّة و الدُوَليَّة وكذلك شُؤُون الدفاع و الأمن مِّما يجعلها قاصرة وعرضة لهذه المتغيِّرات الحيويَّة و التي لا يُمكن السير بالتنمية الإقتصاديَّة و الإجتماعيَّة دون الإستقرار الأمني و الذي يُفضي بدوره للإستقرار السياسي الدافع للتنمية.

7- تمَّ تحديد إعداد تقارير التقييم للخطَّة كل 6 شُهور و ذلك خلافاً للمُتعارف عليه و هو النظام الفصلي أي كلَّ ثلاثة شُهور، مِّما يُعطي فُرصة أكبر لعمليَّة التقويم بعد التقييم ، فالتقييم النصف سنوي يضيع الكثير من فُرص التقويم خُصُوصاً مع العُطل الكثيرة و الطويلة لأعضاء السُلطة التشريعيَّة المعنيَّة بالمُراقبة و المُسائلة .

8- الأهداف الكميَّة في الخطَّة تُعتبر تقديريَّة و هي قابلة

للمُـراجـعـة ، و لم يتمّ تحديد مـدى التـقـديـر أو السـقف الأعلى والأدنى لذلك مِّمـا يُسهِّل عمليَّة التملُّص من الإلتزام بالتنفيذ ويفـتح بـاب الذرائع على مـصـراعـيـه ، و هذا مُنافي لأعـمـال التـخطيط والمتـابعـة الراشـدة ، مِّمـا يُهـدِّد بإنهـيـار هذه الخطَّة والعودة لمرحلة التخبُّط و الفوضى السياسيَّة .

9- مواقيت المُستهدفات الكميَّة بشكلٍ عام عائمة ، و كذلك مُؤشِّرات القياس للأداء غير دقيقة لكَوْنها لا ترتبط بتواريخ مُحـدَّدة لكُلِّ مـرحلة من مـراحل المُسـتـهـدفـات ، و هذا بدوره يتعارض مع ميـزانيَّة البـرامج و الأداء حيثُ لا يُمكن المحاسبة بشكلٍ دقيق وبنَّاء ، كما يفتح الباب أمام القُصُور و التقصير في المخـصَّـصـات الماليَّـة و التـدفُّـقـات التـمـويليَّـة للمـشـاريع المُستهدفة ، مِّما يُخفِّض حالة التعهُّد بالأداء و الإلتزام .

10- يجب إضافة قانُون تَوْلِيَة المناصب القياديَّة لمُراعاة الكفاءة والقُدرة على الأداء ضمن المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، فمُنفِّذي الخطَّة هم الصانعين للنجاح أو الفشل ، و قد وصل الحال لما هو عليه من فوضى إداريَّة و سياسيَّة بالطاقم القيادي الحالي ، فـهل يصحُّ أن يقُـود هذا الطاقم تنفـيـذ الخطط و المسـار الإستراتيجي للدَوْلة ؟

11- يجب الإلتزام بمبدأ (الهيكليَّة تتبع الإستراتيجيَّة) ، حيثُ يجب دراسـة الهـيـكليَّـة الحـاليَّـة للدَوْلة للتـعـرُّف على مـدى مُـلائمتـها مع المسار الإسـتـراتيـجي للدَوْلة و تطويرها لتكُون داعماً للخطَّة و ليس مُنافياً و مُعرقلاً لها .

12- يجب تطوير اللوائح الحـاكـمـة للعـمل في القطاع العـام لمواكبة الخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلة – الكُوَيْت 2035م ، إذ لا يُمكن الحديث عن التنمية و التطوير في ظلِّ القانُون الحالي

الحـاكم للوظائف العـامّـة و الذي يتـعـامل مع كـيلو الذهب كـوزن كـيلو القطن من حيثُ القيـمة على سبيل المثال ، عليه يجب تطوير اللوائح لتكُون دافـعـاً و مُـحـفِّـزاً نحـو التـخـصُّص والإنتاج و الإنجاز .

13- لم تتطرَّق الخطَّة لمصـادر التـمويل و نَظْم عـمليَّـة التـدفُّقـات الماليَّـة لمواكـبـة حاجات المشـاريع المعتـمدة ، و هذا أمـرٌ يُعـرِّض الخطَّة للتـأخيـر أو عدم الإنجـاز فـي العـديد من المُستـهدفات ، وبالتـالي يجعلها كقطعـة أدبيَّة تخلُو من أسباب الدفع للإنجاز و التحقيق على أرض الواقع .

نخلص مِّـمـا تمَّ عـرضُـه في هذا الفـصل بأنَّ أعـمـال التـخطيط للمسـار الإسـتـراتيـجي للدَوْلة يجب أن تبدأ من الخطَّة الإسـتـراتيـجيَّـة للأمْن الوَطَنِي و التي يجب أن تصدر من مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي و بجُهُود وطنيَّـة خـالصـة ، بعد ذلك يتمُّ إصدار مُختلف الخطط بما فيـها الخطَّة الإنمائيَّـة كتفريعات مُتلازمـة مع الخطَّة الإستراتيجيَّـة للأمْن الوَطَنِي . هذا بدَوْره يُشـيـر لأهميَّـة ريادة دَوْر مَـجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي و جِـهَـاز الأمْن الوَطَنِي في توحيد مسارات الخطط و الإشراف عليها لضمان الإستغلال الأرشـد للطاقات والإمكانـات و الجُهُود و الموارد و عـدم تشـتيـتهـا في إتجاهات مُختلفة .

مع وُرُود عـدد من الملاحظات على المسـار الإسـتـراتيـجي للدَوْلة والخطط الداعـمـة له و ذلك في مُـخـتلف مـراحله ، فـهـذا أمـرٌ يُراد به مُشـاركـة العُقُول بهدف سدُّ الثغـرات و تقويم المسـار و دعـمه ، و ليس الإسـقـاط أو التَـوْهِين من جُـهُـود و أعـمـال القـائمين على هذا المسـار الإسـتـراتيـجي للدَوْلة ، فـالنقلة النوعيَّـة من الإدارة التقليديَّـة للدَوْلة إلى

الإدارة الإستـراتيـجيـّة أمـرٌ مُقـدّر و جـديرٌ بالثناء و الـدعم و المُؤازرة من مُـختلف شـرائح المجتـمع المدني لتـعديل المسار و سـدِّ الثغـرات ، و هذا الجُـهد الكـبيـر من شـأنه أن يُرشِّـد العـمل السـياسي و العـلاقـات بين السُلطات و كـذلك مُـختلف القـوى السـيـاسيَّـة ، لكَونه برنامج عـمل إسـتـراتيـجي منهـجي قـابل للقـيـاس و المحـاسـبـة و التـقـيـيم و التـقـويم الموضـوعي ، حيثُ يُخْـرِجُ العلاقات والأعـمال من دائرة الشـخصـانيَّـة إلى رحـابة العـمل المؤسَّـسي المبني على الـكفـاءة و الإبتكار و التطوير والإنجـاز ، إضـافـةً لكَوْنه مسـار تكامُلي نحـو تحـقـيـق الموقـعـيَّـة الإستراتيجيَّة المنشُودة للدَوْلة .

الفَصْل السَادِسْ

نتائِج و توْصِيَات البَحْث

❖❖ نَتَائِجْ البَحْث .

من خـلال ما تمَّ تناوُلُه فـي الفُصُـول السابِقـة ، نَسْتَنْتِجْ مُتطلِّبات المسَارْ الإسْتَرَاتِيجِي المُبَادِرْ للدَوْلَة ونُورِدُها على شاكِلة نقاطٍ كالآتي :

● من السِمَات الرئيسيَّة للدُوَل و الشُعُوب الراشدة العمل بتدبُّر من خلال صناعة القرار بعد التشاوُر مع صُنَّاع الرأي كلٌ حسب إختصاصه من قبَل صُنَّاع القرار الوطني ، و يُعرف ذلك من خلال نظرة هذه الدُوَل و الشُعُوب لعمليَّة التخطيط و الإنفاق على البحث العلمي و التطوير ، ومكانة التخطيط لدى الأمَّة.

● تأخُذ الدَوْلة الراشدة بتأسيس قراراتها على دراسات شُمُوليَّة من أهل الرأي المتخصِّص من مُواطنيها و الذين يُصطلح عليهم في عالمنا المُعاصر بأوْعِيَة التَفْكِيْر الإستراتيجي لكَوْن الخطط الإستراتيجيَّة تُصنع من أهل الرأي المعنيين بوطنهم و لا تُستورد من الخارج أو تُستنسخ من نماذج أخرى .

● التخطيط الإستراتيجي يُعبِّر عن تكامُلٍ للطاقات و الموارد والإمكانات و لا يُمكن تجزئته بشكلٍ إنتقائي بالأخذ بجُزء و ترك الأجزاء الأخرى لكَوْن جميع الأجزاء ترتبط بشكلٍ عِلِّي ببعضها

البعض ، مِّما يجعلها قابلة للإنهيار في حال الإجتزاء ، و عليه يجب الأخذ بها بكُليَّة و شُمُوليَّة نظراً لترابُط جميع جُزئيَّاتها .

● من أهمّ مُقدِّمات التخطيط الإستراتيجي على الإطلاق هي قناعة صُنَّاع القرار بقيادة الأمُور من خلال رُؤية واضحة بعيدة المدى ، ترسم المسار الإستراتيجي و تصبُّ الجُهُود و الطاقات و الموارد لتحقيق هذه الرُؤى من خلال عملٍ منهجي مُؤسَّسي مُنظَّم ، و في حال فُقدان القناعة بعمليَّة و ثقافة التخطيط لدى صُنَّاع القرار ، فإنَّه من العبث القيام بأعمال التخطيط الإستراتيجي المُضنية . لذلك يجب إبتداءً وقَبْل الشُرُوع لإعداد الخطَّة الإستراتيجيَّة ، إحراز قناعة صُنَّاع القرار بأهميَّة التخطيط الإستراتيجي وتبنِّيه منهجاً و ثقافةً عامَّةً للعمل .

● تضمن ثقافة التخطيط الإستراتيجي لدى الهيئات و الدُوَل ترشيد عمليَّة صناعة القرار للأخذ بزمام المُبادرة في صناعة الواقع والمستقبل للهيئة أو الدَوْلة بإرادة حُرَّة و رُؤية خلاَّقة ، تُحقِّق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المُرادة و التي تضمن موقعيَّة الريادة بين المُنافسة فيما تمتاز به الهيئة أو الدَوْلة عن سِواها ، و هذا ما يجعلها بموقع صانع الحدث و القرار أو الشريك به في عالمنا المُعاصر .

● من العناصر المهمَّة للخطَّة ، هو إعطاء مُلكيَّة القرار للمُشاركين بها (الإدارة بالتفويض) وذلك بعد التأكُّد من صلاحيَّة القائمين عليها من حيثُ الكفاءة التخصُّصيَّة و القُدرة الإداريَّة والدِرَاية المعْرفيَّة و الرُشد في عمليَّة القيادة و إتِّخاذ القرار ، و ذلك بتخويلهم الصلاحيَّات و المسؤُوليَّات المصاحبة لها ضمن الإطار العام للخطَّة و بناءً على تخصُّص كُلِّ طرف ، لتعزيز تبنِّي الرُؤى و تحفيز الكوادر العاملة

على تحقيق الأهداف بأنواعها و مدياتها المختلفة ، فمن شأن عمليَّة تمليك القرار ، إشعار العاملين بخُصوصيَّتهم و أهمِّيتهم في عمليَّة نجاح الخطَّة و ترك بصمتهم الشخصيَّة في صناعة الواقع و المستقبل.

● المُلْكيَّة و الإلتزام بالخطَّة الإستراتيجيَّة للتنمية من قِبَل الدَوْلة لا تعني حُكُومة الدَوْلة فقط ، إنَّما المشاركة من قِبَل مُختلف ألوان الطيف السياسي و الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي في الدَوْلة ، والمُمثَّل من قِبَل مُختلف هيئات المجتمع المدني الرسميَّة وغير الرسميَّة ، بما فيهم الأقليَّات و المجاميع المهمَّشة لكَوْنهم جميعاً المالكين الأساس للخطَّة من حيثُ المُدْخَلات و المُخْرَجات .

● الضُغُوط الناتجة عن الأجندات الإستراتيجيَّة للدُوَل الصانعة للقرار الدُوَلي لا تعني بالضرُورة أنَّ الدُوَل الصغيرة لا يُمكنها صناعة واقعها و مُستقبلها ، فلكُلِّ دَوْلة مهما كبُرَت أو صغُرَت موقعيَّة جيوسياسيَّة و مواردٌ خاصَّة بها تُميِّزها عن غيرها ، كما تمتاز بثقافتها و تُراثها و طاقاتها الماديَّة والمعنويَّة الكامنة و الخاصَّة بها ، و عليها تحديد ما تمتاز به عن سواها و التركيز عليه لخلق قيمة مُضافة ، تجعل منها دافعاً لتعزيز مكانتها و تعظيم مصالحها ، و خلق العُمْق الإستراتيجي الخاص بها والدافع لتحقيق موقعيَّتها الإستراتيجيَّة على المُستوى الإقليمي و الدُوَلي .

● يجب أن يبدأ التخطيط الإستراتيجي الشامل بقناعة و تبنِّي القيادة له أوَّلاً ، و الإعتماد على أوْعيَة التَفْكير الإستراتيجي الوطنيَّة بالإدارة و المُتابعة ، و من ثمَّ الإلتزام بأسُسه و مُقدِّماته و أفضل طرائق التخطيط وُفْق النَسَق الإستراتيجي الخاص به ، و تدعيمه بجميع

مُقوِّمات المُرُونة ، مع الإلتزام بالتقييم و التقويم الدَوْري المُنتظم و كذلك المُراجعة الدَوْريَّة ، فالهدف منه هُو الإنتقال من حالٍ لما هُو أفضل منه وذلك ببُلُوغ الحدِّ الريادي وإستدامته لما تمتاز به الهيئة أو الدَوْلة عن مُنافسيها . هذا كما يتحتَّم تعميم مُلكيَّة الخطَّة لضمان ربط الصالح العام بالصالح الخاص .

● تحتاج إستدامة صناعة القرار الراشد لمُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ من قبَل صُنَّاع القرار ، أي بمعنى آخر التفاعُل الإيجابي المُستدام بين صُنَّاع القرار و صُنَّاع الرأي المتخصِّصين بمُختلف الشُؤُون ، أو ما يُصطلح عليه في عالمنا المُعاصر بأوْعِيَة التَفْكِيْر (Think Tanks) ، أي المعاهد و المُؤسَّسات والمجاميع المُتخصِّصة في الدراسات و البُحُوث العلميَّة ، إضافةً لهيئات المجتمع المدني الممثِّلة لمختلف التخصُّصات المهنيَّة .

● تُناط عمليَّة رسم الإستراتيجيَّات في الدُوَل المتقدِّمة بهيئة إستشاريَّة تتبع رئاسة الدَوْلة مُباشرةً وعادةً ما تُسمَّى بمَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي ، و يعُود ذلك لكَوْن المسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل بشكلٍ عام ترتبط بمفهُوم الأمْن الوَطَنِي الشامل و مدى إستقرار الأمُور على مُختلف الأصعدة ، إذ لا يُمكن الحديث عن التنمية و الإزدهار في ظلِّ إنعدام الأمن و الأمان في أيٍّ من القطاعات الحيويَّة للدَوْلة، كما أنَّ الشُؤُون الإستراتيجيَّة للدَوْلة عادةً ما تكُون من الأمُور السياديَّة الحسَّاسة التي تحتاج لعناية فائقة تعتمد على مبدأ (المعْرِفَة بقَدْرِ الحَاجَة) ، لذا تحرص الدُوَل على رسم إستراتيجيَّاتها بكوادرها الوطنيَّة المُتخصِّصة . هذا و تكُون المهام المناطة بمَجْلِسْ الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي ، و الذي يتكوَّن من صُنَّاع القرار و كوادر وطنيَّة مُتخصِّصة

في التخطيط و الدراسات و البُحُوث الإستراتيجيَّة الشاملة والمُستقبليَّة لمُختلف القطاعات ، بشكلٍ عام كالآتي :

أ- ضمان إستدامة سلامة الأمْن الوَطَنِي الشامل على مُختلف الأصعدة .

ب- إستشعار الفُرص و التهديدات الداخليَّة و الخارجيَّة من خلال مُختلف القنوات المحليَّة والإقليميَّة و الدُوَليَّة ، و تقديم الدراسات و المشوُرة لصُنَّاع القرار بشأنها .

ج- إدارة بنك للمعلُومات و البيانات المتعلِّقة بسلامة الأمْن الوَطَنِي الشامل .

د- إعداد الدراسات و البُحُوث في مُختلف الشُؤُون الإستراتيجيَّة والمُستقبليَّة ، و التنسيق مع أوْعِيَة التَفْكِيْر الإستراتيجي الوطنيَّة و هيئات المجتمع المدني التخصُّصيَّة في هذا الشأن .

هـ- رسم إستراتيجيَّة الدَوْلة ، و إقتراح السياسات العامَّة لتحقيق المسار الإستراتيجي .

و- إخضاع المسار الإستراتيجي للدَوْلة للفحص بآليَّة التخطيط بواسطة السيناريو ، و كذلك آليَّة النُظُم الديناميكيَّة للتفكير (نُظُم التَفْكِيْر و النَمْذَجَة الإستراتيجيَّة) لضمان مُرُونة المسار الإستراتيجي .

ز- الإشراف و المتابعة و التقييم للمسار الإستراتيجي للدَوْلة وإصدار التقارير الدَوْريَّة بشأنه ، مُتضمِّنةً إجراءات التقويم والتكتيكات المقترحة لصُنَّاع القرار .

● لا تختلف الدُوَل الكُبرى عن نظيراتها الصُغرى عند تحديد مسارها الإستراتيجي من حيثُ سَبْر مُحيطها الداخلي و الإقليمي وكذلك المحيط الدُوَلي ، فالعلاقات الدُوَليَّة في عالمنا المُعاصر و في

مُختلف الشُؤُون تتأثَّر بالمُتغيِّرات المحيطة و بنسَبٍ مُختلفة . هذا بدَوْره يُحتِّم العناية و شُمُول الدِرَاية بالتطوُّرات على مُختلف الأصعدة للتمكُّن من تحديد الفُرص و التهديدات الماثلة ، كما يُبرز نقاط القُوَّة والضعف لدينا و لدى الغير ، ممَّا يُساعد على الإنطلاق نحو رسم الإستراتيجيَّة وتحديد الدوافع و الموانع نحو تحقيق الموقعيَّة الإستراتيجيَّة المُرادة . إضافةً لما تقدَّم ، يُراعي المخطِّطون الإستراتيجيُّون تزاحُم الأجندات الإستراتيجيَّة حول ذات المصالح و المنافع التي تتنافس عليها مُختلف الدُوَل ، و يتمُّ على ضوئها ربط العلاقات العِلِّيَّة لتعظيم تلك المصالح .

● مع إنَّ جميع الخطط الإستراتيجيَّة تُؤطَّر بأسُس و قِيَم تحكُم السياسات العامَّة و المسار الإستراتيجي ، إلا أنَّ لُغة المصالح غالباً ما تتفوَّق على لُغة المبادىء عندما يتمُّ تطبيق الخطط الإستراتيجيَّة على مُستوى الدُوَل ، لذلك يبرُز ما نصطلح عليه بإزدواجيَّة المعايير بل تعدُّدها في العلاقات الإقليميَّة والدُوَليَّة ، و بما أنَّ الدُوَل بشكلٍ عام تعتمد لُغة المصالح في العلاقات ، فإنَّه من الطبيعي أن يتمُّ تقديم المصالح على المبادىء في الأغلب الأعم عندما تتزاحم ، و يتَّضح ذلك جلياً من خلال مُقارنة المبادىء (الأسُس و القِيَم) المذكُورة في أدبيَّات الخطط المعلنة مع الواقع التطبيقي لها .

● من خلال إستعراض المسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي المؤثِّر على الساحة الدُوَليَّة بشكلٍ عام ، و الشرق الأوسط بشكلٍ خاص ، نخلص للمحاور الآتية :

أ- محوريَّة الإقتصاد (إقتصاد المعْرِفَة Knowledge Based Economy) كدافع أساس لإستدامة القُوَّة و النُفُوذ .

ب- تحوُّل العالم من القُطبيَّة الأحاديَّة إلى القُطبيَّة المتعدِّدة .

ج- التخلُّص من الإعتماد على النفط كمورد أساس للطاقة .
د- ضمان أمن الفضاء الإلكترُوني .
هـ- التصدِّي لإنتشار أسلحة الدمار الشامل .
و- التصدِّي للإرهاب و الحركات الإنفصاليَّة .
ز- التصدِّي للجريمة المنظَّمة و العابرة للحُدُود .
ح- المحافظة على البيئة و مُواجهة الكوارث البيئيَّة .

يتَّضح أيضاً بأنَّ إيران قد أخذت حيِّزاً كبيراً بشكلٍ مُباشر وغير مُباشر في العديد من الأجندات الإستراتيجيَّة للدُوَل التي تمَّ إستعراض مساراتها الإستراتيجيَّة ، نظراً لدَوْرها المُؤثِّر و المُتعاظم على مُجريات الأمُور في الساحة الدُوَليَّة و الشرق أوسطيَّة ، و ذلك عائدٌ لتصدِّيها للكيان الصهيوني المدعُوم من قبل الدُوَل الغربيَّة و حُلفائها وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيَّة .

● يعجُّ الشرق الأوسط بعدد من الملفَّات الساخنة ذات الطابع الدُوَلي و أخرى ذات طابع إقليمي أو ثُنائي بين دُوَلِه و تتداخل مصالح الدُوَل بعضها ببعض ، فمنها من يتكامل و أخرى تتنافر مِّما يُعقِّد مسألة الحُلُول لتشابك هذه الملفَّات و كثرة اللاعبين المعنيين بها ، كما أنَّ الدوافع تختلف إزاء التعامُل مع هذه الملفَّات الحيويَّة ، فمنها من يرغب بالعمل لإيجاد حُلُول لهذه الملفَّات و أخرى تعمل على إدارة هذه الملفَّات لصالح أجندتها الإستراتيجيَّة ، و أهمُّ هذه الملفَّات الساخنة والرئيسيَّة في الشرق الأوسط هي :

- ❖ ملف فلسطين .
- ❖ الملف النووي الإيراني .
- ❖ الملف العراقي .
- ❖ الملف الأفغاني .

❖ ملف المحكمة الدُوَليَّة في قضيَّة إغتيال رئيس الوزراء اللُبناني الحريري (لُبنان – سُورية) .

● على دُوَل المنطقة صياغة المسار الإستراتيجي لأمنها الوطني بلِحَاظ المسارات الإستراتيجيَّة المنافسة ، و من ثمَّ التوجُّه بعد ذلك لرسم خطط التنمية الخاصَّة بها ، إذ لا يُمكن الحديث عن التنمية دُون مُراعاة للاعبين الآخرين في المنطقة ، فأيِّ تهديد للأمن الوطني ، من شأنه أن يُبطىء عمليَّة التنمية إن لم يُعطِّلها بالكامل .

● يجب صياغة واقعنا و مُستقبلنا بأيدينا وبإرادتنا الوطنَيّة و ليس وُفقاً لمنظور و إرادة الغير ، مِّما يُحتِّم التدرُّج بذلك ، أوَّلاً من خلال الصعيد المحلِّي أي الوطني ، بالعمل على صناعة الإنسان الكُوَيْتي ثقافياً و تحصينه فكرياً نحو تماسُك و تنمية النسيج الإجتماعي المتعدِّد لمكوِّنات الشعب الكُوَيْتي ، ويأتي بالمرتبة الثانية التوجُّه نحو المصالح الإقليميَّة المُشتركة و التي تُعزِّز من مكانة و موقعيَّة دَوْلة الكُوَيْت مع جيرانها المكوِّن و المالك لهذه المنطقة والإقليم بشكلٍ جماعي ، أمَّا في المرتبة الثالثة فتأتي المصالح و المنافع الدُوَليَّة و التي يجب التعامُل معها بلُغة المصالح و المنافع المشتركة ، بحيث لا تُشكِّل تهديداً مُباشراً للمصالح الإقليميَّة المشتركة ، و كذلك وبالدرجة الأُولى للمصالح الوطنيَّة الحيويَّة والإستراتيجيَّة ، إذ أنَّه ليس من الرُشد تغيير هذا التسلسُل من الصعيد الوطني مُرُوراً بالصعيد الإقليمي وإنتهاءً بالصعيد الدُوَلي ، حيث أنَّ تغيير هذا التسلسل هُو بمثابة مدخل للنزاعات السلبيَّة ، و ضرباً للتوازُن بين المصالح قد يُفضي إلى تقديم مصالح دُوَليَّة أو إقليميَّة على المصالح الوطنيَّة ، و هذا إنتقاصٌ للسيادة الوطنيَّة ، فهذه نقطة توازُن حيويَّة تُوجب دقَّة وحُسن التشخيص أوَّلاً ،

ومُتـابعتـه و تطويره بشـكلٍ حـثيث و دوري لمواجهـة الإحتـمـالات في المُتغيِّرات ثانياً .

● لا تختلف الإستفادة من خبرات مَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة في مجال التخطيط الإستراتيجي عن سواها من المجالات و العُلُوم الأخرى ، سوى أنَّ هذا المجال يمتاز بحساسيَّة عالية لإرتباطه بالأمْن الوَطَنِي أو الأمْن القَوْمِي ، و ذلك من حيثُ المعلُومات الخاصَّة بالمسار الإستراتيجي للدَوْلة و الآليَّات المتعلِّقة به على مُختلف الصُعُد ، و نظراً لذلك يجب الإقتصار على الإستفادة في مجالين أساسيِّين و هُما :

أوَّلاً : تدريب كوادر وطنيَّة في مجال التفكير و التخطيط الإستراتيجي بمُختلف مراحله و آليَّاته ، و كذلك التدريب في مجالات التخطيط بواسطة السيناريو ، إضافةً للتدريب في مجالات النُظُم الديناميكيَّة للتَفْكِيْر و النَمْذَجَة الإستراتيجيَّة ، و ذلك في حال عدم وُجُود كوادر وطنيَّة قادرة على ذلك ، فالتدريب هنا يجب أن يشمل العديد من الشخصيَّات و تهيئتهم للقيام بالأعمال المطلُوبة ، إضافةً لقيامهم بعد ذلك بدَوْر المُدرِّبين لكوادر مُتخصِّصة في هذا المجال ، لإستدامة توفير و تطوير الطاقات البشريَّة الوطنيَّة .

ثانياً : نقل الخبرات من خلال الإستشارات في شُؤُون مُحدَّدة ، على سبيل المثال الإستفادة من النظريَّات المُستحدثة في الشُؤُون الإستراتيجيَّة ، فهنالك أعمال تطوير مُستدامة في النظريَّات المختصَّة بالشأن الإستراتيجي و هي ما نصطلح عليه بنظريَّات الحدِّ الريادي ، وهي النظريَّات المستحدثة التي يبحث فيها العديد من المتخصِّصين حول العالم ، و يتمُّ عرضها في المُؤتمرات الدُوَليَّة و المجلَّات العلميَّة المُتخصِّصة بشُؤُون الفِكْر الإستراتيجي .

● تعليم الإنسان الصيد أفضل من توفير الطعام له بشكل يومي . هذا المثال يُعتبر من أفضل الأمثلة عند الإسْتِعَانَة بمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة بشكل عام ، فالأساس هو نقل المعْرفة بأكملها وليس نواتجها، فنقل المعْرفة يُوجب الإستقلاليَّة و المحافظة على سيادة القرار ، أمَّا الإقتصار على الإستفادة من نواتج المعْرفة الخاصَّة بالغير يجعل من القرار رهينة لدى صاحب المعْرفة .

● عمدت الدُوَل بشكل عام برسم إستراتيجيَّة الأمْن القَوْمِي أو الوَطَنِي وُفْق منظُورها و تعريفها لأمنها القَوْمِي أو الوَطَنِي ومدى عُمق وسعة هذا التعريف ، إضافةً لتحديدها لمصالحها القوميَّة أو الوطنيَّة بلحَاظ ذلك ، عليه نرى بضرُورة أن يتمُّ إعادة هيكلة مُختلف أجهزة التخطيط الرسميَّة التابعة للدَوْلة تحت مظلَّة جِهَاز الأمْن الوَطَنِي ونِظَارته ، و بالتالي مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي ، ليتحقَّق الغرض الأرشد من عمليَّة التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة .

● نظراً لحساسيَّة التخطيط الإستراتيجي للأمْن الوَطَنِي ، يجب الإستفادة من مُشاركة مُختلف أوْعِيَة التَفْكِيْر التخصُّصيَّة من قِبَل جِهَاز الأمْن الوَطَنِي كالجامعات و المعاهد ومراكز الدراسات وكذلك هيئات المجتمع المدني الوطنيَّة ، ليكُون التخطيط تفاعُلياً و لضمان مُلكيَّة القرار الإستراتيجي لدى صُنَّاع الرأي إضافةً لصُنَّاع القرار ، مِّما يُمهِّد الطريق لحُسن تطبيق مراحل المسار الإستراتيجي للدَوْلة و بأقل ما يُمكن من أعمال مُقاومة التغيير أثناء ذلك المسار .

● أعلنت الكُوَيْت عن خطَّتها الإستراتيجيَّة ، بعدما تمَّ تكليف شركة أجنبيَّة يرأسها السيِّد توني بلير رئيس وُزراء بريطانيا الأسبق

بإعـداد الخطَّة الإسْـتـرَاتِيـجِيَّة لِدَوْلَة الكُوَيْت 2035م . جاء ذلك بعد تأسـيس مَـجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي عـام 1997م ، كـمـا إنَّ تكليف جـهـة أجنبيَّـة بإعداد الخطَّة الإسْـتـرَاتِيـجِيَّـة لِلدَوْلَة أمرٌ يُخلُّ بالأمْن الوَطَنِي ، نظراً لإنكشـاف مُختلف التفاصيل و الخيـارات والإمكانات لدى هذه الجهات الأجنبيَّة ، إضافةً لفُقدان عمليَّة التخطيط التفاعُلي مع مُختلف صُنَّاع الرأي الوطني المُتخصِّصين. عليه نعرض لبعض الملاحظات على الأطُر العـامَّة للخطَّة الإسـتـراتيـجيَّة لدَوْلـة الكُوَيْت حتَّى عام 2035م كما وَرَدَت ، و ذلك بناءً على أسُس التخطيط الإسْـتـرَاتِيـجِي :

1- نظراً لأهميَّـة و سريَّة الخطَّة الإستـراتيجيَّـة لِلدَوْلَة فإنَّه من المهم إعدادها من قِبَل كـوادر وطنيَّـة فقط للحفـاظ على السـريَّة ، والإنطلاق من المصـالح الوطنيَّة نحو رحابة المشاركـة الإقليميَّة والدُوَليَّة .

2-يجب إعـداد الخطَّة الإسـتـراتيـجيَّـة بمنهـجيَّـة التـخطيط ذو الإتجاهين (من الأعلى للأسفل و من الأسفل للأعلى (التخطيط التـفـاعُلي)) لضـمـان مُلكيَّة القـرار الشـعبي و سُـهُولة تسـويق الخطَّة ، ليتمُّ تبنِّيها من قِبَل مُختلف الشـرائح العـاملة بالمجتمع تمهيداً لمعالجة مُقاومتها و من ثمَّ إنجاحها .

3- ترجـمـة الرُؤية (تحـويل الكُوَيْت لمركـز مـالـي و إقتـصـادي) بجـعل الكُوَيْت نقطة تجـمـيع لوجـسـتيَّـة لتجـارة التـرانزيت لا يُحـقِّق الأمن الإقـتـصـادي للكُوَيْت ، لكَوْن هذه التـرجـمـة ركَّـزت على إقتصاد الخدمات فقط و المعتمد على الحركة التجاريَّة لطريق الحرير التاريخي ، مِّما يجعل الكُوَيْت عرْضةً و رهناً لأيِّ تقلُّبـات سيـاسـيَّـة و أمنيَّـة على طُول هذا الطريق ، كـمـا تمَّ إهمـال التـخطيط لإقـتـصـاد إنتـاجي يُحـدِّد الحـافـز الإقتصـادي للدَوْلَة الذي يجب أن تتميَّز به عن سـائر مُنافسـيها

الإقليميين . إضافة لذلك نعتقد بأنّ تأسيس مناطق إقتصاديَّة حُرَّة جنوب الخليج لن يغري المستثمرين بالتوغُّل إلى الشمال وإضافة أكْلاف إقتصاديَّة إضافيَّة على سلعهم وخدماتهم . ومن جانب جذب الإستثمار الأجنبي فسنكُون أمام تحدٍّي مُباشر مع دُوَل كالإمارات و قطر و البحرين في تأسيس مُختلف البُنى التحتيَّة و الخدماتيَّة إضافة لحوكمة هذه الأعمال بشكلٍ أنسب ممّا لدينا حالياً . هذا المسعى الخدماتي للإقتصاد الوطني يجعلنا من التابعين وليس الرُوَّاد في هذا المجال حيثُ أنَّه لا علاقة له بالدافع الرئيس للنُمُو و هو الإستثمار في إقتصاد المعْرفة .

4- تعزيز الإرتباط الأمني بالولايات المتّحدة و حلف الناتو جيِّد في حال لا يمسُّ بسيادة القرار الوطني ، كما أنَّه من الأرشد أن نتدرَّج في علاقات الأحلاف إنطلاقاً من المصالح الوطنيَّة العُليا للكُوَيْت أوَّلاً ، و من ثمَّ التعاوُن مع الدُوَل الجارة في إقليم الخليج بتحقيق إنشاء (مُنظَّمة الأمن و التعاوُن الإقليمي الخليجي) المُقترحة في الإطار العام للخطَّة ، و بعدها يتمُّ تعزيز الإرتباطات الأمنيَّة الدُوَليَّة وبشكلٍ مُتوازن و غير مُقتصر على حلف الناتو .

5- بقيَّة البُنُود المذكُورة كدور القطاع الخاص ، و تطوير النظام التعليمي و مُخرجاته ، و الصحَّة، و البيئة ، كُلُّها خاضعة للإستراتيجيَّة ، حيثُ يتحتَّم تطوير آليَّات النظام السياسي وحاكميَّته لكَوْن الهيكليَّات و النُظُم الحاكمة تتبع في تشكيلها الإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة ، و يتمُّ إختيار الهيكليَّات و النُظُم التي تعمل كدافع لتحقيق المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، إذ لا يُمكن إعتماد مسار إستراتيجي

يعـمل على إحـداث نقلة نوعـيَّة للدَوْلة و الحـفـاظ على نفس الهـيكليَّات والنُظُم الحـاكـمـة للأعـمـال ، فـهي بالأسـاس مـا أوصلنا لما نـحن عليه الآن ، فهل يُعقل أن يتمُّ العـلاج بالمزيد من الأمـراض عِوَضـاً عن الدواء المُضـاد لهذه الأمـراض ، فـالمقصُود هُنا هُو أنَّه يجب مُراجعة هيكليَّات الدَوْلة بما يتلائم و المسار الإسـتـراتيـجي ، و كـذلك مُراجعة و تطوير النُظُم الحـاكـمـة للأعمال بما يجعل منها دافعاً لتحقيق المسار الإستراتيجي .

6- عند المُقـارنة مع المحاور الرئيسيَّة للمسارات الإسـتـراتيـجيَّة للدُوَل المسـاهمة في صناعة القـرار الدُوَلي المؤثِّر على السـاحة الدُوَليَّـة بشكلٍ عـام ، و الشـرق الأوسط بشكلٍ خـاص ، لم نُلاحظ ضـمن الخطَّة الإسـتـراتيـجيَّة لدَوْلَة الـكُوَيْت أيُّ تطرُّق لهـذه المحـاور الأسـاسـيَّـة الدافعـة لهـذه المسـارات و كـيـفـيَّـة الإستعداد لها و إستثمارها لصالح إستراتيجيَّة الأمْن الوَطَنِي وهي :

أ- محْوريَّة الإقتصاد (إقتصاد المعْرِفَة Knowledge Based Economy) كدافع أساس لإستدامة القُوَّة و النُفُوذ .

ب- تحوُّل العالم من القُطبيَّة الأحاديَّة إلى القُطبيَّة المتعدِّدة .

ج- التخلُّص من الإعتماد على النفط كمورد أساس .

د- ضمان أمن الفضاء الإلكترُوني .

هـ- التصدِّي للإرهاب .

و- التصدِّي للجريمة المُنظَّمة و العابرة للحُدُود .

ز- المُحافظة على البيئة و مُواجهة الكوارث البيئيَّة .

● بعد إعتماد الخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلَة ، أصدرت الأمانة العامَّة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مُقترح الإطار العام لخطَّة التنمية

الخمسيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت 2009 / 2010 - 2013 / 2014 و ذلك في يونيو 2009م ، و التي من المُفـتـرض أن تتـمـاشى مع السـيـاق العـام للخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلَة ، حيثُ تُعتبر من آليَّات البناء المرحلي لتحقيق المسار الإستراتيجي المعتمد ، و بعد مُراجعة مشرُوع قانون الخطَّة الإنمائيَّة الخمسيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت للسنوات (2009 / 2010 - 2013 / 2014) نُورد المُلاحظات الآتية :

المُلاحظات الإيجابيَّة :

1- إشتملت الخطَّة على الأهداف الخاصَّة بالتنمية و السياسات والمُستهدفات التابعة لها و هذا بحدِّ ذاته يُسجَّل للسُلطة التنفيذيَّة بعد سنين من الفوضى الإداريَّة والتي أفضت بدورها إلى الفوضى السياسيَّة المركَّبة التي نُعاني منها حالياً ، و نأمل أن تكُون هذه الخطَّة بداية المسار المنهجي للدَوْلة .

2- إشتملت الخطَّة على إعتماد تطوير طريقة إعداد ميزانيَّة الدَوْلة من ميزانيَّة الأبواب إلى ميزانيَّة برامج و أداء ، و هذا أمرٌ إيجابي يُساعد على ترشيد العلاقة و مبدأ التعاوُن بين السُلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة .

3- أتت الخطَّة الإنمائيَّة بناءً على القانون رقم 60 لسنة 1986م في شأن التخطيط الإقتصادي والإجتماعي .

4- تستند الخطَّة الإنمائيَّة على الرُؤية الإستراتيجيَّة للدَوْلة - الكُوَيْت 2035م (تحويل الكُوَيْت إلى مركز مالي و تجاري جاذب للإستثمار) ، و تستند على الأهداف الإستراتيجيَّة الآتية والخاصَّة بالتنمية :

أ- زيادة الناتج المحلِّي الإجمالي و رفع مُستوى معيشة المُواطن .

ب- القطاع الخاص يقُود التنمية وُفْق آليَّات مُحفِّزة .

ج- دعم التنمية البشريَّة و المُجتمعيَّة .

د- تطوير السياسات السُكانيَّة لدعم التنمية .

هـ- الإدارة الحُكُوميَّة الفعَّالة .

5- تركيز الخطَّة الإنمائيَّة على ثلاثة مجالات تنمويَّة أساسيَّة :

أ- المجال الإقتصادي .

ب- مجال تنمية الموارد البشريَّة .

ج- مجال الإدارة العامَّة و التخطيط و المعلُومات .

المُلاحظات السلبيَّة :

1- تُعبِّر الخطَّة عن برنامج عمل الحُكومة و هي لمدَّة أربع سنوات فقط من 2010 / 2011 إلى 2013 / 2014 و ذلك بسبب إنقضاء السنة الأولى منها 2009 / 2010 .

2- برامج التنفيذ للخطَّة و جداولها معنيَّة بثلاثة سنوات فقط ، أي من سنة 2010 / 2011م حتَّى سنة 2012 / 2013م حيثُ لم تشر للسنة الماليَّة الرابعة 2013 / 2014 .

3- تمَّ الإستفادة من إحصاءات و دراسات محليَّة فقط دُون التعامُل مع المتغيِّرات الإقليميَّة و الدُوَليَّة و التي تُؤثِّر مُباشرةً على التنافُس بين دَوَل المنطقة على الأسواق و قنوات التسويق المُستهدفة الحاليَّة و المُستقبليَّة ، مِّما يُشكِّك بجدوى المشاريع و مدى تطابُقها مع الإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة ، كذلك مدى مُلائمتها من حيثُ النوع و الحجم للمشاريع المُستهدفة .

4- عدد من المشاريع المُستهدفة تُعتبر سابقة للخطَّة و ليست ناتجة عنها ، مِّما يطرح السُؤال ، هل هذه المشاريع مُلائمة مع الخطة ؟ وفي حال مُلائمتها ، هل تُلبِّي تطوُّرات النُمُو السُكَّاني الكمِّي و الكيفي المُستهدف من حيثُ الحاجة والكُلفة بالنسبة للإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة.

5- نتسائل عن نوعيَّة و دقَّة المُدخلات التي تمَّ بمُوجبها تحديد

الأهداف الكميَّة ؟ و هل تمَّ ربطها بتطوّرات المحيط الإقليمي من حيثُ المنافسة و الإستقرار ؟

6- لا تتطرَّق الخطَّة الإنمائيَّة للسياسات الخارجيَّة للدَوْلة والعلاقات الإقليميَّة و الدُوَليَّة وكذلك شُؤُون الدفاع و الأمن مِّما يجعلها قاصرة وعرْضَةٌ لهذه المتغيِّرات الحيويَّة و التي لا يُمكن السير بالتنمية الإقتصاديَّة و الإجتماعيَّة دُون الإستقرار الأمني و الذي يُفضي بدَوْره للإستقرار السياسي الدافع للتنمية.

7- تمَّ تحديد إعداد تقارير التقييم للخطَّة كُلَّ 6 شُهُور و ذلك خلافاً للمُتعارف عليه و هو النظام الفصلي أي كُلَّ ثلاثة شُهُور، مِّما يُعطي فُرصة أكبر لعمليَّة التقويم بعد التقييم ، فالتقييم النصف سنوي يضيع الكثير من فُرص التقويم خُصُوصاً مع العُطل الكثيرة و الطويلة لأعضاء السُلطة التشريعيَّة المعنيَّة بالمُراقبة و المُسائلة .

8- الأهداف الكميَّة في الخطَّة تُعتبر تقديريَّة و هي قابلة للمُراجعة ، و لم يتمُّ تحديد مدى التقدير أو السقف الأعلى والأدنى لذلك مِّما يُسهِّل عمليَّة التملُّص من الإلتزام بالتنفيذ ويفتح باب الذرائع على مصراعيه ، و هذا مُنافي لأعمال التخطيط والمتابعة الراشدة ، مِّما يُهدِّد بإنهيار هذه الخطَّة والعودة لمرحلة التخبُّط و الفوضى السياسيَّة .

9- مواقيت المُستهدفات الكميَّة بشكلٍ عام عائمة ، و كذلك مُؤشِّرات القياس للأداء غير دقيقة لكَوْنها لا ترتبط بتواريخ مُحدَّدة لكُلِّ مرحلة من مراحل المُستهدفات ، و هذا بدَوْره يتعارض مع ميزانيَّة البرامج و الأداء حيثُ لا يُمكن المحاسبة بشكلٍ دقيق وبنَّاء ، كما يفتح الباب أمام القُصُور و التقصير

في المخـصَّـصـات الماليَّـة و التـدفُّـقـات التـمـويليَّـة للمـشـاريع المُستهدفة ، مِّما يُخفِّض حالة التعهُّد بالأداء و الإلتزام .

10- يجب إضافة قانون تَوْلِيَة المناصب القياديَّة لمُراعاة الكفاءة والقُدرة على الأداء ضمن المسار الإستراتيجي للدَوْلة ، فمُنفِّذي الخطَّة هم الصانعين للنجاح أو الفشل ، و قد وصل الحال لما هو عليه من فوضى إداريَّة و سياسيَّة بالطاقم القيادي الحالي ، فـهل يصحُّ أن يقُـود هذا الطاقم تنفـيـذ الخطط و المسـار الإستراتيجي للدَوْلة ؟

11- يجب الإلتزام بمبدأ (الهيكليَّة تتبع الإستراتيجيَّة) ، حيثُ يجب دراسة الهـيـكليَّـة الحاليَّـة للدَوْلة للتـعـرُّف على مـدى مُـلائمتـها مع المسار الإسـتـراتيـجي للدَوْلة و تطويرها لتكُون داعماً للخطَّة و ليس مُنافياً و مُعرقلاً لها .

12- يجب تطوير اللوائح الحـاكـمـة للعـمل في القطاع العـام لمُواكبة الخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلة - الكُوَيْت 2035م ، إذ لا يُمكن الحديث عن التنمية و التطوير في ظلِّ القانون الحالي الحـاكم للوظائف العـامَّة و الذي يتـعـامل مع كـيلو الذهب كوزن كيلو القطن من حيث القيمة على سبيل المثال ، عليه يجب تطوير اللوائح لتكُون دافعـاً و مُحـفِّـزاً نحـو التـخـصُّص والإنتاج و الإنجاز .

13- لم تتطرَّق الخطَّة لمصـادر التـمويل و نَظْم عـمليَّـة التـدفُّقـات الماليَّة لمُواكبة حاجات المشاريع المعتمدة ، و هذا أمرٌ يُعرِّض الخطَّة للتـأخير أو عدم الإنجاز في العديد من المُستهدفات ، وبالتالي يجعلها كقطعة أدبيَّة تخلُو من أسباب الدفع للإنجاز و التحقيق على أرض الواقع .

- أعمال التخطيط للمسار الإستراتيجي للدَوْلة يجب أن تبدأ من الخطَّة الإستراتيجيَّة للأمْن الوَطَنِي و التي يجب أن تصدر من مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي و بجُهُود وطنيَّة خالصة ، بعد ذلك يتمُّ إصدار مُختلف الخطط بما فيها الخطَّة الإنمائيَّة كتفريعات مُتلازمة مع الخطَّة الإستراتيجيَّة للأمْن الوَطَنِي . هذا بدوره يُشير لأهميَّة ريادة دَوْر مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي و جِهَاز الأمْن الوَطَنِي في توحيد مسارات الخطط والإشراف عليها لضمان الإستغلال الأرشد للطاقات والإمكانات والجُهُود و الموارد و عدم تشتيتها في إتجاهات مُختلفة .

❖❖ المُعوِّقَات .

عند مُعالجة أسئلة البحث في هذه الورقة ، لا يخلو ما خلصنا إليه من نتائج بشأن المسَارْ الإسْتَرَاتِيجِي المُبَادِرْ للدَوْلَة من مُعوِّقات ، ونذكرها كالآتي :

- عدم إنتظام أعمال التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة تحت مظلَّة إستراتيجيَّة الأمْن الوَطَنِي لدَوْلة الكُوَيْت .
- إيكال عمليَّة التخطيط الإستراتيجي للدَوْلة لجهة أجنبيَّة يتعارض مع مبادىء الأمْن الوَطَنِي وسيادة القرار الوَطَنِي وإستقلاله .
- تعدُّد الجهات الرسميَّة المعنيَّة بالخطَّة الإستراتيجيَّة للدَوْلة يُشتِّت الجُهُود و الطاقات والإمكانات .
- عدم إعداد الخطَّة الإستراتيجيَّة بمنهجيَّة التخطيط ذو الإتجاهين (من الأعلى للأسفل و من الأسفل للأعلى (التخطيط التفاعُلي)) لضمان مُلكيَّة القرار الشعبي وسُهُولة تسويق الخطَّة.
- ترجمة الرُؤية (تحويل الكُوَيْت لمركز مالي و إقتصادي)

بجعْل الكُوَيْت نقطة تجميع لوجستيَّة لتجارة الترانزيت لا يُحقِّق الأمن الإقتصادي للكُوَيْت ، لكَون هذه الترجمة ركَّزت على إقتصاد الخدمات فقط و المعتمد على الحركة التجاريَّة لطريق الحرير التاريخي ، مِّما يجعل الكُوَيْت عرْضةً و رهناً لأيِّ تقلُّبات سياسيَّة و أمنيَّة على طُول هذا الطريق .

- عدم تطوير هيكليَّات الدَوْلة بما يتلائم و المسار الإستراتيجي ، و كذلك عدم تطوير النُظُم الحاكمة للأعمال بما يجعل منها دافعاً لتحقيق المسار الإستراتيجي .
- عند المُقارنة مع المحاور الرئيسيَّة للمسارات الإستراتيجيَّة للدُوَل المساهمة في صناعة القرار الدُوَلي المؤثِّر على الساحة الدُوَليَّة بشكلٍ عام ، و الشرق الأوسط بشكلٍ خاص ، لم نُلاحظ ضمن الخطَّة الإستراتيجيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت أيُّ تطرُّق لهذه المحاور الأساسيَّة الدافعة لهذه المسارات و كيفيَّة الإستعداد لها و إستثمارها لصالح إستراتيجيَّة الأمْن الوَطَني. أيضاً لم يتمُّ التطرُّق للملفَّات الرئيسيَّة الحاكمة للأوضاع السياسيَّة في المنطقة و تأثيرها على المسار الإستراتيجي للدَوْلة .
- لم يتمُّ التعامُل مع المتغيِّرات الإقليميَّة و الدُوَليَّة و التي تُؤثِّر مُباشرةً على التنافُس بين دَوَل المنطقة على الأسواق و قنوات التسويق المُستهدفة الحاليَّة و المستقبليَّة .
- عدد من المشاريع المُستهدفة تُعتبر سابقة للخطَّة و ليست ناتجة عنها ، مِّما يطرح السُؤال ، هل هذه المشاريع مُلائمة مع الخطة ؟ وفي حال مُلائمتها ، هل تُلبِّي تطوُّرات النُمُو السُكَّاني الكمِّي و الكيفي المُستهدف من حيثُ الحاجة

والكُلفة بالنسبة للإستراتيجيَّة العامَّة للدَوْلة.

- تحديد إعداد تقارير التقييم للخطَّة كُلَّ 6 شُهُور خلافاً للمُتعارف عليه و هو النظام الفصلي أي كُلَّ ثلاثة شُهُور ، مِّما يُعطي فُرصة أكبر لعمليَّة التقويم بعد التقييم ، فالتقييم النصف سنوي يضيع الكثير من فُرص التقويم .
- مواقيت المُستهدفات الكميَّة بشكلٍ عام عائمة ، و كذلك مُؤشِّرات القياس للأداء غير دقيقة لكَونها لا ترتبط بتواريخ مُحدَّدة لكُلِّ مرحلة من مراحل المُستهدفات ، و هذا بدوَره يتعارض مع ميزانيَّة البرامج و الأداء حيثُ لا يُمكن المحاسبة بشكلٍ دقيق وبنَّاء ، كما يفتح الباب أمام القُصُور و التقصير في المخصَّصات الماليَّة و التدفُّقات التمويليَّة للمشاريع المُستهدفة ، مِّما يُخفِّض حالة التعهُّد بالأداء و الإلتزام .
- لم تتطرَّق الخطَّة لمصادر التمويل و نَظْم عمليَّة التدفُّقات الماليَّة لمواكبة حاجات المشاريع المعتمدة ، و هذا أمرٌ يُعرِّض الخطَّة للتأخير أو عدم الإنجاز في العديد من المُستهدفات ، وبالتالي يجعلها كقطعة أدبيَّة تخلو من أسباب الدفع للإنجاز و التحقيق على أرض الواقع .

❖❖ تَوْصِيَات البَحْث .

بناءً على مـا تقـدَّم في هـذه الورقـة من تحليـلات عن المسَـارْ الإسْـتـرَاتِيـجِي المُبَـادِرْ للدَوْلَة ، وإجـابةً على أسـئلة البـحث : مـاهيَّـة التـخطيط الإسـتراتيـجي و مُـقدِّمـاته و آليَّاته ؟ و مـا هـو المسار الأمـثل للتخطيط الإستراتيجي المُبادر للدَوْلَة ؟ نخلَص للتوصيات الآتية :

أوَّلاً : رسم المسـار الإسـتـراتيـجي للدَوْلة بكوادر وطنيَّـة مُـتـخـصِّـصـة و ذلك من خـلال مَـجْلِسْ الأمْن الوَطَني وجِـهَـازه التنفيـذي (جِهَـاز الأمْن الوَطَنِـي) المُوكل له أعباء التخطيط والدراسات و البُحُوث الإستراتيجيَّة ، مع إعادة هيكلة مُختلف أجهزة التخطيط الرسميَّة التابعة للدَوْلة تحت مظلَّة جِهَاز الأمْن الوَطَنِي ونِظَارته، ليتحقَّق الغرض الأرشد من عمليَّة المسار الإستراتيجي للأمْن الوَطَنِي .

ثانيـاً : إستدامة صناعة القرار الراشد من قبَل صُنَّاع القرار ، من خـلال التفـاعُل الإيجـابي مع صُنَّاع الرأي ، و ذلك بالإسـتفـادة من مُشـاركـة مُـختلف أوْعِيَـة التَفْكِيْر التخصُّصيَّة من قِبَل جِهَاز الأمْن الوَطَنِي كـالجامعات و المعـاهد ومـراكـز الدراسـات (Think Tanks) وكـذلك هيـئات المجـتمع المدني الوطنيَّـة ، ليكُون التـخطيط تفـاعُليـاً ، و لضـمـان مُلكيَّـة القـرار الإستراتيجي لدى صُنَّاع الرأي إضافةً لصُنَّاع القرار ، مِّـمـا يُـمـهِّـد الطريق لحُسن تطبـيق مـراحل المسـار

الإسـتـراتيـجي للدَوْلة و بأقل مـا يُمكن من أعـمـال مُقاومة التغيير أثناء ذلك المسار .

ثالثاً : الإسْتِعَانَة بمَرَاكِز الإسْتِشَارَات الدُوَلِيَّة لنقل المعْرفة بأكملها وليس نواتجها للمُحافظة على الإستقلاليَّة وسيادة القرار .

رابعاً : الأخذ بالإعتبار الملفَّات الساخنة ذات الطابع الدُوَلي والإقليمي و الثُنائي عند صياغة المسار الإستراتيجي للأمْن الوَطَنِي بلِحَاظ المسارات الإستراتيجيَّة المُنافسة، و من ثمَّ التوجُّه بعد ذلك لرسم خطط التنمية .

خامساً : إيلاء أهميَّة خاصَّة لدوافع المسارات الإستراتيجيَّة عند إعداد الخطَّة الإستراتيجيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت مع تحديد كيفيَّة الإستعداد لها و إستثمارها لصالح إستراتيجيَّة الأمْن الوَطَنِي و هي :

أ- محْوريَّة الإقتصاد (إقتصاد المعْرِفَة Knowledge Based Economy) كدافع أساس لإستدامة القُوَّة و النُفُوذ .

ب- تحوُّل العالم من القُطبيَّة الأحاديَّة إلى القُطبيَّة المتعدِّدة .

ج- التخلُّص من الإعتماد على النفط كمورد أساس .

د- ضمان أمن الفضاء الإلكترُوني .

هـ- التصدِّي للإرهاب .

و- التصدِّي للجريمة المنظَّمة و العابرة للحُدُود .

ز- المحافظة على البيئة و مُواجهة الكوارث البيئيَّة .

سـادسـاً : تطوير هيكليَّات الدَوْلة بما يتلائم و المسار الإستراتيجي ، و كذلك النُظُم الحاكمة للأعمال ، وآليَّات التقييم و التقويم ، إضافةً لتحديد مصادر التمويل والتدفُّقات الماليَّة لضمان تنفيذ المُستهدفات ، بما يجعل منها دافعاً لتحقيق المسار الإستراتيجي الأرشد .

أسْئلَة للأبْحَاث القَادِمَة :

أ- ما هي المسارات الإستراتيجيَّة المُثْلى الضامنة للأمْن الوَطَني في ظلِّ تزاحُم الأجندات الدُوَليَّة في منطقة الشرق الأوسط وتغيير مراكز القوى الدُوَليَّة من القُطبيَّة الأحاديَّة للقُطبيَّة المتعدِّدة ؟

ب- ما هي مُقوِّمات التحوُّل من الإقتصاد الريعي إلى إقتصاد المعْرِفَة ؟ و هل للدُوَل الصغيرة المُنافسة في هذا المجال التقني المُتطوِّر ؟

مَصَادِرِ البَحْث :

1- المصطفى عبد الحافظ – التنمية المُستدامة وتحدِّياتها العربيَّة – الحـوار المُتـمـدِّن – العـدد: 1569 – 2 / 6 / 2006 - المحـور: الإدارة و الإقتصاد .

http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=159

2- الدكتور فؤاد الصلاحي – أستاذ عِلْم الإجتماع السياسي – دَوْر مُؤسَّسات المجتمع المدني في التربية المدنيَّة – ورقة عمل مُقدَّمة إلى ورشة العمل الخاصَّة بـ التعليم من أجل مُواطنة ديمُقراطيَّة – 7 تمُّوز 2005م .

3- عَهْد أمير المؤمنين الإمَام عَلي بنْ أبي طَالِب عليه السلام لعامله في مصر مالك الأشتر النخعي رضي الله عنه .

http://www.imamalinet.net/ar/a/index-a.htm

4- الأمم المتّحدة – المجلس الإقتصادي و الإجتماعي – رسم الإستراتيجيَّات الوطنيَّة للتنمية المُستدامة التي تتكامل فيها الإلتزامات الوطنيَّة مع التطبيقات الإقليميَّة و الدُوَليَّة لإستراتيجيَّات و خطط التنمية – وثيقة رقم E/ESCAP/SB/PIDC(10)/2 – 16 يناير 2008م .

5- نفس المصدر رقم 3 .

6- إستـراتيـجيَّـة الأمن القـومي للولايات المتّحـدة الأمـريكيَّـة – البـــيت الأبيض – واشنـطن دي سي – الـولايات المتّـــحـــدة الأمريكيَّة – مايو 2010م.

7- مـارسيل دي هاس و هنينج شـرودر – نشـرة "رشيـان أنليتيكل دايجست" رقم 62 بتاريخ 18 يونيو 2009م – إستراتيـجيَّة الأمن القومي لرُوسيا الإتِّحاديَّة – مايو 2009م.

8- إستـراتيـجيَّـة الأمن القـومي للمملكة المتّحدة البـريطانيَّة – الحُكُومة البريطانيَّة – المملكة المتّحدة البريطانيَّة – أكتوبر 2010م.

9- شيـا ليـبنج – إستـراتيـجيَّة الأمن القـومي لجُمْهُوريَّة الصين الشعبيَّة – ديسمبر 2004م.

http://epress.anu.edu.au/sdsc/rc/mobile_devices/index.html

10- د. عبَّاس مالكي – جامعة شريف التكنولوجيَّة – وثيقة المنظُور الإيراني لعشرين عام والعلاقات الخارجيَّة لإيران – مؤتمر وثيقة المنظُور الإيراني لعشرين عام و المُشاركة الشعبيَّة – طهران ، الجُمْهُوريَّة الإسْلاميَّة الإيرانيَّة – 18 مايو 2005م.

11- د. مَحـمـود واعظي – نائب رئيس مـركـز الدراسـات الإستـراتيـجيَّة و مـدير إدارة أبحاث السياسات الخارجيَّة – السياسة الخارجيَّة البنَّاءة لإيران في ظلِّ خُطَّة العشرين عام –

مركز البُحُوث الإستراتيجيّة – طهران ، الجُمْهُورِيَّة الإسْلاميَّة الإيرانيَّة – 14 مارس 2009م.

12- يُونايتد برس إنترناشيونال – تُركيا تغيِّر إستراتيجيَّة الأمن القومي – 25 أغسطس 2010م.
http://www.upi.com/top_news/special/2010/08/25/

13- زيا ميرال و جوناثان س. باريس – تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجيَّة التُركيَّة – سلسلة ترجمات الزيتونة (60) – مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات – بيرُوت – تشرين الأوَّل / أكتوبر 2010م.

14- عاموس يادلين – رئيس شعبة الإستخبارات العسكريَّة الصهيونيَّة – ندوة مركز الدراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب بعنوان (التحدِّيات الأمنيَّة في القرن الواحد والعشرين) – 15 / 12 / 2009م .

15- خالد محمَّد العلوي – التجاذُب التقني و السياسي للملف النووي الإيراني – حَرَكَة التَوَافُقْ الوَطَنِي الإسْلاَمِيَّة – الكُوَيْت – فبراير 2007م.

16- پول روجرز – العمل العسكري ضدَّ إيران : التأثير والتداعيات – سلسلة ترجمات الزيتونة (58) – مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات – بيرُوت – آب / أغسطس 2010م.

17- جيمس بيكر الثالث و لي هاملتون – تقرير مجمُوعة دراسة العراق .

18- تعريف الدبلُوماسيَّة .

en.wikipedia.org/wiki/Diplomacy

19- تعريف الدبلُوماسيَّة .

http://www.fateh.net/public/newsletter/2000/310500/3.htm

20- حديث شريف عن أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام .

21- معلُومات عن دَوْلَة الكُوَيْت .

http://www.kuwaitcultural-lb.com/kwt-lb/index.shtml

22- الكُوَيْت اليَوْم – مرسُوم رقم 32 لسنة 1997م بإنشاء مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي – السنة الثالثة والأربعُون – العدد 302 – دَوْلَة الكُوَيْت .

23- الكُوَيْت اليَوْم – مرسُوم رقم 26 لسنة 2006م بتعديل بعض أحكام المرسُوم رقم 32 لسنة 1997م بإنشاء مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي – السنة الثانية و الخمسُون – العدد 759 – دَوْلَة الكُوَيْت .

24- الكُوَيْت اليَوْم – مرسُوم رقم 253 لسنة 2006م بتعديل بعض أحكام المرسُوم رقم 32 لسنة 1997م بإنشاء مَجْلِسْ الأمْن الوَطَنِي – السنة الثانية و الخمسُون – العدد 783 – دَوْلَة الكُوَيْت .

25- الأمانة العامَّة للمجلس الأعلى للتخطيط و التنمية – مُقترح الإطار العام لخطَّة التنمية الخمسيَّة لِدَوْلَة الكُوَيْت 2009 / 2010 – 2013 / 2014 – يونيو 2009م – دَوْلَة الكُوَيْت .

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

وضع رؤية إستراتيجية لدولة الكويت

الأستاذ د. سامي محمد الفرج

رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية

دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأستاذ د. سامي محمد الفرج

السيرة الذاتية المختصرة .

❖❖ رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية .

المؤهلات العلمية:

- ❖❖ ليسانس في الحقوق والشريعة -جامعة الكويت .
- ❖❖ ماجستير في القانون الدولي - جامعة كمبردج .
- ❖❖ ماجستير في السياسة الدولية - جامعة أكسفورد .
- ❖❖ ماجستير في الدراسات الاستراتيجية - جامعة هارفارد .
- ❖❖ دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية - وجامعة أكسفورد .

يرأس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية وهو أول مركز بحث خليجي مستقل يعني بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بمنطقة الخليج يشارك في دعم دائرة صنع القرار الوطني الكويتي بالدراسات والاستشارات في قضايا الأمن الوطني وإدارة الأزمات ، وصنع القرار والتفاوض وغيرها من الشؤون الاستراتيجية لتدريب كوادر خليجية في قضايا التفكير الاستراتيجي له اهتمام خاص بتاريخ الفكر الاستراتيجي وليد تجربة قبائل الجزيرة العربية له اهتمام خاص بدور المرأة وبتنشئة الأجيال الخليجية الشابة، وبتغيير الثقافة السائدة سعيا للتنمية.

وَضْع رُؤيَة إسْتِرَاتِيجِيَّة لدَوْلَة الكُوَيْت

التحليل الجيوستراتيجي:

يرى البعض أنه بعد ثلاثة قرون من الحروب المتتابعة بين الدول، فإن ساحة المعركة المقبلة في السياسة الدولية ستكون حتما الساحة الاقتصادية. وهم يرون بالتحديد أن مصائر الدول في القرن الحادي والعشرين سوف تحددها العوامل الجيو اقتصادية (توزيع الثروات بين هذه الدول) أكثر مما تحددها العوامل الجيو سياسية (توزيع القوة السياسية والعسكرية بين الدول). وإذا ما صح مثل هذا الرأي فإننا ربما نشهد عصرا تتلاشى فيه أهمية الحدود بين الدول، وتتعاظم فيه وحدة وتجانس المنتجات، وتيسر انتقالها عبر سوق تجارية كبرى على طول العالم وعرضه (C. Kegley & E. Wittkope, 1997, p. 14).

وإذ لا يفيد غرضنا في هذه الدراسة التوسع في إعطاء شرح عن تأثير العوامل الجيو اقتصادية geo-economic، أو الجيو سياسية geo-political، أو الجيو استراتيجية) geo-strategic أي العلاقة بين الجغرافيا وقوة الدولة (state power، فإننا نكتفي بالقول أن هذه الأخيرة إنما تحدد دائما الاتجاه الذي تتخذه أي دولة فيما يتعلق بخيارات سياستها الخارجية والاقتصادية، وما يستتبع ذلك على المستوى الوطني من سياسات أخرى (اجتماعية وعسكرية وبيئية). ومن الممكن القول بداية بأن أي صانع قرار إنما يرتكب خطأ جسيما في اتخاذه لمسارات سياسية أو اقتصادية على المستوى الاستراتيجي بعيد المدى، إن

هو قام بذلك بدون التعمق في فهم تأثير العوامل الجيواستراتيجية على مثل هذه الخيارات بالنسبة للدول في الإقليم المحاذي له .

وحيث أننا نعطي للسياق الإقليمي هذه الأهمية الكبرى، فإن دراستنا للرؤية الاستراتيجية للكويت تبدأ بتحليل جيو استراتيجي لعناصر هذا السياق الذي نعتقد أنه يتكون من منطقتين اقتصاديتين في طور التشكل، وأن بإمكان الكويت أن يكون رابطا بينهما. وسوف نبدأ مناقشتنا أولا بإيران ودول حوض "بحر قزوين" ، ثم نتلوها بالسعودية والعراق .

الإطار النظري العام للتفكير الاستراتيجي :

يواجه القائم بعملية التفكير والتخطيط الاستراتيجي بشأن موضوع معين أنه يعيش ضمن سياق فكري يضع أمامه الأسئلة التالية :

- من نحن (كدولة أو مؤسسة أو أفراد)؟ كيف ننظر لأنفسنا وللآخرين، وكيف ينظر الآخرون إلينا؟
- ما ذا نريد وما الذي نحاول أن نقوم به لتحقيق ما نريد؟
- ما علاقة الزمن بما نحاول أن نقوم به؟ وفي أية مرحلة نحن منه؟
- ما الصعوبات التي نواجهها فيما نحاول أن نقوم به، وما حظنا في التغلب عليها؟
- إذا أخذنا باحتمال أننا سننجح فيما نحاول أن نقوم به، ، فما ثقل هذا النجاح في ميزان الأمور؟ أي ما التأثير المتوقع لهذا النجاح؟

هل نستطيع أن نفكر استراتيجيا من منظور مختلف؟

العوامل الإيجابية

1. القدرة على النظر للمستقبل .
2. المبادرة .
3. معرفة الذات ومعرفة الخصم .
4. وضوح الهدف .
5. تعريف النصر أو النجاح .
6. الاستراتيجية غير المباشرة .
7. التوازن .
8. المواءمة بين القدرات والالتزامات .

العوامل السلبية

1. إحباط النتائج بسبب تدخل عوامل غير متوقعة .
2. الحظ .

الأسئلة الرئيسية للمشروع:

إن الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها هي :

- كيف نقيم ما يمر به الكويت اليوم، وما هي انعكاساته المحتملة عليه؟
- هل نستطيع أن نخرج من مأزق التركيز على الأمن السياسي/العسكري باتجاه تحقيق أمن شامل يضم أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية؟
- كيف نقيم السياق الإقليمي والدولي المحيط بالكويت، وهل هو موات للتحرك باتجاه اقتصادي استراتيجي جديد؟

- هل الأفضل للكويت التحرك باتجاه تطوير أسس الاقتصاد التقليدي القائمة، أم إرساء بنية أساسية للاقتصاد الحديث كتوجه رئيسي للدولة؟

الأبعاد الستة للتخطيط الاستراتيجي ضمن السياق الزمني المتاح للكويت:

أمثلة على بعض المتغيرات

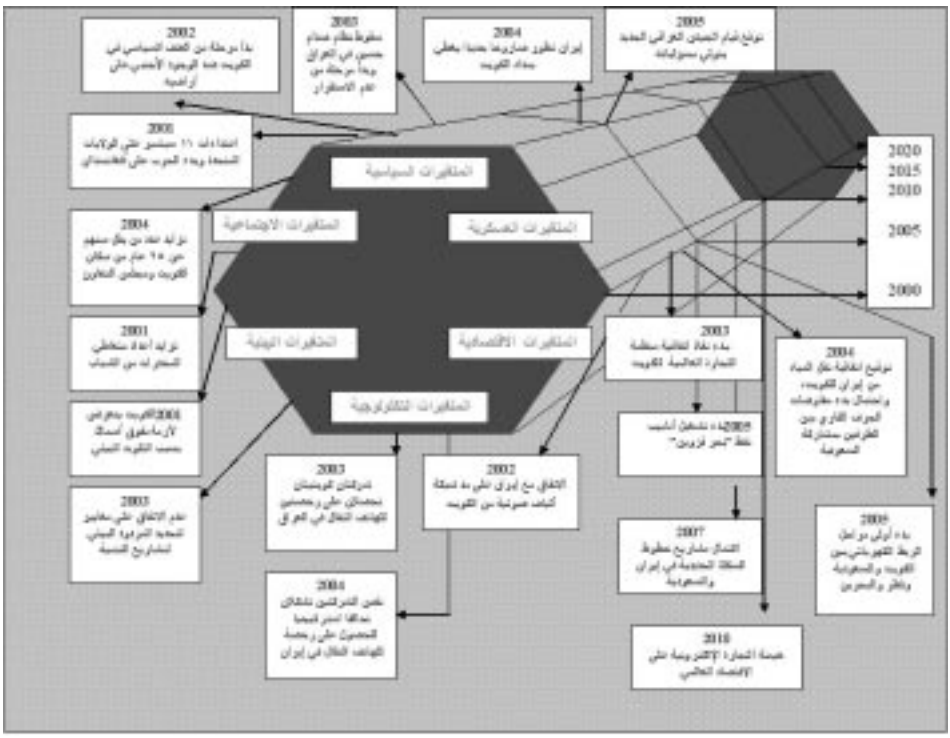

أسس الرؤية الإستراتيجية:

طرح "مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية" في مؤتمر عقدته جريدة "القبس" في أكتوبر 1998 -حول "العلاقات المستقبلية بين الكويت والعراق"- تصوره الاستراتيجي لـ "منطقة شمال الخليج الاقتصادية المشتركة" ومركزها الكويت. ولقد قدم هذا التصور على أساس أنه يمثل

الحل الأمثل لمعضلة تحقيق الأمن الوطني الكويتي بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والعسكري، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية لجيرانه الثلاثة العراق والسعودية وإيران .

وفي إبريل 1999، تمت بلورة هذا الطرح بصورة جذرية في المؤتمر الذي عقده "المجلس الأعلى للتخطيط" في إبريل 1999 حول استشراف مستقبل التنمية في الكويت، وقصد به التوصل إلى رؤية استراتيجية للتنمية في الكويت للقرن الحادي والعشرين .

وهذه الرؤية الاستراتيجية التي طرحها "المركز" لا تأخذ بعين الاعتبار عدم التنازل عن الحقوق السيادية للكويت على كل أراضيه فقط، وإنما تتيح مخرجا عمليا لاحتياجات العراق الاقتصادية المتعاظمة، مع عدم إغفال الاعتبارات الأمنية لكل من السعودية وإيران .

وفي نفس الوقت فإن تصور "منطقة شمال الخليج الاقتصادية المشتركة" يخلق للكويت دورا اقتصاديا جديدا لا يقتصر على كون الكويت ميناء فقط، وإنما يجعله أيضا رابطا بين الخليج ومنطقة حوض "بحر قزوين"، وممرا للأشخاص والسلع، ومركزا للخدمات، وتقاطع خطوط المواصلات، والاتصالات، ومركزا للمال والأعمال وللتجارة الإلكترونية، ولصناعتي التعليم والصحة، ومقرا لصناعات التكنولوجيا، وهدفا للسياحة العائلية، وممرا للسياحة الدينية باتجاه الأراضي المقدسة في الحجاز، والمزارات الدينية الشيعية في كل من العراق وإيران .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصور الاستراتيجي الجديد يتطلب لتحقيقه إصلاحات داخلية هيكلية تطال بنية توزيع النشاط الاقتصادي (بناء مناطق اقتصادية جديدة في "بوبيان" و "الجهراء")، وخطوط المواصلات (خاصة السكك الحديدية)، والاتصالات، واستخدام القوى البشرية والمالية والتنظيمية الوطنية، وسياسة التعليم والتأهيل والتدريب مما يحقق بكفاءة أكبر أهداف العدالة الاجتماعية، ويخلق فلسفة جديدة

للتنمية للكويت وهو يدخل عتبة القرن الحادي والعشرين. وهذه كلها خطوات تتم مناقشتها في ختام هذه الدراسة .

أما بالنسبة لهذه الدراسة، فإن الجديد الذي تأتي به، هو أنها تقدم تحليلا علميا مفصلا للعناصر التي تقوم عليها الرؤية الاستراتيجية للكويت. وفي هذا الصدد فإننا نقدم فيما يلي من صفحات تحليلا لهذه العناصر التي نجزم بأنها تؤيد اختيارنا لهذا التوجه الاستراتيجي للكويت. وتحليلنا لهذه العناصر يأخذ دوما بالتغيرات الاقتصادية على المستوى الاستراتيجي التي تتطور في الجوار الجغرافي والبيئة الدولية، والتي لابد للكويت أن يتفاعل معها، سواء كانت هذه المتغيرات إيجابية أم سلبية .

كما يأخذ تحليلنا بخطوات التخطيط الاستراتيجي الذي تقوم به دول الجوار الجغرافي، لتحسين وضعها التنافسي مع الكويت والذي لا بد أن له تأثير سلبي على الكويت، إن لم نقم بالتحرك لاستغلال الفرصة المتاحة لنا، وداخل نطاق الهامش الزمني المتوفر حاليا .

وحيث أنه من السابق لأوانه في هذه النقطة من الدراسة أن نسترسل في شرح هذه التطورات التي تحسم المنافسة الاقتصادية لغير صالح الكويت، فإنه من المفيد الإشارة إلى بعضها هنا، من أجل تأكيد أهمية استغلال العامل الزمني لضمان النجاح في وضع الرؤية الاستراتيجية للكويت موضع التطبيق .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصور الاستراتيجي الجديد يتطلب لتحقيقه إصلاحات داخلية هيكلية تطال بنية توزيع النشاط الاقتصادي (بناء مناطق اقتصادية جديدة في "بوبيان" و "الجهراء")، وخطوط المواصلات (خاصة السكك الحديدية)، والاتصالات، واستخدام القوى البشرية والمالية والتنظيمية الوطنية، وسياسة التعليم والتأهيل والتدريب مما يحقق بكفاءة أكبر أهداف العدالة الاجتماعية، ويخلق فلسفة جديدة

للتنمية للكويت وهو يدخل عتبة القرن الحادي والعشرين. وهذه كلها خطوات تتم مناقشتها في ختام هذه الدراسة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصور الاستراتيجي الجديد يتطلب لتحقيقه إصلاحات داخلية هيكلية تطال بنية توزيع النشاط الاقتصادي (بناء مناطق اقتصادية جديدة في "بوبيان" و "الجهراء")، وخطوط المواصلات (خاصة السكك الحديدية)، والاتصالات، واستخدام القوى البشرية والمالية والتنظيمية الوطنية، وسياسة التعليم والتأهيل والتدريب مما يحقق بكفاءة أكبر أهداف العدالة الاجتماعية، ويخلق فلسفة جديدة للتنمية للكويت وهو يدخل عتبة القرن الحادي والعشرين. وهذه كلها خطوات تتم مناقشتها في ختام هذه الدراسة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصور الاستراتيجي الجديد يتطلب لتحقيقه إصلاحات داخلية هيكلية تطال بنية توزيع النشاط الاقتصادي (بناء مناطق اقتصادية جديدة في "بوبيان" و "الجهراء")، وخطوط المواصلات (خاصة السكك الحديدية)، والاتصالات، واستخدام القوى البشرية والمالية والتنظيمية الوطنية، وسياسة التعليم والتأهيل والتدريب مما يحقق بكفاءة أكبر أهداف العدالة الاجتماعية، ويخلق فلسفة جديدة للتنمية للكويت وهو يدخل عتبة القرن الحادي والعشرين. وهذه كلها خطوات تتم مناقشتها في ختام هذه الدراسة.

تقدير أبرز المخاطر للكويت في الفترة 2004- 2010 (مراجعة لتقدير 1998) :

منظور الاحتمال الأسوأ .

المنظور الاستراتيجي للكويت حتى بداية القرن العشرين :

- كيان يقع في أقصى الشمال الغربي للخليج مما عزز قدرته على التصدي لكل الحملات المعادية ضده .

- ميناء بحري رئيسي في الخليج ومركز للتجارة العابرة .
- قوة إقليمية تمارس دبلوماسية نشطة .
- قوة بحرية متفوقة نوعيا وذات انتشار خارج الخليج .
- قدرة على توظيف الإمكانيات المالية في دعم أمنه .
- كيان يملك قدرات بشرية وتنظيمية متفوقة إنسبيا على مستوى الإقليم .

المخاطر السياسية / العسكرية :

1. التصعيد في الجبهة الدولية/الإيرانية نتيجة لرفض إيران الانصياع لمطالب المجموعة الدولية بشأن الملف النووي .
2. تزايد حدة الاستقطاب السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .
3. تزايد حدة العنف السياسي في منطقة الخليج وعدم القدرة على مواجهة العنف القادم من البيئة الإقليمية المحيطة بالكويت.
4. عدم استقرار نظرة النخب الحاكمة في العراق للكويت .
5. عدم القدرة على التوصل إلى إجراءات بناء ثقة Confidence-Building Measures (CBM) بين الكويت وكل من العراق وإيران .
6. عدم القدرة على توفير الطاقات البشرية الكافية لتخطيط وتنفيذ استراتيجية بعيدة المدى للأمن الوطني، خاصة في مجال الدفاع .
7. عدم القدرة على توفير طاقات بشرية وتنظيمية كافية للتعامل مع الأزمات .

8. عدم قدرة حلفاء الكويت الإقليميين على المشاركة الكافية في تحمل أعباء الدفاع عن الكويت ككيان يعتبر المس باستقلاله تهديدا مباشرا لأمنهم .
9. تزايد تعارض المصالح بين الكويت والمجموعة العربية .

المخاطر الاقتصادية:

1. عدم القدرة على استغلال الفرصة الاستراتيجية المتاحة - نتيجة لتحرير العراق - استغلالا كافيا بسبب تأخر توفير البنية الأساسية اللازمة ماديا وتنظيميا .
2. تأثير عدم التعاون بين السلطتين على وضع وتنفيذ وتطوير المشروعات الاقتصادية الاستراتيجية.
3. عدم القدرة على إقناع الجيران الإقليميين بنظام اقتصادي شامل للمنطقة .
4. صعوبة المنافسة مع موانئ شبه الجزيرة العربية على حصة جديدة في التجارة البحرية بين الشرق والغرب .
5. عدم القدرة على مد سوق العمل بأجيال مدربة كافية .
6. اكتشاف ونقل نفط حوض بحر قزوين إلى كل من آسيا وأوروبا، وتوقع تزايد إنتاجه في الفترة 2005 - 2010 .
7. احتمال تزايد إنتاج النفط العراقي بحلول عام 2005، وتوقع تحول العراق إلى منتج رئيسي بحلول عام 2010 .
8. عدم القدرة على تخطيط وتنفيذ استراتيجية نفطية بصورة تدعم نفوذ الكويت الدولي .
9. تزايد المنافسة إقليميا على الأدوار الاقتصادية الأخرى .

احتمالات انتاج نفط العـراق ونفط حوض بحر قزوين حتى عام 2010 :

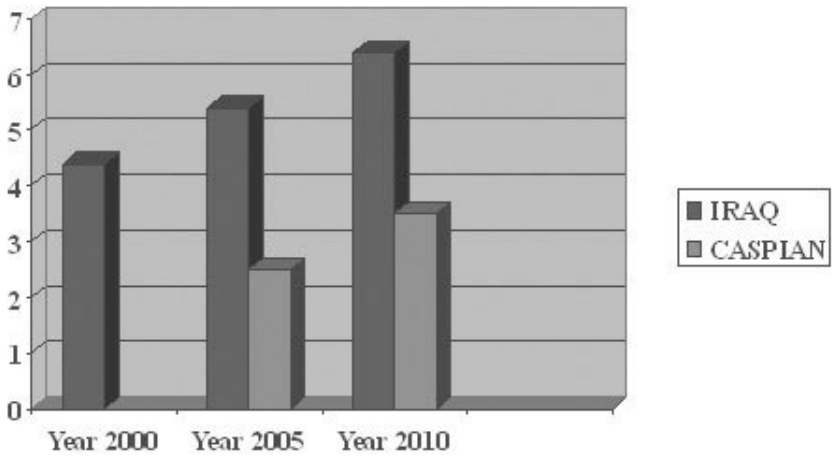

Caspian Sea Oil Proposed Pipelines (Source: Time Magazine)

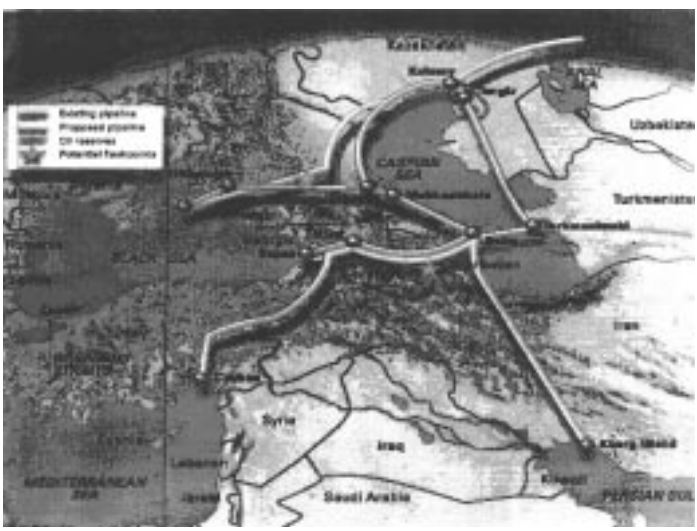

المخاطر الاجتماعية :

احتمال نشوء حالة من الاستقطاب وعدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

1. تزايد الفارق بين تفكير الأجيال الشابة وتلك التي تدير السياسة والاقتصاد والجهاز الحكومي .
2. عدم قدرة الدولة على إدامة سياسة الرفاه الحالية .
3. عدم القدرة على وضع أو تنفيذ استراتيجية جديدة للتعليم والتدريب تتفق مع متطلبات سوق العمل .
4. عدم حل قضية الحقوق السياسية والمواطنة .
5. تهميش دور المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية .
6. تزايد حدة العصبية القبلية والطائفية .
7. استمرار عدم التوازن في التركيبة السكانية .
8. عدم القدرة على مواجهة ظاهرة العنف السياسي على جبهات التعليم والوعظ والثقافة والإعلام .
9. عدم القدرة على وضع وتنفيذ استراتيجية إعلامية تتسق مع الرغبة في لعب دور دولي أكبر للكويت .

المخاطر البيئية:

1. عدم القدرة على وضع وتنفيذ معايير مناسبة و كافية لتحديد المردود البيئي لمشروعات التنمية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق منها بالجزر الكويتية .
2. عدم القدرة على رفع الوعي البيئي بصورة تكفل تنمية اقتصادية مستديمة .

3. تزايد فرص تهديد التلوث البيئي الناتج عن حركة الشحن البحري والنفطي في الخليج على المجال الحيوي .
4. عدم القدرة على التعامل مع الأزمات البيئية .
5. عدم القدرة على التعامل بصورة مناسبة وكافية مع أزمات صحية أو كوارث عامة .
6. عدم القدرة على التعامل مع الآثار بعيدة المدى للتهديدات البيئية الناتجة عن سياسة العراق السابقة بشأن تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو قمع التحرك السياسي الداخلي .
7. عدم القدرة على التعامل مع ازدياد ظاهرة التصحر .

مشروع الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت (1998-2000) :

المنظور التاريخي لمشروع الرؤية الإستراتيجية :

كتب شهاب الدين أحمد ابن أبي الربيع للخليفة المعتصم العباسي في "سلوك المالك في تدبير الممالك" : "وأركان الملك أربعة: (1) الملك (2) الرعية (3) العدل (4) التدبير. ...أما تدبير المملكة فيقوم على أربعة قواعد: (أ) حراسة الرعية.. (ب) عمارة البلدان.. (ج) تدبير الجند.. (د) تقدير الأموال... وأما المال فهو قوة الملك وعليه الاعتماد. ويحتاج (الملك) إلى ...الحث على جمعه ونموه... وأن يؤاخذ الرعية على التقصير في الاكتساب..." .

كتب أرنولد توينبي في "دراسة للتاريخ" : أن التحديات غير المادية التي تواجه الدولة ثلاثة أولها أن يكون التحدي صادرا من دولة أخرى. وثانيها أن يكون التحدي متمثلا في ضغط خارجي مستمر. أما الثالث فهو التحدي المتعلق بفوات الفرصة. أي أن الدولة لاتملك هامشا زمنيا كافيا للتفكير مطولا لإحداث تغييرات مصيرية. ومن ثم فإن التوصل إلى قرار سياسي سريع يعتبر مسألة مصيرية يتعلق بها بقاء الدولة

واستمرارها كما بينته التجربة التاريخية .

المدركات الأساسية النظرية التي تحكم عملية وضع هذه الرؤية الاستراتيجية :

- البيئة الدولية والسياق الإقليمي .
- الهامش الزمني .
- الفرصة .

البيئـــة الاقتصـــادية الدوليـــة :

تأثير اتفاقية منظمة التجارة الدولية (1) :

1. تزايد حدة المنافسة الاقتصادية خصوصا بالنسبة للكيانات الصغيرة.
2. انهيار دور الوكالات التجارية ودخول المستثمر الأجنبي في مجالي الاستثمار المباشر وغير المباشر.
3. انهيار الدعم الحكومي للصناعات والسلع والزراعة.
4. ترسخ إجراءات حماية الملكية الفكرية.
5. ضرورة دمج الوحدات الاقتصادية الصغرى في وحدات أكبر.
6. التحولات الاجتماعية المتوقعة نتيجة لهذه التغيرات.

تأثير اتفاقية منظمة التجارة الدولية (2) :

التأثير المحتمل على العمالة :

1. نمو العمالة في الكويت يبلغ 6٪ سنويا تقريبا.
2. نمو عدد السكان يبلغ نسبة 2-6٪ سنويا تقريبا.
3. يقدر عدد الوظائف المتطلبة في سوق العمل مابين10000-

15000 سنويا تقريبا.

4. بالمقارنة مع السعودية مثلا فإنه تم تقدير انضمام ما يقارب 78,7 ألف من النساء لقوة عمل وطنية إجمالها 659,9 ألف في الخطة الخمسية للأعوام 1995-2000.

5. بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي عام 2000 حوالي 12 مليون شخص، أي 14٪ من من قوة العمل (84 مليون).

6. قدر عدد العاطلين عن العمل عالميا حينئذ بـ150 مليون.

اتجاهات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي الإماراتي:

- تقوده قيادة شابة وذات صلاحيات واسعة، ورغبة بلعب دور أكبر إقليميا .
- سابقة وأثر معاهدة الحدود مع عمان حول "أم الزمول" .
- بدء تحدي التقارب السعودي/الإيراني .
- تشكيل لجان الشراكة التامة مع قطر .
- مد إمدادات الغاز حتى الهند وباكستان .
- استقطاب دبي للعمالة المدربة لمدينة التكنولوجيا .
- السيطرة على سوق المناطق الحرة، والمخزون الاستراتيجي للسلع.

اتجاهات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي السعودي:

- يطبعه تقارب إيراني/سعودي، وتنافس مع الإمارات .
- مناقشة مستمرة لدخول شركات النفط والمستثمر الأجنبي .
- نظرة أعمق لدى كتاب القطاع الخاص .
- ارتفاع أسعار النفط هو الحل القائم للعجز الحالي .

- مشكلة المرأة والعمالة الوطنية .
- عـدم القـدرة على الدفع بالاتحـاد الجـمـركي أثر على الدور القيادي للسعودية .

اتجاهات التخطيط الاستراتيجي الاقتصـادي العراقـي :

- يطبعه الاتجاه نحو إصلاح قطاع صناعة النفط لرفع الانتاج من أجل زيادة هامش القوة التفاوضية للعراق في ضوء تناقص دور قوته العسكرية .
- إصلاح القطاع الزراعي .
- التوسع في استخدام التكنولوجيا لتحسين الانتاج .
- تغيير بنية عملية إدارة التكنولوجيا .
- تسهيل حرية الانتقال والسفر من وإلى العراق .
- عقد الصفقات التجارية الكبرى عن طريق المعارض .
- محاولة تطوير البنية التشريعية للاقتصاد .

اتجاهات التخطيط الاستراتيجي الاقتصـادي الإيرانـي :

- يطبعه التوجه نحو شراكة اقتصادية إيرانية/خليجية .
- كسر الحصار الاقتصادي خاصة في قطاع النفط .
- العمل للنجاح في نقل نفط بحر قزوين جنوبا .
- التوسع في إنشاء السكك الحديدية (26,5 بليون دولار) .
- تغيير البنية التشريعية للاقتصاد .
- التوسع في إنشاء المناطق الحرة (17 منطقة) .
- نقل وتوطين التكنولولجيا .

اتجاهات التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي القطري :

- يطبعه توجه العمل لإقامة شراكة كاملة مع الإمارات وعمان واليمن .
- التوسع في صناعة الغاز .
- تكملة شبكة "دولفين" .
- التعاون الاقتصادي مع إيران في مشاريع المياه .
- تحرير الاقتصاد .

صنع القرار:

أسس تقييم القرار الوطني المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للكويت :

- أن يشخص الوضع الحالي بصورة علمية بعيدا عن السياسة .
- أن يحدد رؤية استراتيجية للكويت .
- أن يضع تصورا شاملا لكفالة الأمن الوطني بجوانبه السياسية/ العسكرية/الاقتصادية/الاجتماعية/التكنولوجية/البيئية .

- أن يحشد الموارد المتاحة للقطاعين العام والخاص في إطار استراتيجي .
- أن يقود المجتمع نحو تشكيل إجماع وطني يدعم أهداف التخطيط الاستراتيجي .
- أن يوفر آلية لتنفيذ نتائج التخطيط الاستراتيجي .

أسس وضع رؤية استراتيجية لدولة الكويت :

- تبني مفهوم الأمن الشامل .
- خلق مصالح مشتركة بين الكويت وجيرانه عن طريق ربط مفهوم الأمن بالتنمية المستديمة .
- تأسيس الاقتصاد الكويتي على التفوق التكنولوجي وتحقيق السبق فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والمعلوماتية .
- تطوير الموارد البشرية لتحقيق التفوق النوعي .
- تطوير الإدارة العامة والنظام القانوني والمصرفي .
- قيادة المجتمع نحو تحقيق هذه الأهداف .

الخيارات الاستراتيجية المتاحة للكويت :

السعي لإنشاء منطقة اقتصادية/أمنية مشتركة في شمال الخليج بين الكويت والسعودية والعراق وإيران تضم :

1. الكويت كمركز ربط لخطوط المواصلات والاتصالات .
2. إنشاء الكويت لثلاثة مناطق اقتصادية، اثنتين في الشمال وواحدة في الجنوب لخدمة المنطقة المشتركة .
3. الكويت كمركز لصناعات التكنولوجيا المتقدمة .
4. الكويت كمركز مالي وسلعي وخدمي ، ومنطقة حرة جوية، ومركز للتجارة الإلكترونية .

5. الكويت كمركز للسياحة العائلية وممر للسياحة الدينية .
6. الكويت كمركز لصناعتي التعليم والتدريب والصحة .

العوامل الاقتصادية التي تقوم عليها هذه الرؤية الاستراتيجية :

- موقع جغرافي متميز بين ثلاث تجمعات سكانية خليجية كبرى، ومنطقة زمنية متوسطة بين الشرق والغرب،ونوعية حياة مغرية للقوى العاملة المهاجرة .
- مستوى تعليمي عال نسبيا .
- مؤسسات مالية جيدة، وكوادر إدارية مناسبة .
- بنية اتصالات ومواصلات حديثة .
- توفر أيدي عاملة مدربة تكنولوجيا في الجوار الإقليمي .

متطلبات الاستثمارات السنوية في الطاقة لدول مجلس التعاون ما بين 1996-2010 :

Country	Power Generation	T/D	Total $ million
Kuwait	330	240	570
S. Arabia	2,300	1,650	3,950
Oman	80	60	140
UAE	300	240	540
Bahrain	100	60	160
Qatar	130	100	230

تقديرات قدرات توليد الطاقة المتطلبة لدول مجلس التعاون (بالميجاوات) :

Country	1990	2000	2010
Kuwait	7,428	9,859	15,54
S. Arabia	17,010	29,907	69,511
Oman	1,531	2,274	3,595
UAE	4,700	7,883	12,841
Bahrain	1,040	1,943	3,735
Qatar	1,410	2,369	4,661

العوامل التكنولوجية التي تقوم عليها هذه الرؤية الاستراتيجية :

- التفوق النسبي في البحث العلمي الجذري الذي هو الركيزة في التفوق الاستراتيجي .
- القدرة النسبية على تأسيس القاعدة التكنولوجية الصناعية لترسيخ القدرة على المنافسة الاقتصادية .
- القناعة بأن هذا هو المقترب الوحيد لحسم المنافسة الاقتصادية مع الدول المجاورة، والاضطلاع بدور اقتصادي جديد، والاستئثار بحصة من السوق الاقتصادية .

نسبة الإنفاق من الناتج المحلي على البحث العلمي في دول مجلس التعاون :

(المرجع: عدنان شهاب الدين، 1998)

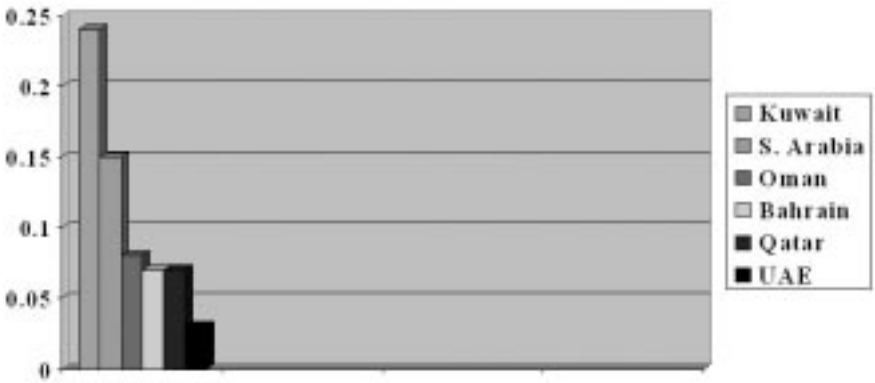

نسبة القوى البشرية الموظفة في البحث العلمي من كل ألف في دول مجلس التعاون :

(المرجع: عدنان شهاب الدين، 1998)

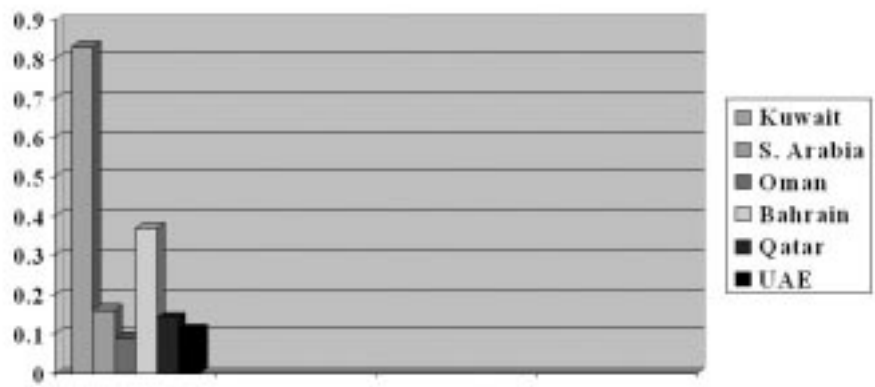

العوامل الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الرؤية الاستراتيجية:

- مناخ ديمقراطي يعطي هامشا مناسبا للمنافسة الفكرية، ونوعية حياة جذابة للكفاءات التكنولوجية الوافدة .
- أغلبية عدد السكان في مجموعة 20-25 عاما .
- أجيال ناشئة متزايدة واعية بقيمة المعرفة المعلوماتية .
- تزايد استخدام المعرفة المعلوماتية في الإدارة .
- الاستخدام الأعلى خليجيا لتطبيقات المعلوماتية .
- تزايد الوعي بالخيارات الاقتصادية القليلة المتاحة للكويت

المنطق الاستراتيجي الذي يحكم صنع قرار الرؤية الاستراتيجية:

1. مراجعة الوضع الحالي من منظور أشمل وأعمق يتجاوز حدود الكويت.
2. مراجعة فيما إذا كان هناك فكر استراتيجي يحكم التغيرات الاقتصادية في دول الجوار الإقليمي.
3. تحديد العوامل الإيجابية التي تساعد الكويت على لعب أدوار اقتصادية جديدة، والعوامل المثبطة لذلك أيضا.
4. رسم هذه الأدوار على ضوء من الواقع والتخطيط لها.
5. البدء بالإصلاحات والتغييرات الداخلية استعدادا للعب هذه الأدوار، وإلى أن تسمح الظروف الإقليمية بها.
6. تنفيذ هذه الأدوار تدريجيا وبصورة ثنائية/مشتركة .

صنع قرار الرؤية الاستراتيجية واستقطاب تأييد السلطة التشريعية والرأي العام لها :

1. وضع الرؤية الاستراتيجية كهدف لعملية التخطيط التنموي للكويت.
2. توفير رأي علمي محايد موازي.
3. توفير مسارات وخيارات محددة للقرار الرسمي.
4. توفير آلية لاستقطاب رأي السلطة التشريعية.
5. توفير آلية لدعم العملية الإعلامية المواكبة لعملية التخطيط التنموي ذاتها.
6. توفير آلية لاستقطاب الرأي العام لدعم مسارات وأهداف الخطة التنموية القائمة على رؤية استراتيجية.

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

كلمة الأستاذ
أحمد الديين

الأستاذ أحمد الديين

عضو التيار التقدمي الكويتي
دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأسْتَاذْ أَحْمَد الديين

السيرة الذاتيَّة المختصَرة .

❖❖ عُضو التيَّار التقدُّمي الكُوَيْتِي .

❖❖ **ليسانس تربية تخصص لغة عربية جامعة الكويت .**

الخبرات :

❖❖ **الأمين العام السابق للمنبر الديموقراطي الكويتي** 1999 - 2000 .

❖❖ **الأمين العام المساعد للمنبر الديموقراطي الكويتي** 1991 - 1994 .

❖❖ **كاتب صحافي في جريدة "عالم اليوم" منذ مايو** 2006، **وقبلها في جريدة "الرأي العام"، التي تحولت إلى "الراي" منذ** 1996 **إلى** 2006. **وله مقالات منشورة في العديد من الصحف الخليجية والعربية .**

مؤلفاته:

1- **الديموقراطية في الكويت: مسارها واقعها، تحدياتها وآفاقها، الكويت: دار قرطاس للنشر**، 2005 .

2- **السلف والخلف في وراثة العروش، الكويت : دار قرطاس للنشر**، 2005 .

3- **ولادة دستور الكويت ، الكويت : دار قرطاس للنشر**، 1996 .

4- **المسار الديموقراطي في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر**، 1994 .

كَلِمَة الأستاذ أحمد الديين

في بلد كالكويت يعتمد اقتصاده على مورد وحيد وناضب تصبح قضية التنمية قضية حياة أو موت، وهي ليست مجرد شعار يُرفع، وإنما هي قضية مستقبلنا كمجتمع ومستقبلنا كدولة.

وعندما نتحدث عن التنمية فإننا لا نتحدث عن تنمية اقتصادية، وإنما نتحدث عن تنمية إنسانية شاملة مستدامة يجب أن يكون الإنسان الكويتي محورها وهدفها والعنصر الأساسي فيها.

وللأسف لم تحظ قضية التنمية بالاهتمام الكافي من جانب الدولة، إذ أنّ الخطة التنموية الأولى التي أقرها مجلس الأمة بقانون في العام 1986 قبيل الانقلاب الثاني على الدستور لم تطبّق بعد تعليق عدد من مواد الدستور وحلّ مجلس الأمة، على الرغم من انفراد الحكومة بالسلطة والقرار خلال السنوات الخمس المفترضة لتنفيذ تلك الخطة. والمؤسف أكثر أنّ القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان مجلس الأمة قد أقرّه حينذاك مع قانون خطة التنمية لم يُطبق هو الآخر لأكثر من ربع قرن، وبقي مجرد حبر على ورق، وأخيراً فإنّه عندما تمّ إقرار القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2011/2010 - 2014/2013) لم يتم التزام تطبيق القانون رقم 60 لسنة 1986 على النحو الصحيح، إذ تنصّ المادة الأولى من هذا القانون على أن "توضع خطة قومية شاملة طويلة

الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتكز على الإستراتيجية العامة للدولة وتتضمن أهدافاً رئيسة محددة يمتد بعدها الزمني إلى المدى الطويل، وتنقسم هذه الخطة إلى خطط متوسطة الأجل تتفرع منها خطط سنوية تفصيلية لكل منها أهدافها المرحلية وسياسات تحقيقها وتعبأ لها جميع الموارد المالية والبشرية وتتوفر لها المرونة الكافية لمواجهة ما يجد من متغيرات أو تطورات تقتضي تعديل الأهداف المبتغاة"، حيث نجد أنّ الخطة الإنمائية الأخيرة قد ارتكزت على إستراتيجية عامة ولكن لم يتم وضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل للتنمية بحيث تنقسم إلى خطط متوسطة الأجل، وإنما جرى القفز مباشرة من الإستراتيجية العامة إلى الخطة الإنمائية للسنوات الأربع.

وعندما نتتبع الأهداف الإستراتيجية الستة للتنمية حتى عام 2035 الواردة في الإطار العام للخطة الإنمائية للسنوات (2011/2010 – 2014/2013) نجد أنّ الهدف الثاني منها يتمثّل في أنّ "القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة" وذلك ما يشرحه الإطار العام بأنّه "ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو"، وهذا ما توضح سياسات الخطة في القسم الخاص بسياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص بأنّه يقوم على "إعادة هيكلة الدور الذي تقوم به الدولة بحيث يفسح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص ليقوم بالدور الأساسي في عمليات الإنتاج والتوظيف والإدارة وتوليد الدخل. وتهدف هذه السياسة إلى نمو استثمارات القطاع الخاص بمعدلات تفوق نظيرتها في القطاع العام" و"اقتصار دور الدولة على ضمان حسن أداء النظام

الاقتصادي من خلال الاضطلاع بمهام التنظيم والرقابة والمتابعة والحفاظ على سيادة القانون والنظام والأمن وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي اللازم وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي".

ويعكس هذا الهدف والسياسات التوجّه النيوليبرالي الخطير الداعي إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي إلى أدنى حدٍّ، وهو ما أدى إلى حدوث كوارث فادحة في العديد من الدول كشفتها الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، التي وجّهت ضربة شديدة لهذا التوجّه النيوليبرالي الداعي إلى تحرير الأسواق والاعتماد المطلق على آلية السوق العمياء بإعادة التوازن، بما في ذلك أثناء الأزمات؛ وإنهاء تدخل الدولة في الاقتصاد؛ والتخلي عن برامج الرعاية الاجتماعية، حيث فرضت الأزمة الأخيرة على الأنظمة الحاكمة في البلدان الرأسمالية ضرورة إدارة الدولة وتدخلها لحلّ الأزمة.

ومن هذا المنطلق فإنّ "التيار التقدمي الكويتي" يرى عدم تقديس آلية السوق ومحاولة إضفاء طابع سحري خادع عليها في حلّ المشكلات الاقتصادية، حيث ثبت أنّ اعتماد آلية السوق من شأنه تجاهل المسؤولية الاجتماعية لرأس المال؛ وعدم تحقيق نمو اقتصادي متوازن واستغلال أنسب للموارد، وإنما الهدف منه تعظيم الأرباح. كما نرى على خلاف ما اتجهت إليه الهدف الثاني من الأهداف الإستراتيجية الستة للتنمية حتى عام 2035 وكذلك على خلاف ما ذهبت إليه سياسات الخطة الإنمائية للسنوات (2011/2010 - 2014/2013) أنّه من الضرورة بمكان الاهتمام

بقطاع الدولة (القطاع العام) في الاقتصاد وتوسيعه، وتحسين إدارته وإعادة تنظيم مؤسساته وتنشيط فعاليتها وفقاً لأصول الإدارة الحديثة، ومراقبة أدائه، وتطوير القطاع المشترك، واستثمار المال الاحتياطي العام للدولة في مشاريع منتجة من أجل رفع وتائر النمو الاقتصادي، ورفض التصفية النهائية لقطاع الدولة (القطاع العام) ومحاولات تقليص الدور الاقتصادي للدولة، وعدم تخصيص النشاطات الاقتصادية المنتجة والناجحة في القطاع العام. مع التأكيد على أهمية الدور الريادي للدولة في الاقتصاد كضمانة ليس لتعظيم الإنتاج فقط، بل وعدالة التوزيع وحماية النشاطات الخدمية الحيوية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإنّ التاريخ يكشف أنّ الصروح الأساسية للاقتصاد الكويتي والبنى التحتية والصناعات النفطية وقطاع الطاقة وتقطير المياه إنما بُنيت بمساهمة مباشرة وواضحة ورئيسية من قطاع الدولة أو القطاع العام، ولم تكن الريادة للقطاع الخاص اللاهث دوماً وراء الربح السريع ووراء تعظيم الأرباح من دون تحمّله أي مخاطرة عن خياراته الاستثمارية وبالتحلل من وظيفته الاجتماعية في توفير فرص عمل للشباب الكويتي وفي تمويل الخزانة العامة للدولة عن طريق الضرائب.

ومن هنا فإنّ انطلاق التنمية من أهداف ريادة القطاع الخاص وتقليص الدور الاقتصادي للدولة لن يحقق التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة الموجهة لصالح أوسع فئات المجتمع الكويتي، وإنما سيخدم

فقط مصالح القوى الاجتماعية المتنفذة، التي لا ترى في التنمية غير المليارات السبعة والثلاثين التي سيتم صرفها خلال السنوات الأربع للخطة!

وبعد هذه النقطة الخلافية الأساسية حول دور الدولة في الاقتصاد وريادة القطاع الخاص نجد أنّ الخطة الإنمائية تنطوي على تناقضات صارخة في سياساتها، ويكفينا المثال التالي:

حيث نقرأ أنّه من سياسات الخطة "التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو المستقر والمطرد"... وبعد صفحات قليلة نقرأ أنّه من بين سياسات الخطة سياسة مناقضة تماماً لتلك السياسة تتمثّل في "زيادة معدلات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، من خلال العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام لتصل إلى معدل إنتاج يبلغ 3,1 مليون برميل يومياً في عام 2013/2012، بالإضافة إلى الاستغلال الكامل للغازات الناتجة عن عمليات الاستكشاف والإنتاج والوصول إلى نسبة حرق لا تزيد عن 1٪ فقط مع نهاية خطة التنمية 2014/2013-2011/2010"... فكيف يمكن أن يتم التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني وفي الوقت نفسه يتمّ اعتماد سياسة زيادة معدلات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، ما يعني بالضرورة زيادة إيرادات الدولة المتأتية من القطاع النفطي؟! هذا ناهيك عما يحمله رفع معدل إنتاج النفط من استنزاف للمورد النفطي الناضب، الذي لا يزال الغموض والتساؤلات والشكوك تدور حول الحجم الحقيقي لاحتياطياته... وهذا ما يقودنا إلى التأكيد

على ضرورة أن يكون من بين أهداف التنمية الاستخدام العقلاني الرشيد وطويل الأمد للثروة النفطية وإبقائه بيد الدولة ورفض خصخصته وصد الأبواب أمام سعي شركات النفط العالمية الكبرى لإعادة هيمنتها عليها تحت غطاء اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وربط سياسة إنتاج النفط وتصديره بمتطلبات تطوير اقتصادنا الوطني واحتياجاته الفعلية؛ وكذلك ربطها بحجم الاحتياطيات النفطية الحقيقية القابلة للاستخراج، ووضع ضوابط للحد من استنزاف الثروة النفطية، وتبني سياسة وتعزيز وحدة الأوبيك في مواجهة الاحتكارات، والعمل مع بقية دول الأوبيك والدول الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط على اعتماد وحدة حسابية أخرى لمعاملات النفط الدولية بدلاً من عملة الدولار الأميركي المتآكلة باستمرار.

وغير ذلك فإنّ أي قارئ للإطار العام للخطة الإنمائية سيكتشف أنّ بعض توجهاتها يتعارض مع ما جرى إقراره من قوانين، فعلى سبيل المثال فإنّ الخطة تتحدث عن "التدرج بالنماذج الريادية مثل تخصيص عدد من المدارس والمستشفيات خلال العام الأول من خطة التنمية 2010/2011-2013/2014. وبعد نجاح التجربة تعمم وتستمر عمليات التخصيص"، بينما نجد أنّ القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص يقرر في مادة الرابعة عدم جواز تخصيص مرفق التعليم، شأنه في ذلك شأن مرفق الصحة وإنتاج النفط والغاز الطبيعي ومصافي النفط... وهذا ما يوضح بجلاء مقدار التعارض بين قانون الخطة الإنمائية والتشريعات الأخرى.

وبالإضافة لما سبق فإنّ هناك العديد من المتطلبات التشريعية والمؤسسية للخطة الإنمائية، التي لم يتم إعداد مشروعات قوانين بعضها، أو لم يتم إقرار بعض مشروعات قوانينها، أو لم يتم تأسيسها، وهناك فسحة زمنية غريبة أقرّها قانون الخطة الإنمائية مدتها سنتان من إقرار الخطة لاستكمال هذه المتطلبات التشريعية والمؤسسية، بحيث سيتم تطبيق الخطة لمدة سنتين من دون استكمال متطلباتها التشريعية والمؤسسية.

أما المفارقة الأسوأ في الخطة الإنمائية فهو عدم صحة المعطيات الإحصائية التي جرى الاستناد إليها عند وضع الخطة وأهدافها وسياساتها ومشروعاتها، حيث أنّ الحكومة لم تعتمد نتائج التعداد العام للسكان في العام 2005 لعدم صحة ذلك التعداد وما حواه من أخطاء صارخة... ولنا أن نتصور مدى سلامة التخطيط في غياب المعطيات الإحصائية الصحيحة؟!

من كل ما سبق فإنّ الخطة الإنمائية المقرّة ليست سوى برمجة ممتدة لأربع سنوات لإنفاق الميزانيات السنوية وجدولاً لمشروعات مطروحة للانجاز، وحشد من الأهداف والسياسات، التي لا تخلو من تناقض... وشتان شتان ما بين هذا وبين التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة.

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

المجتمع المدني والتنمية

الأستاذ عامر ذياب التميمي

أمين سر الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأستاذ عامر ذياب التميمي

السيرة الذاتيَّة المختصرة .

❖❖ أمين سر الجمعيَّة الكويتيَّة لحقوق الإنسان .

الشهادات العلميَّة :

❖❖ حصل على بكالوريس إقتصاد من جامعة كلاركسون في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1968 وحصل على دبلوم إحصاء من معهد التعدادات الأمريكي في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1973 .

الخبرات المهنيَّة:

- ❖❖ عمل في الإدارة المركزية للإحصاء – مجلس التخطيط خلال الفترة 1968 - 1975 .
- ❖❖ بعد ذلك عمل في عدد من الشركات الإستثمارية وذلك حتى عام 2009 .
- ❖❖ عمل مستشاراً غير متفرغ للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP في الكويت .
- ❖❖ يكتب في الصحافة المحلية والخليجية والعربية حول القضايا الإقتصادية وعدد من المسائل الفكرية والسياسية.

أنشطة المجتمع المدني:

- ❖❖ شارك في تأسيس وترأس لفترة الجمعية الإقتصادية الكويتية .
- ❖❖ شارك في تأسيس وترأس لفترة نادي الكويت للسينما .
- ❖❖ شارك في تأسيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان .
- ❖❖ انتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية الخريجين ، وكذلك في مجلس إدارة رابطة الإجتماعيين لفترات متفاوتة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المجتمع المدني والتنمية

أصبح للمجتمع المدني دوراً متميزاً في العديد من البلدان التي تتمتع بالأنظمة الديمقراطية . منظمات المجتمع المدني أصبحت تتفوق في مساهماتها المجتمعية على الأحزاب السياسية التقليدية .. وما من شك أن منظمات المجتمع المدني تعمل في مختلف القطاعات والمجالات عندما تمثل أصحاب الأعمال والعمال والمهنيين والمهتمين بالبيئة أو العاملين في مجال حقوق الإنسان أو حقوق فئات محددة مثل الأطفال أو النساء أو المعاقين .. يعني ذلك أن هذه المنظمات باتت تشمل كافة الفئات الإجتماعية في البلدان المتقدمة وعدد غير قليل من البلدان النامية .. وقد تكون منظمات المجتمع المدني ذات طابع نقابي أي أنها تسعى لتحسين الأوضاع المهنية والوظيفية والمعيشية لأعضاءها ، وهذه مسألة مشروعة ولكن في غالب الأحيان تعمل هذه المنظمات في تطوير الحياة السياسية وتتبنى هذه المنظمات قيم الحريات والمشاركة وحقوق التعبير ، كما أن الكثير من هذه المنظمات تعمل بالتوافق مع منظمات أخرى من أجل توحيد الخطاب السياسي والإجتماعي عند وقوع الأزمات وعندما تحدث مواجهات مع النظام الحاكم إذا ما تشبث هذا النظام بقرارات غير مقبولة شعبياً .

وقـد اعـتـمـد العـديد من البلدان الديمقـراطيـة أنظمـة تؤدي إلى تراخـيص أي جمـعيـة أو منظمـة مـدنيـة دون تعـقيـدات ، كمـا أن هناك حكومات توفر الدعم المالي والمعنوي لهذه المنظمات في سبيل تمكينها من مساعدة الاجهزة الحكومية في معالجة مشكلات هامة في المجتمع .. كذلك لا تشـتـرط مـثل هذه الحكومـات عـدداً مـحـدداً من المؤسـسين أو تقـديم نـظام أسـاسي مـسـبق بل يصـدر التـرخـيص بموجب نـوايا هؤلاء المؤسسين ، مـهـمـا كان عـددهم ، كمـا هـي الحـال في فـرنسـا . وقـد تبلغ أعداد هذه المنظمات الآلاف في أنحاء هذه البلدان المترامية الأطراف .

أدى تطور الأدوار التـي تلعبـهـا منظمـات المجـتمع المدني إلى تعـزيز التنمـيـة في هذه البلدان وتمكين أدوات التنمـيـة فـي تفـعـيل القـدرات لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية . لكن هل يمكن أن نزعم بأن الكويت تتمتع بقدرات متميزة لمنظمات المجتمع المدني .. ؟

بدأت حـركة المجـتمع المدني منذ عشـرينات القـرن العشـرين عندمـا تأسـست أنـدية ثقـافيـة وإجـتـمـاعيـة ، وأهـمـهـا النادي الثقـافي وتأسيس مكتبـة أهليـة بالرغم من صـغـر القـاعـدة السكانيـة في البـلاد وتدني مستويات التعليم .. بيد أن التواصل بين الكويتيين والبلدان العربية ، مثل العـراق ومصـر والبحـرين حيث توافـد الكويتيون من الشـباب للدراسـة في مـعـاهـد التعليم الثـانوي والجـامعي في هذه البلدان ، كمـا أن الكثـيـر من الكويتيين تابعوا المجلات والجرائد في هذه البلدان .. كمـا أن عـدداً من المثقـفين ورجـال الدين في مـصـر والعـراق والإحـسـاء قـدمـوا إلـى الكويت

لبث مواعيظهم وتعاليمهم الدينية .. وربما كان لهذا التلاقح الثقافي مزاياً وكذلك مشكلات مثل وفود عدد من رجال الدين المتزمتين مما عزز من التحالفات المدنية لمقاومة هذه التوجهات المتزمتة والشكوى لحاكم الكويت ، آنذاك ، الشيخ أحمد الجابر الصباح رحمه الله لوضع حد لتلك التجاوزات على قيم التسامح والتآلف المجتمعي في البلاد .

يمكن أن تشير إلى تنظيمات مدنية خلال الثلاثينات مثل نقابة سائقي السيارات والتي كانت ترفع المطالب للسلطات الحاكمة بما يتوازى بالمطالب النقابية في الوقت الحاضر . أيضا ، برزت مجموعات شبابية في أواخر ثلاثينات القرن الماضي تدعو إلى إصلاحات سياسية دفعت إلى قيام المجلس التشريعي الأول في عام 1938 وصياغة دستور للبلاد .. وبالرغم من أن هذه التوجهات الإصلاحية لم يكتب بها النجاح لأسباب عديدة منها ماهو موضوعي ومنها ماهو ذاتي ، يتعلق بالقائمين على الحركة الإصلاحية ، إلا أن ذلك يؤكد حيوية المجتمع الكويتي في ظل ظروف إقتصادية ومعيشية صعبة .. ويجب الإشارة إلى العقود الممتدة من 1920 إلى 1950 والتي تمثلت بصراع مستمر بين السلطة والفئات المتعلمة وأبناء الطبقة التجارية وأسست للحركة المطلبية في البلاد وعززت النزعات لحكم دستوري .. وتلك الفترة ، كما هو معلوم ، كانت من الفترات الصعبة إقتصادياً ومعيشياً .

كانت فترة الأربعينات من القرن العشرين فترة صعبة في الكويت وتراجعت مستويات المعيشة بفعل مشكلات هامة واجهت عناصر النشاط

الإقتصادي والأساسية ، الغوص والسفر ، حيث ضعفت تجارة اللؤلؤ بفعل منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني ، وانقطاع سبل التجارة لأسباب تتعلق بالعوامل الناتجة عن الحرب العالمية الثانية .. ولذلك كانت مستويات المعيشة صعبة لدرجة كبيرة . في ذات الوقت ، وبعد إيقاف عمل المجلس التشريعي في عام 1939 وحبس عدد من النشطاء ورحيل عدد آخر إلى خارج البلاد ، فإن العمل السياسي والمدني توقف .. لكن في ذلك الوقت كان لقيام مجلس المعارف في عام 1936 وحضور عدد من المدرسين من فلسطين ، ثم مصر ، إنعاشاً للحركة التعليمية وواكب ذلك إرسال عدد من الطلبة الكويتيين للدراسة في مصر لتحصيل الشهادة الثانوية ثم الإلتحاق بالمعاهد العليا والجامعة .. ولقد تم إرسال عدد من الكويتيين من مواليد عشرينات القرن الماضي خلال عام 1939 ، وتبع ذلك إرسال آخرين في أوائل الأربعينات وأواسط الأربعينات للدراسة الثانوية في مصر . إن من المؤكد أن إكتساب التعليم والمعرفة يؤدي إلى تفتح الأذهان وتوسع آفاق الإهتمامات لدى البشر بما يؤكد أن التنمية الإنسانية تؤدي إلى ارتفاع درجة الإهتمام بالشأن العام ، لابد أن يؤدي ذلك الإهتمام إلى تحسين القدرات البشرية ويوسع من التفاعل الإنساني.. وعندما بدأ العديد من هؤلاء المبتعثين من العودة إلى الكويت في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن الماضي سعى الكثير منهم للإنخراط في العمل العام وتأسيس الأندية الثقافية والرياضية ، والبعض الآخر حاول تأسيس منظمات سياسية ، ربما تكون امتداداً لحركات سياسية عربية مثل حركة الإخوان المسلمين أو حركة القوميين العرب .. ولاشك أن هذه الأنشطة عززت دور الكويتيين في العمل

السيـاسـي ودفعت إلى الإرتقـاء بالمطالبـات لتحسـين امكانيـات المشـاركة السياسية .

لكن التطور لدور المجتمع المدني في خمسينات القرن الماضي كان واضـحـاً وفـعـالاً وبدأت تكوينات نقـابيـة بين العـمـال ، خـصـوصـاً عـمـال النفط، وانخـرط الطلاب الكويتيـون في الجـامـعـات خـارج البـلاد في تنظيـمـات طلابيـة وتفـاعل عدد منهم مع قـوى سيـاسـيـة عـربيـة ، وزاد اهتمام الطلبة والشباب داخل الكويت بالعمل السياسي والمطلبي .. وربما إرتفعت وتيـرة هذه الأنشطة والفعـاليات وتأجج الخطاب السياسي وبلغت مستويات دفعت السلطات الأمنية في البـلاد إلى التعـامل معها بتوجس وخشـيـة حتى جاء عـام 1959 لتقـرر هذه السلطـات وقف كافـة الأنشطة الأهلية وتلغي تراخيص الأندية الرياضية والأندية الثقافية والجمعيات .. وعندمـا تحـقق الإسـتقـلال للبـلاد فـي التاسـع عشـر من يونيـو (حـزيران) 1961 وبعـد قيام عبـدالكريم قـاسم في العـراق بالمطالبـة بضم الكويت إلى العـراق توحـدت كـافـة الجـمـوع الوطنيـة حول القيـادة السيـاسـيـة وأكدت صـمـودها تجـاه تلك المزاعم غيـر المشـروعـة .. ثم بعد أن أكدت السلطة السيـاسـيـة توجـهـهـا نحـو النظام الدسـتـوري وإرسـاء قـواعـد للحـيـاة الديمقراطيـة قامت وزارة الشؤون الإجتمـاعية والعمل بالترخيص للعديد من الأندية الرياضية والمؤسسـات الثقـافيـة والنقابات العـمالية وجـمعيات النفع العـام وبذلك انطلقت حـركـة المجـتمع المدني في الكويت بشكل هام بالرغم من صغر القـاعـدة السكانية حيث لم يكن عـدد سكان الكويت في ذلك الـوقت يزيد عن 362 ألف نسـمـة منهم مـا يقـارب من 160 ألف

كويتي.. وقد ساعد على تأسيس هذه المنظمات المدنية عودة الكويتيين من الخارج الحاملين شهادات جامعية والذين كانوا تواقين لتطوير الحياة في الكويت على أسس عصرية وتعزيز العمل المهني والنقابي في البلاد. مقابل ذلك قررت الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة إصدار قوانين منظمة لهذه الأنشطة وصدر منها قانون الأندية الرياضية وقانون النقابات العمالية وكذلك الجمعيات التعاونية وأيضاً القانون 24 لسنة 1962 الخاص بجمعيات النفع العام .. وهكذا فإن التطورات التشريعية والتنظيمية مكنت هذه المنظمات المدنية من تعزيز مكانتها في المجتمع وتؤهلها للقيام بأنشطة عديدة ساهمت في تأصيل المشاركة المجتمعية في مختلف مجالات العمل العام .. كما أن تقديم الدولة الدعم المالي لهذه المؤسسات المدنية وتوفير المقار المناسبة لها عزز من أدوارها .

غني عن البيان أن رحلة عمل منظمات المجتمع المدني في الكويت لم تكن سلسة في كافة الأوقات فقد شاب الفتور علاقات عدد من هذه الجمعيات مع الحكومة في فترات محددة .. وعندما تم حل مجلس الأمة عام 1976 وعطلت الحياة الدستورية حتى عام 1981 قامت الحكومة بحل مجالس إدارات عدد من جمعيات النفع العام التي إتخذت مواقف ضد حل مجلس الأمة وإيقاف العمل بعدد من مواد الدستور ، كما تم وقف ترخيص نادي الإستقلال ، وهو نادي ثقافي جذب الكثير من الكويتيين من ذوي النزعات القومية والتقدمية خلال سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي .. بيد أن عودة الحياة البرلمانية في الثمانينات مكن من استعادة العلاقات الحميمة مع القيادة السياسية وانتعشت أنشطة

هذه الجمعيات مثل جمعية الخريجين والمحامين والمعلمين والإجتماعيين، بالرغم من استمرار تعطيل نادي الإستقلال .. ولاشك أن عمل مثل هذه المنظمات يتطلب تسامحاً من السلطات وقبولاً لدور مهم للعمل التطوعي وترسيخ مفاهيم العمل المدني تحت مظلة الحياة الديمقراطية .. ولا يمكن أن تنتعش أي منظمة تهدف إلى التأثير في الشأن العام في ظل أنظمة قمعية أو استبدادية ، كما تؤكد ذلك تجارب الأمم خلال التاريخ المعاصر .. وتكررت المشاكل بين جمعيات النفع العام الأساسية مع الحكومة بعد الحل غير الدستوري الثاني في عام 1986 وتوترت العلاقات مرة أخرى ، إلا أن المشاكل التي برزت والتي تفاقمت بعد تصاعد الحركة المطلبية منذ أواخر عام 1989 لإستعادة العمل بالدستور وأدت إلى مشاركات هامة من أعضاء في جمعيات النفع العام في تلك الحركة أدت إلى وقف عدد محدود من هذه الجمعيات ومسائلة عدد محدود من الأعضاء أو النقابيين .. وعندما جاء عام 1990 وحدث الغزو العراقي تأكد للحكومة أهمية جمعيات النفع العام التي لعبت دوراً حيوياً في مواجهة الغزو في الداخل بوسائل متنوعة وصعدت من اتصالاتها مع منظمات عربية ودولية لفضح ممارسات النظام العراقي البائد في الكويت خلال فترة الإحتلال مما ساعد على إتخاذ قرارات أممية أدت إلى تحرير البلاد .

لقد ساهمت هذه المنظمات أو الجمعيات في تأصيل روح المقاومة بين الكويتيين في الداخل والخارج ، وعملت خارج البلاد على إقامة فعاليات في بلدان عديدة عززت الإهتمام بمسألة تحرير الكويت من

الإحـتـلال . كـمـا أقـام عـدد من النشطـاء في هذه الجـمـعـيـات في عـقـد ندوات ومؤتمرات في الخارج حول المشكلات التي واجههـا الكويتيون في الداخل ومعاناة المقيمين في الخارج والتعـريف بالحقوق التاريخية للكويت مقـابل مـزاعم النظام العـراقي .. يضـاف إلى ذلك أن أعـضـاء جـمـعـيـات النفع العام شاركوا بصفتهم في مؤتمر جدة من 13 إلى 15 أكتوبر (تشرين الأول) 1990 وشاركوا في صياغة وثيقـة المؤتمر ، كذلك تم إختيار العديد منهم ضـمن الوفـود التي طـافت على بلدان عـربيـة وأجنبـيـة للتـعـريف بقضية الكويت وتعزيز الدعم العـربي والدولي لعملية تحرير البلاد . وقد كـان لإختيـار هؤلاء الأفراد من قبل الحكومـة في الطائف أهميـة للتـأكيد لشعوب وحكومات مختلف بلدان العالم بأن الكويت دولة ديمقراطية يلعب فيها العاملون في منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في صياغة العمل السياسي .. وقد أكدت هذه الوفود حيويتها ومكانتها وعززت التقييمات الإيجـابيـة للكويت في مـخـتـلف المحـافـل ، خـصـوصـاً في البلدان الديمقراطيـة العريقة .. وقد أثار عـدد من أعضاء تلك الوفود ملاحظات هامة بشأن حقـوق الإنسان في الكويت والتـجاوزات التي ارتكبت من قبل قوات الإحتلال مما أدى إلى إهتمام المنظمـات المعنية في الخارج لتقصي الحـقـائق وتوثيـقـهـا ، وقـد أبـرزت تقـارير منظمـة العفـو الدولـيـة ومنظمـة مـراقـبـة حـقـوق الإنسـان الأمـريكيـة أهمـيـة إنقـاذ الكويتـيين من براثن الإحتـلال مما عجل من إتخاذ قـرارات أممية قادت إلى تحـرير البلاد في فبراير (شباط) 1991 .

أصبح الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في الكويت أساسياً خلال العقدين الماضيين ، وبالرغم من أن الحكومة تقاعست ، أو عاندت، في إصدار تراخيص جديدة لجمعيات نفع عام فإن عدداً منها نشط تحت مظلة جمعيات أخرى قائمة ، كما هي الحال مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ، وقد تزايد الضغط الشعبي والنيابي على الحكومة لتقرر في عام 2004 حق تأسيس جمعيات جديدة إلا أنها اشترطت عدم مطالبة هذه الجمعيات الجديدة بأي شكل من أشكال الدعم المالي أو المطالبة بتوفير مقار لها من قبل الدولة .. ولا بد من التأكيد أن هذه الإشتراطات ، والتي قبلتها الجمعيات الجديدة ، مضطرة ، لا تتوافق مع أهمية دعم العمل المجتمعي من خلال هذه الجمعيات وكان من الأفضل للسلطات المختصة أن تشترط حيوية نشاط أي جمعية جديدة وتحديد حد أدنى من الأعضاء المنخرطين فيها لكي يتوفر لها أحقية الحصول على الدعم .. ومن البديهي أن تواجه العديد من الجمعيات من مشكلات في تعزيز أنشطتها إذا كانت تعاني من مشاكل مالية أو لا يتوفر لديها المقر المناسب .. ومن المعلوم أن الإشتراكات التي يسددها الأعضاء لا تكون كافية للإنفاق على مصاريف الإجتماعات واللقاءات والمؤتمرات المحلية والخارجية أو عقد ورش تدريب للأعضاء وغير ذلك من أنشطة.. صحيح أن البعض من هذه الجمعيات تحصل على تبرعات من شخصيات ومؤسسات في البلاد إلا أن ذلك ليس منتظماً وهي تبرعات متذبذبة في قيمتها ، كما أن طبيعة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في بلد مثل الكويت لم تؤسس لقيم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الخاصة بما يفعل من التبرع للنشاط العام.

وفي خضم هذه المشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني لا بد أن نتساءل عن كيفية تفعيل دورها، خصوصاً ونحن نواجه تحديات سياسية وإقتصادية هامة ، ونأمل أن تلعب هذه المنظمات دوراً حيوياً في عملية التنمية الإقتصادية..؟

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد ؟ لا شك أن هذا الدور يمثل تحديا مهما لهذه المنظمات وللدولة في آن ، حيث يتطلب الأمر أن يكون لهذه المنظمات الإمكانيات المهنية التي تؤهلها للمساهمة في تعزيز التنمية .. وكما هو معلوم أن هناك العديد من جمعيات النفع العام التي تأسست في الكويت وزادت وتيرة تأسيسها خلال السنوات القليلة الماضية حيث يقدر المسؤولون في وزارة الشؤون عدد هذه الجمعيات في الوقت الراهن بأكثر من مئتي جمعية . لكن هل يمكن للمرء أن يزعم بان كافة هذه الجمعيات تمثل المجتمع المدني وتستطيع أن تلعب الدور المواتي في إنجاز عملية التنمية ؟ هناك العديد من هذه الجمعيات التي يمكن أن تكون محدودة التأثير في المجتمع كما أن عدداً من الجمعيات الأساسية والتي تمثل قطاعات مهمة مثل المحامين والمهندسين والاقتصاديين والأطباء والمحاسبين أو الجمعيات النسوية لا تزال بعيدة عن لعب الدور الملائم والحيوي ... يضاف إلي ذلك أن عدداً من جمعيات النفع العام لا تزال محتكرة من قيادات تقليدية لم تتمكن من الخروج من شرنقتها ومفاهيمها التقليدية ولم تحاول الانفتاح على الأجيال الجديدة ... أيضا هناك جمعيات لا يزيد عدد النشطاء فيها عن عدد محدود قياساً

بأعـداد الأعضـاء فيـها ... ولا بد من الإقـرار بأن الدور الرقـابي بوزارة الشـؤون الاجتـمـاعيـة والعـمل يظل دون المسـتـوى حيث لا يوجد تقـيـيم للنشـاط بشكل دوري ويكاد يقتـصـر دور الوزارة على مـراقبـة الأعـمـال الاعتيـادية والتصـرفات المالية من خلال الجـمعيـات العمـوميـة التي تعقد مـرة في السنة لكل جـمعـيـة، ولا يتم التطرق إلي النشـاط أو نوعـيتـه أو مدى قـدرة أي مـن هذه الجـمعيات من أداء المهام وتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها. في ذات الوقت هناك جمعيات تتسم بالنشاط والحيوية وتتفـاعل مـع القـضـايا المجتـمعـية بشكل ملموس إلا أنها غـالبـا مـا تكون مـحـدودة الإمكانيـات الماليـة ولا يتـوفـر لديها المقـر المناسب . وإذا كـانت هناك مقـتـرحـات يمكن أن تطرح على المسؤولين في الدولة فهي لابد أن تتصل بالمواضيع التالية :-

أولا : أهمـيـة تعـزيز العـلاقـة المسـتـمـرة بين الجـهـات الحـكومـيـة ومـجلس الأمـة مع كـافـة التـخـصـصـات والمواضـيـع التي تتـصل بأنشطة اى منها .

ثانيا : يجب على الدولة أن تتبنى برنامجاً لدعم كافة الجمعيات أو المنظمـات وتعـزيـز قـدراتهـا وعلى أن يـربط الدعم بمسـتـوى النشـاط لأي من هـذه الجـمعيـات ودورها في أي من القطاعات المجتـمعـية... ويمكن أن يتـمثل هذا الدعم بتـوفـيـر إعـانة سنوية حيوية وتوفير مقر ملائم وربما يكون المقر ضمن مجمع موحد لعدد من الجمعيات المتقاربة النشاط .

ثالثا : تحفيز منظمات المجتمع المدني على عقد دورات أو ورش عمل لتدريب الأعضاء على ممارسة الأنشطة بشكل أكثر مهنية وتقديم الدعم لعقد هذه الورش والدورات والتي يمكن أن تستفيد من خبرات محلية وخارجية .

رابعا : الاستفادة من عدد من أعضاء هذه الجمعيات أو المنظمات في اللجان الحكومية ولجان مجلس الأمة وتوظيف الخبرات المتوفرة لديهم في تطوير أعمال الدولة وتقديم الدراسات والبحوث ذات الأهمية .

خامسا : دعم مشاركة أعضاء هذه الجمعيات في المؤتمرات المحلية والخارجية، وضمن وفود الدولة، خصوصاً في المؤتمرات واللقاءات التي تتطلب خبرات مناسبة وربما تستلزم هذه المؤتمرات تقديم دراسات في مجالات ذات صلة بأى من جمعيات النفع العام .

سادسا : دعوة أعضاء جمعيات محددة للتدارس حول المشاريع التنموية وكيفية تصحيح مسارها أو إعادة النظر بها إذا كان هناك من ضرورة موضوعية .. كما يمكن لأعضاء هذه الجمعيات أن يقدموا الآراء والمقترحات حول كيفية إنجاز مشاريع التنمية في البلاد وتحديد مسارات الإنجاز المناسبة وكيفية مواجهة العقبات والعراقيل ..

سـابعـا : توظيف قـدرات منظمـات المجتـمع المدني في عـمليـة تعـزيز المـمارسـة الديمقـراطيـة وتأهيل القيـم المعـاصرة للـمواطنة والتي تتجـاوز العـصبيـات القـبليـة والطائفيـة والعنصـرية وبما يسـاعـد الدولـة على تجـاوز التـحـديات الصـعـبـة في هـذه المرحلة من التطور السياسي في البلاد .

ثامنا : الاسـتفـادة من جـمـعيـات النفع العـام أو منظمـات المجتـمع المدني لمعالجـة المشكلات المزمنة في البلاد مثل معضلة " البدون " أو " التجنيس " أو الإسكان أو إصـلاح سـوق العـمل وتعـزيز دور القـطاع الخـاص في العـمـل الاقـتـصـادي فـي البـلاد .. كـذلك مشكلات تطوير الأنظمـة التعليميـة وتحسين جودة مخـرجاتها .. ولا شك أن مـسـألة الاسـتـفـادة من دور هذه المنظمـات أو الجـمعيـات، وكمـا أشـرنا، تستدعي الدعم المستمـر ولذلك فإن توظيف المسؤوليـة المجـتـمـعيـة للشـركات والمؤسـسـات الخـاصـة يصبح ضـرورياً وملحـاً .. ولا بد من توفير آليات لتقديم الدعم المستـمـر للجـمـعيـات النشطـة والتي تستـحق بناء على أعمـالها والتقـيـيم الذي يفـتـرض أن تقـوم به وزارة الشـؤون الاجـتـمـاعـيـة والعـمل .. كـمـا أن هذه الجـمعيـات يجب أن تقـدم مـقـتـرحـات أو برامج أنشطتها في مـواعيـد محـددة لوزارة الشؤون الاجـتـمـاعـيـة والعـمـل والتـي بموجـبـهـا يمكن تحـديد الدعـم الملائـم . ومن الأهـميـة بمكان التـأكيد على أهـمية التدريب للأعـضـاء كعنصـر مهم فـي نشـاط أي من هذه الجـمـعيـات .. ولا ريـب أن الأنشطة

الحيوية التي تقوم بها جمعيات محددة يستحق كل دعم ولا بد من تعزيز هذا الدعم دون تقتير.

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

دور التربية في إنجاح الخطة التنموية

الأستاذ د. عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة

أستاذ جامعي - كاتب صحافي في جريدة القبس الكويتية

دولة الكويت

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس: 22403105 (965) - العنوان الالكتروني: www.incm.net

P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأستاذ د. عبد المحسن عبد العزيز حماده

السيرة الذاتيَّة المختصَرة .

❖❖ أستاذ جامعي – كاتب صحافي في جريدة القبس الكويتيَّة .

العمل والخبرات :

❖❖ تخرج من دار العلوم جامعة القاهرة 1962.

❖❖ عمل مدرسا للغة العربية في ثانوية كيفان 1964/63.

❖❖ عمل وكيلا لنفس المدرسة 1966.

❖❖ عمل ناظرا لنفس المدرسة 1968.

❖❖ بعد حصوله على الدكتوراه عين مدرسا في قسم أصول التربية كلية التربية جامعة الكويت 1979.

❖❖ ترقى إلى أستاذ مساعد 1988.

❖❖ترقى إلى أستاذ 1996.

❖❖تولى رئاسة قسم الأصول أكثر من 17 عاما .

❖❖شارك في الكثير من اللجان العلمية في القسم والكلية وعلى مستوى الجامعة ووزارة التربية .

❖❖شارك في الكثير من المؤتمرات.

❖❖استقال من الجامعة 2005.

❖❖له مؤلفات في مجال تخصصه وأبحاث علمية في مجال التخصص منشورة في مجلات علمية محكمة.

❖❖كاتب في صحيفة القبس منذ 1991.

دَوْر التَرْبِيَة في إنجَاح الخطَّة التنمَويَّة

العلاقة بين الاقتصاد والتربية:

هناك علاقة قديمة بين الاقتصاد والتربية حيث لوحظ منذ العصور القديمة أن التعليم ينمو ويزدهر في الدول الغنية في حين يضعف ويتدهور في المجتمعات الفقيرة. وذلك لأن المجتمعات الغنية لديها فائض من الأموال ممكن إنفاقه على متطلبات التعليم. كبناء المدارس وإصلاح المناهج وتطويرها وتشجيع الكفاءات وأصحاب المواهب للعمل في مهنة التدريس. فضلا عن أن أبناء المجتمعات الغنية يستطيعون البقاء في المدارس فترة طويلة لتلقي العلم؛ وذلك لأن الأسر في المجتمعات الغنية تدرك أهمية التعليم بصورة أفضل من الأسر في المجمعات الفقيرة، ولديها فائض من المال يمكن إنفاقه لاستمرار أبناءها في التعليم ولأنها تستطيع الاستغناء عن خدمات أبنائها لفترة طويلة. بعكس الأسر في المجتمعات الفقيرة حيث يضطر كثير من الأطفال حتى في العصر الحاضر لترك المدارس والبحث عن العمل وهم في سن مبكرة لمساعدة أسرهم.

غير أن العلاقة بين الاقتصاد والتعليم تطورت في العصر الحاضر فأصبحت موضوع دراسة قائمة بذاتها عرفت باسم اقتصاديات التعليم. وأدى هذا التطور إلى ظهور علاقة وثيقة ومتبادلة بين الاقتصاد والتعليم بحيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. وساهم بعض المفكرين منذ القرن التاسع عشر في تطوير هذه العلاقة، أمثال كارل ماركس في كتابه رأس المال حيث أكد على علاقة التعليم بالعمال وأهمية دوره في النمو الاقتصادي. ودافع عن حقوق العمال وطالب بتحسين مستوياتهم التعليمية وظروفهم المعيشية. وكذلك المفكر آدم سميث الذي نظر إلى

التعليم في كتابه ثروة الأمة على أساس أنه عنصر من عناصر رأس المال التي تساهم في العملية الإنتاجية كالأجهزة والمباني. وكذلك ألفريد مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد، حيث نظر إلى التعليم على أساس أنه نوع من أنواع الاستثمار الوطني. وطالب ربط التعليم بحاجات قوة العمل. وأكد على أهمية التعليم في اكتساب المهارات التي يتطلبها في مختلف مؤسسات العمل والإنتاج. فمهدت هذه الآراء لظهور علم اقتصاديات التعليم في الستينات من القرن العشرين عندما قدم شولتز آراءه حول هذا الموضوع؛ فاعتبر مخرجات التعليم مصدرا من مصادر الإنتاج. حيث عد العنصر البشري المتعلم رأس مال يجب استثماره وعد الإنفاق على التعليم استثمارا فساهمت هذه الآراء بترسيخ اقتصاديات التعليم (1) .

أثر النظرة الاقتصادية على التربية:

أثبتت الدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم أهمية الدور الذي تقوم به التربية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان لهذه النظرة بعض الآثار على العملية التربوية من أهمها:

- أدت إلى إجراء تطوير شامل في صلب العملية التربوية؛ لأنها دفعت بعض المجتمعات إلى إجراء إصلاحات في الأهداف والمناهج وطرق التدريس، لتتلاءم العملية التربوية مع حاجات المجتمع ومطالب التنمية تمشيا مع المبادئ التي تنادي بها النظرة الاقتصادية.
- اختفت بعض المفاهيم والمصطلحات التربوية التي كانت شائعة، مثل العلم من أجل العلم أو من أجل المعرفة الحقة، ليحل محلها مصطلحات جديدة يتضح منها مدى تأثر التربية بالنظرة الاقتصادية.

- أمثلة هذه المصطلحات، تمويل التعليم وتكلفته، ربط التعليم بالعمل والإنتاج، الاستثمار في العنصر البشري، عائدات التعليم. بدأ ينظر إلى التربية ليس على أنها غاية في حد ذاتها. بل أداة فعالة لتساعد على إعداد المواطن إعدادا سليما ليقوم بدور إيجابي في تقدم مجتمعه.
- أدت هذه النظرة إلى ظهور صراع بين رجال التربية المعارضين لهذه النظرة والمؤيدين لها؛ لخشية بعض رجال التربية من أن يؤدي تسلط عقلية رجال الاقتصاد المادية على التعليم إلى أن يصبح التعليم عبدا لاقتصاديات الدولة. فيسخر لخدمة إعداد القوى العاملة التي يحتاجها ميدان العمل ويتجاهل الأهداف والوظائف الخلقية والفكرية المهمة للبشرية. وقد تلاشى ذلك الصراع بعد توضيح أن اهتمام التربية بالاقتصاد لا يلقي اهتمامها بالجوانب الخلقية والاجتماعية والإنسانية.

تطور مفهوم التنمية:

لاشك أن مفهوم التنمية قد تطور وتنوع متأثرا بما كان يسود الفكر العالمي في التطلع نحو التحديث ومواجهة مشكلات التخلف. حيث كان التركيز في البداية على القطاعات الاقتصادية وقطاعات الإنتاج السلعي وقياس حصادها بمعيار الناتج القومي الإجمالي وما يطرأ عليه من تأثر بالنمو والجمود والتخلف. وبعد أن تبين أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وحده لا يكفي لتحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان، ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية أو الشاملة والتنمية البشرية؛ أي الاهتمام بما يهم البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم برز مفهوم التنمية المستدامة (2).

ومن المعروف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتمد في تقاريره الدورية عن التنمية مصطلح التنمية البشرية أو الإنسانية ليحل محل مصطلح التنمية الشاملة منذ 1990 . وذلك للتأكيد على أن هدف التنمية هو تحقيق احتياجات الإنسان ومتطلباته وتوسيع ثقافته للاستفادة من التنمية والمساهمة فيها. والتأكيد على أن احتياجات الإنسان ومتطلباته تتجاوز الجوانب المادية إلى الجوانب المعنوية مثل الانتماء والمشاركة والشعور بالأمن والعدل وتكافؤ الفرص في الأخذ والعطاء (3).

ويرى تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 على أن النقص في الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي جعل أزمة التنمية من الأمور المعقدة. بحيث أصبح أي إصلاح يستهدف بناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن تمتد جهود الإصلاح إلى جوانب متعددة من المجتمع. فلم يعد الإصلاح الجزئي كافيا بل يجب أن يمتد الإصلاح إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ورأى التقرير أن نقص الحرية والحكم الصالح من الأسباب الرئيسية لفشل عملية التنمية البشرية والإصلاح. (4). فجميع تقارير التنمية البشرية الصادرة من الأمم المتحدة منذ عام 1991 وحتى 2010 تعد الحقوق والحريات الإنسانية من أهم مكونات التنمية البشرية، وأن التنمية البشرية لا تكتمل دون التمتع بهما.

وهكذا يتأكد لنا أن السياسات والإجراءات المالية والاقتصادية قد تشكل شرطا ضروريا للتنمية البشرية، لكنه ليس بكاف إذا لم تتلاءم معه العوامل التي يتضمنها التنظيم المجتمعي. ومن ثم يتوقف الناتج النهائي للتنمية البشرية على نوع الخلطة بين السياسات المالية والاقتصادية من

ناحية والسياسات الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى.ليكون الهدف النهائي من التنمية البشرية تمكين المواطن والكادحين والفقراء بصفة خاصة من الحصول على أجور وخدمات تعينهم على مطالب حياتهم (5).

الإنسان هدف التنمية ووسيلتها:

وفي ضوء التطور لمفهوم التنمية يتضح لنا أن الإنسان سيصبح الهدف النهائي للتنمية وغايتها، وسيظل العامل الأهم في عمليات التنمية وأنشطتها. فالإنسان هدف التنمية وهو صانعها في نفس الوقت. فالعمران والتقدم والتنمية من صناعة الإنسان ومن أجل الإنسان وأن التنمية للبشر ومن البشر. كما يستدعي مفهوم التنمية البشرية، التنمية المستدامة. ألا يقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة زمنية محددة، بل يجب التحسب إلى الأفق الزمني البعيد والتفكير في حالة الأجيال القادمة وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها. وكيف يجب أن نضمن لها حياة كريمة. فليس من العدل أن يستهلك الجيل الحالي أو يستنزف ثروات المجتمع ويستمتع ببحبوحة من العيش، مخلفا للأجيال المقبلة ميراثا من نضوب الموارد أو ضمورا في إنتاجيتها أو تركة ثقيلة من القروض المالية والديون الاجتماعية والثقافية . (6)

أهمية التعليم في إنجاح خطة التنمية:

يرتبط نظام الاقتصاد الحر ببعد المعرفة فيما عرف باقتصاد المعرفة، فترتب على ذلك التغير في الميزة النسبية لعوامل الإنتاج. حيث طغت فيها المعرفة ورأس المال البشري وإبداعاته على عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض والرأسمال المادي، فأدى ذلك إلى قيام اقتصاد يعتمد

اعتمادا كبيرا على المعرفة. ومن ثم أصبحت المعرفة الجديدة والمتجددة أغلى مكونات الإنتاج وأكثرها عائدا. ولاشك أن للتعليم وسياساته وتوجهاته دورا بالغ الأهمية في هذا السياق من خلال تنمية رأس المال المعرفي وتجديده وتراكمه وتطوير قدرات الأفراد والجماعات ورفع مستوياتهم الإنتاجية . (7)

وتظهر نظرية تنمية الموارد البشرية كيف يزيد التعليم من إنتاجية البشر وقدراتهم على الإيداع بما فيه على الصعيد الإنتاجي بحيث يخلق فرصا جديدة أفضل لعملية الإنتاج. فالارتقاء بالتعليم يؤدي إلى زيادة كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى، من خلال تفعيل انتشار أثر التحسن الذي يحدثه في العامل البشري باعتباره عنصر إنتاج. بالإضافة فإن تحسين الكفاءة التي يحدثها التعليم سيساعد على احتواء انخفاض إنتاجية رأس المال المادي وتعويضه نتيجة لاستمرارية تراكمه (8)

ولقد أجريت كثير من الدراسات لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية في التربية، فبينت نتائج تلك الدراسات أن التربية يمكن أن تقوم بدور مهم في زيادة النمو الاقتصادي. عندئذ بدأ رجال الاقتصاد والتعليم ينظرون إلى التربية على اعتبار أنها نوع من أنواع الاستثمار وليست مجرد خدمة استهلاكية. ومن الدراسات التي أجريت لمعرفة أثر التعليم في عملية الإنتاج دراسة بابي التي أكدت أن هناك عاملين أساسين من عوامل الإنتاج يلعبان دورا مهما في زيادة الإنتاج وهما قوة العمل وقدرات الأفراد أو مهاراتهما الكامنة. وهذان العاملان يتم تحسينهما عن طريق التعليم. لأن التعليم سيؤدي إلى جعل الأفراد أكثر تقبلا للاكتشافات والابتكارات، وسيكون لديهم قدرة للارتقاء بجودة العمل واستخدام التكنولوجيا في تبسيط إجراءات العمل وضمان كون الأفراد الذين تقع

عليـهم مسـئوليـة اتـخـاذ القـرار يملكون مـعـرفـة تحـمـيـهم من الوقـوع في أخطاء تشكل خطورة على سلامة المؤسسة التي هم مسئولون عنها . (9)

وهكذا أصبح من الصعوبة حصر عملية التنمية كما جرى عليه العرف الاقتصادي على أساس أنها قناة تمر فيها المدخلات لتؤدي إلى مخرجات، دون معرفة ما يقع بينهما في قناة التنظيم الاقتصادي أو صندوقه بمؤسساته واستثماراته ومشروعاته. ودون معرفة العوائد المترتبة على ذلك من القيم الاقتصادية الناجمة عن تفاعل المدخلات مع ذلك الكيان الاقتصادي المتوسط بينهما وبين المخرجات. ويرى بعض الخبراء أن صندوق العمليات المتوسط بين المدخلات والمخرجات ليس صندوقا اقتصاديا بحتا؛ بل هو صندوق من التنظيم المجتمعي تتمثل فيه قيم التراث والحداثة وعلاقات الشرائع الاجتماعية والقيم الدينية ومواقع العمل وحوافزه وعلاقات الشعب بالسلطة وعلاقات النخب بالجماهير وسياسات العدل الاجتماعي وتوزيع الثروة ومستويات التوافق والتناقض الاجتماعي إلى غير ذلك من ديناميت التدافع البشري. فهذا التنظيم هو الذي يحكم في نهاية المطاف مسيرة التنمية البشرية. (10)

المهام الاقتصادية للتربية:

ولكي نوضح أهمية دور التربية في عملية التنمية من الأفضل أن نشير إلى بعض الوظائف التي تستطيع التربية أن تقوم بها،ويتضح منها كيف تستطيع التربية أن تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية والتقدم الاجتماعي. ومن تلك الوظائف البحث العلمي، وتستطيع التربية من خلال هذه الوظيفة أن تساهم مساهمة فعالة في تنمية المجتمع وتقدمه. وذلك عندما تمكن التربية الطلاب من إدراك أهمية البحث العلمي وكيف ساهمت البحوث في تنمية المجتمعات وتطويرها؛ كتطوير

الإنتاج الزراعي والصناعي عن طريق البحوث العلمية المناسبة، ومعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق البحث العلمي. وتمكين الطلاب من فهم الطريقة التي يتبعها العلماء في إجراء البحث العلمي، ابتداء من اختيار مشكلة البحث وتحديدها حتى الوصول إلى النتائج، والوسائل التي يتبعونها للوصول إلى تلك النتائج ومعالجة الكثير من العقبات التي تعترض طريقهم.

وعندما تمكن التربية الطلاب من إدراك أهمية البحث العلمي وتعرفهم بالطرق والخطوات التي يتبعها العلماء في إجراء البحوث، كاستخدام العقل ومناهج المحاولة والخطأ والقياس والاستقراء والتجريب، وملاحظة العلاقات والتعميم وصولا إلى القانون؛ فإنها ستساهم في تنمية تفكيرهم وتنقلهم نقلة نوعية من مجرد التفكير التقليدي الذي يعتمد على الحفظ والتلقين والتكرار والاجترار من نصوص الماضي والحاضر إلى واقع الحياة بجوانبها المادية والطبيعية والإنسانية. ومن ثم سيتمكن الإنسان من خلال فهمه للعلم الحديث ومناهجه الفكرية أن يتفهم خصائص العصر وثقافته بجوانبها الإيجابية والسلبية وأن يوظف العلم والمعرفة لتحقيق حياة أفضل . (11)

ومن الوظائف الأساسية التي تقوم بها التربية لتساهم في عملية التنمية، التفكير بإيجاد نظام تربوي قادر على اكتشاف الموهوبين والمتفوقين والعمل على تنميتهم. فمن المعروف أن كثيرا من المواهب الإنسانية ستموت إذا لم تمتد إليها يد الرعاية والعناية في الوقت المناسب. فهذه المواهب لا تتفتح لوحدها؛ بل لابد من توفير الظروف والعوامل التي تساعد على اكتشافها وتنميتها. ولاشك أن حقل التعليم من أهم الوسائل أمام المجتمعات لتحقيق هذا الغرض. ومن المؤكد أن

هذه المواهب إذا نمت ستكون من الدعائم الأساسية لتحقيق التقدم للمجتمع. وإذا عرفنا أن معظم الاكتشافات والمخترعات العلمية التي يشهدها عالمنا المعاصر يرجع الفضل في اكتشافها إلى قدرة أولئك الموهوبين، الذين استطاعوا أن يحققوا هذا التقدم العلمي. أدركنا أهمية الدور الذي تقوم به التربية في إعداد هذه الفئة.

كما يعد إعداد المعلمين من الوظائف المهمة التي تقوم بها التربية وتستطيع من خلالها أن تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية؛ وذلك لأن المعلمين هي الفئة الاجتماعية الأكثر قدرة على نشر العلم والمعرفة وتنمية السلوك والأخلاق، وسيتعلم على يدها جموع أبناء المجتمع الذين سيعملون في مختلف مجالات التنمية. لذا يجب التفكير جيدا بحسن اختيار هذه الفئة والبرامج الجيدة التي تعدهم الإعداد الجيد وأساليب الرعاية الجيدة التي يجب أن توفرها الدولة لهم؛ حتى يتمكنوا من فهم رسالتهم وكيف يؤدوها بنجاح.

كما تستطيع التربية أن تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية من خلال إعداد القوى البشرية الفنية التي يحتاجها ميدان العمل والإنتاج؛ وذلك من خلال إكساب الطلبة المهارات والخبرات والمعارف والأخلاق التي يحتاج إليها مجال العمل في العصر الحديث؛ علما بأن مجال العمل في العصر الحديث أصبح من الأمور المعقدة والصعبة، لأنه يحتاج إلى قدرات عميقة ومهارات واسعة. وذلك بسبب التجديد المستمر والتطور السريع الذي يحدث على وسائل العمل والإنتاج. لذا أصبح إعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة يحتل موقعا مهما في عملية إنتاج السلع والخدمات والمعرفة بحيث تصبح وسيلة ووسيطا لتحسين مستويات التنمية البشرية. (12)

وهكذا أصبح فهم أجهزة العمل الحديثة والعمل عليها من الأمور التي تلقي على التربية بمسئوليات كبيرة تطالبها بالمراجعة المستمرة لبرامجها ونظمها لتتمكن من متابعة التغيرات التكنولوجية المتجددة لتزويد الطلبة بالمهارات والقدرات التي تحتاجها ظروف العمل الجديدة. ويجب أن تقوم التربية أيضا بإكساب الطلبة بعض المبادئ الخلقية والقيم والمواقف والاتجاهات التي يجب أن يتحلى بها الإنسان في مجال العمل. وذلك لأن نجاح التنمية يتطلب أن يكون لدى الإنسان كثيراً من الجوانب الخلقية والروحية والوجدانية التي تدفعه لحب العمل والإخلاص فيه وحب التقدم والتطور إلى جانب ما يمتلك من مهارات ومعرفة.

كما تستطيع التربية أن تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية من خلال قدرتها على تكوين بعض العادات الاقتصادية الجيدة لدى الطلاب، وذلك عن طريق تقديم المناهج والأنشطة الدراسية التي تهدف إلى تنمية إحساس الناشئين ببعض المشاكل الاقتصادية التي تواجه مجتمعهم للتعرف عليها وتنمية أهمية البحث في معالجتها. وتنمية الكثير من العادات الاقتصادية السليمة التي يحتاج إليها الناشئون في مستقبل حياتهم ليكونوا جمهورا من المستثمرين أو المستهلكين الجيدين. لتفادي الأخطار الاقتصادية التي تنشأ من سوء الاستهلاك أو سوء الاستثمار. ولكي يكون المواطن مستثمرا أو مستهلكا جيدا يجب أن تنمى فيه بعض العادات والقيم التي تساعد على تكوين المستثمر أو المستهلك الجيد. كتنمية قدرة الإنسان على تنظيم الميزانية الخاصة وحسن توزيعها، وتنمية القدرة على أهمية الادخار وخطورة الإسراف والتبذير، وتنمية أهمية التعاون وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومحاربة الأنانية والجشع والكسب الغير المشروع. فسيؤدي تنمية مثل هذا السلوك والعادات والالتزام بها إلى تحسين الإنتاج وتوفير الرخاء

وتجنيب المجتمع من الشرور والأزمات الاقتصادية التي قد تتسبب بانهيار المجتمع.

أهمية التخطيط في عملية التنمية:

من الصعوبة تقييم التجربة التخطيطية بمعزل عن تقييم مسار التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها وأهدافها واختياراتها، علاوة على ذلك فقد فرضت عملية التنمية ذاتها أسلوبها ومشكلاتها على التخطيط، من حيث نطاقه ومداه وأساليبه وأدواته، بل وتنظيم أجهزته ومستوياته وآفاقه الزمنية . (13)

ولن تستطيع التربية أن تنجح في تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية التي أشرنا إليها بدون تخطيط. لذا يجب أن يقتنع المجتمع بأهمية التخطيط ويضع الترتيبات اللازمة لنجاح عملية التخطيط بصفة عامة والتخطيط التربوي على وجه الخصوص. والتخطيط التربوي لا يقتصر اهتمامه بتنمية كمية التعليم بل سيهتم أيضا بنوع التعليم وتحسين مستواه. أي أن يربط الاهتمام التوسع الكمي في التعليم ونوعية التعليم فيراعي بعدي الكم والكيف معا(14). وهناك بعض الخطوات التي يجب أن تتبع لربط التعليم بخطة التنمية فمن أهم تلك الخطوات:

1- إنشاء جهاز للتخطيط ليقوم بإجراء دراسات شاملة على المجتمع، ليتعرف على ظروف المجتمع وإمكاناته وما يواجه من مشكلات وتحديات.

2- وفي ضوء هذه المعرفة توضع مشاريع الخطة، ويجب أن تتضح من تلك المشاريع المدة الزمنية للخطة والأهداف التي ينوي المجتمع تحقيقها سواء كانت بعيدة الأجل، أي التي ينوي تحقيقها خلال عشرين عاما أو أكثر أو قصيرة الأجل. كما

يجب مـعـرفة الـوسـائل الـتي سـتـتـبع لـتـحـقيق أهـداف الخطة ، كالمشـاريع الـتي ينوي المجـتـمع تحـقـيـقـهـا زمـن الخطة، ودور كل قطاع من قطاعـات المجتمع كقطاع التـجارة والـصناعة والزراعـة والخدمات والقطاع العام والخاص.

3- يكمن دور الـتـربيـة في إنجـاح خطة الـتنمـيـة في إعـداد البـحـوث العلمية وإعداد القوى البشرية .

أمـا بالنسـبة للبـحـوث العلمـية و لكـي يكون لها دور فـاعل في إنجـاح الخطة التنموية، يجب أن تكون تلك البـحـوث قـادرة على فـهم مـشكلات الدولة السيـاسـيـة والاقتـصـادية والاجـتـمـاعـيـة وقـادرة على مـعـالجـة تلك المشكلات. وقـادرة على فـهم جـوانب الـقـوة والضـعف في المجـتـمع وقـادرة على دعم نواحي القوة ومعالجة السلبيات.

أمـا بالنسـبة لتوضيح الدور الذي ينبـغي أن يقوم به التعليم لإعـداد القـوى الـبـشـرية التي تحـتـاج إليـهـا خطـة التنمـيـة علينا مـراعـاة بعض الشروط لتحقيق ذلك، ومن أهمها:

- دراسـة واقع الـتـعليم القـائم؛ لمـعـرفة مـدى قـربه أو ابتـعـاده عن تحقيق أهداف التنمية.
- دراسة أوضـاع القوى العـاملة في المجتمع في مستوياتها المختلفة الدنيا والوسطى والعليا. لمعرفة مدى حاجة مشاريع الخطة إلى القـوى العـاملة بمختلف مـسـتـوياتهـا. سـواء حـاجـتـهـا في الوقت الراهن أو حـاجـتـهـا في مـسـتـقـبل سنوات الخطة. وقـد تـسـفـر الدراسـات عن فـائض في القـوى العـاملة في بعض الـقـطاعـات ونقص في قطاعات أخرى. فيجب معالجة مثل هذا الخلل.

- ثم توضع الخطة التـربوية في ضـوء هذه الاحـتـيـاجـات والاعـتبـارات. وقـد يتطلب إحكام ربط التـعليم بمطالب الخطة التنـموية؛ إعـادة النـظر في الأهداف التـربوية القـائمـة والمناهج الدراسيـة وطرق التدريس وإعـادة بنائهـا من جديد لتـتـلاءم مع متطلبات الخطة الجديدة.
- ويجب الاهتمـام بعمليـة التدريب أثناء الخدمـة، وذلك لأن اتسـاع المعلومـات والمعـارف والتطور السـريع الذي يحـدث في مـجـال التكنولوجيـا الحديثة وخاصة فيما يتصل بأدوات العمل والإنتاج الحـديثة. يجعل من الصعوبة الإحاطة بها أثناء فتـرة الدراسـة. فضـلا عن أن ظروف التغير السـريع في العصـر الحديث ستؤثر في وسائل العمل والإنتاج. ومن الطبيعي أن يترتب على هذا كله أن تكون بعض المعلومـات والمعـارف التي اكتـسـبـهـا الفـرد أثناء دراسـتـه قـديمة وبحـاجـة إلى تجـديد. وهنا يأتي دور التـدريب الذي سيكون الغـرض منه إتاحـة فـرصـة أمـام العـاملين للاطلاع على مـعلومـات ومعـارف جـديدة لم يتـمكنوا من الاطلاع عليهـا أثناء فترة الدراسـة. وتمكينهم من متـابعة التغيرات التي تحـدث في العـالم، وتمكينهم مـن اكتسـاب المهارات والمعلومات ليتـمكنوا من التـعـامل بصـورة جـيـدة مـع الأجـهـزة والمعـدات والوسـائل الحديثة.
- كما يجب معـرفة مدى مشاركة المرأة في عملية التنمية، والتعرف على العقبات والمشكلات التي تعيق مساهمتها مساهمة فعالة في مجال العمل والإنتاج والعمل على تذليل تلك الصعوبات.
- كما يجب أن تقلل مؤسسات التعليم من المساحة الكبيرة الممنوحة للتـعليم النـظري، وتهـتم تلك المؤسـسـات وبرامـجـهـا بقطاع التكنولوجيـا الحـديثة وتكسب الطلاب المهارات الأساسية لفهم

تلك التكنولوجيا والتعامل معها. وتهتم بتنمية التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات . (15)

اهتمام المجتمع الكويتي بالتخطيط والتنمية:

إن التـخطيط أمـر ضـروري للتنمـيـة وهو من مـسـتلـزمـاتهـا .ومن الصعوبة إيجاد تنمية بدون تخطيط؛ لأنه عامل أساسي في رسم برامج التنمية ومشاريعها. وإذا أخذنا مفهوم التخطيط على أساس أنه نوع من التدخل السريع الإرادي والواعي للدولة في الشأن الاقتصادي لتسريع عملية التنمية، أي أن التخطيط هو تغير إرادي مقصود ومخطط له من قبل الدولة، بهدف السيطرة على التغير وتوجيهه لتحقيق أهداف الدولة المنشودة. ويأتي هذا التغير نتيجة لتخطيط شامل لمعرفة إمكانات الدولة ومشكلاتها وتوجيه الإمكانات نحو تحقيق أهداف الدولة (16). في ضوء هذا التصور نستطيع أن نقول أن دولة الكويت تمتلك تجربة جيدة في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي تمتد على ما يزيد عن نصف قرن. ومن الممكن أن تكون الكويت خلال هذه الفترة استطاعت أن تبني كوادر اقتصادية وتخطيطية جيدة وأن تكتسب خبرات ومهارات جيدة في مجال التخطيط والتنمية.

بدأت تجـربة الكويت بالاهتـمـام بالتـخطيط والتنمـيـة منذ أوائل الخمسينات. وجاء هذا الاهتمام نتيجة ارتفاع دخل الدولة من النفط في أعقاب اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط العاملة في الدولة عام 1951 حيث ارتفعت الإيرادات من 11 مليون دولار عام 1950 إلى 68 مليون دولار عام 1951 وذلك بعد ثورة مصدق. وفرض هذا الارتفاع المفاجئ على الدولة أن تفكر في أساليب جديدة في الإنفاق فبدأت تفكر في التخطيط للإنفاق. فأسست يومئذ "مجلس الإنشاء" وأناطت به تنسيق

الإنشائي والعمراني في البلاد وخاصة فيما يتعلق في الخدمات والمنافع العامة والبنية التحتية للدولة. لهذا يعد مجلس الإنشاء أول جهاز للتخطيط المركزي في الكويت، وقدم أول برنامج للتنمية مدته خمس سنوات 1953/52- 1957/56وخصصت له ميزانية قدرها (5،159) مليون دينار(17) وظل هذا المجلس يعمل حتى أوائل الستينات.

وفي أوائل الستينات وبعد الاستقلال أوصت لجنة البنك الدولي بإجراء تغيير في جهاز التخطيط ليتلاءم التخطيط مع الظروف الجديدة التي طرأت على الدولة. ومن أبرز نواحي القصور التي لوحظت على جهاز التخطيط القديم، عدم تمثيل الوزراء فيه وافتقاره إلى جهاز فني وإداري يمكنه من القيام بالأبحاث التي يحتاج إليها المخطط لوضع خطة إنمائية ولتنسيق برامج الوزارات المختلفة ولوضع نظام أولويات ضمن حدود مالية واضحة المعالم. ولهذا أنشئ مجلس التخطيط عام 1961. وأصبح مسئولا عن رسم السياسة السكانية والاقتصادية والاجتماعية ووضع برامج التنمية والإشراف على تنفيذها. وقام المجلس بتعداد 1965، و1970 و1975 إلى آخر التعدادات السكانية. كما أجرى كثيرا من البحوث والدراسات والإحصاءات المهمة. كما قام بوضع الخطة الخمسية الأولى والثانية، 1968/67- 1972/71، و1977/76- 1981/80 وظلت تلك الخطط مشاريع لم تصدر فيها قوانين. مما يدل على أن الدولة تريد من تلك الخطط برامج تسترشد فيها الحكومة أكثر من خطة تلتزم بتنفيذها. وانتقدت غرفة التجارة عدم تنفيذ الخطة بقولها؛ إن الخطة ولدت مشروعا وانتهت كذلك. صحيح أن نسبة لا بأس بها من المشاريع المدرجة فيها قد أقيمت وأن معدلات الاستثمار التي تحققت بالفعل خلال تلك الفترة تجاوزت الخطة (المشروع) وطموحها، ولكن لا يعتبر هذا ظاهرة صحية؛ لأنه جاء بفضل حتمية التطور من جهة وبفضل زيادة

إنتاج النفط وارتفاع أسعاره.فهذه المعدلات لا يمكن أن تستمر.لذا يجب إيجاد الدوافع والفرص والتخطيط لها؛ لضمان تناسقها والاستفادة من الأموال المستثمرة لتنميتها.فآن الأوان لوضع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ترسم لنا خطوات الخمس المقبلة بعلمية وموضوعية وتضع حدا للتذبذبات الضارة في الاقتصاد الكويتي،وتمنح الدولة والقطاع الخاص نوعا من الاستقرار المرتكز على المعرفة المسبقة . (18)

صدور الخطة الجديدة بقانون:

من المعروف أن جميع الخطط السابقة التي أجراها مجلس التخطيط لم يصدر فيها قانون.بل كانت مجرد برنامج عمل للحكومة تحاول الحكومة أن تسترشد به أثناء عملها. والخطة التي صدرت بقانون هي خطة 1985 والخطة الجديدة 2011/2010 - 2014/ 2013. وقد وافق مجلس الأمة والحكومة على هذه الخطة وصدرت بقانون في الجريدة الرسمية الكويت اليوم عدد 964 بتاريخ 2010/2/28 قانون رقم 9 لسنة 2010 الخاص بالخطة الإنمائية 2011/2010- 2014/2013. وجاء صدور القانون مع نهاية العام الأول من الموافقة عليها في المجلس. ونلاحظ أنها صدرت بعد انقطاع دام خمسة وعشرون عاما لم تشهد الدولة فيها خطط إنمائية ولا نعرف أسباب هذا الانقطاع.

ومن المؤسف لم أجد حتى الآن دراسة جيدة تقيم هذه الخطة، ربما لأنها جديدة ولم يتمكن الكثير من قراءتها قراءة جيدة واستيعابها. لذلك ما نجد من كتابات وأحاديث حول هذه الخطة عبارة عن مقالات وآراء متسرعة قد لا تعبر عن مستوى فكري ناضج. فيصفها البعض أنها ليست خطة إنمائية تهتم بالتنمية البشرية بل هي مجرد مشاريع إسمنتية أو كونكريتية. والحقيقة إذا كانت الخطة تشتمل على مشاريع لبناء

المساكن والطرق والمستشفيات والمدارس الجديدة. فهذه مشاريع تهم الإنسان. لأن اهتمام الخطة بهذه الجوانب يعني أنها ستهتم بتوفير الرعاية السكنية والصحية والتعليمية والطرق التي سيسير فيها الإنسان وستؤدي بالتالي إلى إسعاد الإنسان وتحقق له الرفاهية، علاوة على أن هذه المشاريع ستوفر فرص عمل لكثير من الشباب.

تقارير التنمية البشرية لدولة الكويت:

بالنسبة لاهتمام دولة الكويت لإعداد تقارير وطنية حول التنمية البشرية، فقد تم إعداد التقرير الوطني الأول لدولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك عن حالة التنمية البشرية في دولة الكويت لعام 1997. واحتوى على أبرز الأداء للتنمية البشرية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وتمحور حول خصوصيات المجتمع والاقتصاد الوطني لدولة الكويت. وفي عام 1999 تم إعداد التقرير الثاني للتنمية البشرية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة، وركز على موضوع تعزيز التنمية البشرية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي كانت قد بدأت في ذلك الوقت. وفي 2001 تم إعداد التقرير الثالث وكان حول موضوع الاقتصاد المبني على المعرفة. ولم يكتب لهذا التقرير أن يخرج إلى النور. وفي عام 2002 بذلت محاولة أخرى لإعداد تقرير رابع للتنمية البشرية وكان حول "التعليم رائد التنمية" ولم يكتب لتلك المحاولة النجاح.

ومنذ ذلك التاريخ توقف العمل عن إصدار تقرير وطني للتنمية البشرية ، وتم الاتفاق بين دول مجلس التعاون على أن يعد تقريرا موحدا حول أوضاع التنمية البشرية بدول المجلس وذلك في عام 2004. وشاركت دولة الكويت ممثلة في وزارة التخطيط مع دول المجلس في

دراسـة ووضع منهـجيـة لإعداد التـقـرير الموحـد للتنمـيـة الـبـشـرية لدول مجلس التعاون واستغرق العمل حوالي ثلاث سنوات تم فيها إعداد تقرير أولي للتنمية البشرية لدول المجلس ولم يصدر هذا التقرير بشكل نهائي. وفي عام 2007 تم الاتفاق بين دول المجلس على العودة مـرة أخرى إلى إصـدار تقـارير وطنيـة للتنمـيـة الـبـشـرية لـكل دولة على حـدة. وفي عـام 2010 اقترحت الأمـانة العـامـة للمـجلس الأعلى التـخطيط أن تقوم إدارة التنمية البشرية بالقيام بإجراءات متعددة لإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية . (19)

الأهداف الإستـراتيجيـة بعيـدة المدى للتنمـيـة في دولة الكويت 2035:

تحاول الخطة الجديدة أن تصور أن للدولة رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تريد الوصـول إليهـا في عـام 2035. فهي تـريد أن تتحـول الكويت إلى مـركـز مـالي وتجـاري جـاذب لـلاسـتـثمـار. يقـوم القطاع الخـاص فيـه بقيادة النشـاط الاقتصـادي، يذكي فيـه روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتـاج في ظل جـهـاز دولـة مـؤسـسـي داعم، يرسخ الـقـيم ويحـافظ على الهـوية الاجتماعيـة ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة ويوفـر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

وتعبـر هذه الرؤية عن مجموعـة من المعاني والطموحات من أهـمها؛ اسـتـعـادة الدور الريادي والإقليـمي لدولة الكويت كـمـركـز مـالي وتجـاري، إحيـاء الدور المحـوري للقطاع الخـاص الكويتي في قيـادة التنـمـيـة. إعـادة بناء أدوار هامـة ومـخـتلفـة للدولة وأجـهـزتهـا ومـؤسـسـاتهـا بما يوفـر نجـاح عـملية التنـمـيـة. سواء سن التـشـريعات المناسـبـة أو توفيـر البنيـة التحـتيـة. توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية الهادفة إلى ترسيخ

قـيم المجـتـمع والحـفـاظ على هويتـه وتحـقـيق العـدالة و تدعـيم النظام الديمقراطي.

وفي ضوء هذه الرؤية تتمثل الأهداف الإستراتيجية للتنمية حتى 2035 فيما يلي:

1- زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن. فيـرمي هذا الهـدف إلى رفع مـعـدلات النمـو الاقـتـصـادي للقطاعـات غـيـر النفطيـة، بما يحـقق زيادة دخل الفـرد مع استقرار المستوى العام للأسعار. ويعد تنويع القاعدة الإنتاجية من القطاع المالي والتـجـاري والخدمـاتي مكونا رئيسـيا لتنويع مصادر الدخل. ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية وتنويع الأدوات الاستثمارية لتعمل على تحويل الكويت إلى مركز إقليمي للصناعة المالية.

2-القطاع الخاص يقـود التنمـيـة وفق آليـات مـحـفـزة. ويسـعى المخطط من خـلال هذا الهـدف إلى تهيـئـة الظروف والآليـات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب. وقد يتطلب تحقيق ذلك تقليص هيـمنـة القطاع العـام تدريجيـا وزيادة مـسـاهمـة القطاع الخاص. وتوفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بمشاريعه. وتطوير الأطر التشريعية وإزالة كافة المعوقات الإدارية والتنظيمية وتسهيل إجراءات الاستثمار أمام القطاع الخاص، واستكمال مشروعات البنية التحتية بما يضمن سهولة استخدامها من جانب المستثمرين. مع الأخذ في الاعتبار بعين العدالة الاجتماعية وتملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعـزيـز الدور الإنتـاجي للطبـقـة الوسطي في دعم التنمـيـة. لحماية الطبقات الأخرى من تسلط الطبقة الرأسمالية.

3-الهـدف الثـالث ، دعم التنميـة البـشـرية والمجـتـمعـيـة. تكتـسب التنميـة البـشـرية والمجتـمعـية أهمـيـة خـاصـة لارتبـاطهـا ببناء الإنسـان ومكوناتـه وهويتـه وولائه وانصـهـاره في المجـتـمع. كـمـا ترتبط بالنظم والآليات التي تساهم في تحسين رفاهية الإنسان وتوفـيـر أسـبـاب الحـيـاة الكريمة له من خـلال الخـدمـات الاجتماعية المختلفة. وهنا تبرز أهمية تطوير منظومة التعليم والتدريب لدورها في تنمية الإنسان وتوفير احتياجات سوق العمل. كما تبرز أهمية البحث العلمي الذي يساهم في تطوير كافة قطاعات التنمية. بالإضافة إلى أهمية تطوير الخدمات الصحية وتطوير نظم الرعاية والتنمية الاجتماعية. والاهتمام بدور المرأة وتطوير الرعاية السكنية ومجالات الثقافة.

4- الهدف الرابع ، تطوير السياسة السكانية لدعم التنمية: ويركز هذا الهدف على تنظيم النمو السكاني للمواطنين والوافدين، بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين. ويهتم بإحداث نقلة نوعية في سوق العمل عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين الخاص والعام. كما ستهتم بتطوير قوة العمل الوطنية وتدريبها وتأهيلها بالكوادر الوطنية المدربة. إلى جانب تحسين نوعية العمالة الوافدة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة بالإضافة إلى المحافظة على سمعة الكويت في المجتمع الدولي.

5- الهدف الخامس ، الإدارة الحكومية الفعالة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية وما يرتبط بها من تأكيد على مفاهيم الشفافية والنزاهة في المجتمع والاقتصاد. واتخاذ الإجـراءات الكفـيلة بذلك. ويتطلب تحـقـيق ذلك إعـادة هيكلة الأجهزة مؤسسيا وتنظيميا وإلكترونيا لتحسين الخدمات العامة

وخـدمـات قطاع الأعـمـال وتخـفـيض حـجم الإدارة الحكومـيـة وإعـادة تشكيل أدوارها. وتفـعـيل وظيـفـة التـخطيط بكافـة مستوياته وآجاله في المجتمع وكافة أجهزة الدولة . (20)

ملاحظات على أهداف الخطة:

نلاحظ أن الخطة الجديدة وضعت رؤية إستـراتيـجـيـة تتطلع أن تصل إليـــهـــا الدولة في عـــام 2035. ثم وضـــعت أهداف الخطة والسـيـاسـات التي يجب أن تتـبع للوصـول إلى تلك الرؤية التي ترى أن الوصـــول إليـهـا ضـــرورة لا غنى عنهـا. ولاشك أن منطلقـات الخطة وأهدافها العامة وكذلك السياسات والإجراءات التي تقترح أنها تنوي أن تتـبـعـهـا واضـحـة ومـحـددة، ولكن هل من السـهـولة الوصـول إلى هذه الأهداف الطموحة والتغيرات التي تطالب أن تحدث في المجتمع لتحقيق تلك الأهداف.؟ فهي تسعى لتحويل الكويت لمركز مالي وأن يكون للقطاع الخاص دوراً كبيراً في التنمية وأن يكون للمرأة مشاركة فعالة وأن يتغير أسلوب الإدارة في الدولة وتسن التشريعات ويتغير النظام التربوي، ولكن حتى الآن لم يحدث من هذا شيء وقد مر ما يقرب من عام على بداية الخطة. وهل يعني هذا أن الخطة بدأت تتعثر.؟

الاستفادة من تقرير توني بلير.

الواقع أن جزءا كبيرا من أفكار هذه الخطة مستمد من دراسات سابقة. ولا عيب في ذلك ولا ضرر فالمخطط من الضروري أن يستفيد من الدراسات والبحوث التي أجريت. ومن الدراسات التي استفادت منها، دراسة أجرتها مؤسسة استشارية عالمية يرأسها توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق، وقد كلفت الكويت هذه المؤسسة إعداد خطة وقد حملت عنوان" الكويت بحلول 2030" ويرى بلير أن الكويت بحاجة

اليوم أن تتخذ قرارا جوهريا بشأن مستقبلها، فتاريخها عظيم وإمكاناتها هائلة. لكنه يرى إن تلك الإمكانات لن تتحقق والمواهب ستبدد إذا استمرت السياسات الحالية. فالكويت لا يمكنها أن تستمر في هذا المسار، فإما أن تغير اتجاهها وإلا التراجع هو مصيرها، ويرى أن النظام السياسي أصبح مشلولا وعاجزا عن اتخاذ القرارات الصعبة بسبب الطريق المسدود الذي تشهده دوما العلاقة المتوترة بين الحكومة ومجلس الأمة. ويرى أن الحكومة لا ينقصها توضيح الرؤية فهي مدركة للتحديات التي تواجه الدولة. ولكن ينقصها وضع الرؤية في وضع التنفيذ والممارسة. ويرى أن الكويت تواجه تحديات كبيرة من أهمها تزايد التعداد السكاني بمعدل الضعف بحلول عام 2030 والإجراء المتبع الحالي الذي يتمثل في استيعاب ما يقارب 80٪ من القوة العاملة في القطاع العام برواتب عالية وبظروف عمل مريحة لم يعد أمرا قابلا للاستدامة. وأن معدل الإنفاق الحكومي سيعمل على تحويل الفوائض المالية الحالية إلى عجوز مالية في غضون 5 إلى 8 سنوات ويتوقع في حلول 2030 سيحدث تقلبات في أسعار النفط قد تؤدي إلى انخفاض أسعاره. ثم يقدم مجموعة من المقترحات لإخراج الكويت من الأزمة التي تعيشها، أسماها رؤية من أجل الكويت 2030 ومن هذه الإصلاحات: إحياء روح المبادرة في اقتصاد الكويت ويتطلب ذلك إزالة القيود عن القطاع الخاص والسماح له بتشكيل حصة أكبر في الهيكل الاقتصادي للدولة، وتقليص الروتين الكويتي، ويجب الاهتمام بتطوير الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز، والعناية بتطوير رأس المال البشري، وبناء ديمقراطية ناجحة، والعناية بنشر ثقافة واعية متسامحة والاهتمام بالأمن . (21)

الاستفادة من دراسات غرفة التجارة والصناعة

ونلاحظ أن بلير اعترف في هذا التقرير أن الكويت لا تنقصها الدراسات بل ينقصها اتخاذ القرار. لذلك فقد استفاد من الدراسات التي كانت متوافرة في الدولة، منها الدراسات التي أجرتها عرفة تجارة وصناعة الكويت، حيث ترى الغرفة أن الكويت منذ أن بدأت في تصدير النفط وهي تحاول تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل للدولة، فالدراسات التي أجرتها وبرامج الحكومة وخطط التنمية فيها تدعو إلى توسيع القاعدة الإنتاجية لتخفيف الاعتماد على النفط وخلق اقتصاد متوازن، ومع ذلك اتسعت درجة اعتمادنا على الإيرادات النفطية وتعمقت لتصبح مساهماتها 60٪ في الناتج الإجمالي و94٪ في الإيرادات العامة للدولة. لذا ترى الغرفة أن الوضع الاقتصادي للكويت حرج جدا وتحذر من تأجيل الإصلاح لأن الانتظار ترف لا يحتمل مخاطره، لأن الكويت تعتمد على مصدر وحيد للدخل وناضب، وإن فرصتها لعبور الجسر نحو اقتصاد ذي قاعدة اقتصادية منعة ومتوازنة هي فرصة محدودة بأفق زمني يرتبط بعمر احتياطاتها النفطية الذي تختلف حوله التقديرات اختلافا كبيرا. وبالرغم من التوافق الظاهري بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقوى السياسية على الدعوة للإصلاح، إلا أن المواقف الفعلية لهذه الأطراف تسير أحيانا عكس اتجاه الإصلاح. لأن الإصلاح يتطلب اتخاذ قرارات تترتب عليها أبعاد سياسية واجتماعية صعبة وغير شعبية. وترى الغرفة لمعالجة هذا الخلل لابد من التعامل مع الإصلاح على اعتبار أنه مشروع وطني يستهدف مصلحة الكويت العليا ويتعلق بمستقبلها ومعيشة أبنائها وأجيالها القادمة وأمنها الخارجي والاجتماعي والسياسي. ومشروع وطني بهذه الأهمية يستحق أن يتخذ لتحقيقه قرارات غير شعبية صعبة. يتطلب إصدارها قدرا كبيرا من المصارحة والمغامرة السياسية الجريئة ووعيا شعبيا، على أن يبدأ الإصلاح

الاقتصـادي بتعـزيز القـطاع الخـاص وتقـويتـه. ليتـفـرغ القـطاع الحكومي للأمن والسـيـاسـة والقـضـاء والإدارة ويهـتم القطاع الخـاص بالصـحـة والتـعليم والعـمـران والتـجـارة. وسـيكون التـعـاون بـين القطاع الحـكومي والخاص من أهم العوامل التي ستؤدي إلى نجاح عملية التنمية.

وترى الغـرفـة أن تنويع مـصـادر الدخل وتوظيف الإيرادات النـفطيـة جسـرا للانتقـال نحو اقتصاد إنتاجي متوازن، ظل هدفا بلا إسـتراتيجية وأمـلا تحـبطه هيـمنة القطاع العـام. إلى أن أعـاد صـاحب السـمـو في أكتـوبر2004 عندمـا كـان رئيس مـجلس الـوزراء إطلاق الرؤية التنمـوية الهـادفـة إلى جـعل الكويت مـركـزا مـاليـا وتجـاريـا .وشكل مـجلس الوزراء فـريق عـمل يتولى كافة متطلبات المركز ومقومات نجاحه.وتكليف جهة اسـتشـارية عـالميـة بهـذه الدراسـة. وعلينا أن نعـمل بسـرعـة على توفيـر شـــروط النجـــاح لهـذه الـرؤية ومن أهـم تلك الشـــروط. تحـريـر أنشـطة المصارف والاستثمار والتأمين. الانفتاح التجاري وما يرتبط من سياسات ومفاهيم، توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المشجعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإعادة النظر في نظام الإقامة والكفالة وإيجاد أجهزة قضائية متخصصة بالمنازعات المالية والتجارية. تعزيز مبادئ الإدارة والممارسات السليمة في القطاعين العام والخاص، محاربة الفساد المالي والتجاري، السعي لجعل الكويت محطة أساسية إقليمية لخطوط الطيران العالمية مع تطوير المطار والموانىء ومـــراكـــز الحـــدود(22). ويلاحظ أن الخطة استفادت كثيـرا من الدراستين السابقتين وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص. ويؤكد تقرير لجنة التنمية البشرية الصادر من المجلس الأعلى للتـــخطيط على أهمـــيـــة دور القطاع الخـــاص في التنمية، لذا يرى أن مفهوم الحكم الرشيد ينبغي أن يرتكز على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وقيامها بدور المشرف والمنظم لاقتصاد

السوق، الذي يؤدي فيه القطاع الخاص وآليات السوق الدور الأساسي. وهذا التحول يواجهه كثيراً من الصعوبات في الدول النامية. لذا لم تتمكن غالبية الدول النامية من تحول الحكومة إلى أداة إشراف وتنظيم. واتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل القواعد والإجراءات ونظم القيم التي تظمن أن تكون الممارسة والأداء سواء للحكومة والقطاع العام أو الخاص على قاعدة العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والشفافية ومعايير الجودة والكفاءة . (23)

التقييم الدوري لإنجازات الخطة:

وطالبت الخطة ودراسة بلير والغرفة بإصلاح التعليم العام والعالي والتدريب وأهمية ذلك في تحقيق أهداف الخطة. وسنشير إلى ذلك في خاتمة الدراسة. أما الآن سنشير بشكل موجز إلى التقييم الدوري لإنجازات الخطة، التي تجريه الجهات المعنية لمعرفة أهم المعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة وكيف يمكن التغلب عليها. حيث أشار قانون إصدار الخطة في المادة التاسعة أن تقوم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتنسيق مع الجهة التي يحدها مجلس الوزراء في إعداد نظام شامل لمتابعة تنفيذ الخطة لدى الجهات الحكومية، يتم بموجبها رصد اتجاهات حركة المتغيرات وتقييم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية للتأكد من اتفاقها مع التوجهات والأهداف المقررة واقتراح الترتيبات المناسبة.

وقد عقدت لجنة التنمية البشرية والمجتمعية المكلفة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عددا من الاجتماعات واللقاءات مع الجهات المختصة في تنفيذ مشاريع الخطة، لمعرفة مدى جاهزية تلك المشاريع. وتبين من خلال تلك اللقاءات أن هناك صعوبات تعترض تنفيذ تلك

المشاريع منها:

أولا : صعوبات من الجهات الحكومية المنفذة تتمثل في :

1- عدم الإعداد الجيد للمشروعات وعدم وضوح المقومات المطلوبة لحسن تنفيذها.

2- عدم وجود معايير واضحة للتمييز بين المشاريع النمطية والمشاريع الداعمة للسياسات.

3- اقتصرت مبادرات المشاريع على صحائف محدودة البيانات لا تظهر رؤية واضحة للمشروع وأسس حساب تكاليفه والمخصصات السنوية اللازمة له، وعدم وضوح آليات التنفيذ ولا وضوح الانسجام بين السياسات العامة والسياسات الفرعية والأهداف المشمولة في صحائف عدد من المشاريع.

4-الإدارة العامة لا يتوفر فيها كامل القدرات والمهارات والدراية اللازمة لإعداد وتنفيذ المشروعات المشمولة بالبرنامج لتحقيق المستويات المطلوبة من الإنجاز في مختلف دورة المشروع.

5- لا يتوفر للجهات المنفذة آليات مبتكرة لتنفيذ ما يخصها من مشاريع ماعدا جامعة الكويت ومعهد الأبحاث.

6- أكدت معظم الجهات التي اجتمعت إليها اللجنة أنها أعدت الدراسات اللازمة لمشاريعها ولما طلبت اللجنة الإطلاع عليها فلم تتسلم اللجنة أية دراسات.

7- لم تتلمس اللجنة وجود إلمام ودراية كافية لدى قياديِّ الإدارة العامة بما يخص أجهزتهم من مشروعات ومدى أهمية هذه المشروعات في تنفيذ أهداف خطة التنمية.

ثانيا: صعوبات تتصل بالأمانة العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، منها:

1- إن أسلوب التخطيط التأشيري الذي اعتمدته خطة التنمية يفترض أن يكون برنامج عمل الحكومة هو الأداة التنفيذية للخطة بما يشمله من سياسات فرعية ومشاريع. ولكن اللائحة الداخلية تضع مهام تطوير البرنامج و المتابعته ضمن اختصاصات لجنة السياسة العامة والتنمية الإدارية والأمانة العامة للمجلس، فنتج عن ذلك عدم وضوح دور ومهام اللجان الأخرى في متابعة ما يقع ضمن اختصاصاتها.

2- لاحظت اللجنة وجود مركزية في الأمانة العامة في مرحلة تنفيذ ومتابعة البرنامج، ووجود فجوة في المعلومات وانخفاض في مستوى التنسيق بين قطاعات الأمانة العامة مما لم يمكن قطاع شئون المجلس من توفير رؤية واضحة ومعلومات كافية للجان كل فيما يخصه .

3- إن اعتماد مبادرات المشاريع من جانب الأمانة العامة وإدراجها في برنامج عمل الحكومة دون توافق واضح مع وزارة المالية نتج عنه فجوة تمويلية بين التكاليف التقديرية وما تم اعتماده في الميزانية، مما أدى إلى حالة عدم يقين لدى الجهات المنفذة بشأن تنفيذ مشروعاتها.

ثالثا : صعوبات تخص وزارة المالية مثل:

1- أدى غياب الدراسات اللازمة للمشاريع الداعمة للسياسات وعدم وضوح أسس احتساب تكاليفها وبرمجة تنفيذها إلى تخفيض مخصصاتها التمويلية، لأن وزارة المالية اعتبرتها تتعارض مع سياساتها التمويلية.

2- أوضحت وزارة المالية أن التنسيق معها في مختلف مراحل مشروعات التنمية لم يكن بالمستوى المطلوب الذي يوفر الفهم المشترك بينها وبين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط،

مما انعكس سلبـا على قناعـة الوزارة بتـخـصـيص التـمـويل المطلوب للمشاريع . (24)

خاتمة وتوصيات:

في ختام هذه الورقة أود أن أقدم بعض الملاحظات والآراء:

1- من الواضح أن الخطة الجديدة بذل فيها جهداً جيداً لتتلاءم مع مشكلات الكويت الحاضرة والمستقبلية. ويلاحظ أن هناك جدية لتحقيق أهدافها. ولعل استفادتها من الدراسات السابقة أعطاها عمقا في صياغة الأهداف ورسم السياسات. ولعل الدراسة التقويمية التي أجريت لمعرفة مدى جاهزية مشاريع الخطة وجاهزية الجهات الحكومية لتنفيذها دليل على المتابعة الجادة ومعرفة الصعوبات التي قد تعرقل تحقيق الأهداف والتفكير بالوسائل الممكنة لتذليل العقبات. صحيح أن نتائج الدراسة أثبتت وجود عقبات كبيرة قد تصل إلى الفوضى وتعرقل تنفيذ المشاريع. ولكن هذا هو الأسلوب الصحيح.

2- إن الطريقة التي تتبعها الحكومة في زيادة المرتبات والعلاوات والبدلات المختلفة بطريقة مبالغ فيها وغير مدروسة والهدر من المال العام يمثل مظهرا من مظاهر تبديد الثروة وتفريطا واضحا بمستقبل الأجيال القادمة. وهذا ضد مبدأ التنمية المستدامة الذي يعد ركنا أساسيا في مفهوم التنمية البشرية. ويتناقض مع ما نادت به الخطة الجديدة، حيث رأت في مقدمتها أن التخطيط والتنمية هما ضرورة حياة وأساس بناء

وضـمان مـستقبل أبنائنا وأحفـادنا وأجيـالنا القـادمة. فـمن يهتم بالأجيـال القادمـة لا يبدد ثروة الدولة بهذه الطريقـة العشـوائية. فمفهوم التنمية البشرية يستدعي ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التـحسـن على الجيـل الحـالي من المواطنين في فـترة زمنيـة مـحـددة، بل يجب النـظر إلى الأفق الزمني البـعـيـد إلى حـالة الحياة للأجيال المتعاقبة وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحـاجـاتها. فليس من العدل أن يسـتنزف الجيل الحـالي الموارد الإنمائية للدولة ويستمتع ببحبوحة من العيش، ويخلف لـلأجيال القـادمـة ميـراثا من نضـوب الموارد وتركـة ثقـيلة من القـروض المالية والديون الاجتماعية والثقافية. فيجب التفكير بالتنمية المستـدامة التي نتمكن من خـلالها اختـيار نوعيـة الحـياة التي يمكن الحـفـاظ عليـها لأجيـال كثيرة حيث تلبي حاجات الأفراد بطرق عادلة.

3- ظهـر الاهتـمـام بالتـعليم والتـدريب بالخطة والدراسـات التي اعتـمدت عليـها، سـواء دراسـة بلير أو الغـرفة. فـالكل ينظر إلى التعليم على أسـاس أنه مكون مهم من مكونـات الخطة والتنمية. وبرز اهتـمـام الخطة بالتـعليم فـي أكـثـر من جـزء، في الأهداف حيث أكـدت الخطة في الهدف الثـالث للخطة الذي يهـتم بدعم التنمية البشرية والمجتمعية. أكدت على أهمية تطوير المنظومة التعليـمية والتدريب لدورها في تنمية الإنسـان الكويتي وتوفيـر احتياجات سوق العمل كما أبرزت أهمية البحث العلمي لقدرته على المسـاهمـة في كافـة قطاعـات التنمية. كمـا أشـارت الخطة إلى التـعليم في الجـزء المخـصص عن الوضع التنمـوي الراهن، فأشـارت إلى بعض الاسـتنتاجات والتحديات التي تواجه التعليم

العـام مثل الحـاجـة إلى رفع مستويات تحصيل الطـلاب وتقليل نسبـة الهدر والتسرب من مـراحل التعليم. كمـا أشارت إلى بعض الاستنتاجات والتحديات في التعليم العالي. وأشارت إلى التعليم في الجزء الثالث المخصص للسياسات. فبالنسبة إلى سياسات التعليم العام طالبت بإعادة صياغة سياسات منظومة التعليم في جـمـيع مـسـتـوياتهـا، الطالب والمعلم والمدرسـة والمناهـج وطرق التـدريس ووسـائط تـكنولوجـيـا التـعليم. ويتـفق هذا مع مـطالب الإستراتيـجـيـة التعليميـة.أما بالنسبـة لسياسـات التعليم العـالي فقدمت مجموعـة من التوصيات للتعليم الجـامعي والهيئة مثل، ضرورة أن يسعى التعليم العالي لتحقيق الملاءمة بين مخرجات التـعليم الجـامـعي وأهداف الرؤية الإسـتـراتيـجـيـة لدولـة الكويت لتـتـحـول إلى مـركـز مـالـي وتجـاري ، وتحـسين جـودة التـعليم الجامعي وترقيـة الجوانب النوعية للعملية التعليميـة. التنوع في التعليم الجامعي وتعدد مؤسساته وفتح بـاب المنافسة بينـها على أسس أكـاديميـة. والتـعـاون مـع المؤسـسـات الأكـاديميـة العـالميـة المرموقة. استحداث تخصصات جديدة في الهيئة بما يتناسب مع توجهات الخطة. استحداث تخصصات جديدة في مجال الدراسـات الماليـة والمصـرفـيـة، حـصـر الاحـتـيـاجات التـدريبيـة للمـجـتمع وتحـديثها كل عـامين. رفع كفـاءة العـملية التعليمـية لمعـالجـة نسب الـرسـوب العـاليـة. كمـا أوصت بالاهتـمـام بالبحث العلمي.

وهناك مـلاحظات أبدتها لجنة التنمية البشرية المهتمة بمعرفة مـدى جاهـزية مشـاريع التنمـية، ومن مـلاحظاتها على سياسـات التعليم العـام، منهـا أنهـا تتضـمن عـددا مـن المشـاريع لا ترقى أن تكون مـشـاريـع ويفـتـرض أن تكون من المهـام. وطالبت بإحـيـاء

المجلس الأعلى للتعليم وإنشاء مركز التقييم والقياس وتطبيق مشروع الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات في التعليم. ومن ملاحظاتها على سياسات التعليم العالي ، أنها تشتمل على مشروعات مهمة تم إعدادها بشكل أفضل من سياسات التعليم العام وتعالج بعض جوانب التطوير في منظومة التعليم العالي، فيم يخص توظيف الأبحاث والاستفادة منها.

4- يركز الهدف الثالث للخطة على دعم التنمية البشرية والمجتمعية، أي أنها ستسعى لتحقيق كل ما يحتاج إليه الإنسان ليحيى حياة سعيدة وكريمة في مجتمعه. سواء توفير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتصل بالنظم السياسية يتطلب تحقيق هذا الهدف توفير النظام الذي يدافع عن حرية الفرد وحقوقه السياسية والشخصية. ومن المعروف أن المجتمع الكويتي يطبق النظام الديمقراطي منذ الاستقلال،غير أن تجربتنا الديمقراطية واجهت بعض المشاكل، منها ضعف أداء المجلس واهتمام بعض الأعضاء بالمصالح الخاصة وإهمال المصالح العامة والتركيز على بعض قضايا هامشية وإهمال القضايا المصيرية وهناك من يرى أن الانتخابات نمَّت التعصب الفئوي في المجتمع. كما واجهت تجربتنا الديمقراطية أزمات كثيرة بين الحكومة والمجلس أدت إلى حل المجلس مرات متعددة. ويرى بلير أن النظام السياسي أصبح عاجزا ومشلولا نتيجة التأزم القائم بين مجلس الأمة والحكومة ووصولها إلى طريق مسدود، ويرى أن هذا الجمود أعاق التنمية في الكويت وطالب بإصلاحات في كل من الحكومة والمجلس لبناء ديمقراطية فاعلة. وقد يكون سبب هذه

الأزمات السياسية عدم فهم الديمقراطية وممارستها الممارسة السليمة. لذا يجب أن تهتم التربية الكويتية بنشر قيم الديمقراطية وترسيخها في عقول الناشئين ليتمكنوا من فهمها وممارستها الممارسة السليمة. وأكدت إستراتيجية التعليم العام على أهمية هذا الموضوع فنادت بترسيخ قيم الحوار والإيمان بالنهج الديمقراطي واحترام الحريات وسيادة القانون واحترام الرأي الآخر والابتعاد عن التطرف والتعصب الفئوي.

5- يلاحظ أن نظامنا التربوي وخاصة التعليم الفني والعالي مرتبط بمطالب التنمية، في حين لا يزال التعليم العام يسيطر عليه الطابع النظري. ورأت إستراتيجية التعليم العام 2005-2025 أن من أهم القضايا التي يجب تناولها والمتصلة في العصر الراهن يكمن في التحدي التكنولوجي المتمثل في علاج الفجوة القائمة بين الدول النامية والدول المتقدمة. فيجب الوقوف على حقيقة هذه المشكلة المتمثلة في تدني مهارات مخرجات التعليم العام في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فيجب معرفة ما إذا كان يكفي لعلاج هذه الفجوة تزويد المتعلمين بأجهزة الحاسب الآلي وخطوط الإنترنت، أم أن الموضوع يتطلب نقلة نوعية في المناهج تمكن المتعلمين من التعامل مع مجالات المعرفة وأدوات المعلومات بما يمكنهم من تنمية مهارات التعليم والعمل اللازمة للعصر الحديث.

6- يجب أن يهتم نظامنا التربوي بمشكلات الكويت الاقتصادية، ومن أبرز هذه المشكلات اعتمادنا شبه الكامل على النفط وهو مورد ناضب. فمن الضروري لمستقبل الكويت بعد النفط البحث

عن وسائل ناجحة لضمان مستقبل كريم للأجيال القادمة. وبالرغم من أن هذه المشكلة اهتم بها المسئولون في الدولة منذ الستينات من القرن العشرين وحتى الآن، فكانت الهدف الأول لخطط التنمية ولكل البرامج الحكومية ولكن لم يتحقق أي تقدم يذكر بالنسبة لهذا الغرض. لذا يجب الاستمرار في التفكير بهذا الموضوع حتى الوصول إلى حل معقول لأن هذه المشكلة تمثل مشكلة مصيرية. ومن الوسائل التي يعتقد أنها ستساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية التفكير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي. وتبنى مجلس الوزراء هذه الفكرة منذ 2004 وكلف جهة استشارية عالمية لدراسة هذا الموضوع. وتبين لهذه اللجنة أن للكويت مزايا كثيرة تمكنها أن تتحول إلى مركز مالي، مثل الموقع الجغرافي والنظام الديمقراطي والاستقرار السياسي والوفرة المالية والقطاع المصرفي المتقدم والقطاع الاستثماري المتنوع والسوق المالية النشطة. فيجب الاستفادة من هذه المزايا لتحقيق هذا الهدف. وأكدت دراسة بلير على ذلك. ويتصل بمعالجة مشكلة توسيع القاعدة الإنتاجية الاهتمام بالاستثمارات الخارجية في الدول الصناعية المتقدمة والحفاظ على تلك الاستثمارات وتنميتها وإدارتها إدارة جيدة والتصدي للمحاولات التي تريد العبث بها. ويجب أن ينمي التعليم بالأجيال القادمة مشاعر تجعلهم يؤمنون بأن مجتمعهم ليس مجتمعا من المجتمعات الغنية كما يصوره البعض بل هو مجتمع نام يعتمد على مصدر وحيد ناضب. لذا يجب أن يكون لديهم تصور واضح عن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. ويجب أن يغرس فيهم حب العمل واحترامه وأهمية الادخار وكراهية الإسراف والتبذير وخطورته.

المصادر :

1- محمد يوسف المسيليم،اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، ط1 ، 2002، ص 28- 30.

2- محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي، التعليم والتنمية، القاهرة، الأنجلو المصرية، 2007، ص 21- 27.

3- عبد العزيز عبد الله الجلال، التربية والتنمية ، تقويم المخرجات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربي 85-1995، الرياض، الدار العربية للدراسات والاستشارات، ص 6.

4- تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2004، الأردن، عمان، المطبعة العربية ، ص 3.

5- حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية العربية، القاهرة، الدار العربية اللبنانية، 1999 ص 21.

6- المرجع السابق ص 45.

7- حامد عمار، الإصلاح المجتمعي، القاهرة، الدار العربية للكتاب، 2006، ص 73.

8- باسل البستاني، جدلية نهج التربية المستدامة، منابع التكوين ومواقع التكوين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 45.

9- محمد يوسف المسيليم، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، 2002، ص 58-59.

10- حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة، الدار العربية للكتاب، 2008، ص 96.

11- جامد عمار، في التنمية البشرية ومعلم المستقبل، القاهرة الدار العربية للكتاب، 1999، ص 68- 69.

12- المرجع السابق ص 50.

13- سـعـد الحـافظ المحـمـود، التـجـربة المصـرية في التـخطيط والتنمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر " التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية" دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2004، ص69.

14- أحـمـد إسـمـاعـيل حـجي، اقـتـصـاديات الـتـربيـة والـتـخطيط التربوي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص 103.

15-Mun C , Tasin the Education and the International Division of Education, in Bob Moom, Salley Brown, Miriam Ben-Pertez p. 136

17- عـبـدا لقـادر النيـال، الخطة الخـمـسـيـة الـتـاسـعـة للتنمـيـة الاقتصادية والاجتماعية في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر"التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والعولمة"، مرجع سابق، ص 125.

17- لجنة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجـمـة صـلاح الدين الدباغ، بيـروت مطابع بيـبلوس الحديثة ، ص 5 و 177.

18- غـرفـة تجـارة وصنـاعـة الكويت، الاقـتـصـاد الكويتي 1971، الكويت المطبعة العصرية، ص 129.

19- المجلس الأعلى للتـخطيط والتنمـيـة، لجنة التنمـيـة البـشـرية والمجتـمعيـة ، تقرير بشـأن التقـرير الوطني للتنمـيـة البـشـرية، مرفق رقم 2، يوليو 2010 ، ص 2و3.

20- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، مقترح الإطار العام لخطة التنمية الخمسية لدولة الكويت،2010/2009- 2014/2013، ص 13- 14.

21- توني بلير، الكويت 2030، إعداد مؤسسة استشارية برئاسة توني بلير، القبس عدد 12961، 2009/6/28، ملخص للدراسة.

22- غرفة تجارة وصناعة الكويت، أطروحات وتوصيات المؤتمر الثاني للقطاع الخاص في الكويت، الكويت مارس 2007، ص 16-70 .

23- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الأمانة العامة، لجنة التنمية البشرية والمجتمعية، مرفق رقم 2، يوليو 2010 ص 4، مرجع سابق.

24- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الأمانة العامة، لجنة التنمية البشرية، تقرير بشأن جاهزية مشاريع التنمية البشرية والمجتمعية في برنامج الحكومة وجاهزية الجهات الحكومية المنفذة لها، يوليو 2010 ص 11-25 .

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement

المكتب السياسي

مؤتمر التوافق السنوي الثامن

التنمية و المعمار الإستراتيجي المبادر للدولة

• الإثنين 7 / 3 / 2011م

• من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة العاشرة والنصف مساءً

صور من فعاليات المؤتمر

ص.ب: 1115 الصفاة 13012 الكويت - فاكس : 22403105 (965) - العنوان الالكتروني : www.incm.net
P.O.Box: 1115 Safat 13012 Kuwait - Fax: (965)22403105 - Web Site - www.incm.net

الأستاذ زهير عبدالهادي المحميد يعرض ورقة عمله

الأستاذ علي موسى الموسى يعرض ورقة عمله

الأستاذ د. سامي الفرج يعرض ورقة عمله

الأستاذ مُحَمَّد حبيب المحميد يقدّم نتائج التحكيم لأوراق العمل

تكريم الأستاذ د. عبدالله أكبر جبر

تكريم الأستاذ أحمد الديين

تكريم الأستاذ د. عبدالمحسن عبدالعزيز حماده

تكريم الأستاذ د. سامي مُحَمَّد الفرَج

الحقيقة صورة.. تملك جزء.. وأملك جزء.. فلنتكامل في الحوار

تمام التقوى
أن تتعلم ما جهلت
و تعمل بما علمت

الرسول الأكرم محمد ﷺ

جَانِبٌ مِنْ فعَّاليَّات المؤتمَر

شركة مطابع المحميد العالمية ذ.م.م
Al Mahmeed Intl. Printing Press Co. L.L.C